آراء حول الخليج

العـــــدد 218
فـبرايـــــــر 2026

ملف العدد:

الأمم المتحدة بعد بلوغ الثمانين: تحديات الشيخوخة والصراع العالمي

- رؤية الخليج: الأمن والاستقرار غير مرتبطين بالأمم المتحدة بل بالشراكات وتنويع القوة
- صراع الأقطاب وغياب القيادة التوافقية سمة المستقبل وأمريكا تحتفظ بدورها الأكثر نفوذًا
- توقعات أمريكية بتولي الصين تمويل الأمم المتحدة واقتناص الريادة التي شغلتها أمريكا
- تعزيز دور الجامعة العربية يتطلب بناء القدرات والتطوير والانخراط في القضايا الدولية
- أصدرت الأمم المتحدة ١٠٠٠ قرار للقضية الفلسطينية لم يتم تنفيذها إلا قرار التقسيم
- الأمم المتحدة دخلت في العجز الوظيفي وغير قادرة على تحقيق حفظ السلام العالمي

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: 12379319000100
اسم البنك: البنك الأهلي السعودي

ايبان: SA 26 – 1000 – 0012 – 3793 – 1900 – 0100
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان هيثم ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس: ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (46)

افتتاحية العدد

مخاوف العالم مما بعد الأمم المتحدة

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

دراسة العدد

جنوب العالم والأمم المتحدة: جدلية الإصلاح الهيكلي ومخاطر الإخفاق الوظيفي

أ.د. سيسيليا ميليسي 6

قضية العدد

ثمانية عقود على عهد الأمم المتحدة

د. طلال صالح بنّان 11

ثمن النسخة	
المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي	
الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

السفير د. خالد المنزلاوي 16
أ.د. عبد الله بن أحمد الغامدي 19
ا.د. محمد الرميحي 24
السفير أليساندرو مينوتو ريزو 28
د. أحمد عساف 32
د. سعيد حميد حسن الموسوي 36
السفير كارل هالرجارد 41
د. هاجد بن يحيى الأصلعي 45
أ.د. وانغ قوانغدا 48
أ. د. سمير صالحة 53
د. احسان الشمري 57
د. غانم علوان الجميلي 61
أ.د. إبراهيم فريحات 64
د. رضوان زيادة 68
د. محمد بوبوش 73
د. حنان نايف ملاعب 78
حازم سالم الضمور 82
أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي 87
د. محمد فرج الله 93
د. علي حسن هزازي 97
د. عبدالله باحجاج 101
أ.د. سليمان اعراج 107
أ.د. جودت بهجت 112
أ.د. أحمد سليم البرصان 116
د. إدريس جميل 120
د. نارايانابا جاناردان 124
د.كريستيان كوخ 128
أ.د تـوات عـثمـان 131
د. مازن شندب 136
د. هشام القروي 140

رأي

ثمانية عقود على عهد الأمم المتحدة

أحمد الشيخ عبدالله الفضالة 144

وقفة

تشكيل المجتمع الدولي بالقوة

جمال أمين همام 148

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن أيـدي قـراء مجلـة (آراء حـول الخليـج) والـذي يحمـل رقـم (٢١٨) مـن سلسـلة الإصـدار الشـهري للمجلـة، والصـادر في الأول مـن فبرايـر ٢٠٢٦م، يطـرح قضيـة "الأمـم المتحـدة بعـد بلـوغ الثمانيـن.. تحديـات الشـيخوخة والصـراع العالمي"، وجـاءت دراسـات ومقالات هـذا العـدد حـول مناقشـة هـذه القضيـة الهامـة وتتبعـت بالرصـد والتحليـل مسـيرة منظمـة الأمـم المتحـدة منـذ أن تأسسـت بعـد أن حطـت الحـرب العالميـة الثانيـة أوزارهـا في منتصـف أربعينيـات القـرن العشـرين وحتـى الآن، حيـث تـم رصـد مـا لهـا ومـا عليهـا خلال مسـيرتها الطويلـة التـي تجـاوزت الثمانيـن عامًـا وقـراءة مواقفهـا تجـاه الأحـداث العالميـة وقدرتهـا على تحقيـق أهدافهـا التـي أنشـئت مـن أجلهـا وكذلـك تعثراتهـا وأسـباب هـذه التعثـرات وقدرتهـا على مقاومـة نفـوذ الـدول الكبـرى أو بمعنـى أدق الـدول الخمـس دائمـة العضويـة في مجلـس الأمـن الـدولي صاحبـة حـق النقـض "الفيتـو"، وكذلـك قدرتهـا على مناصـرة حقـوق وقضايـا الـدول مـن غيـر الـدول الكبـرى، أو الـدول الناميـة، وهـل اسـتطاعت المنظمـة الدوليـة الوفـاء بالتزاماتهـا الدوليـة في تثبيـت الأمـن والسـلم الدوليين، وتحقيـق العدالـة وتطبيـق القانـون الـدولي، إضافـة إلى دورهـا المنشـود في دعـم التنميـة وإيقـاف الحـروب والصراعـات والنزاعـات الدوليـة، كمـا قـدم الباحثـون والمعنيـون والخبـراء قـراءات حـول أهـداف ميثـاق الأمـم المتحـدة عنـد التأسـيس قبـل ثمانيـن عامًـا وعـدد الـدول المؤسسـة آنـذاك، مقارنـة بمـا طـرأ على السـاحة الدوليـة مـن طبيعـة قضايـا ونوعيـة وقـوة النزاعـات وزيـادة عـدد الـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة التـي لـم تكـن موجـودة عنـد التأسـيس.

وهنـاك شـبه إجمـاع كامـل بيـن المراقبيـن خاصـة المنتسـبين لـدول الجنـوب العالمـي والـدول الصاعـدة على ضـرورة إصلاح المنظمـة الدوليـة، وهـذا الإصلاح يبـدأ بتعديـل الميثـاق الـذي تـم وضعـه منـذ أكثـر مـن ٨٠ عامًـا لكـي يسـتوعب المتغيـرات العالميـة ويكـون أكثـر عصرنـة وأن يـولي اهتمامًـا أكثـر للـدول التـي حققـت مكاسـب اقتصاديـة وعسـكرية وعلميـة وتكنولوجيـة ربمـا تتسـاوى أو تفـوق مـا كانـت عليـه الـدول المنتصـرة في الحـرب العالميـة الثانيـة التـي حظيـت بالعضويـة الدائمـة في مجلـس الأمـن والتـي اعتبـرت نفسـها دول ذات وصايـة على العالـم آنـذاك، وتعتبـر العديـد مـن الـدول الصاعـدة أنهـا شـبت عـن الطـوق ولـم تعـد تقبـل وصايـة الـدول الخمـس دائمـة العضويـة، كمـا أن هنـاك قـارات بكاملهـا غيـر ممثلـة في مجلـس الأمـن الـدولي بعضويـة دائمـة ومنهـا إفريقيـا وأمريـكا اللاتينيـة، كمـا أن هنـاك دول متقدمـة حرمتهـا تداعيـات الحـرب العالميـة الثانيـة مـن أن تكـون ذات عضويـة دائمـة في مجلـس الأمـن ومنهـا اليابـان وألمانيـا بينمـا تـرى الدولتـان أنهمـا جديرتـان بهـذه العضويـة، إضافـة إلى تحـرر دول أخـرى في العالـم مـن قيـود الاسـتعمار القديـم، كمـا أن الـدول العربيـة تـرى أنـه قـد آن الأوان أن يكـون لهـا مقعـد دائـم في مجلـس الأمـن حيـث يـرى الكثيـر مـن الخبـراء أن المملكـة العربيـة السـعودية وهـي دولـة عضـو في مجموعـة العشـرين ولهـا مكانتهـا الاقتصاديـة والسياسـة ولهـا دور وثقـل في تثبيـت الأمـن والسـلم الدوليين والإقليميين ولهـا مكانتهـا في العالميـن العربـي والإسلامـي جديـرة أن تحصـل على العضويـة الدائمـة لتمثيـل هـذه الكتلـة القويـة مـن العالـم. وترصـد التقريـر أن الولايـات المتحـدة وروسـيا تعـد أكثـر الـدول دائمـة العضويـة اسـتخدامًا لحـق النقـض "الفيتـو" وفي الوقـت ذاتـه لا تسـتخدمه بإنصـاف، بـل بانحيـاز وتعسـف واضـح وهـو مـا يحـدث في مسـاندة إسـرائيل بشـكل علنـي وفي غيـر مقتضيـات ونصـوص القانـون الـدولي حيـث ترتـب على ذلـك عـدم إيقـاف العـدوان الإسـرائيلي الدائـم والمتكـرر ضـد الشـعب الفلسـطيني ؛ ويتـجلى هـذا التعسـف في وقـوف الولايـات المتحـدة بمفردهـا ضـد الإرادة الدوليـة ومعهـا عـدد قليـل جـدًا مـن دول العالـم خاصـة الـدول الغربيـة المتهمـة بشـكل واضـح أنهـا تكيـل بمكيالين ، مـا شـوه صـورة المنظمـة الدوليـة وجعلهـا غيـر مقبولـة مـن الكثيـر مـن دول العال، كمـا تطالـب أكثـر دول العالـم بتفعيـل دور الأمـم المتحـدة في مسـاعدة اللاجئيـن جـراء الحـروب و الكـوارث ، وإعـادة مـا تهدمـه الحـروب ومكافحـة الأوبئـة والأمـراض وإيقـاف الحـروب الأهليـة المدمـرة ومطامـع الـدول الكبـرى.

محاور العدد المقبل

يتنـاول العـدد المقبـل رقـم (٢١٩) مـن سلسـلة إصـدارات المجلـة والذي سـيصدر بمشـيئة اللـه تعـالى مطلـع شـهر مـارس المقبـل (٢٠٢٦م) في الملف الرئيسـي " رؤيـة عربية للأمن الإقليمـي في عالـم متغير".

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تكليف ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيـد عـدد الكلمـات عـن ٢٠٠٠ كلمة للمقـال على أقصى تقدير، ولن يتـم التعامل مع المقـالات التي تتجـاوز عدد الكلمـات المحدد.

ـ لن يتم التعامل مع المقالات التي ترد دون ذكر اسم الكاتب والتعريف به.

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعـاة الكتابـة بلغـة عربية سـليمة وليسـت باللهجـات المحلية، مـع الاهتمـام بالجودة ولـن يلتفـت للمقـالات التـي لا تلتـزم بالجـودة أو المنقولـة مـن مواقـع الإنترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

مخاوف العالم مما بعد الأمم المتحدة

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

بعد أن تجاوزت منظمة الأمم المتحدة ثمانين عامًا على تأسيسها، كان من الضروري تتبع مسيرة المنظمة الدولية التي تأسست بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ودخلت حيز التنفيذ في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٥م، والتي جاءت لتعبر عن تركيبة المجتمع الدولي الجديد آنذاك بعد أن فشلت عصبة الأمم التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى، بل جاءت المنظمة الوليدة وقتئذ تتويجًا لمحاولات عديدة قامت بها الجماعة الدولية على مدى عقود حيث تم تأسيس عدة منظمات وباءت جميعها بالفشل بسبب مطامع الدول الكبرى ورغبة الاستعمار القديم في الهيمنة على مقدرات الدول النامية والضعيفة وصراعات القوى الكبرى آنذاك، حيث لم تستطع تركيبة المجتمع الدولي التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية من تثبيت الأمن والسلم الدوليين حيث أودت الحرب العالمية الأولى بحياة حوالي ١٦,٥ مليون إنسان منهم ٩,٧ ملايين عسكري و ٦,٨ ملايين مدني، ثما جاءت الحرب العالمية الثانية لتخلف ٥٣ مليون ضحية بينهم ٣٨ مليون مدني و١٥ مليون عسكري، لذلك تنفس العالم الصعداء واستبشر خيرًا بقيام منظمة الأمم المتحدة لإنقاذ البشرية من ويلات حروب أخرى مدمرة خاصة بعد ظهور الأسلحة النووية، ولكن هل حققت الأمم المتحدة بعد ٨٠ عامًا ما كان يصبو إليه العالم؟ وهل حققت طموحات الدول الأعضاء والمعنيين بتركيبة المجتمع الدولي؟ وغير ذلك من أسئلة حول واقع ومستقبل المنظمة الدولية ودورها في تثبيت السلام والأمن وتحقيق العدالة وإعمال القانون الدولي، وما هي العقبات التي حالت بينها وبين تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع الدولي، وغيبت مثالية أهدافها؟، وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها طرحت مجلة (آراء حول الخليج) في هذا العدد الماثل بين أيدي القراء هذا الملف بمناسبة بلوغ المنظمة الدولية عامها الثمانين، تحت عنوان (الأمم المتحدة بعد بلوغ الثمانين بين تحديات الشيخوخة والصراع العالمي).

ومن باب الإنصاف حققت المنظمة الدولية نجاحات في عدة ميادين وأخفقت في ميادين أخرى، لكن في الجانب السياسي والدبلوماسي والعسكري لم تحقق الكثير وخاصة للأعضاء من خارج الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن حيث بدت تركيبة المجلس العقبة الكبرى أمام الأمم المتحدة، فالدول الخمس دائمة العضوية التي لديها حق النقض "الفيتو" تتعسف في استخدام هذا الحق لتحقيق وحماية مصالحها أولًا ثم من يدور في فلكها، وقهر وإجبار دولًا أخرى بعيدًا عن قواعد القانون الدولي، فعلى صعيد القضايا العربية لم تجد دول المنطقة إنصافًا يذكر من المجتمع الدولي حيال قضيتها المركزية وهي القضية الفلسطينية التي بدأت بصك الانتداب لبريطانيا في عهد عصبة الأمم عام ١٩٢٢م، والتي تبنت وعد بلفور وقيام دولة إسرائيل، ثم جاءت الأمم المتحدة التي أصدرت حتى الآن قرابة ١٠٠٠ قرار بشأن القضية الفلسطينية ؛ لم يتم تطبيق قرار واحد منها بسبب "الفيتو" الأمريكي، وهذا ما ينطبق على قرارات أخرى في قضايا عالمية، ما دعا العديد من دول العالم أن تطالب بإصلاح الأمم المتحدة وتعديل ميثاقها الذي تم وضعه على مقياس الدول المنتصرة في الحرب الثانية وقت أن كان أعضاء المنظمة الدولية ٥١ دولة فقط، بينما الآن عدد الدول الأعضاء ١٩٣ دولة ،كما أن تركيبة المجتمع الدولي تغيرت حيث كانت الدول المهزومة وقتئذ ضعيفة ومستسلمة لكن الآن نهضت وشقت طريقها إلى التقدم، ولعل ألمانيا واليابان أوضح نموذج على ذلك، كما أن العديد من دول العالم الثالث حققت طفرات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية ودخلت في عداد القوى الاقتصادية الصاعدة ومنها أعضاء مجموعة العشرين التي تمتلك ٩٠ ٪ من إجمالي الناتج القومي لدول العالم و٨٠٪ من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى أنها تمثل ثلثي سكان العالم، بينما الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تمثل جزءًا محدودًا من دول هذه المجموعة وليس كلها.

والدول الكبرى التي قادت المجتمع الدولي لتأسيس ما كان يسمى بالمجتمع الحر ؛هي التي لا تلتزم بميثاق المنظمة الدولية التي أسستها، حيث تخوض حروبًا مسلحة وتدمر دولًا بدون موافقة أو استشارة مجلس الأمن، وترفض تنفيذ قراراته باستخدام "الفيتو"، بل بعض الدول القائدة لتأسيس المنظمة الدولية انسحبت من العديد من هيئاتها الأساسية كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب الذي أعلن أن بلاده ستنسحب من عشرات المنظمات الدولية والوكالات الرئيسية للأمم المتحدة، بل وقع الرئيس ترامب قرارًا تنفيذيًا يعلق الدعم الأمريكي لـ ٦٦ منظمة ووكالة وهيئة ولجنة منها ٣١ كيانًا تابعًا للأمم المتحدة، وترى إدارة ترامب أن العديد من المنظمات الدولية هدفها تفتيت السيادة الأمريكية ، ما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة أن يقول " إن انسحاب أمريكا من المنظمات الدولية خطأ فادح"، بل أن الولايات المتحدة تقوم حاليًا بأعمال تتناقض جذريًا مع مبادئ الأمم المتحدة لتثبيت الأمن والسلم الدوليين، ومنها اختطاف رئيس فنزويلا، والتهديد بتكرار ذلك مع كوبا، والتصريح بضم جزيرة جرين لاند، وكذلك ضرب إيران في حرب الـ ١٢ يومًا والتهديد بضربها مجددًا، وأيضًا ما سبق وأعلنه حيال ضم كندا، و قناة بنما، وأيضًا حرب إسرائيل على قطاع غزة، والحرب الروسية / الأوكرانية وغير ذلك من أوجه الصراع العالمي الذي يحتكم إلى القوة وليس القانون ، يؤكد أن الدول الكبرى التي أسست الأمم المتحدة هي التي تنتهك قواعدها ما يؤشر إلى قرب انهيار النظام الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة وقرب بزوغ نظام عالمي جديد غير واضح المعالم حتى الآن لكن الأحداث العالمية الجارية تشير إلى اقتراب العالم من نظام دولي جديد لا يأبه بالقانون ولا يقوم على العدالة التي تأسست عليها الأمم المتحدة طبقًا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حيث هناك مخاوف حقيقية من قيام نظام دولي يعتمد على مقايضة المصالح واستخدام القوة وشريعة الغاب لتنفيذ ذلك بدلًا من القانون . ما يتطلب من بقية دول العالم الاعتماد على الذات واللجوء إلى الشراكات الفاعلة مع الدول والمجموعات المتجانسة لتجنيب العالم ويلات وشرور الحروب القادمة التي لا يحمد عقباها، أو اللجوء إلى الاستقطاب وفرض الإرادات بالغلبة للأقوى، لا سيما بعد أن فقدت بعض القوى الكبرى مصداقيتها.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

جنوب العالم والأمم المتحدة: جدلية الإصلاح الهيكلي ومخاطر الإخفاق الوظيفي

صراع الأقطاب وغياب قيادة توافقية سمة المستقبل وتحتفظ أمريكا بدورها الأكثر نفوذًا وتأثيرًا

إما الإصلاح وإما الانهيار؛ قد تكون هذه هي الصيغة الأبسط لاستشراف مستقبل الأمم المتحدة، بل وربما مستقبل النظام الدولي القائم على التعددية بشكل عام.

مع حلول الذكرى الـ ٨٠ على إنشاء الأمم المتحدة، تقف المنظمة الدولية أمام مفترق طرق مفصلي. فهذا الكيان الذي انبثق من رماد الحرب العالمية الثانية بعضوية لم تتجاوز آنذاك ٥١ دولة، بهدف وضع حد للنزاعات المسلحة وجرائم الإبادة الجماعية، بات يضم اليوم في جنباته ١٩٣ دولة عضواً. لقد واكبت المنظمة منذ نشأتها أفول إمبراطوريات غربية وبزوغ قوى دولية صاعدة، في حين أضحى "الجنوب العالمي"، الذي كابد حقب التهميش والاستعمار والنظرة الدونية، يشكل حالياً الكتلة التصويتية الأكبر داخل المنظمة.

أ.د. سيسيليا ميليسي

ورغم هذا التحول، لا تزال هياكل السلطة الأممية قاصرة عن مواكبة الوقائع العالمية المتغيرة، حتى غدا التباين بين الشرعية الديمغرافية والنفوذ السياسي هو التحدي الجوهري الذي يواجه المنظومة الدولية اليوم، لاسيما من منظور دول الجنوب العالمي. التساؤل الذي يراودنا حاليًا إذا ما ستتمكن الأمم المتحدة من الاحتفاظ بأهميتها مع مواكبة الإصلاح والحداثة من أجل الوفاء بالتزاماتها وتطلعاتها المنصوص عليها ضمن ميثاقها التأسيسي، إلى جانب شبكتها الواسعة من المعاهدات، والاتفاقيات، والقرارات، والإعلانات، والمؤسسات. إن إرساء نظام حوكمة عالمي يتسم بالعدالة والإنصاف قد يكون السبيل الوحيد لمنع الفوضى والانهيار في زمن يعج بالكوارث المناخية، والعنف المتصاعد، وسياسات الاستقطاب.

المنظومة الأممية تقع في براثن الجمود منذ عام ١٩٤٥

إبّان صياغة الميثاق الأممي، كان العالم يلملم شتاته من أتون الحرب العالمية الثانية، حين اضطلعت القوى المنتصرة والمهيمنة على المشهد الجيوسياسي آنذاك بمسؤولية تشكيل ملامحه. ومن هذا المنطلق، صُمم مجلس الأمن الدولي بعضوية دائمة لخمس دول (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي -روسيا لاحقاً-، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين) ليجسد موازين القوى في تلك الحقبة. وقد سُوِّغ منح هذه الدول حق النقض (الفيتو) بوصفه أداة واقعية لضمان انخراط القوى العظمى واستثمارها في منظومة الأمن الجماعي، كبديل للنزوع نحو التحركات الأحادية. بيد أنه بعد مرور ثمانية عقود، أضحى هذا المنطق يفتقر إلى مسوغاته؛ إذ لا تزال أقاليم شاسعة كإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وأجزاء كبرى من آسيا -والتي تمثل اليوم النواة الديمغرافية والسياسية للمنظمة- مستبعدة من دوائر اتخاذ القرار الدائم. ففي حين تفتقر الدول الإفريقية والعربية ودول أمريكا اللاتينية لأي مقعد دائم، تحتفظ دولتان أوروبيتان بمكانتيهما، متجاوزتين في ذلك واقع الثقل السياسي والاقتصادي الذي يمثله الاتحاد الأوروبي ككيان موحد.

ومن منظور الجنوب العالمي، لا يعد هذا الاختلال في توازنات القوى مجرد خلل رمزي، بل هو واقع تترتب عليه تبعات ملموسة تطال بعثات حفظ السلام، ومنظومات العقوبات، والتدخلات الإنسانية، وآليات الاستجابة للأزمات. فغالباً ما تُدار النزاعات في دول الجنوب -أو بالأحرى يُغض الطرف عنها- عبر عدسة مجلس الأمن التي تُصاغ رؤيتها وفقاً للمصالح الاستراتيجية للأعضاء الخمسة دائمي العضوية، بدلاً من الاستناد إلى الاحتياجات الملحة والمتطلبات الجوهرية للمجتمعات المنكوبة.

هل تعاني الأمم المتحدة من الشيخوخة المؤسسية أم ضعف مُفتعل؟

دول الجنوب العالمي ترى القانون الدولي يطبق بشكل انتقائي والسيادة تُحترَم عندما تتوافق مع مصالح القوى العظمى

غالباً ما يذهب المنتقدون إلى أن المنظومة الأممية قد أصابها الوهن جراء تقادم العهد، غير أن التشخيص الأكثر دقة يشير إلى أنها قد كُبِّلت بقيود هيكلية. فعلى مدار عقود، وسعت المنظمة نطاق أنشطتها بشكل جذري، حيث شهدت مهام حفظ السلام، وتنسيق العمل الإنساني، والبرامج الإنمائية، والعمل المناخي، وتطبيقات القانون الدولي نمواً مطرداً تحت مظلتها المتشعبة. وباتت وكالات متخصصة مثل منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تمثل ركائز جوهرية لا غنى عنها، وبالأخص للبلدان النامية. بالتالي، فإن الضعف لا يكمن في السعة أو القدرة بقدر ما يتعلق بالسلطة والنفوذ. كما أن الشلل الذي أصاب مجلس الأمن الدولي في التعامل مع الأزمات الكبرى -فلسطين، وسوريا، واليمن، وأوكرانيا، وغيرها من الأزمات العالمية- كشف عوار نظام الفيتو، حيث تكون السيادة لامتيَاز يُساء استخدامه على حساب الإرادة الجماعية. وبالنسبة لدول الجنوب العالمي، فإن هذا العجز يُعزز القناعة المتنامية بأن القانون الدولي يطبق بشكل انتقائي وأن السيادة تُحترَم فقط عندما تتوافق مع مصالح القوى العظمى. ولعل الغزو الأمريكي لفنزويلا يعد أحدث مثال على السلوك الانتقائي والنزعة الاستعمارية الجديدة لدى أعضاء مجلس الأمن الدائمين.

ربما لم يفشل الميثاق الأممي في حد ذاته، ولكنه ظل بعيدًا عن الحداثة والتطوير بحيث يعكس وقائع النظام الصاعد متعدد الأقطاب. في الوقت ذاته، تعد خطوة تعديل الميثاق مهمة بالغة الصعوبة وتقتضي توافق القوى ذاتها المستفيدة من استمرار الوضع القائم. نتيجة لذلك، تخلف الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة بأشواط كبيرة عن التغيرات الجيوسياسية المتلاحقة.

تعديل الميثاق خاصة حق الفيتو مستبعد خلال العقد المقبل حيث سيواصل الأعضاء الدائمون التصدي لأية تغييرات

الدول الغربية والتعددية الانتقائية

يستحيل لأي نقاش يدور حول وضع منظمة الأمم المتحدة أن يتجاهل دور الولايات المتحدة. باعتبارها المساهم المالي الأكبر في المنظمة، لطالما مارست واشنطن نفوذًا لم تُضاهيه قوة أخرى، مع ذلك ظلت علاقتها مع المنظمة متقلبة ومتناقضة.

في أوقات عديدة، انتفضت الولايات المتحدة للدفاع عن النظام متعدد الأطراف، ومؤسساته الدولية، والعمل الجماعي. بينما في مواضع أخرى، تعاملت مع الأمم المتحدة باعتبارها مجرد أداة- أو بالأحرى عقبة-يمكن تخطيها أو تطويعها في سبيل تحقيق مصالحها القومية وإرساء "الأمن". وفي ضوء هذا، فإن التهديدات والانسحابات الأمريكية المتوالية من العديد من الهيئات الأممية مثل منظمة التربية، والعلوم، والثقافة " اليونسكو"، ومنظمة الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان بعثت رسالة واضحة: أن ممارسة التعددية داخل المنظومة الدولية مشروطة وليست قائمة على مبادئ.

ومن منظور الجنوب العالمي، فإن إساءة الولايات المتحدة استخدام نفوذها داخل مجلس الأمن خلف آثارًا سلبية. إن استخدامها المتكرر لحق الفيتو أو حتى التهديد بذلك من أجل حماية حلفائها، وبالأخص إسرائيل، قد تسبب في تآكل مصداقية المجلس وعزز الانطباع بشأن المعايير الغربية المزدوجة. كما أن تحطم العديد من القرارات الأممية التي تحظى بدعم دولي واسع على صخرة الفيتو يعد كفيلًا بـ تقويض مكانة المنظمة ككيان دولي يعبر عن شعوب العالم.

في الوقت ذاته، لا يعني الانسحاب الأمريكي بالضرورة تمكين أو تقوية شوكة الجنوب العالمي؛ بل في الأغلب سيؤدي إلى إضعاف بنية المنظمة ككل، ويخلق فراغات يتم ملؤها بالتحركات الأحادية أو التحالفات المؤقتة. ويتسنى هنا الإشارة إلى مثالين:

- القرارات الأمريكية الأخيرة بشأن خفض التمويل والانسحاب من قائمة مطولة من الهيئات والمنظمات الأممية تعد أحدث مثال للتجاهل الأمريكي لدور المنظمة.
- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة تفاوض حكومية دولية لكافة الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة، وذلك لصياغة اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي والبروتوكولات ذات الصلة. ونظرًا لما يتمتع به الأعضاء الدائمون مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، وروسيا من نفوذ اقتصادي ودبلوماسي كبير، فإن مواقفهم بشأن قضايا مثل الحقوق الضريبية، والتسعير التحويلي، وآليات تسوية المنازعات متعددة الأطراف، وكيفية التوفيق بين الأنظمة القائمة (مثل أطر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، تُشكل ديناميات التفاوض حتى وإن لم يكونوا على رَأس اللجنة. كما أن إسهاماتهم التقنية ومواقفهم السياسية تُلقي بظلالها على مواقف الوفود الأخرى. وقد أبدى بعض أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة، تخوفًا أو انتقادًا في مراحل مختلفة، معربين عن رفضهم لما اعتبروه تكرارًا أو تقويضًا لأطر التعاون الضريبي القائمة التي تقودها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما يحد من فرص التوصل إلى إطار عالمي عادل يضمن استفادة كافة الدول الأعضاء وليس فقط الدول الأكثر نفوذًا.

نظرة الجنوب العالمي إلى المستقبل

بالرغم من الإحباطات المتتالية، لم يتخل الجنوب العالمي عن إيمانه بدور منظمة الأمم المتحدة. على النقيض، تعتقد غالبية دول العالم النامي أن الأهمية التي تعتليها المنظومة الأممية الآن تفوق أي وقت مضى. وفي ظل عالم تسوده التناحرات الجيوسياسية، والأزمات المناخية، وأعباء الديون، وانتشار الأوبئة، واتساع أوجه عدم المساواة، لا يوجد كيان بديل عن الأمم المتحدة بإمكانه أن يوفر نفس الدرجة من الشمولية أو الشرعية.

مع ذلك، ثمة توافق متزايد حول الإصلاح باعتباره ضرورة ملحة وليس خيارًا. ومن بين التطلعات والأهداف الرئيسية التي تصبو إليها دول الجنوب العالمي:

١. إصلاح مجلس الأمن: توسيع العضوية الدائمة بمجلس الأمن لتضم ممثلين عن قارات إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا. وتتفاوت المقترحات ما بين – إنشاء مقاعد جديدة تحظى بحق الفيتو، أو استحداث عضويات قابلة للتجديد طويلة الأجل دون امتلاك حق الفيتو- وفي كافة الأحوال، تظل المطالبة بتمثيل أكبر وأقرب للواقع مطلبًا عالميًا.

٢. تقييد استخدام الفيتو: تدعم العديد من دول الجنوب العالمي تقييد استخدام حق الفيتو في مواضع تشمل: جرائم الإبادة الجماعية، والمجازر، والجرائم ضد الإنسانية. وبينما من المستبعد أن يلقى هذا المقترح قبولًا سلسًا، لكنه يمثل تحديًا أخلاقيًا للامتيازات التي تستأثر بها القوى العظمى.

٣. إرساء الديمقراطية في عملية صنع القرار: تدعيم دور

إساءة أمريكا استخدام نفوذها بمجلس الأمن خلف آثارًا سلبية وتسبب في تآكل مصداقية المجلس وتقويض مكانة المنظمة

الجمعية العامة، التي تعكس قراراتها إرادة الأغلبية، ولكنها تظل غير مُلزمة إلى حد بعيد.

٤. التطوير والعدالة الاقتصادية: إصلاح الحوكمة المالية العالمية بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تبني آليات أكثر عدالة للديون، والتمويل الإنمائي، والتمثيل داخل المؤسسات المالية الدولية.

٥. احترام السيادة وعدم التدخل: العمل على ضمان ألا يُساء استخدام الأعراف الإنسانية كوسيلة أو ذريعة لتبرير التدخل الانتقائي أو تغيير الأنظمة.

٦. تعزيز استقلالية الأمم المتحدة: تقليص الاعتمادية المالية المقتصرة على عدد قليل من المانحين من خلال تنويع مصادر التمويل وزيادة المساهمات الخاضعة للتقييم.

٧. تحديث شرح وتفسير الميثاق التأسيسي: بمعزل عن ضرورة إجراء تعديلات رسمية، يمكن التعويل على التفسير التقدمي لنصوص الميثاق، بما يضمن مواءمتها مع المبادئ والأعراف الدولية المعاصرة، خاصة في الأبعاد المتصلة بمفهوم الأمن الإنساني الشامل، والقضايا الوجودية المشتركة كالتغير المناخي.

٨. بشكل عام، تعتبر العقبة الأكبر التي تعترض مسار الإصلاح ليست فكرية، بل سياسية. فقد لا يكون هناك حافز لدى الأعضاء الدائمين للتنازل عن جزء من نفوذهم. كما أن المنافسة الجيوسياسية-لاسيما بين الولايات المتحدة، والصين، وروسيا- تعقد التوصل لتوافق. حتى على مستوى دول الجنوب العالمي، فلا يزال هناك انقسامًا حول من الأجدر من بينها على تمثيل من تحديدًا، ووفقًا لأية شروط.

مع ذلك يذكرنا التاريخ بأن المؤسسات التي فشلت في مواكبة التغيير خاطرت بالتجرد من مكانتها على الساحة الدولية. وإذا ما فشل الهيكل المؤسسي الأممي الراهن في التعبير عن موازين القوى المتغيرة وتوقف به الزمن عند عام ١٩٤٥م، سوف تتخطاه التكتلات الإقليمية الصاعدة، والتحالفات غير الرسمية، والتحركات الأحادية. والضرر حينها سيكون أشد وطأة على الجنوب العالمي، حيث لاتزال الدول النامية والأصغر حجمًا تعتمد على المنظومة الدولية متعددة الأطراف القائمة على قواعد باعتباره الدرع الواقي والممثل عنها.

رغم كافة هذه التحديات، من اللافت أن دول الجنوب العالمي عززت روابطها وسياسات التفاوض القائمة على التآزر والتضامن. والتي تجسدت عبر تعزيز أواصر التعاون فيما بينها، والعمل المشترك داخل تكتلات مثل "مجموعة ٧٧ والصين" أو مجموعة "الدول الجزرية الصغيرة النامية". حيث تتعاون هذه الدول سويًا لتجعل صوتها مسموعًا ولكي تصوغ مواقف مشتركة تتصدى لمحاولات الأعضاء الدائمين وغيرهم من القوى المهيمنة لإساءة استخدام نفوذهم.

وبينما يخطو العالم صوب مرحلة حيث تكون الأفضلية للقدرات العسكرية والقوة على حساب الحوار، وبناء التوافق، والعمل المشترك. يقتضي الأمر من الدول والجهات الفاعلة بالمجتمع أن تظل منتبهة ومُتيقظة لكي تمنع المساعي الرامية لتقويض العمل متعدد الأطراف داخل المنظومة الدولية.

الإصلاح أم الفشل المؤسسي

بعد مرور ٨٠ عامًا على إنشائها لا يزال دور الأمم المتحدة يمثل إشكالية تنطوي على العديد من المفارقات: بين صعوبة الاستغناء عنها رغم عدم كفايتها، وبين كونها منظمة عالمية لكنها عاجزة عن تحقيق التكافؤ. بالنسبة للجنوب العالمي، فإن إصلاح منظمة الأمم المتحدة ليست قضية خاسرة ولا مشروع مكتمل الأركان، بل مساحة متنازع عليها - ما بين الشرعية التي تحظى بها الغالبية العظمى من الأعضاء والنفوذ الذي تستحوذ عليه النخبة القليلة المهيمنة.

من ثم، يظل مستقبل الأمم المتحدة مرهونًا بالقدرة على تضييق هذه الفجوة. ومما لا ريب فيه أن الإصلاح سيكون متلكئًا، وغير مكتمل، وموضع خلاف دائمًا. ولكن بدون ضغط مستمر من الجنوب العالمي- من خلال قنوات الدبلوماسية، وبناء التحالفات، والحجة الأخلاقية- فإن المنظمة تخاطر بخسارة مكانتها الدولية المرموقة.

الخيار واضح: إما إصلاح يعكس وقائع عالم اليوم، أو مؤسسة يصيبها المشيب تسقط فريسة للوقائع والتحديات ذاتها التي وُجدت في الأساس لمواجهتها. وفيما يخص الجنوب العالمي، فإن الصراع من أجل إصلاح الأمم المتحدة هو نضال من أجل امتلاك صوت مسموع، وتحقيق التكافؤ، وترسيخ أقدامه داخل المنظومة الدولية نفسها.

العقد المقبل: كيف يمكن لهذا الصراع أن ينتهي

بالنظر إلى السنوات العشر المقبلة، فمن غير المرجح أن ينتهي

الصراع حول مستقبل الأمم المتحدة إما بالخضوع لإصلاح جذري أو الانهيار الكامل. عوضًا عن ذلك، فإن النتيجة الأقرب للواقع تتمثل في خوض مرحلة مُطولة من الجمود المدار، يتخللها بعض التعديلات التدريجية، والتنازلات الرمزية، والضغوط المتزايدة من قبل الجنوب العالمي بما يُعيد تشكيل المؤسسة تدريجيًا دون قلب هيكل السلطة رأسًا على عقب.

سيكون الصراع بين الأقطاب العالمية المتعددة وسط غياب قيادة توافقية سمة المرحلة المقبلة. وعلى الأرجح ستحتفظ الولايات المتحدة بدورها الأكثر نفوذًا وتأثيرًا، ولكنها لن تنعم بعد الآن بالهيمنة المطلقة. الصين، على الجانب الآخر، رغم تفوقها إلا أنها تتلمس خطواتها بحذر قبل أن تأخذ على عاتقها مسؤولية نظام الحوكمة الدولي- ورغم كافة التحديات، أطلقت بكين مؤخرًا مجموعة" أصدقاء الحكومة العالمية"، التي حظيت باهتمام ودعم كبيرين. من جانبها، تتصرف روسيا وكأنها قوة مُفسِدة للنظام بدلًا من أداة لبنائه. في حين لا تزال القوى الأوروبية منقسمة ومنغلقة على نفسها. وفي مثل هذا المناخ، ليس هناك من بين الأعضاء الخمس الدائمين من يتوفر لديه حس المبادرة أو الشرعية التي تخول له قيادة عملية إصلاح شاملة. وفي ضوء هذا السياق، يمكن القول بأن تعديل الميثاق السابق- لاسيما الشق الخاص بحق الفيتو - مستبعد على نحو كبير خلال العقد المقبل. حيث سيواصل الأعضاء الدائمين التصدي لأية تغييرات من شأنها أن تضعف أو تحد من امتيازاتهم. مع ذلك، لا يعني ذلك فشلًا محتومًا لنضال الجنوب العالمي، بل لعله يتخذ شكلًا مختلفًا.

وعوضًا عن اقتناص انتصار مؤسسي جوهري، على الأرجح، سيَسعى الجنوب العالمي إلى اعتماد استراتيجية تجمع ما بين ممارسة ضغط معياري والتكيف الوظيفي. وسنشهد جهودًا متواصلة لتجاوز العجز الذي أصاب مجلس الأمن من خلال الاستعانة بالجمعية العامة، والمنظمات الإقليمية، والتحالفات المخصصة. كما أن الاتجاه المستمر لعقد الجلسات الخاصة الطارئة، وآليات "التوحد من أجل السلام"، وتكتلات التصويت المشتركة لدول الجنوب العالمي، سيؤدي تدريجيًا إلى تغيير التوقعات بشأن موضع الشرعية داخل المنظمة- حتى وإن استمر هيكل السلطة الرسمي دون تغيير.

من المتوقع أيضًا أن يزداد عمل الأمم المتحدة كنظام مُجزأ لا بوصفه مركز قوة متماسك. كذلك من المتوقع أن تتفاوت الخطوات التي تحرزها عمليات حفظ السلام، والعمل الإنساني، وحوكمة المناخ وتمويل التنمية. وبينما ستشهد المجالات التقنية والاجتماعية تقدمًا طفيفًا، يظل الجمود سيد الموقف على صعيد الأمن ذو الطابع السياسي الرفيع. وفي ضوء هذا، تحتفظ المنظومة الأممية بمكانتها كأداة مفيدة لدول الجنوب العالمي، ولكنها لن تكون حاسمة.

ومن التغيرات المحتملة على مدار العقد المقبل التوسع الجزئي في عضوية مجلس الأمن دون إصلاح نظام الفيتو. وقد يكون ذلك من خلال استحداث عضويات طويلة الأجل أو قابلة للتجديد تُمنح للجهات الفاعلة الرئيسية من الجنوب العالمي، لا سيما من إفريقيا. وتُصمم بهدف استيعاب الضغوط الممارسة دون إعادة توزيع هيكل السلطة بشكل جذري. إذ سيغدو هذا الإصلاح أكثر قبولًا من الناحية السياسية لدى الدول دائمي العضوية، كونه يتيح لها هامشاً للمناورة والادعاء بالاستجابة للمطالب الدولية المتصاعدة لإصلاح المنظومة، دون المساس المباشر بامتيازاتها الهيكلية. ورغم أن ذلك قد لا يكون شافيًا لدول الجنوب العالمي، لكنه أفضل من الجمود المستعصي.

توجه مهم آخر محتمل يكمن في العزلة الأخلاقية المتزايدة لمن يسيئون استخدام حق الفيتو. حتى وإن لم يتم إصلاح هذا البند، إلا أن إساءة استخدامه بشكل متكرر لعرقلة أي قرار يحد من معاناة المدنيين يتسبب في تآكل تدريجي لمصداقية هذه الدول. وبمرور الوقت، فإن هذه المكانة المتآكلة ربما لا تُغير السلوك التصويتي بشكل فوري، ولكنها ستُضعف سلطة مجلس الأمن بوصفه صاحب كلمة الفصل في مسألة الشرعية.

أخيرًا، لن ينتهي الصراع بشأن إصلاح المنظومة الأممية على مدار العقد المقبل بانتصار حاسم لأي من طرفين من النزاع. ولكن قد يؤول إلى إعادة توازن تدريجي للشرعية بعيدًا عن سطوة القوى العظمى لصالح الأغلبية العددية للدول الأعضاء. وحتى مع تأخر تمتعها بالسلطة القانونية، ستكتسب دول الجنوب العالمي تأثيرًا أكبر في تحديد الأولويات، ونفوذًا أخلاقيًا، وتحالفات أكثر قوة، ولكن دون تحقيق تكافؤ مؤسسي كامل.

الخطر الحقيقي قد لا يتعلق بانهيار شامل للمنظومة الأممية بقدر تجردها من أهميتها ونفوذها الاستراتيجي حول أهم قضايا الحرب والسلم، ومعاناتها من قصور كبير في التنمية والعمل الإنساني. وسواء كانت هذه النتيجة مجرد مرحلة انتقالية نحو مسيرة إصلاح أكثر عمقًا، أم إرساء وضع مستدام، سيعتمد ذلك على قدرة دول الجنوب العالمي على الحفاظ على وحدتها، وصياغة رؤية مشتركة، وتحويل ثقلها الديمغرافي إلى نفوذ سياسي.

وبهذا المعنى، فإن مستقبل الأمم المتحدة لن يقرره ميثاقها فحسب، بل ستحدده عزيمة أولئك المؤمنين بضرورة أن تصبح هذه المؤسسة مرآةً تعكس وجه العالم كما هو اليوم، لا كما كان عليه في عام ١٩٤٥م.

* أستاذة علم الاجتماع ومحللة سياسية متخصصة في النزاعات الدولية - زميلة بمركز سياسات بريكس ووحدة الجنوب العالمي للوساطة في البرازيل

ثمانية عقود على عهد الأمم المتحدة

عهد الأمم المتحدة أكثر الأنظمة الدولية استقرارًا لكنه ليس أأمنها مآلاً ويعزى الاستقرار لعاملين

في السادس من يونية ١٩٤٥م، وبعد حسم الجبهة الغربية للحرب العالمية الثانية بإعلان هزيمة واستسلام ألمانيا النازية، بشهر في الخامس والعشرين من مايو ١٩٤٥م، أعلن قيام الأمم المتحدة كمنظمة أممية لإدارة شؤون النظام الدولي الجديد، الذي من أهم أهدافه الحؤول دون اندلاع حربٍ كونية ثالثة أخرى، بسيادة سلام مستدام على كوكب الأرض. بالقطع لم يكن يتوقع أن يكون نظام الأمم المتحدة مثالياً لاستتباب الأمن والسلام العالمي، رغم إعلان كل دولة عضو حبها للسلام، كمصوغ أساسي لانضمامها للأمم المتحدة. لكن كان هناك مؤشرين جوهريين يجعلان من نظام الأمم المتحدة أكثر استقراراً من نظام عصبة الأمم السابق له، الذي لم يصمد سوى عشرين سنةً (١٩١٩-١٩٣٩م)، لتندلع الحرب العالمية الثانية.

د. طلال صالح بنّان

المؤشر الأول: وجود قوة عظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) متكفلة باستقرار نظام الأمم المتحدة. المؤشر الثاني: تطور نظام جديد لتوازنِ القوى في نظام الأمم المتحدة يضمن، إلى حدٍ ما، توازن واستقرار نظام الأمم المتحدة ألا وهو: نظام توازن الرعب النووي.

طبيعة مسرح السياسة الدولية

من أهم مثالب حركة السياسة الدولية عدم وجود حكومة عالمية، تمتلك القوة والإرادة لفرض سيطرتها على أي نظام دولي، نشأ منذ قيام الأنظمة الدولية الحديثة، نهاية القرن الخامس عشر، حيث اتسع نطاق مسرح السياسة الدولية، بانضمام قارات العالم الجديد (الثلاث) بين ضفتي المحيطين الهادي والأطلسي.

لكن عدم وجود حكومة عالمية مركزية قوية تمتلك إرادة سياسية حاسمة وحازمة لفرض هيمنتها على سلوك أعضاء أي نظام دولي، لا يعني أن النظام الدولي، أي نظام دولي، تسوده الفوضى وقانون الغاب. هناك بالطبع بيئة خصبة لعدم استقرار أي نظام دولي، لكن هذا لا يعني أن أي نظام دولي تسوده الفوضى، لأن هذا ضد طبيعة التوازن والاستقرار، الكامنة في طبيعة الحياة نفسها على الأرض. حتى في عالم الحيوان، في الغابة، هناك آليات فعالة للحفاظ على حدٍ أدنى من الانضباط في سلوك الضواري والطرائد، للحفاظ على محددات التوازن في الطبيعة. في النهاية أصل كل الأشياء، على هذا الكوكب، التوازن، وليس الفوضى غير المنضبطة. فحب الحياة نفسها والميل للسلام، هي العامل الاستراتيجي الأهم للحفاظ على السلام لإعمار الأرض، وليس الفوضى وخروج الصراعات عن عقالها، للقضاء على الحياة على الأرض. غريزة البقاء أساسها الحفاظ على الحياة وليس انفلات الفوضى، عن عقالها لتأكل الأخضر واليابس. حتى في الغابة نفسها، يحدث التوازن فيها، بتوازن الرغبة في البقاء، بين الضواري والطرائد، الذي يحكم حركة الصراع الأبدي بينها، وليس كما يُعتقد سيادة قوة الضواري على ضعف الفرائس.

في النهاية: على مسرح السياسة الدولية، بالرغم من عدم وجود سلطة مركزية قاهرة (حكومة عالمية) تفرض إرادتها على سلوك أعضائها من الدول. عدم وجود أي نظام دولي لحكومة أممية مركزية وقاهرة، لا يعني هذا النظام الدولي، أو ذاك، فوضوياً يأكل الكبير منه الصغير، ليسود الكبير ويهيمن، على إرادة الضعيف وخياراته.

كل نظام دولي يمتلك أدوات توازنه، التي تحفظ له استقراره، ولو لحين. أي نظام دولي جديد يمتلك أدوات توازن أكثر كفاءة

السلام بعيد عن ضمير الإنسانية وقناعاتها رغم التطلع لسيادة قيمه ومنطقه ومبرره لشعوب الأرض ومؤسسات النظام الدولي وشرائعه

وفاعلية لإحداث حالة استقرار أكبر من سابقه، وهكذا. حركة التاريخ، نفسها رغم أنها وليدة حركة الصراع، إلا أن غايتها ليست في استدامة حالة الصراع، بل في تقليص "رثمها" من فترة تاريخية لأخري، حتى سيادة السلام. السلام في النهاية هو وليد وغاية حركة الصراع.

تميز نظام الأمم المتحدة، عن سابقيه من الأنظمة الدولية

من أهم الفوارق الاستراتيجية بين نظامي الأمم المتحدة وسابقه نظام عصبة الأمم، أن الأول: تكفل، من البداية، راعٍ أممي، يمتلك القدرة والإرادة لخدمة مصلحته في الإبقاء عليه، بينما الثاني؛ لم يتطور مثل هذا الراعي الأممي، لتتفق مصلحته مع مصلحة النظام الذي عمل على إيجاده، خدمة لقضيتي السلام والأمن الدوليين. من أهم معالم فشل نظام عصبة الأمم في تحقيق الاستقرار تحت رايته، خذلان القوة العظمى في ذلك الوقت له، بعدم تبني الولايات المتحدة، لقيمه العليا، التي صاغتها واشنطن نفسها، ليختل توازن هذا النظام، قبل أن يبدأ، بل أن هذه القوة العظمى، بدايةً، لتصبح عضوةً فيه. الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون، الذي صاغ وصاياه الأربع عشرة، التي كانت بمثابة الميثاق لنظام عصبة الأمم، عندما عاد لواشنطن من أوروبا، وجد عدم استجابة أو ترحيب من الشعب الأمريكي، لمشروعه في إحداث الاستقرار والسلام في أوروبا، فنفض يده وبلده من أي التزام بدعم نظام عصبة الأمم، مما أدى لانهياره، في غضون عقدين من الزمان، باندلاع الحرب العالمية الثانية.

قد لا يكون تواجد قوة استراتيجية مهيمنة كونياً، لحفظ استقرار أي نظام دولي، ضرورياً لاستقرار أي نظام دولي، كما هو حال معظم الأنظمة الدولية المتعاقبة، منذ نهاية القرن الخامس عشر. بل قصور آليات التوازن، وراء عدم استقرار أي نظام دولي، ومن ثَمّ دخول مسرح السياسة الدولية المليء بالصراعات والمصالح المتضاربة، في دوامة العنف وعدم الاستقرار.

كل الأنظمة الدولية، ما قبل نظام الأمم المتحدة كان الخلل يكمن في آليات توازنها. ما قبل نظام الأمم المتحدة كانت آليات توازنها، ومن ثَمّ مصير استقرارها طال أم قصر، يعتمد على

معيار ما سُمي بتوازن القوى (التقليدي). ميزان القوى هذا ميزان حساس ومرن، لإدارة الصراعات بين القوى الكبرى في أي نظام دولي. أي إخلال لو ضئيل فيه، حتى لو كان غير حقيقي، سرعان ما يحفز ما يقابله لإعادة التوازن من جديد. هذا الاختلال الحساس في ميزان القوى يحفز سباق محموم للتسلح، حتى يصل الأمر لشعور، عادةً ما يكون غير حقيقي ولا محسوب بالضبط، بإحدى القوى الفاعلة فيه: أن بوسعها خرق نظام توازن القوى القائم، لتعمل على تقويضه، بالقوة، فتنشب الحروب الكونية الحاسمة، التي تتوالى فيها القوى المهيمنة على أي نظام دولي.

نظام الأمم المتحدة، خاصةً بعد حسم الجبهة الشرقية في الحرب العالمية الثانية، بهزيمة واستسلام اليابان (أغسطس ١٩٤٥م)، آذن الأمر ببروز آلية توازن أممي جديد، صعب إن لم يكن مستحيل تجاهلها، دعك من تحديها. تطوير سلاح غير تقليدي، أسرع من حسم مصير الجبهة الشرقية في اليابان، آخر معاقل معسكر المحور، المكون من ثلاث قوى رئيسية في الحرب العالمية الثانية (ألمانية إيطاليا اليابان)، التي أسماها معسكر الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة (معسكر الدول الفاشية)، إمعاناً في شيطنتها، تميزاً لمعسكر الحلفاء "الديمقراطي" بإلقاء الولايات المتحدة لقنبلتين نوويتين، في أغسطس ١٩٤٥م، على مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين، مما أسدل الستار عن الحرب العالمية الثانية، بهزيمة واستسلام اليابان، آخر معاقل معسكر المحور.

عهد الحرب الباردة

بزوغ ما سمي حينها بنظام الأمم المتحدة لم ولن يُشِر لا حينها وإلى الآن أن السلام قد حل بالعالم وأن الصراعات العنيفة، خاصةً بين الدول الكبرى، قد زالت مسبباتها، بل لنقل: إغراءاتها وغوايتها. في حقيقة الأمر: نظام الأمم خلف درع الرادع النووي، استبعد نشوب حرب بين الدول الكبرى، التي شكلت نظام تعدد القطبية الأيدلوجية والسياسية بين الدول الكبرى، التي قسمت العالم إلى قطبين رئيسيين رأسمالي (حلف شمال الأطلسي، بزعامة الولايات المتحدة وحلف اشتراكي (حلف وارسو)، بزعامة الاتحاد السوفيتي. لكن في حقيقة الأمر، لم تختفِ الصراعات العنيفة من أرجاء المعمورة، مطلقاً، عدا احتمالات الحرب المباشرة بين القوتين الأعظم، في نظام الأمم المتحدة.

إلا أن التنافس بين قطبي نظام الأمم المتحدة الرئيسيين، استمر على مكانة الهيمنة الكونية، الذي لم يحسمه نظام الأمم المتحدة، لتنشب حربٌ من نوع جديد عُرفت بالحرب الباردة لاستحالة تطورها لحربٍ ساخنة، بسبب توفر السلاح النووي، الخاضع لمعادلة توازن الرعب النووي، الذي لا يسمح حتى التفكير في استخدامه، لتطور ما يسمى بعقيدة الضربة الثانية، حيث لا يضمن أي طرف نووي حسم الحرب، إذا ما بدأ بها، بعدم قدرة الطرف الآخر الرد، مما قد يقود في النهاية إلى نهاية مؤكدة للاثنين، وربما للحياة على وجه الأرض.

لكن الخضوع لمعادلة توازن الرعب النووي، لا يعني انتهاء حالة الصراع بين قطبي معادلة توازن الرعب النووي، حتى في جانبه العنيف، فطُور ما سمي بحروب الوكالة، على تخوم الحدود الفاصلة بين نفوذ المعسكرين. عندما يشتد الصراع الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والدعائي بين قطبي النظام الدولي الرئيسيين ذوداً عن حدود نفوذهما الإقليمي أو تنامي غريزة امتداد زحف أحدهما على الحدود الفاصلة بينهما، يلجأ إلى خيار الحرب في صورتها التقليدية، للتنفيس عن حالة الصراع المتمكنة من النفس البشرية، عن طريق ما عُرف بالحرب بالوكالة، بحيث لا يُسمح لهذه الحروب بأي احتكاك مباشر بين جيوش قطبي النظام الدولي الرئيسيين، حتى لا يتطور هذا الصراع (البارد) إلى صدام مباشر (ساخن)، مما قد يجر العالم إلى حربٍ كونية ثالثة، نووية هذه المرة، لا تنتهي بانتصار أحدهما على الآخر، كما هو المعتاد في الحروب التقليدية، التي كانت تنشب، بسبب نظام توازن القوى التقليدي، الغير مستقر بطبيعته.

هذا يُفسر إلى حدٍ كبير حالة الاستقرار، التي قد يصل إلى حالة الاستدامة، لنظام الأمم المتحدة، مقارنةً، بنظام عصبة الأمم السابق له. لقد وجدت حالة الصراع المتأصلة في طبيعة النفس البشرية وطبيعة الدولة، نفسها بين بعضها البعض، في مجالات للتنافس بين القوى الكبرى، غير الاحتكام لقعقعة القتال وصليل السيوف، في مجالات العلوم والصحة والتقدم التكنلوجي وعلوم الفضاء وتقدم وسائل المواصلات وتخطيط المدن، بل حتى القناعة باستبدال حالة الصراع نفسها في بعض مناطق العالم، بحالة التعاون والتكامل الإقليمي، بين دول كانت تحكم علاقاتها ببعضها البعض تاريخياً حالة الصراع والاقتتال، الذي صبغ العلاقات بين الدول والمجتمعات، بتاريخها القديم والحديث.

باختصار: ما يميز به نظام الأمم المتحدة عن سابقيه من الأنظمة الدولية الحديثة المتعاقبة، منذ نهاية القرن الخامس عشر، الذي توجت بالاكتشافات الجغرافية الجديدة في العالم

الجديد بين ضفتي المحيطين الأطلسي والهادي.. وكذا ظهور نموذج الدولة القومية الحديثة، منتصف القرن السابع عشر، بوصف الدولة القومية الحديثة كونها: العضو الوحيد لأي نظام دولي حديث. وهذا التطور حديثاً، لم يكن ممكناً إلا مؤخراً، بفضل نظام الأمم المتحدة، لتوفر متغيرين أساسيين، لم يكونا متوفرين في قبله من الأنظمة الدولية. الأول: وجود قوة دولية أساسية تتكفل باستقرار نظام الأمم المتحدة، بصورة حصرية، بدفع تكلفة الهيمنة الكونية الرفيعة، مقابل الحصول على امتيازات هذه المكانة الكونية الرفيعة. المتغير الثاني الأهم هنا: تطور نظام دولي جديد مستقر، إلى حد كبير، تصعب، إن لم يكون المستحيل نشوب حرب كونية ثالثة بين قطبي نظام الأمم المتحدة، بتطوير آلية توازن جديدة تستبدل نظام توازن القوى التقليدي، غير المستقر، بنظام توازن الرعب النووي، الأكثر استقراراً، نسبياً.

نهاية تجربة التحالفات الدولية

الدولة، بطبيعتها كيان سياسي مناطقي، يرتبط استمرارها وبقاؤها، بإمكانات وجودها، نفسه. الأمن هو القيمة العليا والضمانة الأكيدة لبقاء الدولة، أي دولة. الدولة، أي دولة، تغار على أمنها القومي، غيرتها على سيادتها واستقلالية قرارها السياسي، بل ووجودها، نفسه. بقاء واستقرار أي دولة، يتوقف ليس فقط على إرادة شعبها وتمكين حكومتها، بل أكثر توفر الإمكانات المادية والإرادة السياسية، اللازمين لضمان أمنها القومي.. والدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية. في عالم تحكمه قيم الصراع، خالٍ من أي سلطة أممية مركزية تفرض قانونها (الدولي)، بقوة مادية جبرية، شأن حكومات مجتمعات الدول المحلية.

أولاً وأخيراً: من الضروري أن تعتمد الدولة في الذود عن أمنها القومي على إمكاناتها الدفاعية الذاتية، في مواجهة أي تحد، سواء كان خارجي أو داخلي، على إمكاناتها وقدراتها الأمنية الذاتية. حتى أن الدولة، أي دولة، تعتمد شرعية حكومتها، بعد مصدر شرعيتها الأساس المتمثل في إرادة شعبها، على خدمة مسؤوليتها الأمنية الأولى. حتى أنه يتعين أداء قسم الولاء لرموزها السياسية الأساسية، في أفرع الحكومة الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) على التزامهم بوحدة وسلامة أراضي إقليمها. بل أن الشرط المُعَلِّق للالتزام بعضوية الدولة، في أي كيان إقليمي أو دولي، هو: الاعتراف بسيادة الدولة واستقلالية قرارها، من قبل أعضاء النظام الدولي.. ويكون، تبعاً لذلك: على مؤسسات أي نظام دولي أو إقليمي، تمكين الدولة الدفاع عن نفسها، بل حتى مساعدتها باستخدام كل إمكانات الذود، الذاتي والجماعي، الدفاع عن حمى إقليمها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كذلك الإقرار بحق الدولة دعم قدرتها الدفاع عن نفسها، عن طريق الإقرار بحريتها المطلقة في دعم وتعظيم قدرتها الدفاعية، باللجوء إلى خيار التحالف مع أعضاء آخرين ومؤسسات النظام الدولي الأخرى، بما لا يمس سيادتها على إقليمها وقرارها السياسي، في الشؤون الداخلية وقضايا سياستها الخارجية، وهي في نفس الوقت تبقى حرة في البقاء أو الخروج من الأحلاف التي تعقدها مع أعضاء النظام الدولي ومؤسساته الأممية، في أي وقت تراه يتوافق مع دواعي أمنه ومقتضيات خدمة مصالحها الوطنية، في الداخل والخارج.. أو تغيير خياراتها الإقليمية، من جهة إلى جهة أخرى، وفقاً لمصالحها الحيوية، ومقتضيات أمنها القومي.

الانضمام، إذاً: إلى الأحلاف الإقليمية والدولية، في كل الأوقات، تدفعه مقتضيات تعظيم إمكانات أمنها القومي، وليس على حساب سيادتها المطلقة على إقليمها أو الإضرار بمصالحها القومية، في بيئة السياسة الدولية غير المستقرة بطبيعتها. من هذه المسلمة الاستراتيجية العليا، تسعى الدولة لتطوير وتعظيم إمكاناتها الدفاعية، بما لا يؤثر سلباً أو يضير استقلالها أو سيادتها المطلقة على إقليمها. هذا هو المبرر الأساس الأول للجوء الدول إلى خيار الانضمام للأحلاف الإقليمية والدولية خدمة للذود عن أمنها القومي وحماية مصالحها الحيوية، وحتى اقتسام وأخذ ما تراه نصيبها العادل من موارد النظام الدولي والإقليمي، مع شركائها الإقليميين والدوليين.

لكن أهمية الانضمام الاستراتيجية هذه للأحلاف الإقليمية والدولية، سرعان ما تفقد شرعية اللجوء إليها، عندما تعكس عبئاً أمنياً استراتيجياً، ولم تعد أصلاً استراتيجياً للذود عن أمن الدولة القومي وخدمة مصالحها الحيوية ونفوذها الإقليمي وحضورها الدولي، في البيئة الخارجية لمسرح السياسة الدولية.

في عهد الحرب الباردة شاعت حركة الانضمام للأحلاف الإقليمية والدولية، لتعكس رغبة الدول الدفاع عن أمنها القومي وتعظيم قدرتها على خدمة مصالحها الحيوية، كما تحددها مؤسسات صناعة سياستها الخارجية. في عهد الأمم المتحدة كانت الأحلاف العسكرية واتفاقات التعاون والتكامل الإقليمي والدولي أداتين رئيسيتين، لتعظيم قدرات الدول الأمنية، وكذا

تعظيم إشباع احتياجات التنمية الداخلية بها. أهم حلفين دوليين، في هذا الصدد كانا حلف معاهدة شمال الأطلسي (النِتو) ٤ أبريل ١٩٤٩ وحلف وارسو (١٩٥٥-١٩٩١م). الأول ما زال قائماً، أما الثاني فقد أنهار مايو ١٩٩١م، حتى قبل انهيار راعيه الأممي (الاتحاد السوفييتي) ديسمبر ١٩٩١م.

لكن معاهدة حلف شمال الأطلسي ليست الآن في وضع الاستقرار، دعك الزعم: كونها تشكل حلف أبدي، للمعسكر الرأسمالي، غرب الكرة الأرضية. هناك إرهاصات استراتيجية خطيرة تنبئ بأن النِاتو بدأت تظهر فيه تصدعات انهياره، ليختفي من خريطة الأحلاف الدولية بنهاية ٢٠٢٧م، كما أشارت بذلك رؤية إدارة الرئيس ترامب لمحددات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. أخذاً بتراكمات إرهاصات انهيار حلف شمال الأطلسي، التي تتجاوز مقومات استمراره ومبررات بقائه، وذلك بتطور عاملين أساسيين، قد يقودان إلى مخاطرة استراتيجية عظيمة تتطور بين أعضائه، قد تعيد المسرح الأوروبي إلى مأساته الاستراتيجية التاريخية، في كونه موقعاً للحروب الكونية العظمى.

العامل الأول: فقدان الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي السابع والأربعين الحالي دونالد ترامب حماسها للإبقاء على حلف شمال الأطلسي، برفعه لشعار أمريكا أولاً.. وتتطور الحنين لدى واشنطن لحالة العزلة عن الانخراط في الشؤون الدولية، وتنامي تكلفة الاستراتيجية التداخلية في شؤون السياسة الدولية.

العامل الثاني: اكتشاف أوروبا، مؤخراً، إن لم يكن متأخراً، أن الخطر على أمنها، يمكن هذه المرة أن يأتي من حليفها الأساس عبر الأطلسي، غرباً، وليس من داخلها، دعك من عدوها اللدود، شرقاً (الدب الروسي) المتربص بها في عرينه الجليدي، في سفوح جبال الأورال الشرقية، ليثب عليها واجتياحها، متى انكشف عنها الغطاء الاستراتيجي الذي ظلت توفره معاهدة حلف شمال الأطلسي. أشد وأقسى مكامن الخطر الاستراتيجي لأي دولة أو مجموعة من الدول، عندما يأتي الخطر من مأمنه. لقد قال العرب، قديماً: يؤتى الحذر من مأمنه. حكمة استراتيجية بليغة، لم يفطن لها الأوربيون، إلا عندما صحوا يوماً، وحليفهم الاستراتيجي الأول الولايات المتحدة، يقرع بوابات حصونهم المتهالكة، طامعاً في أرضهم ومواردهم، في هجمة توسعية، لم تكن تتصور ولا في أبشع كوابيسهم. الرئيس ترامب أبدى، منذ بداية ولايته الثانية، يناير الماضي، تطلع إدارته لضم جزيرة جرينلاند، شراءً أم غزواً، أيهما يروق لحلفائه الأوربيين! وفاته، وإن لم يفته، سيان عنده أنه يتكلم هنا ويهدد دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وفي حلف شمال الأطلسي.

الخاتمة

عهد الأمم المتحدة أكثر الأنظمة الدولية استقراراً. لكنه ليس أأمنها مآلاً. يعزى استقرار نظام الأمم المتحدة النسبي، لعاملين. الأول وجود قوة عظمى طورت إرادة سياسية لضمان استقراره، بدفع تكلفة مظلته الأمنية وتحفيز تنمية اقتصادية سخية، لبؤر توتراته التاريخية، خاصةً على المسرح الأوروبي، الذي كان ساحة الحروب الفاصلة في التاريخ الحديث. والعامل الثاني، تمثل في تطوير سلاح غير تقليدي يجعل الحروب الكونية، بين القوى الأممية العظمى، من رابع المستحيلات. عندما يختفي هذان المتغيران، أو أحدهما.. أو تتطور مؤشرات لعدم كفاءة أنظمة الأحلاف الإقليمية والدولية، تتغلب، في هذه الحالة، إغراءات ولنقل: غوايات القوة للفصل بين صراعات الدول، على حكمة تبصر السلام وتقدير عوائده السخية والجزلة.

لم يكن نظام الأمم المتحدة في حاجة لإعادة النظر في كفاءته وفاعليته، كما هو حاله اليوم. سلام العالم وأمنه واستقرار نظامه الدولي، لم يكن في خطر، كما يبدو عليه اليوم. لقد عاش العالم في وهم استقرار نظام الأمم المتحدة، لأكثر من ثمانية عقود، لكن عواره الاستراتيجي الأعظم، في عدم قدرته التخلص من شبح حركة الصراع على الساحة الدولية، وإن خفف من وتيرة طبيعتها العنيفة، إلا إنه في النهاية، وفي المقابل: لم ينجح في جعل قوى التوازن العظمى في داخله تبصر حكمة عوائد السلام وقيم وروح وعوائد الاستقرار والأمن المستدام، بين شعوب الأرض.

في النهاية: يظل السلام بعيداً بعيداً، عن ضمير الإنسانية وقناعاتها، بالحاجة إليه، دعك من التطلع لسيادة قيمه ومنطقه ومبرره، شعوب الأرض ودوله، ومؤسسات النظام الدولي وشرائعه.

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة ـ المملكة العربية السعودية

جامعة الدول العربية ودورها في المنظومة الدولية: حضور عربي في عالم متغيّر

تعزيز الدور الدولي للجامعة العربية يتطلب بناء القدرات والتطوير المؤسسي والانخراط في القضايا العالمية

في عالم يشهد تحولات متسارعة في موازين القوة، وتداخلًا غير مسبوق بين القضايا السياسية والاقتصادية والإنسانية، يبرز تساؤل مشروع حول موقع العالم العربي في هذا المشهد الدولي المتغير، وحول قدرة مؤسساته الجماعية على التفاعل مع النظام العالمي بوصفها فاعلًا لا مجرد متلقٍ للقرارات. وفي هذا السياق، يظل دور جامعة الدول العربية في المنظومة الدولية، ولا سيما من خلال علاقتها المؤسسية مع منظمة الأمم المتحدة، عنصرًا أساسيًا في فهم الحضور العربي على الساحة الدولية.

منذ تأسيسها عام ١٩٤٥م، لم تكن جامعة الدول العربية إطارًا رمزيًا للتشاور بين الدول الأعضاء فحسب، بل جاءت تعبيرًا عن إدراك مبكر لأهمية العمل الجماعي في عالم يتجه نحو التنظيم المؤسسي والعلاقات متعددة الأطراف.

السفير د. خالد المنزلاوي

وقد تزامن نشوء الجامعة مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة في لحظة تاريخية أعادت فيها البشرية بناء النظام الدولي بعد حرب مدمرة، وهو تزامن يعكس وعيًا عربيًا بأهمية الانخراط في هذا النظام والمساهمة في صياغته، لا الوقوف على هامشه.

وعلى امتداد العقود الماضية، تطور دور الجامعة العربية من منصة إقليمية للتنسيق السياسي إلى فاعل إقليمي معترف به داخل المنظومة الدولية. فقد حصلت الجامعة على صفة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة، وأقامت شراكات مؤسسية مع مختلف وكالاتها وبرامجها، ما أتاح لها نقل المواقف العربية الجماعية إلى المحافل الدولية، والمشاركة في النقاشات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان.

تكمن أهمية هذا الدور في أن القضايا العربية، بحكم تشابكها وتعقيدها، لا يمكن فصلها عن السياق الدولي الأوسع. فالأزمات السياسية، والنزاعات المسلحة، والتحديات الإنسانية في المنطقة العربية، باتت ذات أبعاد إقليمية ودولية، ما يجعل وجود صوت عربي منظم داخل المنظومة الدولية ضرورة لا غنى عنها. وهنا تبرز الجامعة العربية بوصفها الجسر الذي يربط بين الخصوصيات الإقليمية العربية ومتطلبات العمل الدولي متعدد الأطراف.

وتكتسب العلاقة بين الجامعة العربية والأمم المتحدة أهمية خاصة لكونها علاقة وظيفية وليست شكلية. ففي كثير من الملفات، تعتمد الأمم المتحدة على الجامعة لفهم السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية للمنطقة، بينما تستفيد الجامعة من الأطر القانونية والمؤسسية الأممية لتعزيز حضورها الدولي والدفاع عن القضايا العربية ضمن قواعد الشرعية الدولية. وغالبًا ما تتجلى فعالية هذه العلاقة في اللقاءات والاتصالات غير الرسمية التي تُبنى خلالها الثقة، ويجري فيها تبادل الفهم العميق للتعقيدات التي لا تعكسها التقارير الرسمية وحدها.

وتبقى القضية الفلسطينية المثال الأبرز على هذا التكامل بين العمل العربي الجماعي والمنظومة الدولية. ففي هذا الملف، تضطلع الجامعة العربية بدور محوري في تنسيق المواقف العربية داخل الأمم المتحدة، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية. ولا يقتصر هذا الدور على

شراكة الجامعة العربية والأمم المتحدة ليست ترفًا بل ضرورة لاستثمار الحضور العربي الدولي والفرصة ما زالت قائمة

الجانب السياسي، بل يمتد إلى البعد القانوني والحقوقي، من خلال دعم الجهود العربية في مجلس حقوق الإنسان والمحافل الدولية المختلفة. وفي هذا السياق، لا يكون الدفاع عن فلسطين دفاعًا عن قضية عربية فحسب، بل دفاعًا عن مبادئ القانون الدولي ومصداقية النظام الدولي ذاته.

وبعيدًا عن القضايا السياسية، تلعب الجامعة العربية دورًا دوليًا متناميًا في مجالات التنمية المستدامة، من خلال تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. فقد أسهمت هذه الشراكات في تنفيذ برامج مشتركة في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وحماية البيئة، وتمكين المرأة. وما يميز هذا التعاون هو تركيزه على تكييف الخبرات الدولية مع الاحتياجات والخصوصيات العربية، بدل الاكتفاء بنقل نماذج جاهزة قد لا تنسجم مع الواقع المحلي.

كما شهد دور الجامعة العربية تطورًا ملحوظًا في مجال إدارة الأزمات الإنسانية، حيث لم تعد تقتصر على نقل المواقف السياسية، بل أصبحت في بعض الحالات منصة تنسيق بين الوكالات الأممية المختلفة والحكومات العربية. وقد ساهم هذا الدور في تحسين فاعلية الاستجابة للأزمات، وتقليل كلفتها، وتعزيز التنسيق بين الفاعلين الدوليين والإقليميين. وغالبًا ما يتم هذا العمل في إطار ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الهادئة، التي تعتمد على الحوار وبناء التوافقات بعيدًا عن الأضواء.

ومع ذلك، لا تخلو هذه العلاقة من تحديات حقيقية. فالبيروقراطية، وتباين المواقف العربية أحيانًا، إضافة إلى بطء آليات اتخاذ القرار الدولي، تشكل جميعها عقبات أمام تعزيز الفاعلية. غير أن معالجة هذه التحديات لا تكون بالتقليل من

أهمية العمل الجماعي، بل بتطوير آلياته، وتحديث أدواته، وتعزيز التنسيق العربي الداخلي بما ينعكس قوةً في الحضور الدولي.

إن تعزيز الدور الدولي لجامعة الدول العربية يتطلب رؤية استراتيجية تقوم على الاستثمار في بناء القدرات البشرية، وتطوير العمل المؤسسي، والانخراط الفاعل في القضايا العالمية المستقبلية مثل تغير المناخ، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي. فهذه الملفات لم تعد شأنًا تقنيًا، بل أصبحت جزءًا من صميم العلاقات الدولية، ويمكن للخبرة العربية أن تسهم فيها بفاعلية إذا ما توفرت الإرادة والرؤية.

في عالم تتشابك فيه المصالح وتتداخل فيه التحديات، لم يعد ممكنًا لأي إقليم أن يعمل بمعزل عن الآخرين. ومن هذا المنطلق، تمثل جامعة الدول العربية إحدى الأدوات الأساسية لتمكين الحضور العربي داخل المنظومة الدولية، ليس بوصفها بديلًا عن الدول، بل إطارًا جامعًا يعزز التنسيق ويضاعف التأثير. فالدور الدولي للجامعة لا يقتصر على الدفاع عن القضايا العربية، بل يمتد إلى الإسهام في بناء نظام دولي أكثر توازنًا، يعترف بدور الأقاليم وأهمية التعددية.

إن الشراكة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ليست ترفًا سياسيًا، بل ضرورة تفرضها طبيعة العصر. وتعزيز هذه الشراكة هو استثمار في الحضور العربي الدولي وفي القدرة على التأثير في مسار القضايا العالمية. وبينما يظل الطريق مليئًا بالتحديات، فإن الفرصة ما زالت قائمة لتطوير هذا الدور بما يخدم المصالح العربية ويسهم في ترسيخ مبادئ السلم والتعاون على المستوى الدولي.

* الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون السياسية - جامعة الدول العربية

الدور السعودي / الخليجي الفاعل والمتزن في تجاوز الصراعات الدولية

تحتاج المنظمة الدولية تحديد أولوياتها وتحليل مخاطرها وتبسيط إداراتها وطرح الحلول الدائمة

المملكة العربية السعودية دولة مؤسسة وعضو فاعل في الأمم المتحدة، منذ أن وقع جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز الميثاق في حفل أقيم في مدينة سان فرانسيسكو بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٥م. تساهم السعودية كغيرها من دول الخليج العربي، في المساعدة الإنمائية لوكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، منذ نشأتها، وتعمل مع المكتب الدائم لمجلس التعاون في نيويورك، على دعم صناعة القرار عبر مشاركتها كمراقب، في الاجتماعات الاستراتيجية للجان الجمعية العامة للأمم المتحدة، وترصد وتتابع وتتواصل مع مندوبي دول المجلس لتنسيق الآراء والموضوعات الاستراتيجية ذات الصلة بمواقف الدول والهيئات والمنظمات المتخصصة إزاء مختلف مواضيع الأمم المتحدة، إضافة لإعداد وتحضير اجتماعات دورة مجلس سفراء ووفود دول الخليج، ورفع التقارير ومتابعة توصياتها وتنظيم وترتيب أعمالهم أثناء إقامة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أ.د. عبد الله بن أحمد الغامدي

إنجازات ودور دول مجلس التعاون الخليجي في الأمم المتحدة

تحرص دول الخليج على مشاركاتها في اجتماعات الأمم المتحدة، وتقديم الدعم المالي واللوجستي والعيني لمبادرات الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها والمنظمات التابعة لها، بالإضافة إلى دعم برامج إنسانية وإغاثية للكوارث الطبيعية ومكافحة الفقر والأمراض وحماية الأطفال حول العالم. تساهم دول مجلس التعاون الخليجي مالياً في صناديق الأمم المتحدة المتعددة، وتدعم حفظ السلام وخطط الاستجابة الإنسانية في الدول المنكوبة. كما تتمحور جهودها في تعزيز السلام العالمي، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتقدم المساهمات الإنسانية، والتقنيات الحديثة، ودعم مختلف المبادرات الناجحة كمركز الملك عبدالله للحوار بين الأديان، ومبادرات السعودية الخضراء، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق نتائج ملموسة لدعم برنامج التحول الوطني ضمن رؤية المملكة (٢٠٣٠)، كما ساهمت السعودية في حلول التحديات العالمية في التغير المناخي، وقدمت إبان جائحة كورونا، عام ٢٠٢١م، دعماً مالياً بمئات الملايين، لمختلف منظمات وبرامج الأمم المتحدة لمكافحة الجائحة وإغاثة الصحة الإقليمية والدولية.

إن لدول الخليج دوراً متنامياً في دعم وتطوير تمويل الأمم المتحدة، إذ تجاوزت نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي كمساعدات، وقد وجهت مواردها نحو البلدان النامية عبر مؤسسات مثل البنك الدولي لتعظيم الأثر الإنمائي والإنساني، وتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي عبر مبادرات (رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي)، وتحقيق أهداف التنمية وتعزيز الرعاية المتقدمة. كما تعمل على تحديث القطاعات الصحية والمناهج التعليمية وبرامج التنويع الاقتصادي، ودعم المهارات المستقبلية، ودمج التكنولوجيا والتحول الرقمي، وتنسيق المواقف السياسية في المحافل الدولية، وتعزيز دورها كشريك استراتيجي في تمكين ريادة الأعمال، وجودة الحياة. وتدعم دول مجلس التعاون الأمن والاستقرار الدوليين ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبنوده السامية، كاحترام القانون وحقوق الإنسان وصيانة كرامته، وتعزيز العدل والمساواة، واحترام سيادة الدول وحريات الشعوب وحل النزاعات بالطرق السلمية. كما تحقق أهدافها وتعزز تواجدها ودورها الدائم، ومشاركاتها الفاعلة والمتزنة في المنطقة، وعلى الساحة الدولية.

تبنى مركز الملك سلمان للإغاثة مشاريع إغاثية أثناء الكوارث وتوفير رعاية صحية وتعليمية مجانية للاجئين ودمجهم بالمجتمع

كما سعت دول الخليج إلى تطوير علاقاتها الاستراتيجية وتعاونها الاقتصادي والسياسي والأمني مع العديد من الدول والمجموعات كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، ودول آسيا الوسطى...

كما تمثل دول المجلس صوتاً مهماً في المحافل الدولية وتدعم قضايا السلام والأمن العالمي، وقد دافعت خطابات قادة الخليج والسعودية بالتحديد، وممثليها على منبر الأمم المتحدة، بحكم رمزية وجودها وعضويتها الدائمة في منظمة الأمم المتحدة، وكصوتٍ عربيٍ إسلامي، عن القضايا العربية والإسلامية. وتعمل دول الخليج على حل النزاعات وإرساء مبادئ السلم الإقليمي والدولي، كالسيطرة على سلوك الدول الكبرى التي تتدخل عسكرياً في شؤون دول الإقليم باستخدام القوة في فض النزاعات وتوجه ضربات ضد بعض الدول، دون العودة للأمم المتحدة. كما تطور دول الخليج قدراتها البشرية والتكنولوجيا والإستثمارية في الموارد البشرية والبنية التحتية، وتستفيد من خبرات المؤسسات العالمية الكبرى.

لدول مجلس التعاون الخليجي شراكة دائمة وعميقة في الأمم المتحدة، فقد حدد فريق الأمم المتحدة في السعودية على سبيل المثال، خمسة مجالات ذات أولوية استراتيجية مستمدة من أجندة رؤيتها (٢٠٣٠)، حيث ركزت أهدافها في تنمية: الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، والشراكات ونبذ التطرف والإرهاب. كما تتمتع السعودية بعضويتها في منظمات ولجان الأمم المتحدة: منظمة التجارة الدولية، واتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاقية الأمم المتحدة ضد الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة الفساد، وعضوية الرابطة الدولية للمندوبين الدائمين في الأمم المتحدة، وعضوية لجنة التراث الثقافي غير المادي في منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة. كما تسهم السعودية في منظمة الأمم المتحدة عبر تبنيها مقترح الملك عبد الله يرحمه الله، المقدم لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، واتفاقية إنشاء مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات.

يعزز الصندوق السعودي للتنمية فاعلية برامج ومشاريع إقليمية ودولية بالتعاون مع الأمم المتحدة لدعم أهداف التنمية المستدامة

وتحرص السعودية على تخفيف معاناة الشعوب المستحقة، فوق كل أرض وتحت كل سماء، منذ نشأتها وإلى عهدنا الميمون لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين رئيس مجلس الوزراء، حفظهما الله، على رعاية وتنمية العمل الخيري والإنساني وتطويره بطرق سليمة وقواعد راسخة. لقد تبنى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مشاريع إغاثية أثناء الكوارث الطبيعية، ووفر رعاية صحية وتعليمية مجانية للاجئين، ودمجهم بالمجتمع، وحقق للمحتاجين احتياجاتهم، وقدم مساعدات إنسانية دون تمييز، وفقاً لأفضل الممارسات الإنسانية في العالم.

وتتخذ السعودية من رؤيتها الثاقبة ٢٠٣٠ نبراساً منيراً ودوراً محورياً عالمياً، لتبقى نموذجاً يُحتذى به على الساحة الدولية ونشر قيم العطاء والتضامن بين الشعوب، وترسيخ مفهوم الدبلوماسية الإنسانية كجزء من سياستها الدائمة خارجياً، خلافاً عن تقديم الدعم الإنمائي كمنح قروض تنموية ميسّرة لتمويل مشاريع إنمائية في الدول النامية للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات الأشد فقراً. كما يلعب الصندوق السعودي للتنمية ضمن إطار رؤيتها، على تعزيز فاعلية برامج ومشاريع إقليمية ودولية، بالتعاون مع الأمم المتحدة لدعم أهداف التنمية المستدامة.

تدعم السعودية السلام العالمي من خلال، دعم الحوار بين الأديان والثقافات، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتسهم المملكة في تقنية مؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات، ودعم الذكاء الاصطناعي، ممثلة في نموذج (علّام)، للمساهمة في سد الفجوات الرقمية. وتقوم السعودية بدور محوري في الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي، وتعمل من خلال عضويتها في اليونسكو، على دعم جهود حماية التراث الثقافي. وتسهم كعضو مؤسس، في العديد من منظمات الأمم المتحدة وتقديم مقترحات لدعم قرارات أممية هامة، إضافة لاستضافة الفعاليات العالمية الكبرى، كمنتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات ٢٠٢٦م، واستضافة إكسبو ٢٠٣٠م، لتعزيز فكرة التعاون العالمي.

كما ترأست المملكة العربية السعودية منذ عقود حملات، وعقدت مؤتمرات وتحالفات دولية، وقادت عام ٢٠٢٥م، حراكاً دبلوماسياً عالمياً مكثفاً لحشد الاعتراف الدولي بدولة فلسطين الشقيقة، مرتكزة على "التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين" الذي أطلقته في سبتمبر من العام ٢٠٢٤م، كما عقدت المملكة وفرنسا مؤتمراً تحضيرياً في يوليو ٢٠٢٥م، لحشد الدعم الدولي لإنهاء الحرب في غزة وتسريع مسار الاعتراف بفلسطين. وترأست الدولتان في سبتمبر ٢٠٢٥م، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى لحل "الدولتين"، فأسفرت جهودهما المشتركة عن موجة غير مسبوقة، وبأغلبية ساحقة، اعترفت ١٥٩ دولة بدولة فلسطين في "إعلان نيويورك"، وعلى رأسها دول غربية كفرنسا، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وكندا، وبلجيكا، والبرتغال، ولوكسمبورغ، ومالطا. وشددت المملكة على أنه لا يمكن تحقيق سلام إقليمي شامل دون قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية. ومازالت السعودية تؤكد موقفها في المحافل الدولية، أن الاعتراف بدولة فلسطين ليس مجرد لفتة رمزية، بل هو "ضرورة استراتيجية" وحجر الزاوية لنظام إقليمي جديد يقوم على التعايش. وفي يناير ٢٠٢٥م، بمدينة إسطنبول، كانت دول مجلس التعاون، ضمن من أسس ودعم "التحالف العالمي لمناهضة احتلال فلسطين (ساند)"، للضغط باتجاه إنهاء الاحتلال.

تعديلات هيكلة الأمم المتحدة في مفترق الطرق:

تدعم دول مجلس التعاون الخليجي منظمة الأمم المتحدة وبما ورد في ميثاقها من أهداف سامية، لصون السلم والأمن

حددت الأمم المتحدة في السعودية ٥ مجالات ركزت على تنمية الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكات ونبذ الإرهاب

تؤكد السعودية في المحافل الدولية أن الاعتراف بدولة فلسطين "ضرورة استراتيجية" وحجر الزاوية لنظام إقليمي جديد

العالمين، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، وتعزيز التعاون الدولي لحل المشكلات العالمية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإنسانياً، والعمل كمركز لتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف المشتركة، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحرياته، إلا أن المنظمة تواجه اختلافات متعددة في وجهات النظر، ومعاناة مزمنة في زيادة تمويل عملياتها الإنسانية والإنقاذ، ونقص الموارد المالية، نتيجة تساؤلات الدول الممولة عن جدوى تمويلها، مما يهدد بوقف برامجها الحيوية، إضافة للأزمات المعقدة والمتغيرة، كالتغير المناخي، وتمرد بعض الحكومات عن تنفيذ القوانين والمطالب الدولية، والإرهاب والجماعات المسلحة غير الحكومية، الناتج عن النزاعات المسلحة العابرة للحدود، واستهداف العاملين الإنسانيين، وقيود الوصول للمناطق المتضررة، مما يرفع أعداد الضحايا ويقلل من فعالية المساعدات الإنسانية، وتهديدات الأمن السيبراني، وما تواجهه المنظمة من فقدان للثقة عبر انقسامات سياسية داخل مجلس الأمن، وعجزها عن اتخاذ قرارات حاسمة نتيجة خلافات متعددة بين الأعضاء الدائمين، الذي بدوره يعيق استجابة مجلس الأمن لحل الأزمات.

الأمم المتحدة بحاجة للإصلاح والدعم إذا ما أردنا أن يكون لها مستقبل مشرق، رغم ما يشوب هيكلها من العيوب بعد عقود من نشأتها، فعملياتها تتسم بالبطء الشديد، وبرامجها متكررة وتفتقر لوسائل التنفيذ حتى وإن كانت مصدراً ممتازاً للأفكار. تواجه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، مخاوف انهيار الدول، وعصيان عدم تنفيذ قراراتها من بعض الحكومات المتمردة، إضافة لانتشار الأمراض المعدية، والإرهاب النووي وغيرها العديد. تؤكد هذه التحديات مطالب بعض الدول، التي تلح على إصلاح هيكل المنظمة ومجلس الأمن. كما رفعت توصيات تؤكد على بناء هيكل واضح يركز على الكفاءة وتقليل الازدواجية، على أن يتم التعديل والعمل على تحقيق الأهداف العالمية المشتركة، وتعزيز التعاون الدولي، ليكون قادراً على التكيف مع واقع عالمي جديد، يهتم بمبادرات فاعلة وذات صلة بمهام المنظمة، لضمان استمراريتها، وتحقيق أهداف السلام والتنمية العالمية المنشودة، مستنداً على نص قيم الميثاق الأساسية: السلام، والعدالة، والاحترام، وحقوق الإنسان، والتسامح، والتضامن، حتى تجدد الثقة في المنظمة وما تقوم به من ممارسات وحتى لا يشكك في جدوى التعاون الدولي الذي يقوّض استقرارها وفاعليتها.

التنفيذ الكامل لميثاق الأمم المتحدة يعاني من تحديات وانتهاكات متكررة لأهدافه ومبادئه، وانتقائي في التعامل مع القانون الدولي، والمعايير المزدوجة التي تبرز الانقسامات المستمرة بين الدول، فقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش مجلس الأمن، بمناسبة الذكرى ٨٠ لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، بأنه: "ضرورة حيوية، وقوة دافعة للخير. لكن في الوقت نفسه، شرعيته هشة. ففي كثير من الأحيان، رأينا أعضاء هذا المجلس يتصرفون خارج نطاق مبادئ الميثاق." وشدد على أن "إصلاح مجلس الأمن أمر ضروري، قد طال انتظاره، للحفاظ على النظام والأمن العالمين. وهذا يشمل توسيع العضوية." وأكد أن توسيع عضوية المجلس: "لا يقتصر على العدالة فحسب، بل يتعلق أيضاً بالنتائج، حيث يحمل في طياته القدرة على تجاوز الجمود، وتوفير الاستقرار في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد."

تكمن مشكلة منظمة الأمم المتحدة في القرارات التي اتخذتها عندما تأسست كمنظمة في لحظة تاريخية محددة، حيث حظيت فيها الدول القوية بالأولوية والسمو. بحاجة ماسة إلى إصلاحات جوهرية لمواكبة التغيرات التي طرأت على العالم منذ تأسيسها من أجل تلبية التطلعات العادلة لكافة شعوب العالم والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما يحتاج ميثاقها لتعديل وتقنين وشروط تتواكب مع متغيرات موازين قوى المجتمع

دور متنامي لدول الخليج في دعم وتطوير تمويل الأمم المتحدة إذ تجاوزت نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي كمساعدات

تدعم دول مجلس التعاون الأمن والاستقرار الدوليين وميثاق الأمم المتحدة لاحترام القانون وحقوق الإنسان وسيادة الدول وحريات الشعوب

الدولي المعاصر مقارنة بالعقود السابقة، كما يحتاج مجلس الأمن إلى الإصلاح وتنويع وتوسيع عضويته بأعضاء دائمين ومنتخبين ليصبح أكثر ديمقراطيةً وتمثيلاً وإنصافاً، من أجل تعزيز شرعيته ومصداقيته وقوته وفاعليته، ليعكس العالم بشكل أفضل، وليصبح ملائماً للحاضر والمستقبل ويستعيد ثقة المجتمع الدولي الجديد.

كما يحتاج مجلس الأمن إلى الحد من حق النقض (الفيتو)، الذي تتمتع به بعض الدول، فضرورة تقييد استخدام حق النقض المفرط من جانب الدول دائمة العضوية، يحول دون صدور أي قرار ملزم حال استخدامه للتسوية أو إنهاء الحروب، حتى لو حظي مشروع القرار بموافقة جميع الدول الأعضاء الأخرى. للأسف، لم يشترط أو يقيد أو يسمح ميثاق الأمم المتحدة للخمس دول دائمة العضوية، بنزع حق النقض دون موافقتهم الجماعية، ونعتقد أن نزعه اليوم منهم، سيقابل بالنقض. كما أنه من الصعب للدول الخمس داخل المنظمة، من حجب أي قرار يعارض أمنها أو مصالحها القومية، وقد نلمس قوانين الغاب وعدم النزاهة أو انحياز هذ الدول لمصالحها أو مصالح الحكومات التي تستند إليها.

مجلس الأمن بحاجة ماسة إلى إجراء إصلاحات على بعض بنود الميثاق، وإضافة شروط ذات صلاحيات غير تجاوزية وفعالة، وتعديلات جذرية شاملة، واتفاقيات شفافة وعادلة وحاسمة، بإجماع جميع الدول الأعضاء وقاداتها، كإضافة مقاعد دائمة في المجلس وزيادة أعضائه وإدخال تحسينات على آلية اختيار أمين المؤسسة الأممية العام وقياداتها. المنظمة بعد ثمانين عاماً من تأسيسها لا تواكب ما يواجهه العالم من تغيرات متزايدة التعقيد، نتيجة تحديات تتطلب إصلاحاً عميقاً، وتجديداً ملائماً وصالحاً لكل جيل، والتزاماً دولياً عادلاً وفاعلاً، لتنفيذ مهام الأمم المتحدة المناطة بها، وإستعادة أهميتها ومصداقيتها. إصلاح هيكل المنظمة ومجلس الأمن بالتحديد مطلب مهم التنفيذ، وتحديث هيئاتهما وعملياتهما وإداراتهما وجميع وكالاتهما وبرامجهما المتعددة أياً كانت، وبناء ميثاق مستقبلي متين، لتصبح المنظمة والمجلس متعددة الأطراف، شاملةً وعادلةً ومستدامةً، للحد من ممارسة أي برقماتية نفعية أمبريالية لما يسمى بالدول العظمى، وحتى لا ينهار النظام العالمي ويتم التحكم في مصير الدول وثرواتها، وتروج صور مشوهة لبعض الدول والأعراق والأديان، ويصبح البقاء للأقوى ويعيش العالم في شريعة الغاب.

تحتاج المنظمة الدولية إلى تحديد أولوياتها، وتحليل مخاطرها الاستراتيجية، وتبسيط إداراتها وإنجاز مهامها، وتقليل بيروقراطياتها، وتحديث أطرها المالية والتجارية لخدمة تنميتها الشاملة وزيادة شفافيتها، وطرح الحلول الدائمة لما تواجهه من عوائق، كتأمين تمويل كافٍ ومستدام لعملياتها حتى لو نقلت بعض هيئاتها لمواقع أقل تكلفة، مع على أهمية التعاون الدولي في شتى الميادين الإنمائية والمستدامة بما فيها التحولات التكنولوجية المعاصرة.

* أكاديمي ـ المملكة العربية السعودية

الأمم المتحدة بعد ثمانين عامًا: حين تصطدم القضايا العربية بشيخوخة النظام الدولي

رؤية الخليج: الأمن والاستقرار غير مرتبطين بالأمم المتحدة بل بالشراكات وتنويع القوة والقوة الناعمة

في الرابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٢٥م، أكملت الأمم المتحدة ثمانين عامًا على إنشائها، وهو عمرٌ بالغ الدلالة في تاريخ النظام الدولي الحديث. فثمانية عقود ليست رقمًا زمنيًا محايدًا، بل سجلًا مكثفًا لتحولات عميقة شهدها العالم، من نظام دولي خرج من أتون الحرب العالمية الثانية مثقلًا بالدمار، مخلفًا أوجاعًا هائلة، إلى عالم اليوم الذي يتعايش مع حروب مفتوحة، صغيرة ومتوسطة، بدلًا من الحروب الكبرى، ويمر بصراع هويات غير مسبوق، بعضه مضخم إلى حد المرض، وأزمات اقتصادية عابرة للحدود، وبيئية طبيعية أضرارها تتجاوز حدود الدول. وفي قلب هذا المشهد المضطرب، تبرز القضايا العربية بوصفها اختبارًا حقيقيًا لفعالية الأمم المتحدة، ولمدى قدرتها على الوفاء بالتعهدات التي قامت عليها، في الوقت الذي تتغير فيه المعالجات التي ارتضاها المجتمع الدولي عند انبثاق الأمم المتحدة، وأن هذه الهيئة الدولية بتفرعاتها يمكن أن تقدم الأمن والسلام للجميع.

أ.د. محمد الرميحي

وُلدت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، كاستجابة أخلاقية وسياسية لفشل عصبة الأمم، السابقة لها وكوعدٍ جماعي بعدم السماح بتكرار كوارث القرن العشرين التي شهدت حربين عالميتين قتل فيهما حوالي ماءة مليون من البشر. ودمرت مدن بأكملها واختفت امبراطوريات كانت ملء السمع والبصر. غير أن هذا الوعد صيغ في لحظة تاريخية محددة، حين كانت ٥١ دولة فقط تشكل المجتمع الدولي، وحينها فرضت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية رؤيتها لبنية النظام العالمي الجديد. من هنا تشكّل مجلس الأمن، ومنح حق النقض لخمس دول فقط في تعبير صريح عن ميزان القوى آنذاك. كان ذلك الترتيب مفهومًا في سياقه التاريخي، لكنه أصبح اليوم موضع مساءلة عميقة، بعد أن توسعت عضوية المنظمة إلى ١٩٣ دولة، وبرزت قوى جديدة، بينما تراجع النفوذ النسبي لقوى كانت مهيمنة عند التأسيس، إلا أن محاولات الإصلاح المتكررة اصطدمت بشهية الدول الخمس، وكان التغير الوحيد هو إحلال الصين الشعبية بدلا من الصين الوطنية في مجلس الأمن، ولم يخل ذلك التغيير من تحقيق مصالح أخرى وقت التغيير.

من المنظور العربي، لا تكمن الإشكالية في وجود الأمم المتحدة بحد ذاته، بل في الفجوة المتزايدة بين مبادئها المعلنة، وممارساتها الفعلية. فالدول العربية وبعضها كان مؤسسًا، مثل مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا، وأخرى انضمت إلى المنظمة بعد استقلالها تباعًا، نظرت إليها بوصفها ساحة للدفاع عن السيادة الوطنية، وحماية الاستقلال، ومناصرة القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. غير أن التجربة الطويلة كشفت أن القرارات الدولية، حين تمس مصالح الدول الكبرى، تتحول في كثير من الأحيان إلى نصوص أخلاقية في أحسن الأحوال، بلا قوة تنفيذية.

القضية الفلسطينية تمثل المثال الأوضح على هذا الخلل البنيوي. فمنذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، وحتى اليوم، صدرت عشرات القرارات عن الجمعية العامة ومجلس الأمن تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني، وتدين الاحتلال والاستيطان، لكنها بقيت حبيسة الأدراج بفعل استخدام حق النقض، أو الانتقائية السياسية في التطبيق. هذا العجز المزمن لم يضعف فقط ثقة العرب في مجلس الأمن، بل مسّ جوهر فكرة العدالة الدولية،

المنظور العربي: لا تكمن الإشكالية في وجود الأمم المتحدة بل في الفجوة المتزايدة بين مبادئها المعلنة وممارساتها الفعلية

ورسّخ قناعة بأن النظام الدولي لا يعمل بالقواعد ذاتها على جميع أعضائه.

مع المعرفة أن القضية الفلسطينية بالنسبة للعرب هي قضية مركزية، لأنها أثرت ولا زالت توثر في التفاعلات الداخلية والبينية، وتغيرت أنظمة وتبدلت حكومات، وخيضت صراعات طويلة ومسلحة بسبب هذا الجرح النازف الذي اسمه (القضية الفلسطينية) ولا يزال يفعل فعله، دون موقف إيجابي فعال من تلك المنظمة الدولية، بسبب تحكم القوى الكبرى في مسارها.

ولا تقتصر هذه الإشكالية على فلسطين وحدها، بل تمتد إلى نزاعات أخرى شهدها العالم العربي خلال العقود الماضية. فقد تعرضت دول عربية لتدخلات عسكرية مباشرة خارج إطار الشرعية الدولية، أو بغطاء قانوني ملتبس، كما حدث في العراق وليبيا. هذه السوابق تركت أثرًا عميقًا في الوعي العربي، وأعادت طرح السؤال حول قدرة الأمم المتحدة على ضبط سلوك الدول الكبرى، أو منع استخدام القوة خارج إطار القانون الدولي.

ومع ذلك، لم تتعامل الدول العربية مع الأمم المتحدة بمنطق القطيعة أو الرفض المطلق. على العكس، سعت إلى الحضور الفاعل داخل مؤسساتها، إيمانًا بأن الإصلاح من الداخل أكثر جدوى من الهدم أو التذمر. ويكفي التذكير بأن أول عربي تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة كان الدكتور بطرس غالي، الذي جاء إلى المنصب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، محاولًا إعادة تعريف دور المنظمة وتعزيز استقلاليتها، قبل أن تصطدم رؤيته بحدود الإرادة السياسية للقوى الكبرى. تولى المهمة بين عام ١٩٩١ و١٩٩٦م، وهو تاريخ له دلالة، فقد جاء بعد احتلال

الإصلاح المنشود من المنظور العربي يبدأ بتعديل بنية مجلس الأمن وتوسيع عضويته الدائمة بما في ذلك تمثيل عربي دائم

وتحرير الكويت وتزامن مع سقوط منظومة الاتحاد السوفيتي.

كما شهدت الساحة الأممية حضورًا خليجيًا لافتًا في مواقع قيادية في هذه المنظمة، عكس تحولًا في الدور العربي من موقع التلقي إلى موقع المشاركة. فقد ترأس السفير السعودي سمير الشهابي الجمعية العامة في دورة مفصلية عام ١٩٩١م، كما تولت الشيخة هيا راشد الخليفة من البحرين رئاسة الجمعية العامة في الدورة الحادية والستين عام ٢٠٠٦ م، كأول امرأة تشغل هذا المنصب، ثم جاء ناصر عبد العزيز النصر من قطر رئيسًا للجمعية العامة في الدورة السادسة والستين. هذه الأدوار لم تكن شكلية، بل عبّرت عن رغبة عربية وخليجية في الإسهام في صياغة النقاش الدولي حول قضايا السلم والتنمية.

غير أن التحولات الهيكلية في النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين زادت من تعقيد المشهد. فقد تراجعت مركزية الأمم المتحدة في إدارة الأزمات، مقابل صعود تحالفات مرنة من دول كبرى، وتدخلات أحادية، وتآكل متزايد لهيبة القانون الدولي. وباتت المواثيق الدولية تُخترق لمصالح الدول الأكثر تأثيرًا، لا تُحترم باعتبارها قواعد ناظمة للسلوك الدولي. في هذا السياق، ترى الدول العربية أن المنظمة تعاني من عجز وظيفي حقيقي، لا بسبب نقص الكفاءات أو الموارد، بل بسبب شلل القرار السياسي داخل مؤسساتها الأساسية.

في الرؤية الخليجية تحديدًا، هناك إدراك متزايد بأن الأمن والاستقرار لم يعودا مرتبطين فقط بمخرجات الأمم المتحدة، بل بقدرة الدول على بناء شبكات شراكات متعددة، وتنويع أدوات القوة، والاستثمار في التنمية المستدامة، والقوة الناعمة، والعمل الإنساني وتحصين الجبهة الداخلية اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا. ومع ذلك، لا تزال دول الخليج ترى في الأمم المتحدة إطارًا لا غنى عنه لتنظيم العلاقات الدولية، شريطة أن تخضع لإصلاحات حقيقية تعيد لها المصداقية والفاعلية، من خلال توسيع مقاعد مجلس الأمن الدائمة حيث تكون أكثر تمثلًا وعدالة، كما قامت دول الخليج بنسج علاقات ثنائية فعالة، كما حصل مؤخرًا بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، حول حشد الهمم للاعتراف بفلسطين، بعد الفظائع الذي ارتكبت في غزة وعودة الوعي إلى قطاعات واسعة في الغرب بأهيمة القضية للسلم الدولي.

الإصلاح المنشود من المنظور العربي يبدأ بتعديل بنية مجلس الأمن، وتوسيع عضويته الدائمة ليعكس الواقع الجيوسياسي الراهن، بما في ذلك تمثيل عربي دائم. كما يشمل تقييد استخدام حق النقض، أو على الأقل وضع ضوابط أخلاقية وسياسية لاستخدامه في القضايا الإنسانية الكبرى، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية. فكيف يمكن لمنظمة أن تدّعي حماية السلم الدولي، بينما تعجز عن وقف مآسٍ إنسانية واضحة بسبب اعتراض دولة واحدة؟ كما حدث في الإبادة الجماعية في غزة وسنتين من الحرب الشرسة، وما تبعها من مماطلة في وقف إطلاق النار.

إلى جانب ذلك، تطالب الدول العربية بتعزيز دور الجمعية العامة بوصفها المؤسسة الأكثر تمثيلًا داخل المنظمة، ومنح قراراتها وزنًا سياسيًا أكبر، بل ملزم في حال حصوله على أغلبية كبيرة، بما يحد من احتكار القرار الدولي داخل مجلس الأمن. كما تدعو إلى إصلاح منظومة وكالات الأمم المتحدة، لتكون أكثر كفاءة وعدالة وشفافية، وأقل خضوعًا لتجاذبات التمويل والسياسة.

وفي مجال التنمية المستدامة، ترى الدول العربية، ولا سيما الخليجية، أن الأمم المتحدة مطالبة بالانتقال من الخطاب العام إلى الشراكات العملية. فالتنمية لم تعد مسألة مساعدات طارئة،

المطلب العربي: لا استثناءات في احترام القانون الدولي واستخدام القوة وفرض العقوبات وخضوع الجميع لشرعية أممية ولا لتفسيرات انتقائية

التجربة كشفت أن القرارات الدولية حين تمس مصالح الدول الكبرى تتحول إلى نصوص أخلاقية بلا قوة تنفيذية

بل بناء قدرات، ونقل معرفة، وتمكين حقيقي للدول النامية، مع احترام خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عالم تجتاحه الرقمنة وثورة الذكاء الاصطناعي الذي يفوق تأثيرها حتى الثورة الصناعية الأولى .

أما فيما يتعلق بسلوك الدول الكبرى، فإن المطلب العربي واضح: لا استثناءات في احترام القانون الدولي، استخدام القوة، وفرض العقوبات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، يجب أن يخضع جميعه لشرعية أممية واضحة، لا لتفسيرات انتقائية. فازدواجية المعايير لا تضعف ثقة الدول الصغيرة والمتوسطة في النظام الدولي فحسب، بل تقوض أسس هذا النظام ذاته.

الخلل واضح، ذروته حين نقارن بين منطق الحق ومنطق القوة كما تمارس في النظام العالمي، فالميثاق قام نظريا على أن القانون الدولي هو الحكم الأعلى في فض النزاعات، وأن سيادة الدول متساوية، وأن استخدام القوة لا يكون إلا في أضيق الحدود، وتحت مظلة الشرعية الجماعية. غير أن التجربة الطويلة، وخصوصًا في العقود الأخيرة، أظهرت أن هذه المعادلة انقلبت رأسًا على عقب، وأن القوى أصبحت في أكثر الأحيان تملك القوة والمساندة تتغلب على الحق.

بالنسبة لنا كعرب لم تعد تلك المفارقة أمرًا نظريًا، بل واقعًا سياسيًا ملموسًا حين افتقر الحق إلى القوة، وامتلكت من لديه القوة العسكرية على إملاء إرادته وقهر أهل الحق.

هذا الاختلال لا يقتصر على ساحات الحرب، بل يمتد إلى منظومة إدارة الأزمات وتضغط على المجتمعات وتتنافى مع المبادئ الإنسانية، من هنا تتآكل مصداقية المنظمة .

من هنا بدأت الدول الخليجية تعيد قراءة العلاقة بين الحق والقوة، لذلك فإن عناصر القوة الاقتصادية والتنموية والدبلوماسية تسند الموقف السياسي، فالقوة هنا لا تطرح كنقيض لشرعية، بل كشرط لحمايتها في نظام دولي لا يحترم ا لضعيف .

بعد ثمانين عامًا على تأسيسها، تقف الأمم المتحدة عند لحظة اختبار تاريخية. فإما أن تستعيد روحها التأسيسية عبر إصلاح عميق وشجاع، يواكب تحولات القرن الحادي والعشرين، أو أن تتحول تدريجيًا إلى منصة خطابية محدودة التأثير ومن منظور عربي، لا يزال الرهان قائمًا على الإصلاح لا على الهدم، وعلى العدالة لا على منطق القوة وحده. فالقضايا العربية لم تكن يومًا هامشية في النظام الدولي، لكنها كثيرًا ما وُضعت في الهامش، وتصحيح هذا الخلل يبدأ بإعادة تعريف دور الأمم المتحدة نفسها في عالم لم يعد يشبه عالم ١٩٤٥م.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

الأمم المتحدة ما بين الشيخوخة المؤسسية وتصاعد الصراع العالمي

مستقبل الأمم المتحدة غير واضح مع ضرورة بقائها لخدمة القيم المشتركة والمصالح العليا

إن دور منظمة الأمم المتحدة يمثل قضية مفصلية في صياغة مستقبل العمل متعدد الأطراف داخل المنظومة الدولية. وبالعودة إلى جذور المبادرات الرامية لتأسيس منظمة دولية ذات كفاءة شاملة ورؤية عالمية، نجد "عصبة الأمم" التي أبصرت النور في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واتخذت من مدينة جنيف السويسرية مقراً لها بصفتها رمزاً للحياد آنذاك. بيد أن تلك التجربة لم تُكلل بنجاحات ملموسة، واتسمت بضيق نطاق عضويتها وقصر أمدها، حتى عصفت بها ويلات الحرب العالمية الثانية، لتقضي على ما تبقى من ملامحها وتطوي صفحتها.

السفير أليساندرو مينوتو ريزو

يُؤرَّخ لأكتوبر من عام ١٩٤٥م، بوصفه تاريخ ميلاد منظمة دولية واعدة وأكثر طموحاً، وهو ما تجلى في تسميتها "الأمم المتحدة" واختيار مدينة نيويورك مقراً لها، في إشارة عكست مركزية الدور الأمريكي آنذاك. وقد أُرسيت دعائم المنظمة وفق تصميم مؤسسي بارع، قوامه الجمعية العامة، ويدعمه مجلس الأمن الدولي الذي يضم خمسة أعضاء دائمين (تمثيلاً للقوى المنتصرة في الحرب)، إضافة إلى أعضاء آخرين يتم اختيارهم بنظام المداورة، لتنبثق عن هذه الشجرة المتفرعة وكالات أممية متخصصة باشرت مهامها تحت مظلتها الشاملة.

ومما لا ريب فيه، أن الأمم المتحدة حافظت حتى حلول العقد الأول من القرن الحالي على مكانة دولية مرموقة، وظلت سلطتها السياسية بمنأى عن التشكيك. بيد أن التحولات الجذرية التي طرأت على المشهد العالمي بدّلت النظرة تجاهها.

إن طموح إرساء منظمة تحظى باحترام رسمي وتتحدث باسم قارات العالم الخمس قد تُرجم فعلياً عبر آلية التناوب في منصب الأمين العام، مما أتاح لشخصيات من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية اعتلاء هرم نظام يعبر عن الضمير العالمي لأول مرة في التاريخ. وقد طغى الطابع الاسكندنافي على النفوذ الأوروبي في تلك الحقبة، مدفوعاً بالرغبة في تقديم مبدأ "الحياد" كقيمة مضافة استثنائية.

بيد أن الفارق شاسع بين ذلك الإرث والواقع الحالي، فاليوم بلغت الانتقادات الموجهة للأمين العام للأمم المتحدة حدّ الهجوم العلني من قِبل بعض زعماء الدول! وإحقاقاً للحق، فإن الأمر قد تجاوز مجرد التعبير عن آراء شخصية، ليكشف عن تآكل مكانة المنظمة بوصفها الممثل الشرعي للمجتمع الدولي في أعين الكثيرين.

لا ندرك حتى الآن حجم التداعيات المترتبة على تلك المواقف الأخيرة. إجمالًا، فإن فرصة قيام منظمة قادرة على تمثيل مصالح دول العالم المختلفة والتوصل إلى تسويات مرضية بين القيم المتباينة تظل قائمة. ولكن احتمالات أن يقترف المسؤولون رفيعو المستوى لأخطاء شأن آخر.

ما هي القضايا على المحك؟ وما السبب وراء هذا الانحدار؟ وهل من الممكن إعادة تقييم الأمور؟

عضوية الأمم المتحدة هي أولى القضايا التي تتبادر إلى الذهن، نظرًا إلى أن "التمثيل" والكفاءة" عنصران مختلفان

الأمم المتحدة تعاني من الشيخوخة واختلاف القيم على رأسها الشعبوية والقومية و"القوة" المحرك الرئيسي لتحقيق المصالح

بطبيعة الحال، وغالبًا ما يكون من الصعب التوفيق بينهما عند الممارسة الفعلية.

يبلُغ عدد أعضاء منظمة الأمم المتحدة حاليًا نحو ٢٠٠ عضو، أي يعادل أربعة أضعاف ما كان عليه عند إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥م. وهو أمر بديهي إذا ما نظرنا لطبيعة المنظمة وتضاعف عدد أعضاء المجتمع الدولي على مدار الأعوام الماضية. ويحق لكل دولة مستقلة حديثًا أن تحظى بعضوية داخل الأمم المتحدة.

على الجانب الآخر، كيف يمكن إدارة هذا الجمع من الأشخاص، والهويات، والحضارات، والمصالح المختلفة؟ إذ تزداد عملية صنع القرار تعقيداً وصعوبةً في ظل هذا التعدد. ومن الطبيعي أن يشهد مجلس الأمن انقسامًا حول القضايا السياسية الكبرى. ولعل الشرق الأوسط ليس سوى أحد الأمثلة على هذا الانقسام المتكرر.

ولكي نكون منصفين، فإن الأمم المتحدة ليست حالة معزولة. فقد سطرت التعددية قصة نجاح كنظام دولي ينبغي الحفاظ عليه باعتباره السبيل الوحيد لإعادة تفعيل دور المجتمع الدولي كأداة تربط بين العناصر المختلفة. ورغم إنه يبدو غير بديهي، إلا أن هذا النجاح يعني تزايد أعداد أعضاء المنظمة، بما يترتب عليه صعوبة بالغة في الأداء بشكل فعال وصنع القرار. حيث نشهد اليوم تضاعف أعضاء حلف شمال الأطلسي " ناتو" إلى ٣٢ عضوًا بعد ثمان عمليات توسع، فيما يتفاوض الاتحاد الأوروبي، الذي يبلغ عدد أعضائه ٢٧ دولة، من أجل انضمام آخرين. ويكافح كلا الكيانين لإدارة هذا البعد الجديد الذي لم يكن مُتصورًا في البداية.

بالعودة إلى منظمة الأمم المتحدة، فإنها قد لا تعاني من الشيخوخة فحسب، بل الأشد من ذلك، اختلاف القيم التي صعدت مؤخرًا واكتسبت زخمًا. على رأسها؛ الشعبوية، والقومية، وفكرة أن "القوة" قد تصبح المحرك الرئيسي لتحقيق المصالح القومية، وأن الديمقراطية ليست في حاجة لنظام وقواعد ترعاها.

أزمة غزة تتطلب تفويضًا صريحًا من مجلس الأمن إلا أن التوافق حول آليات استخدام القوة والضوابط الحاكمة بعيد المنال

إنه طريق وعر سلكه الكثيرون في الماضي وأدى إلى اندلاع العديد من الحروب. الاختلاف اليوم أن العولمة قد جعلت من العالم قرية صغيرة، شئنا أم أبينا. وبالتالي، فإن احتمالية اندلاع صراع تبدو بالغة الخطورة وربما حتى كارثية.

لقد قدمت الأمم المتحدة، حتى يومنا هذا، إسهامات ملموسة في ترسيخ ركائز الأمن والاستقرار الدوليين، وإن لم تبلغ حد الكمال المنشود. ومع أن الكفاءة المطلقة ليست أمراً مضموناً في العمل الدولي، إلا أن الثقل السياسي الذي تمتعت به المنظمة على مدار عقودٍ مضت، أسهم بفاعلية في تعزيز جهود الوساطة وتسوية الأزمات الدولية.

شهدت عمليات حفظ السلام الأممية انخراطاً واسعاً من القوات الأمنية لمختلف الدول، رغم حداثة عهدها بمفهوم "التشغيل البيني" والعمل العسكري المشترك؛ حيث يتركز الثقل الأكبر للمشاركات الميدانية من قِبل الدول النامية، في وقتٍ تفتقر فيه إدارة حفظ السلام بالمنظمة إلى أساليب التوجيه التشغيلي والمعايير القياسية الحديثة. ورغم هذه الفجوات الإدارية، فقد أثبتت بعثات حفظ السلام في معظم بؤر النزاع نجاحها كأداةٍ محورية في إسناد المسارات السياسية وتثبيت دعائم الاستقرار.

ويجسد الوضع الراهن في قطاع غزة نموذجاً جلياً لهذه التعقيدات، لا سيما مع طرح خيار تشكيل قوة دولية لدعم الاستقرار، وهي مسألة تكتنفها دقة بالغة وحساسية مفرطة. ويتطلب المسار الأمثل صياغة تفويض صريح ومحدد من مجلس الأمن الدولي؛ غير أن التوافق حول آليات استخدام القوة والضوابط الحاكمة يظل بعيد المنال في ظل الانقسامات الراهنة.

وعلى الرغم من وجود سوابق تاريخية لقرارات اتُّخذت تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – كما هو الحال في الأزمة الكورية، وتجارب تيمور الشرقية وأفغانستان – إلا أن تباين أجندات القوى الفاعلة يجعل من الحالة الراهنة وضعاً أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، رغم المحورية الاستراتيجية التي تمثلها القضية.

تستند الأمم المتحدة إلى سلطة سياسية واسعة النطاق، ويُعد الأمن جزءًا من اختصاصاتها. فكيف يرتبط ذلك بكيان مثل حلف الناتو حيث تُعتبر إدارة الأزمات ركيزته الأساسية؟

يبرز حلف شمال الأطلسي "الناتو" كأول الكيانات التي تتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن الشراكات الدولية، رغم أن طبيعة علاقته بالأمم المتحدة لم تكن يوماً تتسم بالوضوح التام؛ بيد أننا نستطيع رصد تحسنٍ تدريجي في أطر التعاون بينهما، وهو ما تجلى في وثيقة "المفهوم الاستراتيجي" لعام ٢٠٢٢م، التي صنفت المنظمة الدولية كشريكٍ استراتيجي. ولطالما نزعت الدول الأوروبية الأعضاء تاريخياً إلى اعتبار تفويض مجلس الأمن شرطاً جوهرياً لعمليات الحلف، سعياً وراء اكتساب الشرعية الدولية الكاملة؛ وذلك على النقيض من الرؤية الأمريكية التي ترى أن الحلف، بوصفه تكتلاً لأبرز القوى الديمقراطية عالمياً، يمتلك سلطةً ذاتية لتقرير عملياته بشكل مستقل.

ومن الأمثلة البارزة الجديرة بالذكر عملية الإغاثة التي قام بها الناتو في إقليم كشمير عام ٢٠٠٦م، والتي شهدت تعاوناً وثيقًا بين التحالف الغربي ومنظمة الأمم المتحدة. وبعد اندلاع كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب جبال الهمالايا الباكستانية، ساهم الحلف بفعالية في إنقاذ الأرواح وإعادة الحياة إلى طبيعتها في ظل ظروف عصيبة.

كذلك لا ينبغي إغفال التعاون الوثيق الذي جمع بين حلف شمال الأطلسي "الناتو" والأمم المتحدة إبان الحرب في أفغانستان؛ فمن المؤكد أن هذا التنسيق قد أثمر عن محطات تاريخية غير مسبوقة، كان أبرزها إجراء أول انتخابات عامة في تاريخ البلاد. وقد اضطلع التحالف حينها بدورٍ جوهري في تأمين مراكز الاقتراع وحماية صناديق الانتخاب في المناطق ذات التضاريس الوعرة، وهو ما أُدرج في نهاية المطاف ضمن سجل نجاحات المنظمة الدولية. وجديرٌ بالذكر أن التدخل العسكري للحلف في أفغانستان استند منذ انطلاقته إلى غطاءٍ قانوني تمثل في قرارات دورية صادرة عن مجلس الأمن الدولي.

وفي أعقاب تفكك يوغوسلافيا، اضطلعت الأمم المتحدة

بمهمة لحفظ السلام في البوسنة، إلا أنها لم تُكلل بالنجاح؛ إذ أدى غياب التنسيق الفعّال بين الوحدات الميدانية إلى الإخفاق في منع المجازر التي شهدتها مدينة "سربرنيتشا". وإثر ذلك، تولى حلف شمال الأطلسي (الناتو) زمام المبادرة، حتى وُقعت اتفاقية "دايتون" للسلام في نوفمبر ١٩٩٥، والتي وضعت حداً للحرب وأرست دعائم الاستقرار بعد صراع دام ومستعر.

وخلاصة القول إن العلاقة بين المنظمتين، وإن لم تُقنّن بشكل نهائي، اتسمت بالإيجابية بالنظر إلى اختلاف طبيعة كل منهما، وقد تُوج هذا التعاون بوثائق تنسيقية كان آخرها عام ٢٠٢٣م، فضلاً عن الحرص البروتوكولي للأمين العام للحلف على حضور دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٧م.

وفي سياق متصل، طُرحت مقترحات عديدة لإصلاح هيكلية مجلس الأمن وعضويته، بعد أن بات واضحاً أنها لم تعد تعكس موازين القوى الدولية الراهنة مقارنة بحقبة التأسيس؛ بيد أن تغيير هذا النظام يظل مهمة شاقة في ظل غياب إجماع دولي. ومن جانبه، لا ينظر "الناتو" بسلبية تجاه هذه الإصلاحات، فتعزيز كفاءة الأمم المتحدة بوصفها "ظهيراً أمنياً" سيُسفر بلا شك عن منافع جمّة للمجتمع الدولي.

ينبغي لنا مواصلة العمل للحفاظ على نظام متعدد الأطراف يرتكز على القواعد ويتمتع بالحيوية، لا سيما في المسائل المتعلقة باستخدام القوة؛ إذ تظل فكرة "تحالف الأمم" مقترحاً يفتقر إلى الواقعية ولا يشكل بديلاً عملياً في الوقت الراهن. وفي ظل التشرذم الذي يسود عالمنا اليوم، تبرز صعوبة بالغة في تحقيق غاية "التعددية الفعالة" التي نادى بها الكثيرون سابقاً.

ومع أن مستقبل الأمم المتحدة، بوصفها كياناً قادراً على مواكبة تطلعات المجتمع الدولي، لا يزال غير جليّ المعالم ويخضع لعملية تطوير مستمرة؛ فإننا نثمن الجهود المبذولة بحسن نية لإصلاح النظام الأممي، مع التأكيد على ضرورة بقاء الدور الجوهري للمنظمة محوراً أساسياً يخدم قيمنا المشتركة ويرعى مصالحنا العليا.

* رئيس كلية دفاع حلف "الناتو"

الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية.. التاريخ وآفاق المستقبل

أصدرت الأمم المتحدة ١٠٠٠ قرار خاص بالقضية الفلسطينية لم يتم تنفيذها إلا قرار التقسيم

عندما تأسست هيئة الأمم المتحدة في الخامس والعشرين من أبريل عام ١٩٤٥م، كانت القضية الفلسطينية تقف على أبوابها، وشكلت أول اختبار عملي لصدقية هذه المنظمة الدولية، التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، الأكثر دموية وتدميرًا حتى تاريخه، فالهدف من التأسيس، كما نص ميثاق الهيئة. هو الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. وإنشاء علاقات ودية بين الشعوب على أساس احترام مبدأ المساواة وحق الشعوب في تقرير المصير، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات العامة دون أي تميز بالعرق أو اللون أو الدين. والقضية الفلسطينية مثلت اختبارًا أيضًا لنوايا المنتصرين في الحرب، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وإذا ما كانت البشرية قد استفادت من دروس وعبر الحرب، ودروس وعبر تجربة عصبة الأمم. وهي المؤسسة الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى.

د. أحمد عساف

وتمت صياغتها وفقًا لمصالح الدول الاستعمارية المنتصرة في تلك الحرب، (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا)، وهي العصبة التي لم تفلح لا في الحفاظ على السلام العالمي، ولا في إنصاف الشعوب التي تكافح من أجل حريتها واستقلالها.

عندما أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة في فبراير عام ١٩٤٧م، توجس الشعب الفلسطيني كثيرًا. والسبب أن تجربته مع عصبة الأمم كانت سيئة، فهي من أصدرت " صك الانتداب " رسميًا في العام ١٩٢٢م، وهو الصك الذي لم يمنح بريطانيا حق الانتداب على فلسطين فقط وإنما تبنى هذا الصك وعد بلفور وألزم دولة الانتداب على تنفيذه، وأصبح صك الانتداب بمثابة الدستور، الذي على أساسه تدار الأمور في فلسطين، وعلى ضوء ذلك وما أن وصلنا نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، كان الوطن القومي اليهودي قد تأسس عمليًا على أرض فلسطين. لقد كان توجس الشعب الفلسطيني من هيئة الأمم في محله، فبعد أن أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية إليها، قامت الهيئة في مايو ١٩٤٧م، بتشكل لجنة تحقيق خاصة بفلسطين، وهي اللجنة التي أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية والثانية يهودية.

وبالضرورة الإشارة هنا إلى النقاش الذي دار داخل هيئة الأمم المتحدة، والذي نجم عنه قرار تشكيل لجنة التحقيق الخاصة بفلسطين، فقد أثبت النقاش، أن من يتحكم بالأمم المتحدة هي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) هما من يتحكم بإرادة وقرار هذه الهيئة.

لقد اتضح خلال شهر نوفمبر العام ١٩٤٧م، وخلال مناقشة الجمعية العامة، أن هيئة الأمم المتحدة هي في نهاية الأمر تمثل إرادة الأقوياء ومصالحهم، بالرغم أن ميثاقها يؤكد على العدالة وحق تقرير المصير للشعوب. فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، في فرض مبدأ التقسيم والذي يتناقض تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة، خصوصًا عندما منحت الأقلية اليهودية، والتي تمثل أقل من ثلث السكان، المساحة الأوسع والأخصب من فلسطين، ففي حين أعطى قرار تقسيم فلسطين رقم (١٨١) الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ نوفمبر من العام ١٩٤٧م، الأقلية اليهودية ٥٧ ٪. فقد أعطى الأغلبية العربية، ٤٢ ٪ من مساحة فلسطين، كما جعل منطقة القدس ومحيطها منطقة تحت الإشراف الدولي.

عصبة الأمم أصدرت " صك الانتداب " عام ١٩٢٢ الذي منح بريطانيا حق الانتداب على فلسطين بل تبنى وعد بلفور وألزم دولة الانتداب بتنفيذه

لم يتناقض قرار التقسيم مع مبدأ العدالة وحسب، إنما انتهك المبدأ الأساسي في حق تقرير المصير للشعوب، فالمعروف أن هذا الحق يمنح للغالبية في أي منطقة من العالم. وبالتالي، فإن القرار حرم عمليًا الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، ومنح المساحة الأكبر من وطنه التاريخي للأقلية اليهودية، التي تعاظم وجودها بقرار من الاستعمار العالمي وبرعاية منه. ولما تَضمنه قرار التقسيم من ظلم، فقد بات من المحتم أن يقود هذا القرار المنطقة لدائرة العنف والحروب، وبالفعل وبعد ستة أشهر من صدوره اندلعت الحرب العربية / الإسرائيلية الأولى في الخامس عشر من مايو ١٩٤٨م، واستمرت حتى ربيع العام ١٩٤٩م.

وفي الحرب، التي احتلت العصابات الصهيونية خلالها نصف مساحة الدولة المخصصة للعرب، أصدر مجلس الأمن الدولي أربعة قرارات (٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٧) وجميعها قرارات غير ملزمة ودعت لوقف القتال أو لفرض هدنة مؤقتة في الحرب. ومع تفاقم مسألة اللاجئين الفلسطينيين، الذين أجبروا على ترك قراهم ومدنهم. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٤٨م، القرار (١٩٤) الذي ينص على حق اللاجئين بالعودة، انتهت المرحلة الأولى من العلاقة بين هيئة الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية بإصدار الجمعية العامة القرار رقم (٣٠٢) الخاص بتأسيس وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأونروا " في ٨ ديسمبر ١٩٤٩م، اي بعد عقد الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل. انتهت المرحلة الأولى، بحرمان الشعب الفلسطيني من كافة حقوقه الوطنية، وحرمانه من وطنه وتشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني (٩٥٠ ألف إنسان) وتدمير المجتمع الفلسطيني وتحويله إلى شعب من اللاجئين. كما تم شطب

لجنة التحقيق في فلسطين أثبتت أن الدول المنتصرة في الحرب الثانية تتحكم في الأمم المتحدة خاصة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة

فلسطين كدولة عن خريطة الشرق الأوسط والعالم.

غابت القضية الفلسطينية عن جدول أعمال الأمم المتحدة ربع قرن كامل، من العام ١٩٤٩م، ولم تعد إلا في العالم ١٩٧٤م، وأثناء غيابها تحول الصراع من كونه صراعًا فلسطينيًا / إسرائيليًا إلى صراع عربي إسرائيلي، خصوصًا بعد أن شاركت الجيوش العربية في حرب العام ١٩٤٨، وتعزز هذا الشكل للصراع بفعل حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧م، والتي انتهت بهزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية ومن ضمنها الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ومع انتهاء الحرب المشار إليها. أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٢٤٢) في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، والذي ينص على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وينص على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وتحول القرار إلى القاعدة الأساسية لاي عملية تفاوض أو تسوية عربية إسرائيلية. كما برزت مقولة الأرض مقابل السلام استنادًا لهذا القرار، كمبدأ أساسي للسلام العادل والشامل في المنطقة، وهو ذات المبدأ الذي عقد على أساسه مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١م، ومثل أيضًا الأساس للمبادرة العربية التي هي بالأساس مبادرة سعودية صدرت عن قمة بيروت في ربيع العام ٢٠٠٢م.

عادت القضية الفلسطينية لجدول أعمال الأمم المتحدة بسبب عاملين، الأول: نمو تأثير الثورة الفلسطينية، ودور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، والثاني: حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م. التي خلقت نوعًا جديدًا من توازن القوى بين العرب وإسرائيل. ونتيجة لهذين التطورين. وعوامل أخرى بادرت الأمم المتحدة لدعوة ياسر عرفات. باعتباره رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة في خريف العام ١٩٧٤م، والذي قال فيه مقولته المشهورة، " أمسك البندقية بيد وغصن الزيتون باليد الأخرى.. فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي.. لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي ".

مثل العام ١٩٧٤م، فاتحة لقرارات مهمة بخصوص القضية الفلسطينية، ففي ذلك العام اتخذت الجمعية العامة القراران ٣٢٣٦ و٣٢٣٧، الأول ينص على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين بما في ذلك حق تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، أما القرار الثاني فقد منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الأمم المتحدة، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي العام ١٩٧٥م، اتخذت الجمعية العامة قرارًا في غاية الأهمية، القرار رقم (٣٣٧٩) الذي ينص على أن الصهيونية تمثل شكلًا من أشكال العنصرية والتميز العنصري. وفي العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦م، اتخذت الجمعية العامة قرارات تنص على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة واحترام حقوق الإنسان في المناطق المحتلة.

ومع القرار الذي صدر العام ١٩٧٨م، والذي ينص على حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، فإن مرحلة السبعينيات من القرن العشرين تمثل تطورًا نوعيًا إيجابيًا في علاقة الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية. فقد عززت قرارات تلك المرحلة مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، كما حددت بوضوح الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، حقه بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد شكلت قرارات تلك المرحلة الأساس لبرنامج السلام الفلسطيني الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني ، على أرضية سعي القيادة الفلسطينية استثمار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى، التي اندلعت في شهر ديسمبر ١٩٨٧م.

أما قرارات مجلس الأمن الدولي فقد تركزت على عدم شرعية الاستيطان وكافة الإجراءات الإسرائيلية، لتغير واقع القدس الشرقية المحتلة، ومن بينها القرار ٤٤٦ للعام ١٩٧٩م، والقرار ٤٧٨. للعام ١٩٨٠م، وغيرها من القرارات التي ذهبت

غابت القضية الفلسطينية عن جدول أعمال الأمم المتحدة ربع قرن كامل من العام ١٩٤٩ ولم تعد إلا في العالم ١٩٧٤ وجميع قراراتها لم تنفذ

عادت القضية الفلسطينية للأمم المتحدة لعاملين: تأثير الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي خلقت توازن القوى

للدعوة لتفكيك المستوطنات، في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي المرحلة التي أعقبت اتفاقيات أسلو، التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، فقد مثل قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) للعام ٢٠١٦م، ذروة القرارات في تلك المرحلة ويؤكد على عدم شرعية الاستيطان. وأنه يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، كما يدعو القرار إلى الوقف الفوري للاستيطان بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، وتكمن أهمية هذا القرار أنه تم تمريره في المجلس بموافقة الإدارة الأمريكية، إدارة الرئيس باراك أوباما التي امتنعت عن التصويت في حينه مما أدى إلى اعتماد القرار المشار اليه .

وبما يتعلق بالدولة الفلسطينية، فقد منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠١٢ م، وبأغلبية ١٣٨ صوتًا، منحت دولة فلسطين صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة. وخلال الحرب في قطاع غزة، حرب الإبادة الجماعية، اتخذت الجمعية العامة العديد من القرارات، التي تدعو إلى وقف الحرب، وإلى إدخال المساعدات بلا أي عوائق، ومن أبرز هذه القرارات، ذلك الذي صدر في يونيو ٢٠٢٥م، بأغلبية ١٤٩ دولة ومعارضة ١٢ دولة، وينص على وقف الحرب فورًا وإنهاء الحصار، وإدخال المساعدات .

وبعد موافقة جميع الأطراف على خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتوقفت الحرب في قطاع غزة، تبنى مجلس الأمن الدولي الخطة. من خلال القرار ٢٨٠٣، والذي من بين ما ينص عليه، تشكيل مجلس سلام، ولجنة كفاءات فلسطينية، بهدف إعادة إعمار قطاع غزة، كما ينص على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن يكون له دولة مستقلة.

مشكلة علاقة هيئة الأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية لا تكمن بنصوص القرارات، ولا بمدى عدالتها وانسجامها في القانون الدولي، وإنما في عدم تنفيذ القرارات. وباستثناء القرار رقم ١٨١ الذي نص على تقسيم فلسطين، فإن أي من القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني قد نفذ. المشكلة الرئيسية في إن إسرائيل يتم التعامل معها من قبل الدول المتنفذة، وكأنها دولة فوق القانون والمحاسبة، فهي تواصل انتهاك القانون الدولي، منذ تأسيسها العام ١٩٤٨م. وتتنكر لقرارات الأمم المتحدة، ولا تتعرض لأي ملاحقة، ومهما تكون القرارات عادلة، فإنها إذا لم تنفذ فلا قيمة عملية لها، فالمشكلة لا تتعلق بنوع العلاقة بين هيئة الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية، وإنما تتعلق بسياسة ازدواجية المعايير التي يمارسها المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

واخيراً نقول إن الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة أخذت ١٠٠٠ قرار خاص بالقضية الفلسطينية لو نفذ أي من هذه القرارات لكان الوضع اليوم مختلفاً عما نحن فيه من واقع مرير يمر على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والاستقرار في المنطقة والعالم.

ورغم كل ذلك لا زلنا متمسكين في الشرعية الدولية والقانون الدولي وسنبقى نعمل ونطالب لتنفيذ هذه القرارات.

* المشرف العام على الإعلام الفلسطيني

كيف السبيل لاستعادة مرجعية الأمم المتحدة في العلاقات الدولية

تعديل الميثاق لاستعادة مرجعية الأمم المتحدة وإلغاء العضوية الدائمة واعتماد التمثيل الإقليمي

تصاعدت الحملة على الأمم المتحدة من قبل كثير من السياسيين والباحثين، ووصفت بأنها منظمة عفا عليها الزمن، ويستشهد أصحاب هذا الرأي بفشلها في منع الحروب والنزاعات، وعجزها عن قمع أعمال العدوان وجرائم الإبادة وبقية انتهاكات القانون الدولي المستشرية في العالم، وبأنها لم تعد تعكس التعقيدات الحقيقية للتعددية الدولية في عالم اليوم، ولا تؤدي دورها المرسوم في ميثاقها. ويرى بعض هؤلاء أن الوقت قد حان لتتولى المنظمات الإقليمية دور الأمم المتحدة.

هذا التقييم السلبي لا يستند إلى تحليل صحيح لأسباب تراجع دور الأمم المتحدة، وفيه هروب من المسؤولية، على طريقة: «نعيب زماننا والعيب فينا».

د. سعيد حميد حسن الموسوي

فالأمم المتحدة هي انعكاس لمواقف أعضائها، ونجاحها مرتبط بمدى استعداد الدول للعمل معًا لتنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاقها. وكان الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، صريحًا في رسالته إلى قادة العالم بمناسبة العام الجديد ٢٠٢٦م، إذ أوضح هذه الحقيقة بقوله: "ونحن مقبلون على عام جديد، يقف العالم على مفترق طرق، وهو محاط بالفوضى وعدم اليقين: فهنا شقاق، وهناك عنف، وهذا انهيار مناخي، وتلك انتهاكات ممنهجة للقانون الدولي. بل عمّ النكوص عن المبادئ التي تجمعنا كأسرة بشرية، والناس في كل مكان تتساءل: ألا يوجد في القادة من يستمع؟ هل هم مستعدون لفعل شيء ما؟".

لم تكن الأمم المتحدة يومًا مثالية، لكنها، وبصفتها المؤسسة التي تضم جميع دول العالم، كانت وستظل ضرورة قصوى لتنظيم العلاقات الدولية، وقدمت خلال مسيرتها الطويلة إنجازات للبشرية، من بينها المساهمة في نيل ثمانين مستعمرة استقلالها، ووقف كثير من النزاعات، وحماية المدنيين، ونشر قوات حفظ السلام، ووضع وتطبيق معايير القانون الدولي عبر أكثر من مائة معاهدة واتفاقية وبروتوكول، وإنشاء أكثر من خمسين هيئة ووكالة دولية تنظم العلاقات الدولية، من نزع السلاح والسيطرة على التسلح، إلى التصدي لتغير المناخ، إلى الصحة والأغذية والزراعة، والفضاء الخارجي، ومكافحة الجريمة والفساد والمخدرات. إضافة إلى إنشاء محكمة العدل الدولية، ونشر قوات حفظ السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية، والاستجابة للكوارث.

ومع هذه الإنجازات، فقد تراجع دور الأمم المتحدة في العقود الأخيرة، ولا سيما في أداء مهمتها الأساسية، وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث تفاقمت الحروب والصراعات. ووفق التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥م، لمعهد أبحاث السلام السويدي (SIPRI) شهد عام ٢٠٢٤م، ما مجموعه (٤٩) نزاعًا مسلحًا منها خمسة نزاعات مسلحة كبرى، هي: عدوان إسرائيل على غزة، والحرب الروسية-الأوكرانية، والحروب الأهلية في ميانمار والسودان وإثيوبيا. ويعود سبب عجز الأمم المتحدة عن وقف الحروب والنزاعات إلى فشل الجهاز المكلف بالمسؤولية الأولى في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو مجلس الأمن.

ألحق مجلس الأمن ضررًا كبيرًا بمصداقية وشرعية الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلم والأمن وحولها إلى قزم سياسي

ثانيًا: السياق التاريخي لنشوء الأمم المتحدة

أسهمت الثورة الصناعية وتوسع الأسواق العالمية وطرق التجارة في إنشاء منظمات واتحادات متعددة الأطراف لخدمة المصالح المشتركة لدولها، إضافة إلى استخدامها منبرًا للحوار والتشاور السياسي للحفاظ على السلام والعلاقات الودية بين أطرافها. وزرعت هذه المنظمات بذرة فكرة المجتمع الدولي، وبلغت مستوى متقدمًا في مطلع القرن العشرين، إلا أن نمو النزعات القومية المتطرفة، وصراع المصالح بين الدول الأوروبية، والتنافس على المستعمرات، وإنشاء الأحلاف العسكرية، قاد إلى انهيار هذا النظام الناشئ متعدد الأطراف باندلاع الحرب العالمية الأولى.

وفور نهاية الحرب العالمية الأولى، اتفقت الدول المنتصرة في الحرب خلال مؤتمر فرساي عام ١٩١٩م، على الحاجة إلى توسيع دور تعددية الأطراف في مسائل الأمن والسلام، وشكلت عام ١٩٢٠م، عصبة الأمم، وهي أول منظمة حكومية دولية مفتوحة العضوية تهدف إلى التعاون الدولي لتعزيز السلام ومنع قيام الحرب وتسوية المنازعات الدولية عبر المفاوضات والتحكيم الدولي والأمن المشترك والدبلوماسية، والحد من انتشار الأسلحة. لكن عصبة الأمم واجهت تحديات كبيرة، منها ضعف هياكلها، وعدم مشاركة جميع الدول فيها، حيث رفضت الولايات المتحدة الانضمام إليها، وجرى استبعاد ألمانيا والاتحاد السوفيتي في البداية، وصعود دول رافضة لمعاهدة

لم تكن الأمم المتحدة يومًا مثالية لكنها بصفتها مؤسسة تضم جميع دول العالم ستظل ضرورة لتنظيم العلاقات الدولية

فرساي لعام ١٩١٩م، التي أنشأت العصبة، ولا سيما ألمانيا التي رأت في المعاهدة هضمًا لحقوقها الإقليمية، وسعت إلى استعادة ما خسرته فيها. هذا إضافة إلى فشل العصبة في إيقاف غزو اليابان لمنشوريا عام ١٩٣١م، وغزو إيطاليا لإثيوبيا عام ١٩٣٥م، وأخيرًا جاءت الحرب العالمية الثانية لتطلق رصاصة الرحمة على عصبة الأمم.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، عُقد مؤتمر دولي في سان فرانسيسكو في أبريل ١٩٤٥، تزعمه المنتصرون في الحرب، وفي مقدمتهم البلد المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية، وجرى الاتفاق على إنشاء الأمم المتحدة وصياغة ميثاقها. وتضمنت ديباجة الميثاق وفصله الأول المبادئ والمقاصد التي استقرت عليها الأعراف الدولية والقيم المشتركة للإنسانية، وشكلت الإطار الأساسي للقانون الدولي، وفي مقدمتها

- **كفالة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، واتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم.**
- **المساواة بين جميع الدول، كبيرها وصغيرها، في السيادة والحقوق.**
- **احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا، وتحقيق العدالة، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.**
- **ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير.**
- **جعل الأمم المتحدة مرجعًا لتنسيق أعمال الدول وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.**

ومع هذه المبادئ والقيم الإنسانية المشتركة، وضع المنتصرون الخمسة في الحرب العالمية الثانية لأنفسهم امتيازات وصلاحيات واسعة في الميثاق، ولا سيما من خلال فرض عضويتهم الدائمة في مجلس الأمن المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين، ومنح كل واحد منهم حق نقض أي قرار للمجلس (حق الفيتو).

ولو كان المنتصرون الخمسة ذوي بُعد نظر وتقدير للأمن الجماعي والمسؤولية الجماعية في مواجهة التحديات المشتركة، لجعلوا امتيازاتهم في الميثاق استثنائية ومؤقتة، إلى حين استقرار عمل الأمم المتحدة، ثم يعود بعد ذلك مبدأ مساواة الدول في السيادة في تشكيلة مجلس الأمن. لكنهم جعلوا امتيازاتهم في مجلس الأمن أبدية، واستبقوا أي محاولة من الدول الأعضاء لتعديل الميثاق باتجاه تقييد أو إلغاء هذه الامتيازات بأن جعلوا أي تعديل للميثاق خاضعًا لحق النقض من أي من الأعضاء الخمسة الدائمين (المادة ١٠٨ والفقرة ٢ من المادة ١٠٩ من الميثاق). وهكذا ظلت جهود إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تعديل الميثاق، تدور في حلقة مفرغة، فلا الأعضاء الدائمون الخمسة مستعدون للتنازل عن امتيازاتهم، ولا بقية الدول الأعضاء، وعددها ١٨٨ دولة، قادرة على ممارسة ضغوط جدية عليهم للتخلي عن هذه الامتيازات.

ثالثًا: محاولات إصلاح الأمم المتحدة

إن أي محاولة لاستعادة دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين لا بد أن تبدأ بمعالجة الثغرة الرئيسية في الميثاق، وهي العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق الفيتو للأعضاء الخمسة الدائمين، وما أفرزته التجربة من سوء استخدامهم لهذا «الحق» لحماية أنفسهم وحلفائهم من المساءلة عند خرقهم الميثاق. فمنذ تأسيس الأمم المتحدة وحتى نهاية عام ٢٠٢٥م، استخدم الخمسة الكبار الفيتو (٣٤٩) مرة؛ استخدمته

تراجع دور الأمم المتحدة في أداء مهمتها الأساسية وهي حفظ السلم والأمن الدوليين وتفاقمت الحروب والصراعات

شهد عام ٢٠٢٤ (٤٩) نزاعًا مسلحًا منها ٥ كبرى: حرب غزة وحرب روسيا-أوكرانيا والحروب الأهلية في ميانمار والسودان وإثيوبيا

روسيا (١٧٣) مرة، والولايات المتحدة (١٠٢) مرة، وبريطانيا (٣٢) مرة، والصين (٢٤) مرة، وفرنسا (١٨) مرة. ويمكن تصور أثر تنفيذ مشاريع القرارات على السلم والأمن الدوليين لو أنها لم تجهض بالفيتو، ومنها، على سبيل المثال، إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وقمع أعمال العدوان وردع نزعات التوسع واستخدام القوة ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول.

ومنذ ستينات القرن الماضي وجدول أعمال الأمم المتحدة يتضمن موضوع إصلاح مجلس الأمن، بضمن ذلك هدف تقييد أو إلغاء امتيازات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لكن بدون نجاح يذكر، لأن هذه الجهود تركز على المناشدة من دون آلية أو جدول زمني لتنفيذها باستثناء التعديلات التي فرضتها زيادة أعضاء الأمم المتحدة، وكما يأتي

١. أُجريت تعديلات على الميثاق في أعوام ١٩٦٣ و١٩٦٥ و١٩٧١م، نتيجة زيادة عدد الدول الأعضاء، حيث وُسعت العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن (من ٦ إلى ١٠)، وعُدّل نصاب اعتماد قراراته وفق هذا التوسيع، وزيدت عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي (من ١٨ إلى ٢٧ ثم إلى ٥٤).

٢. شكّلت اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٧٥م، وكان من بين مهامها النظر في المسائل المتعلقة بأي تعديلات تُدخل على الميثاق. ولا تزال اللجنة تعقد اجتماعاتها السنوية، لكن جهودها انصرفت إلى مسائل مثل تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتحسين كفاءة الأمم المتحدة، ومواضيع العقوبات، ودور محكمة العدل الدولية، ولم تقدم مقترحات ملموسة لتعديل الميثاق.

٣. بدءًا من الدورة (٣٤) عام ١٩٧٩م، تنظر الجمعية العامة في مسألة «التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته»، ثم تغيرت التسمية إلى «فريق العمل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة به». ولا يزال الفريق يجتمع سنويًا ويقدم مقترحات إلى الجمعية العامة، من أبرزها توسيع العضوية، بما في ذلك العضوية الدائمة، وترشيد استخدام الفيتو أو إلغائه، وتفعيل دور الجمعية العامة في مسائل حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنهاء تنازع الاختصاصات بينها وبين مجلس الأمن. غير أن هذه المقترحات لم تُنفذ، لغياب آلية تقود إلى عقد مؤتمر لتعديل الميثاق لتحقيق تلك الإصلاحات

٤. تواصلت مقترحات إصلاح الأمم المتحدة على شكل نداءات بدون خطط تنفيذية. ومن أحدث الوثائق في هذا المجال مبادرة "الأمم المتحدة في عامها الثمانين UN80 " التي أطلقها الأمين العام في آذار/مارس ٢٠٢٥م، ووثيقة «ميثاق المستقبل " التي اعتمدت بقرار الجمعية العامة ٧٩/١ في ٢٠٢٤/٩/٢، وتضمنت وعودًا بتعزيز الأمم المتحدة لتكون فعالة وديمقراطية ومنصفة وممثلة لعالم اليوم، ومستعدة للمستقبل، وقادرة على تحقيق مستقبل أفضل للإنسان والكوكب.

رابعًا: الواقع والبديل

١. ألحق مجلس الأمن ضررًا كبيرًا بمصداقية وشرعية الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفرض سيادة القانون في العلاقات الدولية، وحولها إلى قزم سياسي. إن استمرار تهميش الأمم المتحدة وسكوت أعضائها على ذلك قاد إلى فقدان المساءلة إزاء الانتهاكات الصارخة للميثاق، وتراجع الأمن الجماعي، واستشراء استخدام القوة الغاشمة للعدوان والإبادة ونهب ثروات الشعوب، وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، على غرار المرحلة الكولونيالية.

٢. الأمم المتحدة بحاجة ماسة إلى إصلاح جذري. فامتيازات الخمسة الكبار تعكس موازين القوة عام ١٩٤٥، بينما تغير العالم كثيرًا خلال الثمانين عامًا الماضية، وظهرت أقطاب واضمحلت أخرى، وازداد عدد الأعضاء من (٥١) إلى (١٩٣)، وبرزت قوى دولية جديدة تبحث عن دور في إدارة النظام الدولي، كالبرازيل وجنوب إفريقيا والهند وباكستان والمملكة العربية السعودية. وحتى «الدول المعادية» المشار إليها في الميثاق، وهي الدول التي خسرت الحرب العالمية الثانية (اليابان وألمانيا وإيطاليا)، تسعى إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى الدورة (٧٨) للجمعية العامة

استخدم الخمسة الكبار الفيتو (٣٤٩) مرة ..روسيا (١٧٣) وأمريكا (١٠٢) وبريطانيا (٣٢) والصين (٢٤) وفرنسا (١٨)

إلى أن الأمم المتحدة فشلت في مواكبة عالم متغير، وأنه لا خيار أمامها سوى التغيير، قائلًا: «إما الإصلاح أو الانهيار".

٣. إن فشل الدول الأعضاء في التصدي لهيمنة الأعضاء الدائمين على أهم جهاز في الأمم المتحدة، والشلل الذي أصاب هذا الجهاز نتيجة تلك الهيمنة، انعكس سلبًا على بقية أجهزة الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية والبيئية والإغاثية. كما أن ضعف إرادة المواجهة لدى أغلب الدول الأعضاء، والانقسامات الإقليمية والسياسية، حال دون تشكيل ضغط موحد ومستدام لإصلاح مجلس الأمن.

٤. إن الخطوة الأساسية لاستعادة مرجعية الأمم المتحدة في العلاقات الدولية هي تعديل الميثاق، وإلغاء فئة العضوية الدائمة، واعتماد تمثيل إقليمي في مجلس الأمن، بحيث تختار كل قارة من قارات العالم الخمسة ممثليها، وإلغاء حق النقض (الفيتو) لتعارضه مع مبدأ المساواة في السيادة والحقوق، وإعادة النظر في صلاحيات المجلس لتقليص الفجوة بينه وبين الجمعية العامة، ولا سيما القيود التي فرضتها المادة (١٢) من الميثاق على نظر الجمعية العامة في المسائل الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

٥. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة مشتركة، ليس بالضرورة من جميع أعضاء الأمم المتحدة المائة وثمانية وثمانين المتضررين من صلاحيات الخمسة الدائمين، بل على الأقل من مجموعة دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية الأكثر تضررًا من تشكيلة المجلس وصلاحياته، ومن يتضامن معهم من الدول الأخرى، لتشكيل مجموعة دول متشابهة الرؤى (likeminded countries) تطرح رؤاها حول تعديل الميثاق وصولًا إلى مجلس أمن ممثل لكل قارات العالم ومن دون فيتو ، وتبدأ هذه المجموعة حوارًا مع الأعضاء الدائمين للاتفاق على خارطة طريق وجدول زمني لتعديل الميثاق تنفيذاً لهذه الإصلاحات . وفي حال عدم استجابة الأعضاء الدائمين، يمكن النظر في خيارات أخرى، من بينها قرار هذه الدول بسحب التخويل الممنوح منها لمجلس الأمن بموجب المادة (٢٤)، بأن يتصرف نيابة عنها، ومقاطعة أعمال المجلس.

٦. إن تهديد الدول متشابهة الرؤى بسحب تخويلها لمجلس الأمن اتخاذ القرارات، أو استخدام الفيتو باسمها، لا ينتقص من التزام هذه الدول بميثاق الأمم المتحدة، خاصة وأن الحجج القانونية والسياسية المستندة إلى ممارسات المجلس ومعاييره المزدوجة واستخدام الفيتو لحماية مرتكبي جرائم العدوان من المساءلة، وغيرها كثير، تدعم حقيقة أن مجلس الأمن لم يلتزم بالفقرة (٢) من المادة (٢٤) من الميثاق التي تطلب منه أن يؤدي واجباته وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأنه أصبح فاقداً للدور الوظيفي الذي أنشئ من أجله.

خامسًا: الخلاصة

إن استمرار سكوت دول العالم على تحكم الخمسة الدائمين في مجلس الأمن واستمرار قبول التمايز في الحقوق والواجبات، وفق منطق أورويل: "جميع الحيوانات متساوية، لكن بعضها أكثر مساواة من غيرها"، أفرز آثاراً خطيرة على السلام العالمي وعلى استقرار ورفاه جميع الشعوب، إن احتقار مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، واستخدام القوة الغاشمة في العلاقات الدولية بغياب المساءلة، وإفلات مرتكبي جرائم العدوان من العقاب أنتج بيئة دولية أصبح فيها قانون القوة الغاشمة أعلى من قوة القانون ولا بد من التحرك الآن لتصحيح الوضع ، وكما قال الأمين العام السيد غوتيريس : " إما الإصلاح أو الانهيار".

* مندوب العراق الأسبق لدى الأمم المتحدة

الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

يتقاسم الاتحاد الأوروبي ودول الخليج الاهتمام للحفاظ على النظام الدولي لمجابهة تحديات العالم

تتلاقى جذور نشأة كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففيما يخص المنظمة الدولية، أنجزت الدول الأعضاء التوافق على ميثاقها في وقت قياسي نسبياً؛ نظراً لانطلاق المباحثات المتعلقة بهيكلها الأساسي إبان سنوات الحرب. وقد استمدت الأمم المتحدة ركائز ميثاقها من مبادئ عصبة الأمم؛ تلك المنظمة التي أُنشئت لدرء نشوب حرب عالمية ثانية وتعثرت في مهمتها، مما قدم للمنظمة الجديدة دروساً جلية استُثمرت لتلافي الفشل مجدداً.

وعلى الجانب الآخر، نشأ الاتحاد الأوروبي وفق مفهوم جديد تمامًا، إذ انطلقت فكرته من بيان رسمي ألقاه وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان عام ١٩٥٠م، عرض من خلاله رؤيته الأساسية، حيث صرح بوضوح بأن "السلام العالمي لا يمكن صونه دون بذل جهود إبداعية تضاهي حجم الأخطار التي تهدده"

السفير كارل هالرجارد

وقد استهدفت هذه الجهود الإبداعية التي طرحها شومان جعل فكرة الحرب "ليست غير واردة فحسب، بل مستحيلة ماديًا." وكانت أولى اهتماماته تتصب بطبيعة الحال على العلاقات بين فرنسا وألمانيا، غير أن فكرته المقترحة لتوحيد إنتاج الفحم والصلب كانت منذ البداية منفتحة أمام انضمام دول أوروبية أخرى، انطلاقًا من قناعته بأن إخضاع الموارد الرئيسية للحرب لإدارة مشتركة كفيل بمنع تكرار اندلاعها من جديد.

ونص إعلان شومان على: "أن توحيد إنتاج الفحم والصلب سيوفر فورًا الأسس المشتركة للتنمية الاقتصادية بوصفها الخطوة الأولى نحو اتحاد أوروبا، كما سيغير مصائر تلك المناطق التي لطالما انصرفت جهودها لتصنيع العتاد الحربي، بينما كانت أكثر من تجرّع مرارة ويلات تلك الحروب".

ومنذ ذلك الحين، كما يُقال، أصبح الأمر جزءًا من التاريخ؛ إذ يُحيي الاتحاد الأوروبي في التاسع من مايو سنويًا «يوم أوروبا»، تخليدًا لميلاد هذه الفكرة الجديدة، واحتفاءً بنجاح وإنجازات مسيرة التكامل الأوروبي.

وبالطبع، هناك ما يميز الاتحاد الأوروبي عن الأمم المتحدة. فالاتحاد الأوروبي يعد مشروعًا للتكامل الإقليمي يعكس الظروف الخاصة التي شهدتها أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، ينبغي ألا تطغى هذه الاختلافات على أوجه التشابه الجوهرية بين المنظمتين. فالهدف الرئيسي لكليهما كان منع اندلاع حرب أخرى، وربما يكون ميثاق الأمم المتحدة أكثر تعبيرًا عن هذا الهدف، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على "إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية، مرتين في خلال جيل واحد، أحزاناً يعجز عنها الوصف".

وفي السياق ذاته، أظهر المؤسسون الأوروبيون فصاحة مماثلة، فعند إبرام معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١م، أكدوا على أنهم "مصممون على استبدال الخصومات القديمة بالمصالح الأساسية للدول الأعضاء؛ وإرساء ركائز مجتمع أرحب وأعمق بين شعوب فرقتها النزاعات الدموية طويلاً؛ ووضع اللبنات الأولى لمؤسسات من شأنها توجيه مصير غَدا من الآن فصاعداً مشتركاً".

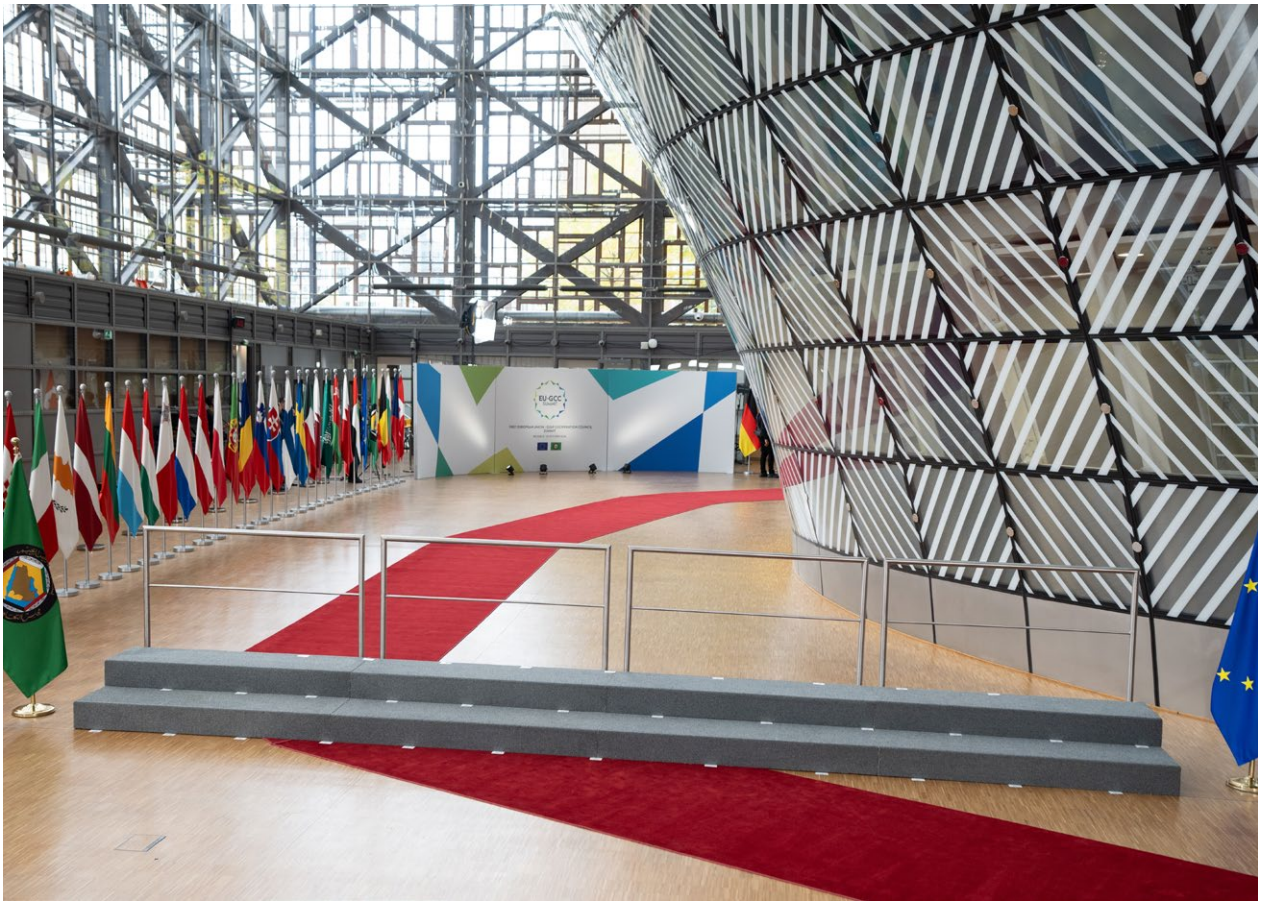

العالم غير المستقر والمضطرب حاليًا يذكّرنا بالأهمية الجوهرية للتعددية الدولية والنظام العالمي القائم على القواعد

وإذا ما أمعنا النظر، سنجد العديد من أوجه التشابه، إذ تمثل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، نموذجًا لما يعرف اليوم بالتعددية الدولية"- التي تقوم على اليقين الراسخ بأن هناك العديد من المشكلات الكبرى التي لا يمكن لدولة واحدة بمفردها، التوصل إلى حلول دائمة لها، وإنما يمكن حلها من خلال التعاون الدولي المستمر والمنظم. وإذا كان ذلك صحيحاً في الماضي خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٥١م، فهو أكثر واقعية في عالمنا المعاصر في ظل العولمة والترابط الدولي.

لقد تأسست المنظمتان، استنادًا إلى معاهدات تنص على قواعد ملزمة قانونًا، وانطلاقًا من قناعة راسخة بأن النظام الدولي يجب أن يستند إلى قواعد ملزمة وواضحة، خاصة وأن غياب هذه القواعد كان سببًا في اندلاع حربين عالميتين. ولا تزال هذه القواعد حتى اليوم هي التي تشكل ضمانة أساسية تحمي الدول الصغيرة من نزوات جيرانها الأكبر والأقوى.

أما ثالث أوجه التشابه بين المنظمتين، فيكمن في أهمية القيم المشتركة كأساس جوهري للتعاون الدولي. فقد جرى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس عام ١٩٤٨م، بعد سنوات قليلة من إقرار ميثاق الأمم المتحدة. وفي أوروبا، تم توقيع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في روما عام ١٩٥٠م، كما تأسست المحكمة الأوروبية

يظل إيمان الاتحاد الأوروبي الراسخ ودعمه للأمم المتحدة قائمًا كما كان حتى وإن تلاشت ذكريات الحرب العالمية الثانية

لحقوق الإنسان عقب إنشاء مجلس أوروبا عام ١٩٤٨م.

وبالنظر إلى هذه القواسم المشتركة، ليس من المستغرب أن يكون الاتحاد الأوروبي منذ بداياته من أقوى الداعمين للأمم المتحدة. بل إن روبير شومان نفسه أشار في بيانه عام ١٩٥٠م، إلى أهمية "اعتماد ممثل للأمم المتحدة لدى الجماعة الأوروبية، يُكلّف بتقديم تقرير مرتين سنويًا إلى الأمم المتحدة حول سير عمل المنظمة الجديدة، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على أهدافها". وتعكس هذه الفقرة اهتمامًا مبكرًا بعرض إنجازات المنظمة الأوروبية الوليدة والاستفادة من منصة الأمم المتحدة لتفادي أي إخفاق محتمل.

ولذلك، يظل إيمان الاتحاد الأوروبي الراسخ ودعمه المتواصل للأمم المتحدة قائمًا اليوم كما كان على مدار التاريخ. فحتى وإن تلاشت ذكريات الحرب العالمية الثانية مع رحيل آخر المحاربين القدامى، فإن الدروس المستخلصة منها لا تزال حاضرة. كما أن العالم غير المستقر والمضطرب الذي نعيشه حاليًا يذكّرنا بالأهمية الجوهرية للتعددية الدولية والنظام العالمي القائم على القواعد، لاسيما في ظل الحرب الروسية الغاشمة على أوكرانيا، التي أعادت إلى الأذهان عالمًا سابقًا على إنشاء الأمم المتحدة، وهو عالم لا نتمنى العودة إليه.

وبكل تأكيد، تشعر شعوب أوروبا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتهديد متزايد بسبب هذه الحرب – وكذلك بسبب احتمالية إقدام روسيا على مغامرات عسكرية جديدة – مقارنة بمناطق إقليمية أخرى. فبالنسبة للأوروبيين، لا تقتصر هذه القضية على كونها شأناً إقليمياً فحسب؛ إذ إن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة، التي تُجسد هذه الحرب نموذجاً صارخاً لها، باتت تشكل تهديداً مباشراً للنظام الدولي برمته. وإذا ما تمكنت روسيا من الإفلات من العقاب بعد غزو دولة مجاورة والاستيلاء على مساحات واسعة من أراضيها، فقد ترى دول أخرى لديها أطماع مماثلة أن لها الحق في التصرف بالطريقة ذاتها. ومن هنا، تبرز الأهمية القصوى لمواصلة حماية ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنه، باعتباره، كما كان منذ عام ١٩٤٥م، ضرورة لا غنى عنه ولا بديل له.

وينطبق الأمر ذاته على الركائز الثلاث لنظام الأمم المتحدة: السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، حيث يجدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزامهم المستمر بدعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، سواء بالكوادر العسكرية أو بالتمويل. وكما هو الحال حاليًا في مناطق مثل البلقان وإفريقيا، يواصل الاتحاد الأوروبي، تنفيذ تكليفات الأمم المتحدة من خلال عمليات وبعثات الاتحاد.

ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً دعمه للدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان، وضمان احترام الاتفاقيات الدولية المتعددة الموقعة استنادًا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلًا عن الدعم المتواصل لكل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان.

كما يجدد الاتحاد الأوروبي التزامه الثابت بقضية التنمية باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. ومن اللافت أن روبير شومان أشار في بيانه عام ١٩٥٠ م، إلى أن نهاية الحرب وتوحيد أوروبا من شأنهما تحرير الموارد التي يمكن توجيهها إلى جهود التنمية، قائلًا أنه "مع زيادة الموارد، ستصبح أوروبا قادرة على المضي قدمًا لتحقيق إحدى مهامها الجوهرية، وهي تنمية القارة الإفريقية". فقد كان دعم الدول النامية الهدف الأول للسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية، حيث واصل الاتحاد

أوجه التشابه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كلاهما يعد نموذجًا لما يعرف اليوم بالتعددية الدولية

الاتحاد الأوروبي يعد مشروعًا للتكامل الإقليمي يعكس الظروف التي شهدتها أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية

الأوروبي والدول الأوروبية، على مدى فترات طويلة، تصدر قائمة أكبر المانحين لجهود التنمية، بما في ذلك الدعم المقدم لوكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزمًا التزامًا كاملًا بدعم الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٥م.

وفي المقابل، فإن الدعم القوي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة لا يعني الاعتقاد بأن كل ما يجري داخل منظومة الأمم المتحدة يسير على النحو الأمثل. إذ تدعم أوروبا بقوة مبادرة "الأمم المتحدة ٨٠" التي أطلقها الأمين العام أنطونيو جوتيريش، والهادفة إلى تبسيط آليات العمل داخل المنظمة ومعالجة أوجه القصور والتداخل في الاختصاصات. ويؤكد العاملون بصفة منتظمة مع الأمم المتحدة أن هناك بالفعل مجال واسع للتحسين والتطوير.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن هذه الإصلاحات لا تستهدف خفض التكاليف أو تقليص دور الأمم المتحدة، بل على العكس تمامًا؛ ففي ظل حقبة عالمية تتسم بالضبابية، تبرز الحاجة إلى وكالات أممية أقوى وأكثر فاعلية، قادرة على مواجهة التحديات المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم. ويبقى الخطر الأكبر الذي يهدد منظومة الأمم المتحدة هو عجزها عن الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ تعهداتها.

وبينما تُعد الإصلاحات عنصرًا جوهريًا لمستقبل الأمم المتحدة، فإن الالتزام الكامل من جميع الدول الأعضاء بسداد مساهماتها المقررة في ميزانية المنظمة لا يقل أهمية عن ذلك، إلى جانب استمرار المشاركة الفاعلة والنشطة في أنشطتها المختلفة.

وفي هذا السياق، باتت دول الخليج أكثر نشاطًا بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وهو تطور إيجابي للغاية، يتجلى بوضوح في استضافتها لاجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة. فقد انتقل المجتمع الدبلوماسي للأمم المتحدة من فيينا إلى الرياض للمشاركة في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في نوفمبر الماضي، ثم إلى الدوحة لحضور مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديسمبر، ومن المقرر أن تستضيف أبو ظبي في أبريل المقبل الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

ولذلك، يحرص الاتحاد الأوروبي على تعزيز التنسيق مع دول الخليج باعتبارها جهات مانحة، بما يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير الإيجابي المشترك في حياة الفئات الأكثر احتياجاً، خاصة في المجال الإنساني، حيث تتزايد الاحتياجات بشكل مطّرد في ظل تراجع حاد في التمويل الدولي. ويُعد هذا التوجه أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه دول الخليج، والمعتمدة عام ٢٠٢٢م.

وبالإضافة إلى هذا التعاون، يتقاسم الاتحاد الأوروبي ودول الخليج اهتمامًا مشتركًا وقويًا بالحفاظ على نظام دولي قائم على القواعد، تكون منظمة الأمم المتحدة في صلبه، بوصفها ركيزة أساسية تعمل بكفاءة وفاعلية لمجابهة تحديات العالم المعاصر.

* رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا ـ يقدم الكاتب هذا المقال بصفته الشخصية، والآراء الواردة فيه لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الاتحاد الأوروبي

السعودية وإدارة السياسة الدولية في ظل شيخوخة الأمم المتحدة

السعودية لن تكون خارج أي معادلة دولية ولن ترهن مصالحها بمؤسسة غير قادرة على مواكبة العصر

حينما تم الإعلان عن إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، كانت البشرية حينها تتنفس الخروج من الحرب المدمرة وكانت تبحث عن إطار جامع يضبط القوة بالقانون ويكبح الاندفاع نحو الصراع ويمنح السلم الدولي بعداً مؤسسياً مستداماً، والكل يعلم في حينه أن هذه المنظمة لم تكن إلا تسويه سياسية كبرى بين القوى المنتصرة جرى تغليفها بنصوص قانونية، وبعد مرور ثمانون عاماً لا يبدو أن الأزمة التي تواجهها الأمم المتحدة تكمن في إخفاق ظرفي أو تعثر مرحلي بل حالة شيخوخة أصابت آلياتها وقلصت قدراتها على التفاعل مع عالم تتسارع فيه الأزمات بينما تتباطأ أدوات إدارتها.

د. هاجد بن يحيى الأصلعي

إن الحديث عن شيخوخة الأمم المتحدة لا يتعلق بعمرها الزمني بل بطبيعة بنيتها المؤسسية التي ما زالت أسيرة توازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية فمجلس الأمن الذي يفترض أن يكون أداة حفظ للسلام والأمن الدوليين مازال يعكس ميزان قوة لم يعد قائماً ويدار بمنطق الامتياز التاريخي لا المسؤولية المعاصرة وقد تحول حق النقض من وسيلة توازن إلى أداة تعطيل ومن ضمانة لمنع الانزلاق إلى حرب كبرى وإلى غطاء لاستدامة الصراعات وتدويرها، خصوصاً حين تتقاطع مصالح القوى الكبرى أو تتناقض، ونتيجة لذلك تآكلت شرعية القرار الأممي ليس لأن النصوص فقدت قيمتها بل لأن القدرة على تنفيذها باتت انتقائية، تفعل في حالات وتعطل في أخرى وفق اعتبارات سياسية وليست قانونية .

هذا التآكل في الشرعية ترافق مع انحسار وظيفي واضح، فالأمم المتحدة اليوم تدير الأزمات أكثر مما تحلها وتراقب النزاعات أكثر مما تمنعها وتنتج خطابًا أخلاقيًا واسعًا مقابل أثر عملي محدود، لم تعد المنظمة فاعلًا قادرًا على فرض الوقائع بل منصة لإدارة الخلافات وتسجيل المواقف وهو تحول عميق في طبيعة دورها يعكس فجوة متزايدة بين حجم التحديات العالمية وقدرة النظام الدولي القائم على التعامل معها.

وتبرز في هذا السياق تجربة المملكة العربية السعودية بوصفها أحد الفاعلين في المجتمع الدولي التي أعلنت شيخوخة الأمم المتحدة وتردي أوضاعها ففي ٢٠١٣م، حيث فازت المملكة بعضوية غير دائمة في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٥م، أعلنت رفضها رسمياً شغل المقعد الذي انتخبت من أجله، لم يكن قرار هذا الرفض مجرد خطوة رمزية أو موقف سياسي عابر، بل تصريح يعكس قراءة المملكة العميقة للخلل الكبير في مجلس الأمن، حيث تتقاطع ازدواجية المعايير مع ضعف القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية خصوصاً في القضايا الإقليمية الحساسة مثل القضية الفلسطينية وأسلحة الدمار الشامل وغيرها.

تجربة السعودية هنا تمثل نموذجاً فريداً للسيادة الواعية إذ لم ترفض المنظمة الدولية أو الميثاق نفسه بل رفضت أن

المملكة فرضت آليات موازنة للأمن الإقليمي عبر تحالفات ثنائية أو متعددة أو مبادرات إنسانية ووساطات داخل الأمم المتحدة

تكون عضويتها بلا أثر مع التأكيد على التزامها بالقانون الدولي وشرعية النظام الدولي وبذلك أظهرت المملكة كيف يمكن للدولة الواعية تحويل ضعف المؤسسات الدولية إلى قوة استراتيجية وإعادة تعريف دورها القانوني والسياسي داخل مجلس الأمن وكذلك على مستوى إدارة الملفات الإقليمية والدولية بفاعلية.

منذ انضمام المملكة للأمم المتحدة حرصت على استثمار خبراتها الدبلوماسية والقانونية في تعزيز الفاعلية الوطنية ضمن النظام الدولي، فرفض مقعد مجلس الأمن جاء في هذا السياق كإشارة واضحة على السيادة المسؤولة والالتزام بالقانون الدولي والمبادئ الأممية مع الحفاظ على القدرة الوطنية على حماية الأمن والمصالح المشروعة، وهو نهج يجمع بين القانون والسياسة والاستراتيجية في الوقت ذاته فالمملكة من خلال هذا النهج لم ترفض المنظمة ولم تسع لإسقاطها بل رفضت الانخراط في مؤسسة غير فعاله في تطبيق القانون الدولي وبالتالي قامت بممارسة نقد بناء يعزز دور القانون الدولي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

في القضايا الإقليمية يظهر التأثير السعودي بوضوح في إدارة الأزمات الخليجية واليمنية والسورية وغيرها فالمملكة عبر أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية استطاعت فرض آليات موازنة للأمن الإقليمي سواء عبر التحالفات الثنائية أو المتعددة أو المبادرات الإنسانية والوساطات السياسية داخل الأمم المتحدة وهذا يوضح أن السيادة السعودية ليست شعارات بل ممارسة متقدمة للحق الوطني ضمن إطار قانوني مما يعكس فهم المملكة العميق للعلاقة بين الدولة والشرعية الدولية.

مستقبل المنظمة الدولية وخصوصاً مجلس الأمن مرتبط بقدرتها على استيعاب الفاعلين الإقليميين الصاعدين الذين

شيخوخة الأمم المتحدة لا تتعلق بعمرها الزمني بل بطبيعة بنيتها المؤسسية أسيرة توازنات ما بعد الحرب الثانية

يستطيعون الموازنة بين الالتزام بالقانون الدولي وحماية مصالحهم الوطنية.

ويمكن تصور إصلاحات استراتيجية لمجلس الأمن تعتمد على ثلاثة محاور أساسية:

١. تعزيز التمثيل القانوني والسياسي للدول الإقليمية الفاعلة لضمان مشاركة فعالة وتمثيل عادل في صنع القرار الدولي بما يعكس التغيرات في موازين القوى.

٢. تطوير آليات التنفيذ والالتزام بالقرارات لضمان أن تصبح العضوية في المجلس أداة نفوذ فعلية وليس مجرد منصب رمزي.

٣. دمج مفهوم السيادة في صنع القرار الدولي بحيث تتيح للدول ممارسة سيادتها بطريقة تحمي مصالحها الوطنية مع تعزيز التعاون متعدد الأطراف وتحقيق الأمن الجماعي.

تجربة المملكة في رفض مقعد مجلس الأمن إلى إدارة ملفات المنطقة والتحديات الإقليمية الكبرى تؤكد أن الدولة الفاعلة تحترم النظام الدولي وتلتزم به وتستفيد منه وفي الوقت ذاته تمارس نفوذها بذكاء وفاعلية وهي بذلك تقدم نموذجاً لدولة لم تشخ مع النظام رغم شيخوخته بل تجاوزته باستراتيجية قانونية وسياسة متكاملة محافظة على احترام القانون ومعيدة تعريف دور الدولة ذات السيادة في عالم متعدد الأقطاب ومتغير بسرعة.

وتتجلى المفارقة الكبرى في أن تراجع فاعلية الأمم المتحدة تزامن مع نضج أدوار فاعلين إقليميين من متوسطي القوة باتوا أكثر قدرة على إدارة التوازنات المحلية من النظام الدولي ذاته، هذا التناقض لا يعني سعي هذه الدول إلى تقويض النظام العالمي بل يعكس مقاربة براغماتية تقوم على التعايش معه دون الارتهان له والاستفادة من مساحاته القانونية دون الوقوع في أسر عجزه السياسي.

ومع اقتراب الأمم المتحدة من عقدها التاسع نطرح هنا **سؤالًا**: هل يمكن إصلاح منظمة شاخت مؤسساتها دون إعادة توزيع حقيقي للقوة والتمثيل؟ وهل تنتظر الدول الصاعدة هذا الإصلاح أم تمضي في بناء بدائلها المرنة؟ في الحقيقة المؤشرات توحي بأن المملكة ودول الخليج على وجه الخصوص بما تملكه من وزن اقتصادي وموقع جيوسياسي وقدرة على الوساطة لن تكون خارج أي معادلة دولية مستقبلية لكنها في الوقت نفسه لن ترهن أمنها أو مصالحها بمؤسسة لم تعد قادرة على مواكبة تحولات العصر.

لا تظهر الدول الفاعلة كضحايا لشيخوخة النظام الدولي بل كأحد أبرز مؤشرات تحوله، فالمنظمات قد تشيخ لكن الدول التي تعيد تعريف أدوارها وتبني قوتها بهدوء وتدرك أن الشرعية تصنع بقدر ما تطلب هي وحدها القادرة على العيش في عالم ما بعد الثمانين دون أن تكون خارجه ودون أن تبتلع داخله.

* كاتب وباحث استراتيجي ـ المملكة العربية السعودية

استخدام الفيتو ٣٢٤ مرة خلال ٨٠ عامًا وهيمنة أمريكا فاقمت عدم الاستقرار

تعارض الصين التصويت الإجباري و"التكتلات" وتؤيد تقييد استخدام الفيتو وإصلاح المنظمة الأممية

منذ تأسيسها عام ١٩٤٥م، اضطلعت الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الأكثر عالمية وتمثيلاً وسلطة، بدور لا غنى عنه في صون السلام والأمن العالميين وتعزيز التنمية والتقدم على الصعيد الدولي. إلا أنه مع التغيرات الجذرية في هيكل القوى الدولية وتنامي نزعة التعددية القطبية، برزت عدة معضلات وتحديات مؤسساتية بدأت تواجه الأمم المتحدة بشكل متزايد.

تستعرض هذه المقالة، انطلاقًا من الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة بوصفها سياقًا تاريخيًا مرجعيًا، الإنجازات العملية التي حققتها المنظمة الدولية، إلى جانب التحديات البنيوية والمشكلات القائمة في استجابتها للأزمات العالمية المعاصرة. وتركّز الدراسة على مقاربة الصين للواقع الراهن للأمم المتحدة، وتصوراتها الأساسية لمسارات تطورها المستقبلي، مع تحليل موقف الصين وخياراتها العملية في دفع إصلاح المنظمة، ومناهضة الهيمنة، وتعزيز التعددية

أ.د. وانغ قوانغدا

ودعم التعاون متعدد الأطراف. تسهم هذه المقاربة في تقديم رؤى تحليلية تساعد على بلورة تصور أكثر عدلاً وعقلانية لنظام الحوكمة العالمية.

أولاً: ثمانون عامًا من ممارسات الأمم المتحدة: الإنجازات والمعضلات الراهنة

على مدى السنوات الثمانين الماضية، حققت الأمم المتحدة إنجازات ملحوظة في صون السلام البشري من خلال عمليات حفظ السلام، ومعاهدات نزع السلاح، وحماية حقوق الإنسان، ولكنها وفي الوقت نفسه بدأت تواجه تحديات طويلة الأمد في مختلف المجالات.

(أ) الإنجازات الأساسية: الركيزة المؤسسية للحوكمة العالمية

منذ دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ رسمياً في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥م، اتخذت الأمم المتحدة باستمرار "صون السلم والأمن الدوليين" و"تعزيز التعاون الدولي" كمهمتين أساسيتين لها، موفرةً بذلك إطاراً مؤسسياً جوهرياً للحوكمة العالمية. في مجال السلم والأمن، نفذت الأمم المتحدة أكثر من ٧٠ عملية لحفظ السلام، بمشاركة ما يزيد عن مليوني جندي حفظ سلام. وقد نجحت في تيسير أحداث رئيسية كعملية السلام في كمبوديا، وساعدت في عملية انتقال السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما ساهم في بناء حاجز أمني للمناطق المضطربة. أما في مجال التنمية، فمنذ الأهداف الإنمائية للألفية وحتى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، قدمت الأمم المتحدة مساعدات إنسانية لـ ١٣٩ مليون نازح، وقامت بتطعيم ٤٥٪ من الأطفال على مستوى العالم، وأنقذت ما يقارب ٣ ملايين شخص سنوياً. كما أصبح برنامج منظمة الصحة العالمية لاستئصال الجدري ومشاريع البنك الدولي لتمويل التنمية نماذجَ للتعاون الدولي. وفي مجال التقدم الحضاري، شجعت الأمم المتحدة صياغة وثائق مهمة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية باريس، وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واضعةً بذلك إطارًا مرجعيًا متكاملًا يؤسس لمبادئ أساسية في معالجة قضايا ناشئة، كالمساواة بين الجنسين، والاستجابة لتغير المناخ، وحوكمة التكنولوجيا الرقمية.

تركز تطلعات الصين للأمم المتحدة على دعم مهمتها لتحقيق السلام والأمن وإبراز الدور المحوري للتنمي

(ب) تحديات واقعية: تحديات هيكلية في خضم التحول العالمي.

مع دخول العالم مرحلة جديدة من الاضطرابات والتغيرات، تواجه فعالية حوكمة الأمم المتحدة تحديات متعددة. أولًا، محاصرة مبادئ الأمم المتحدة: إذ تعرضت مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لتقويض شديد. فالعقوبات الأحادية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والاستخدام غير المصرح به للقوة، كلها أمور تكررت كثيرًا، لا بل غالبًا ما تُقابل قرارات مجلس الأمن بالمقاومة. ثانيًا، يستمر عجز الحوكمة العالمية في الاتساع، وتضعف آليات التعاون متعدد الأطراف، ويتخلف ثلثي أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، كما أن الاستجابات للقضايا العالمية كالأمن الغذائي والصحة العامة وتغير المناخ غير كافية. ثالثًا، تبرز أوجه القصور النظامية بشكل متزايد. فتشكيلة مجلس الأمن لا تعكس هيكل القوى الدولية المعاصر، مع وجود اختلالات كبيرة بين الشمال والجنوب، وتمثيل غير كافٍ للدول النامية. وقد أدى إساءة استخدام حق النقض (الفيتو) إلى أزمات مطولة في غزة وأوكرانيا؛ إذ استُخدم حق النقض ٣٢٤ مرة خلال ٨٠ عامًا، ليصبح عائقًا رئيسيًا أمام العمل الجماعي. أخيرًا، أدى السلوك المهيمن للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية إلى تفاقم عدم الاستقرار في النظام العالمي ككل. على سبيل المثال: أدى الانسحاب المتكرر للولايات المتحدة من المنظمات الدولية، وتخلفها عن سداد المستحقات، وعدائها تجاه مؤسسات الدول النامية، إلى إضعاف القاعدة المالية للأمم المتحدة وسلطتها بشكل كبير، وتقويض القيم الأساسية للتعددية.

ثانيًا: تطلعات الصين الأساسية لمستقبل الأمم المتحدة

بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي ومدافعاً قوياً عن التعددية، تمتلك الصين رؤية قيمية واضحة ومطالب عملية لتطوير الأمم المتحدة مستقبلاً، تتمحور حول ثلاثة أبعاد أساسية: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وآلية عادلة.

ترفض الصين الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وتعارض ممارساتها الأحادية كالانسحاب من المنظمات الدولية

(أ) **دعم المهمة الأساسية المتمثلة في السلام والأمن ومقاومة التدخلات المهيمنة**

تنظر الصين إلى الأمم المتحدة بوصفها ركيزة أساسية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ملتزمة التزاماً راسخاً بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. من جانب آخر، ينبغي لمجلس الأمن تعزيز مسؤوليته الأساسية، والاستخدام الأمثل للأدوات التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة، وحل النزاعات الإقليمية عبر الدبلوماسية الوقائية والوساطة، ومعارضة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذريعة "حقوق الإنسان فوق السيادة"، والحظر التام لاستخدام القوة لحل النزاعات الدولية دون استشارة الأمم المتحدة. من جهة أخرى، من الضروري كبح جماح السلوك المهيمن للقوى الكبرى، والحد من العقوبات الأحادية، والمواجهات التكتلية، وغيرها من الأعمال التي تقوض النظام الدولي، وتعزز احترام المخاوف الأمنية المشروعة بين الدول، واستبدال النزعة العسكرية بالحوار والتشاور، وبناء بنية أمنية متوازنة وفعالة ومستدامة.

(ب) **إبراز الدور المحوري للتنمية وتعزيز الازدهار المشترك**

تؤكد الصين على ضرورة أن تضع الأمم المتحدة التنمية في صميم أجندتها الدولية، وأن تعالج مشكلة اختلالات التنمية العالمية. وهذا يعني تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، والتمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وتعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقية باريس، وزيادة تخصيص الموارد والمساعدة التقنية للدول النامية. في الوقت نفسه، ينبغي للأمم المتحدة التركيز على قضايا سبل العيش، مثل الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والصحة العامة، والاستجابة للاحتياجات المُلحة لبلدان الجنوب العالمي، ودمج موارد التنمية من خلال الابتكار المؤسسي، وتجنب إضعاف الاستثمار في مجالات التنمية سعياً وراء تبسيط الإجراءات المؤسسية، وضمان استفادة شعوب جميع البلدان من ثمار التنمية بشكل أكثر إنصافاً.

(د) تعزيز الإصلاح المؤسسي والابتكار لتحسين فعالية الحوكمة: تتوقع الصين من الأمم المتحدة تحقيق التجديد الذاتي من خلال إصلاحات منهجية لتتكيف بشكل أفضل مع متطلبات العصر. وفي آليات صنع القرار، ينبغي تعزيز تمثيل البلدان النامية، ولا سيما البلدان الإفريقية، وسماع صوتها، وتصحيح المظالم التاريخية في هيكل سلطة مجلس الأمن. أما فيما يتعلق بالفعالية التشغيلية، فينبغي إلغاء الولايات القديمة والمتداخلة، وتقليص العمليات الزائدة، وخفض التكاليف وزيادة الكفاءة من خلال التحول الرقمي والتحسين الوظيفي، ومعالجة مشكلة افتقار ٨٥٪ من أكثر من ٤٠ ألف ولاية إلى بنود المراجعة والإنهاء. في عملية وضع القواعد، ينبغي التمسك بمبدأ سيادة الدول الأعضاء، ورفض احتكار سلطة وضع القواعد من قبل عدد قليل من الدول، وضمان أن يعكس نظام الحوكمة العالمية إرادة ومصالح أغلبية الدول.

ثالثًا: المسار العملي للصين في مواجهة الهيمنة كسلوك وتعزيز إصلاح الأمم المتحدة

بوصفها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأكبر بلد نام في العالم، ظلت الصين دائمًا ملتزمة ببناء السلام العالمي، والمساهمة في التنمية العالمية، والحفاظ على النظام الدولي، وتوفير السلع العامة.

(أ) **مقاومة السلوك المهيمن والتمسك بحدود التعددية**

تعارض الصين بشدة السلوك المهيمن للولايات المتحدة في المنظمات الدولية، وتعارض صراحةً ممارساتها الأحادية مثل الانسحاب من المنظمات الدولية، والتخلف عن سداد الرسوم، والعداء لمؤسسات الدول النامية. وتلتزم الصين التزامًا راسخًا

تؤكد الصين ضرورة وضع التنمية في صميم أجندة الأمم المتحدة وأن تعالج مشكلة اختلالات التنمية العالمية

نفذت الأمم المتحدة ٧٠ عملية لحفظ السلام بمشاركة مليوني جندي ونجحت في عملية السلام بكمبوديا وانتقال السلطة في الكونغو

بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتدعم بقوة النظام الدولي الذي تُعد الأمم المتحدة جوهره، وتعزز التوافق في المجتمع الدولي ضد الهيمنة ودعم التعددية من خلال المشاركة الفعالة في مختلف آليات الأمم المتحدة. عمليًا، تواصل الصين الوفاء بالتزاماتها كدولة عضو، وتسدد رسوم عضويتها في الأمم المتحدة كاملةً، وتنفذ أكثر من ٢٠٠ مشروع يعود بالنفع على شعوب أكثر من ١٠٠ دولة نامية من خلال منصات مثل "صندوق السلام والتنمية الصيني الأممي"، مستخدمةً التعاون العملي للتخفيف من الآثار السلبية للسلوك المهيمن. وفيما يتعلق بالموقف العدائي للولايات المتحدة تجاه مؤسسات الدول النامية، تدعو الصين إلى حل الخلافات عبر الحوار والتشاور، وتعارض تسييس المنظمات الدولية، وتؤكد على ضرورة وقوفها على الحياد..

(ب) تعزيز إصلاح مجلس الأمن وتحسين هيكل الحوكمة العالمية

يُعد إصلاح مجلس الأمن قضية جوهرية في إصلاح الأمم المتحدة. وتدعو الصين إلى أن يلتزم الإصلاح بمبدأين: أولهما، الحفاظ على مكتسبات النصر في الحرب العالمية ضد الفاشية، بما يتوافق مع اختبار التاريخ والممارسة، وعدم تحويله إلى أداة تسعى من خلالها الدول إلى الحصول على عضوية دائمة؛ وثانيهما، تعزيز تمثيل الدول النامية بشكل فعال وتصحيح اختلال التوازن بين الشمال والجنوب. تؤيد الصين توسيع عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، وتشجيع المزيد من الاقتصادات الناشئة ودول بريكس ودول منظمة شنغهاي للتعاون على المشاركة في آلية صنع القرار، ما يجعل مجلس الأمن أكثر انعكاساً لتوجه التعددية القطبية. وفيما يتعلق بمسار الإصلاح، تدعو الصين إلى التوصل إلى توافق في الآراء من خلال مشاورات موسعة حول خمس قضايا أساسية: فئات العضوية، وقيود حق النقض، والتمثيل الجغرافي، وتحسين أساليب العمل، والتنسيق مع صلاحيات الجمعية العامة. وتعارض الصين ممارسات مثل "التصويت الإجباري" و"سياسة التكتلات" التي تقوض عملية الإصلاح. وفيما يخص إساءة استخدام حق النقض، تؤيد الصين إنشاء آلية تقييد معقولة، وتوافق على تقييد استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على أزمات إنسانية خطيرة كالإبادة الجماعية وجرائم الحرب، وتبحث حلولاً إصلاحية مثل "آلية الإطاحة بالأغلبية الساحقة" لتحقيق التوازن بين الديمقراطية والكفاءة.

(د) تنفيذ مبادرات الحوكمة العالمية والاستفادة من الحكمة الصينية: تتوافق مبادرات الحوكمة العالمية التي اقترحتها الصين مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مما يوفر توجيهًا مهمًا لتطوير الأمم المتحدة مستقبلًا. عمليًا، تُعزز الصين التكامل العميق لمبادراتها في مجالات التنمية العالمية والأمن العالمي والحضارة العالمية مع أجندة الأمم المتحدة، محولةً هذه المبادرات إلى نتائج تعاون عملية من خلال منصات مثل مبادرة الحزام والطريق ومنظمة شنغهاي للتعاون. وقد وفّرت أكثر من ٣٠٠٠ مشروع تعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق ٤٢٠ ألف وظيفة في الدول المشاركة، وانتشلت ٤٠ مليون شخص من براثن الفقر، لتصبح بذلك إضافةً مهمة للأجندة التنموية للأمم المتحدة. وفي مجال حوكمة المجالات الناشئة، اضطلعت الصين بدور ريادي في اقتراح مبادرة الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي، وقادت صياغة أول معيار للإنترنت الصناعي للاتحاد الدولي للاتصالات، وعززت دور الأمم المتحدة القيادي في قضايا ناشئة مثل الحوكمة الرقمية وأمن الفضاء الخارجي. في غضون ذلك، وبصفتها أكبر مساهم بقوات حفظ السلام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أرسلت الصين أكثر من ٥٠ ألف عنصر من قوات حفظ السلام على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية لتنفيذ عمليات إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة وتقديم المساعدات الطبية في

قدمت الأمم المتحدة مساعدات إنسانية لـ ١٣٩ مليون نازح وتطعيم ٤٥٪ من أطفال العالم وتنقذ ٣ ملايين شخص سنويًا

تتوافق مبادرات الحوكمة العالمية الصينية مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ما يوفر توجيهًا مهمًا لتطوير الأمم المتحدة مستقبلًا

مناطق عملياتها، مثل لبنان وجنوب السودان، مُوفيةً بالتزامها بـ "صون السلام" من خلال إجراءات ملموسة.

(ج) تحسين ضمانات الإصلاح وبناء توافق دولي

تدعو الصين إلى أن يلتزم إصلاح الأمم المتحدة بمبدأ قيادة الدول الأعضاء، وأن يتجنب تلاعب عدد قليل من الدول بالعملية، وأن يأخذ آراء الدول النامية بعين الاعتبار بشكل كامل. وفيما يتعلق بمبادرة الأمين العام غوتيريش "الذكرى الثمانين لإصلاح الأمم المتحدة"، تدعم الصين إصلاحات عملية تركز على تحسين الكفاءة، وتبسيط الولايات، وتحسين الهيكل، لكنها تؤكد على ضرورة أن تُنسق الإصلاحات بين الركائز الثلاث: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، وألا تتجاهل شواغل الدول النامية. تعمل الصين بنشاط على تعزيز إنشاء منصات تشاورية للإصلاح من خلال اجتماعات رفيعة المستوى مثل "ممارسة التعددية وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية"، مما يعزّز التوافق بين الدول بشأن مسارات الإصلاح. وفي الوقت نفسه، تدعو الصين إلى استخدام "الأثر النموذجي" لتعميق الإصلاحات، وتقديم مرجع لإصلاح الوكالات المتخصصة من خلال تحسين فعاليتها ودمج مهام وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، وبالتالي تعزيز الكفاءة التشغيلية مع ضمان مشاركة الدول النامية في صنع القرار وحقوقها في الوصول إلى الموارد.

الخلاصة

على مدى العقود الثمانية الماضية، اضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز مسارات التنمية المشتركة، غير أن نظام حوكمتها بات مطالبًا اليوم بالتطور والتكيّف بما ينسجم مع التحولات البنيوية المتسارعة التي يشهدها النظام العالمي.

. لطالما اعتبرت الصين الأمم المتحدة المنصة الأساسية للحوكمة العالمية، متمسكة بقوة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومعارضة للممارسات المهيمنة، ومعزِّزةً لمسارات تطوير التعددية وترسيخها في إطار النظام الدولي.

وبالنظر إلى المستقبل، تركز تطلعات الصين للأمم المتحدة على دعم مهمتها في تحقيق السلام والأمن، وإبراز الدور المحوري للتنمية، وضمان نزاهة وكفاءة آلياتها.

يكمن مفتاح تحقيق هذه التطلعات في تسريع وتيرة الإصلاحات الجوهرية وتعميقها على نحو يضمن فاعليتها واستدامتها.

ستواصل الصين الاسترشاد بمبادرات الحوكمة العالمية، والمساهمة الفعّالة في توسيع تمثيل الدول النامية، وتحسين هيكل مجلس الأمن، وتعزيز الفعالية المؤسساتية. ومن خلال إجراءات عملية كعمليات حفظ السلام، والمساعدات الإنمائية، ووضع القواعد، ستدفع الصين عجلة إصلاح الأمم المتحدة. وفي ظل التوجه التاريخي نحو تسارع التعددية القطبية والصعود الجماعي لدول الجنوب العالمي، يتوقف مستقبل الأمم المتحدة على قدرتها على تطبيق مفهوم الحوكمة العالمية القائم على "التشاور، والمساهمة المشتركة، والمنافع المتبادلة".

أخيرًا تعرب الصين عن استعدادها للعمل مع جميع الدول لدعم المثل العليا للأمم المتحدة، وتعزيز بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية، وتمكين الأمم المتحدة من تقديم إسهامات أكبر في سبيل السلام والتنمية البشرية في هذه المرحلة التاريخية الجديدة.

* الأستاذ بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية ـ الأمين العام لمركز الدراسات الصيني ـ العربي للإصلاح والتنمية

الأمم المتحدة بين الميثاق والواقع: قراءة في المأزق والإصلاحات

٣ خطوات لإصلاح الأمم المتحدة تبدأ بمجلس الأمن وتوسعة العضوية الدائمة وإعادة النظر في آليات الفيتو

ليس واقع ومستقبل الأمم المتحدة موضوعًا توصيفيًا بل إشكاليًا بنيويًا، لأننا أمام منظمة وُلدت لمنع الحروب الكبرى، لكنها تعمل اليوم في عالم تسوده الصراعات الهجينة، وتُدار أزماته خارج إطارها في معظم الأحيان.

هناك ميثاق معلن عام ١٩٤٥م، يدعو إلى تثبيت السلام والاستقرار في إطار القانون الدولي، ودعم قضايا التنمية، ومحاربة الفقر، والتأسيس للحكم الرشيد، وتأهيل ومساعدة الأقليات على التعايش المشترك، والمساعدة على تجاوز محنة الإرهاب وتفكيك الميليشيات المسلحة، وفض النزاعات بالطرق السلمية، وإرساء السلام، والتنمية المستدامة، والقضاء على الهجرة غير الشرعية والنزوح جراء الحروب والكوارث الطبيعية.

أ.د. سمير صالحة

وهناك بالمقابل واقع يقول إنه بعد مرور ثمانية عقود على ولادة الأمم المتحدة، يبقى السؤال الأساسي مطروحًا بإلحاح: هل نجحت المنظمة الدولية في أداء الدور الذي أُنشئت من أجله أم فشلت؟ وما هي العقبات التي تعترض طريق إصلاح ميثاق المنظمة وكيفية التغلب عليها؟ وهل يكمن سبب المشكلة في وجود نظام دولي يقوم على منطق القوة ويستخدمها حين يشاء ويتجاوزها حين يريد؟ وهل ما زال العالم قادرًا على إنتاج نظام دولي قائم على القواعد، أم أننا دخلنا مرحلة طويلة من إدارة الفوضى؟ ولماذا فشلت الأمم المتحدة في النجاح الكامل؟ ولماذا لا يزال العالم بحاجة إليها؟

تقدم هذه المادة قراءة تحليلية لمستوى أداء المنظمة الدولية، والتحديات الكبرى التي تواجهها، وخيارات الإصلاح الممكنة لمواكبة تحولات القرن الحادي والعشرين.

التحديات الكبرى أم القوى الكبرى على طريق النزاعات المعاصرة؟

أُنشئت الأمم المتحدة في أعقاب حرب عالمية مدمّرة، على أمل أن تشكل إطارًا جامعًا يمنع تكرار الكارثة، ويُخضع استخدام القوة لقواعد القانون الدولي، ويُرسّخ التعاون بين الدول في مجالات التنمية وحقوق الإنسان. غير أن التحولات العميقة التي شهدها العالم منذ ذلك الحين، ولا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، وضعت المنظمة أمام تحديات لم تكن واردة في لحظة التأسيس، سواء من حيث طبيعة النزاعات، أو من حيث أوزان الفاعلين، أو من حيث تداخل القضايا الأمنية بالاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

بين هذه التحديات: انتشار النزاعات المسلحة والتهديدات الإرهابية، والتي أظهرت أن قدرة الأمم المتحدة على التدخل أو فرض حلول سلمية تبقى محدودة، وأن عمليات حفظ السلام غالبًا ما تتحول إلى إدارة للأزمات لا إلى حل جذري للنزاعات. بعدها تأتي مسألة تحرك العديد من الدول خارج نطاق القانون الدولي، متجاوزة مؤسسات الأمم المتحدة، مستغلة القوة العسكرية أو النفوذ الاقتصادي لتحقيق أهدافها الخاصة. ثم تظهر التحديات التنموية والاجتماعية، حيث أظهرت التجارب أن النزاعات الداخلية والهجرة القسرية وأزمات اللاجئين ترتبط مباشرة بعدم الاستقرار الاقتصادي وضعف مؤسسات الحكم الرشيد، وغياب سياسات إقليمية ودولية شاملة لمعالجة هذه القضايا.

النظام الدولي يعكس عالمًا أكثر اضطرابًا وأشد عجزًا عن إدارة النزاعات وأقل قدرة على فرض قواعد مشتركة للسلم والأمن الدوليين

من هذا المنظور، يمكن القول إن التحديات الكبرى التي تواجه الأمم المتحدة اليوم ليست فقط تقنية أو مؤسسية، بل سياسية وأمنية وحقوقية، وتتعلق بمدى التزام القوى الدولية بمبادئ التعاون، وبقدرتها على ترجمة القانون الدولي إلى واقع عملي، بما يضمن تحقيق الأمن والتنمية، وليس إدارة الأزمات وإبقائها دائمة السخونة..

بعد ما يقارب ثمانية عقود على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، يجد النظام الدولي نفسه أمام مفارقة لافتة: العالم الذي بات أكثر ترابطًا من أي وقت مضى، هو ذاته عالم أكثر اضطرابًا، وأشد عجزًا عن إدارة النزاعات، وأقل قدرة على فرض قواعد مشتركة للسلم والأمن الدوليين.

يدور الحديث عن مسار زمني عمره نحو ثمانين عامًا يحمل معه نهاية حقبة تاريخية تولدت بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية مرحلة جديدة يعوّل عليها المجتمع الدولي والتموضع الإقليمي والأممي. لكن المنظمة الأممية التي وُلدت متعهدة بحل الكثير من المشاكل والأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية، تعاني اليوم من اتساع الفجوة بين نصوص الميثاق وممارسات الفاعلين الكبار، نتيجة الامتيازات السياسية والعسكرية التي حصلوا

استمرار الأمم المتحدة بصيغتها الحالية دون تعديل بنيوي يضعها أمام خطر التهميش التدريجي نظرًا لحجم العقبات

عليها، فأجلستهم أمام طاولة القرار، وتسببت بتراجع الثقة في دور المنظمة وسقوط آمال الرهان عليها، رغم الحاجة الماسة إليها.

لا بد أن يواكب الحديث عن منظمة الأمم المتحدة التذكير بأسباب ولادتها وأهداف تأسيسها كتكتل دولي واعد بإزالة رواسب عصبة الأمم وأزماتها وفشلها في حماية السلم العالمي أولًا، ثم تحولها إلى تكتل يتحمل مسؤولية معالجة اللاتوازنات في بنية النظام الدولي اعتبارًا من عام ١٩٤٥م، وحتى اليوم ثانيًا، وفتح الطريق أمام تثبيت المبادئ والأسس التي رفعتها وأعلنت الدفاع عنها على طريق شعارات السلام والأمن والرفاهية ثالثًا. كشف هذا الواقع عن فجوة كبيرة بين المبادئ التي أعلنتها الأمم المتحدة في ميثاقها وبين الواقع العملي، خاصة في ظل الهيمنة والتحاصص السياسي للدول الكبرى. كل ذلك يجري في ظل نظام دولي تتراجع فيه التعددية، وتزداد فيه النزعات الأحادية، وتُستخدم فيه القوة العسكرية خارج إطار الشرعية الدولية.

المستقبل والإصلاح: بين ميثاق الأمس ومتغيرات اليوم

يبرز واضحًا في خلفية المشهد الأممي اليوم أن ما يعترض إصلاح الأمم المتحدة عبر تعديل الميثاق وتوسيع عضوية مجلس الأمن بما يعكس التغير في أوزان الدول، هو مجموعة من العقبات السياسية والتحاصصية التي تجعل من أي إصلاح جذري أمرًا شبه مستحيل. معالجة الأزمة لا تكمن في رفض البعض تعديل النصوص وحدها، بل في غياب الإرادة السياسية وطبيعة النظام القائم الذي لا يريد التوفيق بين منطق التقريب والتعايش السلمي ومنطق المسؤولية الجماعية في حماية الأمن والاستقرار الدولي. ومن هذا التوتر بالذات، يمكن استشراف ملامح المستقبل وحدود الدور الذي يمكن للمنظمة الدولية أن تؤديه في عالم لم يحسم بعد خياره بين الفوضى المنظمة والنظام القائم على القواعد.

ورغم إدراك حجم العقبات التي تعترض طريق الإصلاح، فإن استمرار الأمم المتحدة بصيغتها الحالية دون أي تعديل بنيوي يضعها أمام خطر التهميش التدريجي.

تراكم الفشل الوظيفي في نشاطات وأعمال وقرارات الأمم المتحدة، فعجزت عن منع الحروب وحماية المدنيين وضبط سلوك القوى الكبرى. وبرزت العقبات من خلال عدم تجديد الميثاق، وفتح أبواب التوازنات داخل مؤسساتها، خصوصًا تحت سقف الجمعية العامة التي بقي دورها وتأثيرها هامشيًا لصالح مجلس الأمن وبنيته وتحكم الدائمين العضوية في قراراته وسياساته.

ثم كرت السبحة مع فشل الوقاية من النزاعات، والعمل على إدارة الأزمات بدل حلّها، وغياب المعالجة الجذرية لمسائل الهجرة والنزوح، وتفاعل مأزق الشرعية الدولية واستخدام القوة خارج إطار الأمم المتحدة، وتسييس مجلس الأمن، وازدواجية المعايير في التعامل مع المشاكل وطرح الحلول. فتعقدت الملفات أكثر فأكثر، وغاب الإصلاح المنشود بين الممكن والمستحيل، وتراجعت فرص تعديل الميثاق وتبديل آلية العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق استخدام النقض بسبب تضارب المصالح وغياب الإجماع. وبقي السؤال قائمًا: أي أمم متحدة نريد؟ منظمة لإدارة الأزمات أم إطار تنسيقي هش بمرجعية سياسية لا قانونية؟

من هنا لم تعد الأمور تتعلق فقط بمدى نجاح الأمم المتحدة أو فشلها، بل بطبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه أصلًا في نظام دولي متغير. فالنزاعات المعاصرة لم تعد في معظمها حروبًا تقليدية بين دول، بل صراعات داخلية أو حروبًا بالوكالة أو مواجهات غير متماثلة، تتداخل فيها الميليشيات المسلحة مع التنظيمات الإرهابية، وتُستدعى فيها التدخلات الخارجية تحت عناوين متعددة، غالبًا من دون غطاء دولي جامع.

فبدل التركيز الأممي على إبراز إشكالية اللجوء غير الشرعي والنزوح القسري بوصفها نتيجة مباشرة لخلل بنيوي داخلي وخارجي وتسهيل عودة هذه الفئات إلى دولهم عبر توفير شروط الحياة الكريمة، ينحصر الجهد الدولي غالبًا على إدارة ملف

تحديات الأمم المتحدة تتعلق بالتزام القوى الدولية بترجمة القانون الدولي لواقع يضمن الأمن والتنمية وليس إبقاء الأزمات

الأزمة من دون رؤية شاملة تعالج جذورها ومسبباتها.

لا يمكن مقاربة ملف الهجرة غير الشرعية والنزوح القسري بمعزل عن مسبباته البنيوية السياسية والأمنية والتنموية، فالمعالجة المستدامة تقتضي ربط الجهد الدولي بتوفير شروط العودة الآمنة والكريمة للنازحين واللاجئين إلى دولهم.

وهكذا تزايد تعقيد هذه الإشكاليات في ظل سلوك بعض الدول الكبرى، التي ما زالت تتعامل مع الأمم المتحدة بوصفها أداة ظرفية تُستدعى حين تخدم المصالح ويُتجاوز دورها حين تتعارض قراراتها مع الحسابات الاستراتيجية. وقد أسهم كل ذلك في إضعاف ثقة كثير من الدول والمجتمعات بقدرة المنظمة على فرض قواعد عادلة ومتوازنة، ولا سيما في ظل شلل مجلس الأمن المتكرر واستخدام حق النقض بما يعكس موازين القوى أكثر مما يعكس مقتضيات السلم الدولي.

نحن إذًا أمام مشهد دولي شديد السيولة، تتراجع فيه الحدود بين الحرب والسلم، وتتداخل فيه الملفات الأمنية بالتنموية، وتُدار فيه الأزمات غالبًا خارج الأطر الجماعية التي وُضعت أصلًا لضبطها.

وعليه، فإن السؤال لم يعد ما إذا كانت الأمم المتحدة قد نجحت أو فشلت، بل أي دور يمكن أن تؤديه في ظل نظام دولي متغير، وإلى أي مدى تستطيع الدول الكبرى القبول بإعادة ضبط قواعد العمل الجماعي بما يحفظ الحد الأدنى من الاستقرار الدولي.

أول عناصر الإصلاح يكمن في مجلس الأمن، قلب الهيكل الأمني للمنظمة. توسعة العضوية الدائمة لتشمل القوى الصاعدة، وإعادة النظر في آليات استخدام حق النقض. فغياب هذه التعديلات يضمن بقاء الشلل المؤسسي ويكرس هيمنة الدول الكبرى على القرارات الحاسمة، بما يعيد إنتاج منطق القوة على حساب القانون الدولي.

ثانيًا، يتطلب الإصلاح ربطًا أكثر صرامة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. لذلك، يجب على المنظمة أن تعيد هيكلة برامجها لتصبح أكثر تكاملًا، بحيث يُنظر إلى التنمية كجزء لا يتجزأ من الأمن، والعكس صحيح.

ثالثًا، يعتمد المستقبل الفعلي للأمم المتحدة على قدرتها في فرض قواعد مشتركة وملزمة، دون أن تتحول إلى أداة تبرر التدخلات الأحادية.

بعد هذه القراءة في واقع الأمم المتحدة ومستقبلها، يمكن القول أن قدرة الأمم المتحدة على التوجيه والتحكم مرتبطة بشكل مباشر بإرادة الدول الكبرى، وبقدرتها على احترام القانون الدولي والالتزام بالعمل الجماعي. وأن الإصلاح ليس مجرد تعديل نصوص الميثاق، بل يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف.

خاتمة: أي أمم متحدة نريد؟ بين الممكن والطموح

تكشف تجربة الأمم المتحدة بعد ثمانين عامًا عن وجود تناقضات حادة بين المبادئ والواقع العملي. هي لم تفقد أهميتها ودورها، لكنها مطالبة بمراجعة بنود ميثاقها، وإعادة النظر في أدواتها، وربط وظائفها بشكل أكثر واقعية بالتحديات الراهنة، وتطوير آليات تصويت وتخصيص جديدة تحت سقف مجلس الأمن والجمعية العامة تتعامل مع تعقيدات العالم اليوم.

مستقبل الأمم المتحدة لن يُبنى على إصلاحات شكلية، بل على قدرتها على التوفيق بين القانون الدولي ومنطق القوة، وإعادة بناء الثقة لدى الدول الصغيرة والمتوسطة في إطار جماعي يضمن مصالح الجميع، مصحوبًا بالإجابة على سؤال أي أمم متحدة نريد؟ منظمة لإدارة الأزمات أم إطارًا فعّالًا يحمي السلام والاستقرار؟

* أستاذ القانون الدولي ومؤسس كلية القانون بجامعة غازي عنتاب ـ تركيا

رؤية العراق لواقع ومستقبل الأمم المتحدة: المطالب والتحديات

مستقبل المنظمة: حماية السلم بتمثيل أعدل وقيود أشد وألا يعود الشرق الأوسط مختبرًا لفشل النظام الدولي

يمتلك العراق تاريخًا طويلًا من العلاقة مع الأمم المتحدة ، فهو أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة منذ ٢١ ديسمبر ١٩٤٥م، ليشغل حيزًا مهمًا فيما بعد في عملها بشغله مقعدًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي في خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي ، إلا أن تلك العلاقة اتسمت بنوع من التوتر ما بعد غزو دولة الكويت ١٩٩٠م، لتتحول إلى صراع وعداء مع المجتمع الدولي، لحين التحول في النظام السياسي في العام ٢٠٠٣م، لتعود العلاقة لنوع من الإشراف والمراقبة السياسية وتقديم الدعم، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود رؤية عراقية لعمل المنظمة من جانب وبتقديم أطروحات تتعلق بإعادة هيكلة الأمم المتحدة ومستقبلها من جانب آخر .

د. احسان الشمري

الذاكرة وإشكالية العلاقة:

العلاقة بين العراق والأمم المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي ، خضعت لمعايير مختلفة، فغزو النظام السابق لدولة الكويت، جعله خارجًا عن الشرعية وانتهاك القوانين الدولية ومهدد للأمن والسلم الدوليين، وحول العلاقة إلى أزمة مركبة بين الطرفين، سيما وأن قرارات مجلس الأمن الدولي أصبحت قيدًا، ليس لضبط العلاقة مع العراق وإنما لغرض الامتثال لقرارات هذه المنظمة ، كجهة مشرفة للعلاقات الدولية، لذا كانت قرارات مجلس الأمن، وآليات التنفيذ، ومعايير التطبيق، جزءًا من التجربة العراقية في علاقتها مع المنظمة، إلى حد أن القانون الدولي نفسه صار في الوعي العراقي مرتبطًا بسنوات الحصار والحدود المغلقة وملفات التفتيش ومفردات "الامتثال" و"العواقب".

أنتج غزو الكويت نموذجا من الوصاية التنفيذية للأمم المتحدة على العراق عبر مجلس الأمن الدولي ، وكنموذج على ذلك ، القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١م، الذي لم يكتف بوضع إطار عام، بل اسس لمسار كامل، التزامات نزع السلاح، ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشكيل لجنة خاصة للتفتيش، ومنطق التحقق بوصفه شرطا للانتقال من العقوبات إلى التطبيع ؛ في هذا المعنى لم يعد العراق حالة نزاع بل صار "ملفًا إجرائيًا" مفتوحًا في مجلس الأمن، وكل تفصيل فني فيه تحول إلى نزاع سياسي حول النوايا والصدق والتعاون ؛ كذلك فإن العقوبات الشاملة وفق القرار ٦٦١ (١٩٩٠م) والذي امتدّت لسنوات طوال فاقم من أزمة العلاقة بين العراق والأمم المتحدة، وفاقم من صعوبة الحياة للعراقيين، الأمر الذي فتح بابًا واسعًا لتفسير العلاقة مع الأمم المتحدة بوصفها علاقة "عقاب جماعي للشعب " أكثر مما هي علاقة "تصحيح سلوك دولة ونظام سياسي" ، ولم يكن ذلك استنتاجًا عراقيًا فقط؛ فاستقالات مسؤولين أمميين كبار خدموا داخل الملف العراقي في تسعينيات القرن الماضي توكد ذلك الاعتقاد .

اتسمت العلاقة بين العراق والأمم المتحدة من العام ١٩٩٥ للعام ٢٠٠٣م، بعدم الثقة والشفافية وتبادل الاتهامات، اذ عد النظام السابق بأن الأمم المتحدة "فقدت شرعيتها والهدف التي تأسست من أجله وتحولت لأداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية" واتهمها العراق بازدواجية المعايير في التعامل مع الدول، وطالب

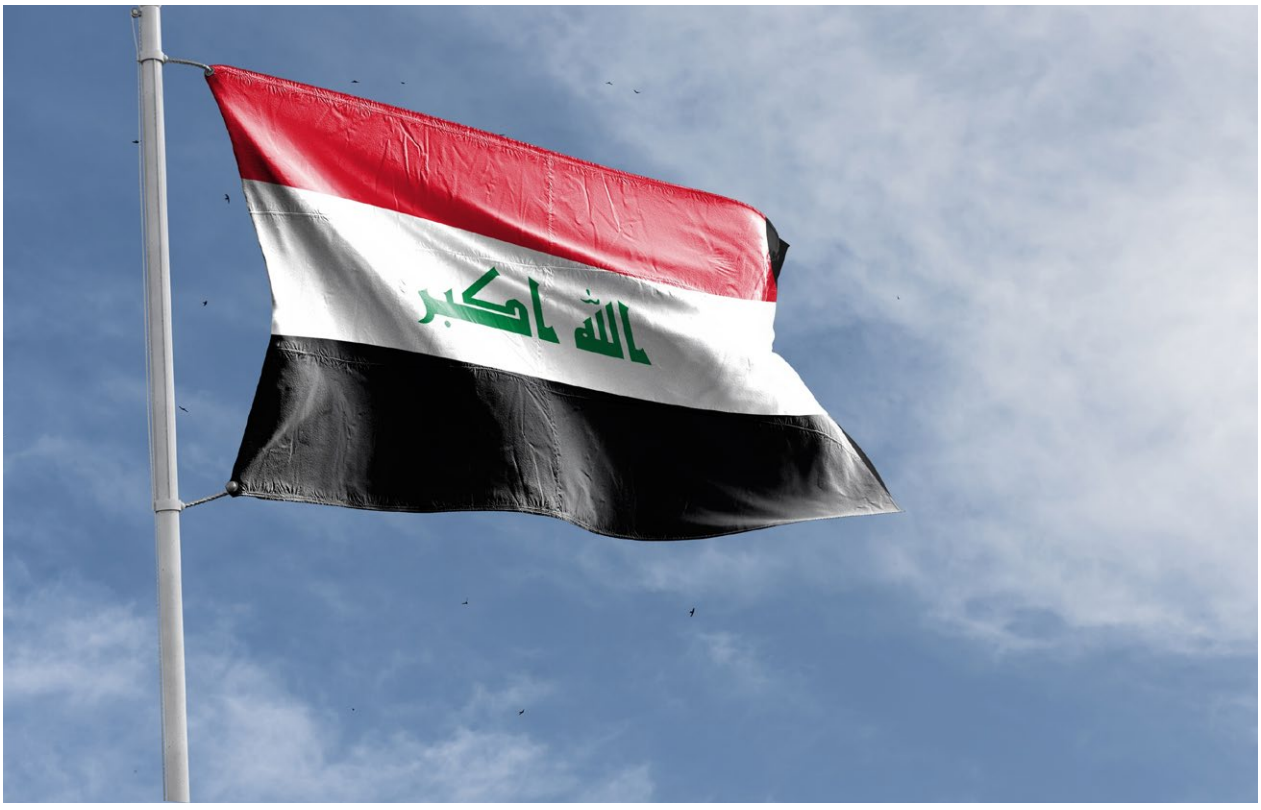

القراءة العراقية لنجاح الإصلاح: تتحول الأمم المتحدة من مؤسسة تسجل الأزمات إلى منع انفجارها ومن الإدارة بالغلبة إلى منطق القواعد

آنذاك بضرورة اعادة هيكلة المنظمة الدولية وإصلاحها، لتدخل هذه العلاقة بمرحلة التباس شديدة التعقيد، خصوصًا في ملف أسلحة الدمار الشامل، الذي مهد لاتخاذ قرار الحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مع غياب تفويض صريح باستخدام القوة من الأمم المتحدة ، مما كشف حدود النظام الدولي الذي تمثله المنظمة والذي أفضى إلى تغيير في طبيعة النظام السياسي في العراق في ٩ أبريل ٢٠٠٣م، لتدخل العلاقة مسارًا مختلفًا جذريًا عن سابقها .

بعثة اليونامي .. الدور والتأثير:

عادت الأمم المتحدة للعراق لترسم شكلًا جديدًا لدور في بناء النظام السياسي الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣ م، عبر عدة قرارات ومنها قرار ١٤٨٣، الذي مثل نقطة مفصلية كونه أعاد تنظيم كثير من القيود السابقة ورفع معظم الحظر التجاري، وفتح الباب أمام ترتيبات مالية وإدارية جديدة مرتبطة بعائدات النفط وإدارتها، مع الاعتراف بدور "سلطة الائتلاف" التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قائمة بالأمر الواقع ؛ بالنسبة للعراق "الجديد" فالمنظمة التي كانت أداة ضغط وعقوبات أصبحت الغطاء الشرعي للنظام الديمقراطي ومحارب بها مشرف ومراقب خلال مرحلة انتقالية عبر تقديم الدعم في القضايا الداخلية مثل تثبيت الحكم الرشيد ووحدة الشعب العراقي وقضايا التنمية ومحاربة الفقر وتأهيل ومساعدة الأقليات على التعايش المشترك ، ليتطور لاحقًا لتجاوز محنة الإرهاب والإسناد في ملفات خارجية وتفكيك الميليشيات المسلحة.

يعد تشكيل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي UNAMI " في عام ٢٠٠٣ م، بقرار من مجلس الأمن الدولي، مؤشر على دور جديد، فالبعثة خطط لها أن تساعد في تقديم المشورة السياسية للحكومات العراقية ودعم الحوار الوطني

لا ينحاز العراق في توسيع العضوية الدائمة لدول وينحاز لمنطق التمثيل العادل لآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بما يتناسب مع أوزانها

والمصالحة والانتخابات والإشراف الفني عليها وتعزيز حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات والتنسيق بالمساعدات الإنسانية وإعادة الاستقرار لما بعد العنف الطائفي والحروب الداخلية، مما يؤشر أن اليونامي تحولت لوظيفة الربط السياسي وتحديد الأولويات الوطنية وتسهيل الوصول إلى مؤسسات الدولة وخلق مساحات ثقة بين الحكومة والشركاء الدوليين، كما أن دورها في إشراك المكونات العراقية في إدارة الدولة والانخراط في العملية السياسية كان من الأولويات حتى العام ٢٠١٠م، لتتحول تاليًا لمواجهة الأزمة الإنسانية التي أنتجتها الحرب مع تنظيم داعش ٢٠١٤ــ٢٠١٨ م، مما ساهم بتوثيق الصلة بين بغداد واليونامي في ملف عودة النازحين وتنفيذ برامج الاندماج واستعادة الثقة بين المجتمعات المحلية والدولة .

عادت العلاقة إلى التوتر حينما رفضت اليونامي حملة الإعدامات الميدانية للمتظاهرين في سنة ٢٠١٩م، فقد وثقت الأمم المتحدة أرقام القتلى والجرحى في احتجاجات ٢٠١٩-٢٠٢٠م، وحددت أنماطًا من استخدام القوة المفرطة والهجمات التي نُسبت إلى "عناصر مسلحة مجهولة"، ثم عادت لتتابع مسار المساءلة لاحقًا ، لتطالب بوضوح بتفكيك الميليشيات المسلحة، وهو أكثر الملفات للتصادم في تقييم دور اليونامي ، سيما وأن هذه الجماعات المسلحة أصبحت ذات نفوذ في القرار السياسي العراقي ، مما دعا الحكومة العراقية إلى الطلب برسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ مايو ٢٠٢٤ م، لإنهاء أعمال بعثة اليونامي، كمحاولة لتصفية أي تواجد او تأثير دولي على المشهد السياسي والأمني والإنساني ، سيما وأن المعادلة السياسية الحاكمة ما تزال تختزن لممثلة الأمين العام للأمم المتحدة جينين بلاسخارت ، إحاطات قدمتها لمجلس الأمن الدولي عن التعثر الديمقراطي واستشراء الفساد وتغول سلاح الميليشيات ومديات النفوذ الايراني ، وتصريحها اللافت بأن " النظام السياسي في العراق غير قابل للاستمرار " ، لذا فموضوع المراقبة السياسية الذي تطلع به البعثة أصبح يشكل خطرًا للقوى المتحكمة بالقرار والنفوذ والأموال، مما ساهم بالضغط لجعل الإنهاء أمراً ملحًا وأحد أهم الأهداف لغرض التفرد وعزل العراق، في محاولة منهم لتقليص الذرائع التي كانت تستخدم لتدويل بعض الملفات الداخلية .

على الرغم من استجابة البعثة لطلب إنهاء مهمتها في العراق، إلا أن ذلك أشر تماهيًا من قبل الأمم المتحدة مع الطبقة السياسية الحاكمة بالعراق، أكثر من استجابتها لمستويات الإنجاز للأهداف التي وضعتها، ويؤشر عجزًا في مواجهة التحديات في ظل وضع داخلي وإقليمي معقد، فكانت الاستجابة لطلب إنهاء عمل البعثة يمثل خيبة أمل من العراقيين، من غطاء دولي كان مثالًا لبيروقراطية تقليدية لم تعد قادرة على التكييف مع التطورات الداخلية.

العراق ومستقبل المنظمة الدولية

استنادًا لتاريخ طويل من العلاقة بين العراق والأمم المتحدة تبدو نظرته مختلفة عن مستقبل هذه المنظمة وتعاطيها مع عدد من الملفات، فرؤيته الرسمية "الحالية" تنطلق من فكرة أن الخلل الأكبر ليس في وجود الأمم المتحدة بل في غياب القدرة على إلزام الأقوياء بقواعدها، وضرورة تحولها لمؤسسة دولية ضامنة للحياد بين أطراف النزاع ومنع تدخلات الدول الكبرى في صياغة قراراتها وامتداد هذا على قدرتها بالحد من تدخلات الأقطاب الدولية في شؤون الدول الأخرى والتي وصلت لحد استخدام القوة في حسم صراعاتها دون استشارة للأمم المتحدة أو استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، وكذلك قدرتها في إرساء السلم الدولي والإقليمي ؛ ومن هذا المنطلق يصبح دفاع العراق عن قضايا الشرق الأوسط داخل الأمم المتحدة دفاعًا عن فكرة إعادة النزاع إلى السياسة بدل تركه للعسكرة، لأن

الإصلاح المنشود أقرب لإعادة توزيع الشرعية داخل المجلس لا توسيع شكلي كما ذهبت الوثيقة التوافقية في ميثاق المستقبل ٢٠٢٤

قرارات مجلس الأمن بعد غزو الكويت أصبحت قيدًا ليس لضبط العلاقة مع العراق وإنما لفرض الامتثال للمنظمة كممثلة للعلاقات الدولية

تجارب المنطقة من فلسطين إلى الحروب الأهلية العابرة للحدود أظهرت أن غياب الإطار الأممي لا يسرع الحل بل يوسع ساحة الصراع وينتج مزيدًا من المعاناة للمدنيين، لذا يركز العراق على ربط السلم والأمن بالتنمية المستدامة، وهو خطاب حاضر في كلمات العراق في أغلب الاجتماعات الدورية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

يذهب العراق مع عملية إصلاح لهذه المنظمة، إذ يعتقد أن مجلس الأمن بصيغته الحالية يعكس توازنات ١٩٤٥م، أكثر مما يعكس تركيبة المجتمع الدولي اليوم، لهذا يصبح الإصلاح المنشود في التصور العراقي أقرب إلى إعادة توزيع الشرعية داخل المجلس لا مجرد توسيع شكلي، وهو ما ذهبت إليه الوثيقة التوافقية التي اعتمدها قادة الدول في ميثاق المستقبل عام ٢٠٢٤م، عندما تعهدت الدول بإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلًا وشمولًا وشفافية وكفاءة وفاعلية، مع الإقرار بأن مسألة الفيتو عنصرًا أساسيًا من عناصر الإصلاح ويجب تكثيف الجهود للتوصل إلى إتفاق بشأن مستقبله . ومع ذلك، يعرف العراق أن الطريق القانوني لتعديل الميثاق شديد الوعورة، لأن المادة ١٠٨ تشترط ليس فقط أغلبية الثلثين في الجمعية العامة، بل أيضًا تصديق ثلثي الدول "بما فيها جميع الأعضاء الدائمين" في مجلس الأمن، أي أن من يملك امتيازات البنية القديمة يملك أيضًا مفتاح تغييرها، بينما تفتح المادة ١٠٩ باب مؤتمر مراجعة شامل لكنه يبقى هو الآخر مشروطًا بسياقات سياسية معقدة. هذه الحقيقة القانونية تفسر لماذا ظل إصلاح المجلس لعقود يدور في الجمعية العامة ضمن "المفاوضات الحكومية الدولية" بلا حسم نهائي، وتفسر أيضًا لماذا يميل كثير من الفاعلين، ومنهم دول من الجنوب العالمي التي يقترب العراق من خطابها، إلى الجمع بين مطلب التوسيع ومطلب إصلاح طرق العمل وتقييد سوء استخدام الفيتو.

لا ينحاز العراق في مسألة توسيع العضوية الدائمة بالعادة إلى دولة معينة بقدر ما ينحاز إلى منطق التمثيل العادل الذي يجعل آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية حاضرة بما يتناسب مع أوزانها؛ أما ضبط سلوك القوى الكبرى، فيتخذ في النقاش الدولي مسارين متوازيين يهمان العراق مباشرة، الأول هو تعزيز قاعدة عدم استخدام القوة خارج أحكام الميثاق وإعادة الاعتبار لمجلس الأمن بوصفه بوابة الشرعية، وهذا يلتقي مع مصلحة عراقية بديهية تتمثل في تقليل احتمالات أن يُعاد إنتاج سيناريو الضربات المنفردة تحت ذرائع متحركة. والثاني هو العمل على تقليل شلل المجلس في الأزمات الكبرى عبر مبادرات "ضبط الفيتو" في حالات الفظائع الجماعية.

وفي القراءة العراقية، يصبح معيار نجاح الإصلاح في النهاية بسيطًا لكنه صارمًا، هو أن تتحول الأمم المتحدة من مؤسسة تسجل الأزمات إلى مؤسسة تمنع انفجارها، ومن إطار يدار بمنطق الغلبة إلى إطار يدار بمنطق القواعد، ومن مجلس أمن يختزل التمثيل إلى مجلس يعكس العالم كما هو لا كما كان، ولهذا فإن "مستقبل المنظمة" في الوعي العراقي هو مستقبل القدرة على حماية السلم الإقليمي والدولي عبر تمثيل أعدل، وقيود أشد على الانفراد بالقوة، وربط حقيقي بين الأمن والتنمية، بحيث لا يعود الشرق الأوسط مختبرًا لفشل النظام الدولي بل مجالًا لإثبات أن النظام قادر على الإصلاح.

* أستاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

واقع ومستقبل الأمم المتحدة: المطالب والتحديات

تقديم التصورات حول دور الأمم المتحدة المقبل تكون بعد قراءة دقيقة للنظام العالمي الجديد

تعتبر الأمم المتحدة من أهم أدوات النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الدور الذي أوكل إليها العمل على إدامة السلم والأمن العالميين، وتنمية التعاون الدولي في مختلف المجالات. تأسست المنظمة في عام ١٩٤٦م، من قبل ٥٥ دولة، ثم توسعت ليصبح عدد الدول الأعضاء ١٩٣ دولة. اليوم، وقد مضى على تأسيسها ٨٠ عاماً مرت فيها بالعديد من تجارب الإخفاق والنجاح، تجد نفسها على منعطف خطير وخيارات أقل ما يقال عنها أنها صعبة، لأن من شأنها أن تشكل الفارق بين أن تعود بفاعلية أكثر من الماضي، أو تتجاوزها الأحداث وتؤول إلى متاهات النسيان. نقف في هذه المقالة عند أهم المنعطفات التي مرت بها المنظمة ونراجع أداءها في أهم قضايا المنطقة، والعوامل التي أدت بها الى الإخفاق في تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها، والحاجة إلى الإصلاح.

د. غانم علوان الجميلي

علاقة المنظمة بالنظام العالمي

النظام العالمي مفهوم يعبر عن مجموعة المبادئ والأعراف السياسية والمؤسسات القائمة التي تشكل العلاقات بين الدول في فترة زمنية محددة، وهي أعراف ومبادئ متغيرة تفرضها القوى الكبرى للحيلولة دون نشوء الصراعات فيما بينها، كذلك تشمل إيجاد التفاهمات فيما بينها على تقاسم الأدوار ومناطق النفوذ، وهذا ما حصل بالفعل في مؤتمر "يالطة" الذي عقد في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية والذي دعا إليه الرئيس الأمريكي روزفيلت للاتفاق بين الدول الأربع المنتصرة في الحرب على قواعد النظام الجديد الذي تشكل على أساس "الشرطة الأربعة"" وهي الصين، والاتحاد السوفيتي وبريطانيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة حيث تم الاتفاق على تقاسم الأدوار وأهم السياسات والقواعد التي تضمن عدم تكرار مأساة الحروب العالمية، ومن ذلك إنشاء منظمة دولية جديدة تكون بديلة عن "عصبة الأمم" التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى لكنها فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها وفي مقدمتها الحيلولة دون وقوع الحروب العالمية. لذلك سارعت الدول الأربع الكبرى إلى الدعوة إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد في الفترة من أبريل إلى يونيو ١٩٤٥م، حيث تم إقرار ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها ومنها مجلس الأمن الدولي والمحكمة الدولية وغيرهما من أدوات النظام العالمي. هذه الترتيبات كانت تعكس توازن القوى العالمية آنذاك، والتي كانت تتمركز في أوروبا التي صارت حصتها ثلاثة مقاعد دائمة العضوية، بعد إضافة فرنسا إلى الشرطة الأربعة.

مسيرة شاقة ونتائج مختلطة

لم يكن طريق المنظمة الجديدة معبداً بالورود فسرعان ما واجهتها العديد من التحديات وفي مقدمتها تصاعد حدة الحرب الباردة بين القوى الكبرى التي تسببت في انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين في العديد من مناطق العالم وكان من أولها الحرب في شبه الجزيرة الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣م) التي دخلتها الأمم المتحدة بصورة مباشرة مع الطرف الجنوبي وشاركت فيها روسيا والصين مع الطرف الشمالي وكانت تلك الحرب بمثابة الاختبار الأول الذي أثبت عجز المنظمة الدولية عن فرض مواقف مغايرة لإرادة القوى الكبرى التي يصعب ردم الهوة بينهما.

الأمم المتحدة وقضايا المنطقة

إذا كان هناك من علامات دالة على فشل المنظمة في تحقيق الغرض من وجودها، فهي قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وأمن الخليج وبالتحديد الصراعات التي نشأت خلال العقود الخمس الأخيرة منذ قيام الثورة الإيرانية.

الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) كانت الاختبار الأول لإثبات عجز المنظمة الدولية عن فرض مواقف مغايرة لإرادة القوى الكبرى

نبدأ مع القضية الفلسطينية والقرار ١٨١ الذي أصدرته الجمعية العمومية عام ١٩٤٧م، الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وهو قرار ليس من صلب مهام المنظمة، وتبعت ذلك بفشلها في تحقيق الشطر الثاني من القرار وهو قيام الدولة الفلسطينية، وهو الأمر الذي عجزت عنه إلى يومنا هذا. تبع ذلك القرار ١٩٤ الخاص بإنشاء لجنة للتوفيق بين الأطراف والتأكيد على حماية وحرية الوصول إلى القدس والأماكن المقدسة الأخرى، والسماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ومنح تعويضات عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة وعن فقدان أو تلف الممتلكات بموجب مبادئ القانون الدولي، وهي الأخرى قرارات ذهبت أدراج الرياح.

لسنا هنا بحاجة إلى المزيد من مثل هذه المواقف والقرارات من الجمعية العمومية أو مجلس الأمن التي جرى تجاهلها بالكامل من قبل إسرائيل مع أنها كانت تصاغ من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لضمان مصالح إسرائيل على حساب دول المنطقة والشعب الفلسطيني، وذلك للتدليل على الانتقائية وازدواجية المعايير التي كانت السمة الواضحة لأداء المنظمة مع القضية الفلسطينية.

ازدواجية المعايير لم تكن حكراً على القضية الفلسطينية فحسب بل شملت جميع قضايا المنطقة بدون استثناء وليس أدل على ذلك من الطريقة التي تعاملت بها الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي مع النزاعات التي شملت العراق منذ بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠م، والتي دامت قرابة تسع سنوات ومثلت أطول صراع مسلح في القرن العشرين حيث فشلت الأمم المتحدة في وقف القتال طوال تلك الفترة ثم تلتها عملية غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ والتي هي الأخرى أثبتت عجز الأمم المتحدة عن إيجاد حل لتلك الأزمة بسبب رغبة الولايات المتحدة في فرض خطتها الرامية إلى اللجوء إلى القوة لإخراج العراق من الكويت وتأكيد هيمنتها العسكرية والأمنية على المنطقة كذلك قيام الولايات المتحدة باستخدام الأمم المتحدة ومجلس الأمن، الذي قام بفرض أقسى العقوبات الاقتصادية في التاريخ على العراق كأدوات للتمهيد لعملية الغزو وهي المواقف التي قامت بتبريرها في مسرحية هزلية الإخراج والتمثيل قام بها وزير الخارجية الأسبق كولن باول بتقديم مجموعة من الأدلة الواهية التي كانت الولايات المتحدة قد لفقتها حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل مع علمها المسبق بعدم صحتها وذلك لتبرير الغزو العسكري لدولة ذات سيادة. لقد كانت تلك المسرحية الهزلية

من أكبر العوامل التي أدت إلى تدمير ما تبقى من مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي صار واضحاً للعالم أن القانون الوحيد الذي يحكم السلوك العالمي هو إرادة الولايات المتحدة وأن هذه المنظمات إنما تعمل لتوفير المبررات لتمرير تلك الإرادة.

أسباب ضعف أداء الأمم المتحدة

هناك عدد محدود من المواقف التي حققت فيها الأمم المتحدة شيئاً من النجاح مثل أزمة الصواريخ الكوبية التي لعب فيها الأمين العام الأسبق يوثانت دوراً مهماً في تفكيكها قبل أن تؤدي إلى حرب نووية عالمية لكن ليس هناك ندرة في الحالات التي فشلت فيها المنظمة ومن أهما الأمثلة التي ذكرناها أعلاه بالإضافة إلى الحرب الجارية في أوكرانيا والأزمة الإنسانية في السودان والحرب في اليمن وغيرها الكثير. لذلك تعالت الصيحات في ضرورة إصلاح الأمم المتحدة. بالطبع لا يكاد يوجد خلاف حول حاجة المنظمة إلى الإصلاح لكن الخلاف يكمن في تصور طبيعة الإصلاح ومداه بالإضافة إلى الأسباب التي تقف وراء ذلك الإخفاق.

بادئ ذي بدء لابد من القول بأن المشكلة الأساسية في المنظمة ليست فيها مع إقرارنا بأن هناك العديد من المشكلات التي صاحبت رحلتها الطويلة ومنها الفساد وغياب الشفافية والانحياز لمصالح القوى الكبرى وتوسيع الهوة بين الدول الفقيرة والغنية لكن المشكلة الأساسية تعود إلى ضعف النظام العالمي الذي ولدت المنظمة في رحمه وهو الذي حدد مهمتها وأدوار الدول المختلفة فيها.

هذا النظام استنفذ أغراضه ولم يعد يمتلك الفاعلية التي توفر الدعم لعمل مؤسساته ولعل أحد أهم الأسباب هو أن العالم اليوم ليس بعالم الأمس الذي نشأت فيه المنظمة والذي كان يتمحور حول القارة الأوروبية وخصوصاً بريطانيا التي كانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وفرنسا التي تتحكم في معظم القارة الإفريقية. لكنهما خرجتا من الحرب الثانية بجروح ثقيلة ما لبثت أن فعلت فعلها وأضعفتهما وأنكمش نفوذهما بشكل كبير.

العامل الثاني يكمن في أن التحديات التي تواجه العالم اليوم مغايرة تماماً لما كان عليه قبل ٨٠ سنة فالعالم اليوم أكثر ترابطاً وتفاعلاً من عالم الأمس وهذه الحالة أفرزت تحديات جديدة من أهمها المتغيرات المناخية والعوامل البيئية والجريمة العابرة للحدود والأمراض والأوبئة. وهذه جميعاً بحاجة إلى مقاربة جديدة ووسائل موازية وجهود مشتركة أكثر مما كان عليه الحال فيما مضى.

أما العامل الثالث فيعود إلى سوء استخدام الدول دائمة العضوية للصلاحيات الواسعة التي ادعتها لنفسها، ومن أهما حق نقض أي قرار في مجلس الأمن من دون الحاجة إلى تبرير الرفض. هذه الصلاحية يفترض أنها قائمة على أساس مصالح النظام العالمي لكون الدول الخمس بمثابة "الشرطة العالمية". إن عدم وجود الضوابط أمام الدول دائمة العضوية في استخدام حق النقض، أدى بالنتيجة إلى سوء استخدامه من قبل جميع الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي استخدمته في مواطن عديدة ليس لتحقيق مصالحها بل لحماية إسرائيل التي تعمل خارج حدود الأنظمة والقوانين والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكذلك روسيا صاحبة الرقم القياسي في استخدام حق النقض الأمر الذي جعل العالم يفقد الثقة بفاعلية القوانين الدولية والمؤسسات القائمة على إنفاذها وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

أما العامل الرابع فيعود إلى الولايات المتحدة التي فقدت الاهتمام بالعمل الدولي المشترك وصارت تفضل التعامل الثنائي من دون إدراك حقيقي لتبعات هذه المقاربة التي تعود بدايتها إلى وصول نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر، الذي بذل الجهود في التشكيك بقدرات الأمم المتحدة والتقليل من أهميتها إلا في الحالات الاستثنائية التي ترى الولايات المتحدة فيها فائدة مثل الحصار على العراق وتفويض غزو أفغانستان والعراق والهجوم على إيران. هذه المواقف وصلت أوجها أخيراً في المواقف السياسية والعسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة مثل الانسحاب من عشرات الفعاليات التابعة للأمم المتحدة وأخيراً وليس آخراً التدخل العسكري غير المبرر من قبل الولايات المتحدة في فنزويلا وهي الدولة العضو في الأمم المتحدة، حيث تقف الأخيرة عاجزة عن فعل أي شيء لا لحماية فنزويلا، بل لحماية القوانين والأعراف الدولية التي تقوم عليها المنظمة.

خاتمة القول إن المشكلات التي تعاني منها الأمم المتحدة تعود إلى تهاوي أسس النظام العالمي الذي تعتبر جزءًا لا يتجزأ عنه وذلك نتيجة سعي الدول الكبرى إلى تحقيق مصالحها بصورة مباشرة ومنفردة ومن دون أدنى مراعاة للأعراف والقواعد التي وضعتها لتشكيل العلاقات العالمية. إن عملية التخلي عن الأعراف الدولية واللجوء إلى فرض الأوضاع من منطق القوة تدفع بالعالم نحو الفوضى وسيادة شريعة الغاب، وهذه تجعل الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة نوعًا من الترف الفكري لأن عملية الإصلاح يجب تؤسس على القراءة الدقيقة لطبيعة النظام العالمي الذي لم تتضح معالمه بعد وهذا الأمر يجعل عملية تقديم التصورات حول دور الأمم المتحدة الجديد تشبه عملية وصف الدواء قبل تشخيص الداء.

* سفير العراق الأسبق لدى المملكة العربية السعودية واليابان. مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية

إدارة الفشل الدولي: الأمم المتحدة بين العجز والإصلاح المستحيل

الأمم المتحدة دخلت "العجز الوظيفي" وغير قادرة على تحقيق حفظ السلم العالمي

انبثقت فكرة الأمم المتحدة من ويلات الحرب العالمية الثانية، حيث رأت الدول المنتصرة ضرورة تأسيس منظمة دولية تعمل على منع الحروب وتحقيق السلام العالمي. فكان تأسيس المنظمة عام ١٩٤٥ م، في مدينة سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد هذه المسيرة الطويلة على الساحة الدولية، يبرز التساؤل حول ما إذا كانت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن فيها، لا تزال أداة لحفظ السلم، أم تحولت إلى إطار لإدارة الفشل الدولي وخدمة مصالح الدول الكبرى من خلال توفير غطاء يشرعن سياساتها وتدخلاتها الدولية.

ارتطمت الأمم المتحدة مباشرة بعد تأسيسها بعقود من الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، إلا أن المنظمة الدولية، ورغم تشابك وتعقيدات تلك المرحلة، استطاعت أن تخدم كمنتدى للحوار والتواصل، وأحياناً للتفاهم والتوصل إلى حلول للعديد من التحديات على الساحة الدولية.

أ.د. إبراهيم فريحات

كذلك تمكنت دول عالم الجنوب من تأسيس إطار جديد يجمعها ويعبّر عن مصالحها، ويساعدها إلى حدٍّ ما على تخطي ديناميات الاستقطاب التي فرضتها الحرب الباردة، عرف بتجمع دول عدم الانحياز الذي نشط في ساحة الأمم المتحدة .

إلا أن الأمم المتحدة اليوم دخلت في حالة يمكن تسميتها بـ "العجز الوظيفي"، وأصبحت غير قادرة على تحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله، أو حتى الحد الأدنى منه والمتمثل في حفظ السلم العالمي، وذلك بسبب مجموعة من التحديات الدولية، من أبرزها

أولاً: اختلاف طبيعة الحروب والصراعات الدولية بين مرحلة تأسيس الأمم المتحدة وطبيعة الصراعات اليوم. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت معظم الحروب قائمة بين دول ذات سيادة، وكانت الحرب الباردة تمثل الإطار الذي تجري من خلاله هذه الصراعات. إلا أنه بانتهاء الحرب الباردة تحولت طبيعة الصراعات إلى صراعات إثنية وقومية، كتلك التي شهدتها الدول المنبثقة عن تفكك الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي. فالحرب في البوسنة حملت طابع صراع قوميات إثنية صربية-بوسنية-كرواتية، وهي ليست حروباً بين دول رسمية ذات منطلقات مصلحية تقليدية. لاحقاً، اجتاحت الصراعات الدولية موجة أخرى تمثلت في حروب داخل حدود الدولة الوطنية، وبين فاعلين من غير الدول (non-state actors)، وحروب بالوكالة، وميليشيات مسلحة، وتدخلات خارجية. في حين أن تكوين الأمم المتحدة وأنظمتها المختلفة صيغت عام ١٩٤٥م، للتعامل مع حروب بين دول، وهو ما ميّز الحرب العالمية الثانية، فقد وجدت المنظمة الدولية نفسها عاجزة عن التعامل مع طبيعة هذه الصراعات الجديدة التي تشكل الغالبية الكبرى من الصراعات الدولية اليوم.

ثانياً: تركيبة مجلس الأمن، وبشكل خاص نظام الفيتو، الذي جعله غير قادر على إصدار قرارات في الكثير من الصراعات ووقف شلالات الدماء في العديد من الحروب. فقد أساءت الدول الخمس دائمة العضوية استخدام "الحق" الذي منحته لنفسها منذ تأسيس الأمم المتحدة، مما جعل مجلس الأمن يعاني من مشاكل بنيوية حولته إلى ساحة لصراعات الدول الكبرى فيما بينها، وحامٍ للحلفاء بدل أن يكون حامياً للمدنيين. فعلى سبيل

تحولت الأمم المتحدة بسبب عدم قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة إلى مديرة للصراعات الدولية والأزمات الإنسانية دون إنهائها

المثال، كان مجلس الأمن ولا يزال مختطفاً من قبل الولايات المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية، حيث استخدمت واشنطن الفيتو نحو ٩٣ مرة تقريباً منذ تأسيس المجلس، كان ٥١ منها لتعطيل قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية وحماية حليفتها إسرائيل. كذلك استخدمت روسيا الفيتو ١٧ مرة لحماية حليفها النظام السوري منذ بداية الثورة السورية عام ٢٠١١م.

ثالثاً: إدارة الصراعات بدل حلّها، حيث تحولت الأمم المتحدة، بسبب عدم قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة، إلى مديرة للصراعات الدولية، فترسل قوات حفظ سلام دون تحقيق السلام، وتعقد هدنًا إنسانية دون وجود أفق سياسي لحل النزاع، وتدير الأزمات الإنسانية دون أن تستطيع إنهاءها. وفيما يخص العالم العربي، تحولت وساطة الأمم المتحدة في الصراعات الإقليمية إلى سلسلة طويلة من الإخفاقات في سوريا وليبيا واليمن والمغرب وفلسطين وغيرها.

رابعاً: أزمة الشرعية التي تعانيها الأمم المتحدة منذ فترة طويلة، بسبب الفجوة الكبيرة بين خطاب "حقوق الإنسان" والممارسة الفعلية على الأرض، وكذلك بسبب "الحيادية" التي تمارسها تجاه انتهاكات فظيعة بحق المدنيين وصلت في بعض الأحيان إلى مستوى الإبادة الجماعية، كما في فضائح حياد الأمم المتحدة تجاه الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، ومذبحة سربرنيتسا في البوسنة عام ١٩٩٥م، رغم أن هذه المناطق كانت قد أُعلنت من قبل الأمم المتحدة "مناطق آمنة"، إلا أنها فشلت في توفير الحماية وقت وقوع المذبحة.

ترى دول الجنوب أن الأمم المتحدة تعكس علاقات القوة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وغير ممثلة فيها بشكل عادل

خامساً: أزمة العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب العالمي، حيث ترى دول الجنوب أن الأمم المتحدة تعكس علاقات القوة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها غير ممثلة فيها بشكل عادل. فعلى سبيل المثال، لا يوجد أي تمثيل دائم لقارتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية في العضوية الدائمة لمجلس الأمن. وقد أدت هذه الأزمة إلى مطالبات مستمرة بإجراء تغييرات هيكلية في مجلس الأمن، وبناء تحالفات إقليمية وتكتلات جنوب-جنوب، ودبلوماسية خارج الإطار الأممي. وقد نشطت هذه الدبلوماسية الموازية في محافل متعددة منافسة للعمل داخل الأمم المتحدة، مثل مجموعة بريكس، وتحالف آسيان، ومنظمة شنغهاي للتعاون.

سادساً: التناقض بين "المهنية والكفاءة" و"غياب الإرادة السياسية". فالأمم المتحدة ليست دولة تمتلك حكومة وجيشاً، بل منظمة أممية محكومة بإرادة الدول الأعضاء. فمن جهة، يتميز موظفو الأمم المتحدة بالمعرفة والمهنية في قضايا الإغاثة والتنمية وإعادة الإعمار والحكم الرشيد وغيرها، لكنهم لا يمتلكون الإرادة والقرار السياسي الذي تحتكره الدول الأعضاء، وتحديداً الدول دائمة العضوية، لتوظيف هذه المهارات في مناطق النزاعات في العالم.

إضافة إلى ما سبق من تحديات بنيوية تعيق عمل الأمم المتحدة وتحدّ من فاعليتها، هناك تحدٍّ إضافي حديث يتمثل في التحولات التي يشهدها النظام الدولي ككل، وتحديداً في فترة الرئاسة الأمريكية للحزب الجمهوري برئاسة دونالد ترامب، الذي عمل بشكل صريح على تهميش المنظمات الدولية عموماً، ومنها الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها، إذ انسحبت إدارته مؤخراً من ٦٦ منظمة دولية. وبكلمات أخرى، تغير سلوك الإدارة الأمريكية الحالية من قائدة للنظام الدولي القائم على القوانين الدولية وقواعد السلوك الواضحة، إلى دولة وطنية تعمل بشكل منفرد باستخدام قوتها العسكرية والاقتصادية لتحقيق مصالحها الخاصة، بمعزل عن المحافظة على توازنات النظام الدولي. وقد ضاعف هذا التغير من تهميش الأمم المتحدة وقلل من شأنها، وأصبحت الكثير من بنود مواثيقها غير منسجمة مع سلوك الدول، وتحديداً الدول القائدة في النظام الدولي اليوم.

إزاء هذه التحديات، تجد الأمم المتحدة نفسها أمام ثلاثة سيناريوهات فيما يخص مستقبلها ودورها على الساحة الدولية

١- **استمرار الوضع الراهن** (Maintaining the status quo): والمتمثل في منظمة أمم متحدة هشة وهزيلة، فاقدة لزمام المبادرة، قادرة على إدارة الصراعات دون حلّها، ومنقسمة بين القوى الكبرى، وحامية للحلفاء أكثر من كونها حامية للمدنيين. وهذا هو السيناريو الأرجح حتى اللحظة، إذ إن القوى الكبرى هي من تملك القدرة على إحداث التغيير، وبما أن الوضع الراهن يخدم مصالحها، فلا مصلحة لها في قيادة تغيير جوهري قد يعرّض هذه المصالح للخطر. ومن الجدير بالذكر أنه عندما احتاج دونالد ترامب إلى إضفاء الشرعية على خطته لـ "السلام في غزة"، ولتشكيل قوة استقرار دولية، كان مجلس الأمن حاضراً لمنح هذه الشرعية عبر إصدار القرار ٢٨٠٣، وهو ما اشترطته بعض القوى الدولية للمشاركة في تشكيل قوة الاستقرار. واللافت أن روسيا، رغم معارضتها للقرار ولتفويض الولايات المتحدة في غزة، لم تستخدم الفيتو لإفشاله واكتفت بالامتناع عن التصويت، في إطار تقاسم النفوذ داخل مجلس الأمن، حيث تقع غزة ضمن منطقة النفوذ الأمريكي.

٢- **إصلاحات جزئية أو شكلية**: وهي إصلاحات لن تُحسن جوهرياً من أداء الأمم المتحدة ولا من اقترابها من تحقيق الهدف الذي تأسست من أجله، وهو السلم العالمي. ففي عام ٢٠٠٠، وبعد الفضائح التي لاحقت الأمم المتحدة، مثل الإبادة في رواندا، ومذبحة البوسنة، وفضائح برنامج النفط مقابل الغذاء في

التناقض بين "المهنية والكفاءة" و"غياب الإرادة السياسية" فالأمم المتحدة منظمة أممية محكومة بإرادة الدول الأعضاء

العراق خلال التسعينيات، طُلب من وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي تقديم تقرير حول إصلاح عمل المنظمة لجعلها أكثر فاعلية. وقدّم بالفعل تقريراً مفصلاً عام ٢٠٠٠ شمل قضايا إدارية ومالية وغيرها، إلا أن ما عرف بـ "تقرير الإبراهيمي" لم يغيّر كثيراً من واقع الحال فيما يخص فاعلية الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الأمن والسلم العالمي. ومنذ عقود تطالب دول عديدة بتوسيع مجلس الأمن ومنح دول أخرى، خصوصاً من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حق النقض، إضافة إلى الدعوات لتقنين استخدام الفيتو ووضع قواعد ضبط أكثر أخلاقية. إلا أن هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح، وحتى لو تحققت بعض الإصلاحات، فلن تمنح المنظمة الدولية الصلاحيات التي تحتاجها لأخذ دورها الحقيقي في حفظ السلم العالمي.

٣- تحولات عميقة في بنى ونظم الأمم المتحدة: وهو السيناريو الأصعب، خصوصاً في الوقت الراهن، حيث تسير معظم الممارسات الدولية باتجاه تهميش الأمم المتحدة. وبموجب هذا السيناريو، يعاد تعريف الأمن والسلم العالمي، وتُحاصر السياسات الاستعمارية، ويُبنى السلام القائم على العدالة، وتُقر مبادئ المساءلة على الجميع، والتخلص من ازدواجية المعايير، بحيث تنعكس هذه المبادئ في سياسات وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن هذا السيناريو يمكن اعتباره بعيد المنال في الوقت الراهن، وربما لا تطالب به إلا دول الجنوب العالمي والدول الضعيفة داخل الأمم المتحدة، أما القوى الكبرى فممارساتها لا تقترب من هذا النموذج، مما يبقي هذا السيناريو بعيداً عن الواقع في الوقت الراهن.

أخيراً، ولِفهم مسار ومستقبل الأمم المتحدة، تبرز أسئلة تستوجب التفكير، مثل: هل المشكلة في الأمم المتحدة أم في النظام الدولي نفسه؟ فالمنظمة الدولية ليست إلا انعكاساً لهذا النظام. ثم إن المشكلة ليست تقنية في المقام الأول، بل هي مسألة أخلاقية وسلوك دول مندفع بإغراء وجبروت القوة. فالأمم المتحدة ليست دولة، وإنما منتدى لتجمع الدول، وما يصدر عنها في نهاية المطاف هو نتاج سياسات وقرارات الدول الأعضاء. وعليه، فإن الإصلاح الجوهري في سياسات وفعالية الأمم المتحدة يبدأ أولاً بتعديل سلوك الدول الأعضاء، وتحديداً الدول الكبرى والمتنفذة فيها.

* عميد وأستاذ مشارك ـ إدارة الصراعات والعمل الإنساني ـ معهد الدوحة للدراسات العليا

الأمم المتحدة في سوريا.. مراجعة لدور المنظمة الدولية في الصراعات

الأمم المتحدة فشلت في سوريا ولم تحسن إدارة التعامل مع الأسد فطوعت مؤسساتها لصالحه

تعيش سوريا اليوم مرحلة ما بعد صراع أكثر من ١٤ عامًا، ويعود تعقيد الوضع إلى كثرة اللاعبين الإقليميين والدوليين الذين لعبوا أو يلعبون دورًا في الصراع، فهناك تاريخ طويل من الدراسات والبحوث حول الحروب الأهلية وتعقيداتها ونهاياتها، لاسيما أن الحروب الأهلية وسمت تاريخ القرن العشرين بشكل كبير خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة بعد فشل عصبة الأمم، كان المبدأ الرئيسي في الميثاق هو سيادة الدول، وتحول مبدأ السيادة إلى المبدأ الرئيسي الذي يحكم مبدأ العلاقات الدولية وفيما بعد القانون الدولي

د. رضوان زيادة

ونص الميثاق أيضًا على أن الحرب لا يجوز إعلانها أو التهديد بها إلا في حالة الدفاع عن النفس أو بقرار من مجلس الأمن، وعليه استقرت جغرافيا العالم لفترة الحرب الباردة التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على توازنات القوى بين واشنطن من جهة وموسكو من جهة أخرى.

وأصبحت الحروب بين الدول محدودة وتركزت حول نزاعات حدودية أو أراض جغرافية وتاريخية، لكن بدأت منذ ثمانينات القرن الماضي ظاهرة تركزت في الحروب داخل حدود الدولة نفسها، وهي في جزء رئيسي منها صراعات على السلطة أو على الموارد المادية والطبيعية وهو ما أصبح يطلق عليه الحروب الأهلية التي أصبحت سمة الحروب في إفريقيا ثم أمريكا اللاتينية التي شهدت حروب الغوريلا أو الميليشيات المسلحة التي تقاتل للسيطرة على السلطة أو تقاسمها.

السلوك التصويتي للدول في مجلس الأمن:

ناقش مجلس الأمن الموضوع السوري عام ٢٠١٧ م، أكثر من ٣٣ مرة – فهو الموضوع الأكثر تكراراً – في المشاورات غير الرسمية منذ عام ٢٠١٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٩م، ومنذ عام ٢٠١٢م، اعتمد المجلس ٢٣ قرارًا بشأن سوريا أو متعلقًا بشكل كبير بسوريا. كما استخدمت روسيا الفيتو ١٣ مرة لقرارات تتعلق بسوريا تمنع فيها إدانة النظام السوري أو السماح لمحكمة الجنايات الدولية في التحقيق في جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا.

أما الجمعية العامة حيث لا وجود للفيتو فقد أصدرت أكثر من سبعة قرارات بشأن حقوق الإنسان في سوريا، وهذا بحد ذاته حدث نادر حيث تتحفظ دول العالم على إدانة بعضها البعض سياسياً في إطار الجمعية العامة بيد أن فظاعة انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في سوريا منذ عام ٢٠١١م، جعل دول العالم تتحدث بصوت واحد ضد هذه الانتهاكات، ففي ١٩ ديسمبر ٢٠١١ م، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٣ صوت على القرار ١٧٦/٦٦ بعنوان "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية" حيث أدان بشدة "مواصلة السلطات السورية انتهاك حقوق الإنسان على نحو خطير ومنهجي، من قبيل الإعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان واضطهادهم وقتلهم والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء معاملة المحتجزين، بمن فيهم الأطفال".

ناقش مجلس الأمن الشأن السوري عام ٢٠١٧ أكثر من ٣٣ مرة ومنذ عام ٢٠١٢ اعتمد ٢٣ قرارًا واستخدمت روسيا الفيتو ١٣ مرة لمنع إدانة نظام الأسد

ثم صعدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من لهجة قرارها رقم ١٨٣/٦٧ الصادر في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢م، بأغلبية ١٣٥ دولة حيث أدان القرار "مواصلة السلطات السورية وميليشيات "الشبيحة" الموالية للحكومة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل خطير منهجي واسع النطاق، من قبيل استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي واستخدام القوة ضد المدنيين والمذابح وعمليات الإعدام التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء وقتل المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين واضطهادهم والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والحيلولة دون الحصول على العلاج الطبي والتعذيب والعنف الجنسي وسوء معاملة الأشخاص، بمن فيهم الأطفال" وأضاف القرار إدانة نظام الأسد سياساته اتجاه الأزمة الإنسانية التي بدأت بالتصاعد في سوريا عبر مطالبة السلطات السورية " أن تنفذ على الفور وبصورة تامة خطة الإغاثة الإنسانية المتفق عليها، بوسائل منها ضمان وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية فورًا على نحو آمن دون عوائق إلى جميع السكان الذين هم بحاجة إلى المساعدة، وبخاصة المدنيين الذين هم بحاجة إلى الإجلاء، وإيصال المساعدة الإنسانية على نحو آمن دون عوائق إلى المدنيين المتضررين"، بالطبع لم يتحقق شيء من ذلك حيث بدأت السلطات السورية بتطبيق خطة منهجية في "الحصار" ضد المناطق التي تصنف أنها "معارضة" لمعاقبة المدنيين فوصل عدد الأشخاص الذين طبقت عليهم سياسة الحصار أكثر من مليون و٣٠٠ ألف شخص وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٨.

لن ندخل في تفاصيل أكثر فيما يتعلق بقرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الخاصة بسورية، إذ يبلغ عددها ٢٥ قراراً بدء من أول قرار صدر عن المجلس في أبريل٢٠١١م، والذي أدان " استخدام السلطات السورية العنف ضد المحتجين

صوتت الجمعية العامة بأغلبية ١٣٣ صوتًا على القرار ١٧٦/٦٦ بعنوان "حالة حقوق الإنسان في سوريا" وأدان بشدة "مواصلة السلطات السورية انتهاكها

المسالمين وإعاقة الوصول للعلاج الطبي" وطالب الحكومة السورية "بالإفراج الفوري عن "سجناء الرأي والمحتجزين تعسفيا" وطالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتشكيل لجنة تقصي للحقائق تقدم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في اجتماعه القادم" ، طبعًا لم تسمح السلطات السورية لها بالدخول إلى الأراضي السورية، بعدها قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف بناء على تقرير لجنة التحقيق الذي أقر "بارتكاب السلطات السورية وأفراد القوات العسكرية والأمنية انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان في أماكن مختلفة من الجمهورية العربية السورية منذ مارس ٢٠١١م، وهي انتهاكات يمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية" وبعدها قرر مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي ما زال يرأسها البرازيلي بنييرو، وأصدرت إلى اليوم أكثر ١٢ تقريراً توثق فيها لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا .

برغم كل ذلك لم يجد أي من قرارات مجلس الأمن خاصة الخاص بالانتقال السياسي ٢٢٥٤ أو تلك القرارات الخاصة بوضع حقوق الإنسان طريقها إلى التنفيذ في سوريا، إن ذلك يكشف حجم الفشل الأممي في سوريا ولذا من المهم مراجعة حصيلة الأمم المتحدة وفشلها السياسي المطلق في سوريا، حيث أن استراتيجية نظام الأسد في تغيير الوقائع على الأرض عبر الإبادة والقتل المستمر حولت هذه القرارات إلى قرارات لا معنى لها، وربما تصبح سابقة في تحدي الدول لقرارات الأمم المتحدة لأنها لا تجد طريقها إلى التنفيذ .

مفاوضات جنيف: تاريخ من الفشل

تصاعدت الحرب على الأرض السورية وحدث الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية في أغسطس ٢٠١٣م، وكان فرصة لحوار جدي بين الولايات المتحدة من طرف وروسيا من طرف آخر من أجل إجبار النظام السوري على التخلي عن ترسانته العسكرية مقابل وقف الضربة العسكرية التي هدد الرئيس الأمريكي السابق أوباما بتنفيذها في حال انتهاك النظام السوري الخط الأحمر واستخدم السلاح الكيماوي ضد المدنيين، عندها جرى التوصل لاتفاق ضمن في قرار مجلس الأمن ٢١١٨ الذي صدر في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣م، وتمت الموافقة عليه بالإجماع ونص للمرة ألأولى في مادته ألأخيرة " يدعو إلى القيام، في أبكر وقت ممكن، بعقد مؤتمر دولي بشأن سوريا من أجل تنفيذ بيان جنيف، ويهيب بجميع الأطراف السورية إلى المشاركة بجدية وعلى نحو بناء في مؤتمر جنيف بشأن سوريا، ويشدد على ضرورة أن تمثل هذه الأطراف شعب سوريا تمثيلًا كاملً ا وأن تلتزم بتنفيذ بيان جنيف وبتحقيق الاستقرار والمصالحة".

لم يجد هذا القرار ومادته الأخيرة طريقها للتنفيذ حيث جرى التركيز فقط على تطبيق الآلية الخاصة بنزع الأسلحة الكيماوية، وهو ما وجد فرصة للنظام من أجل التنصل من أية التزامات سياسية وفق القرار، بعد أن تبين للمبعوث الأممي أنه لا تدخل عسكري أمريكي في ٢٠١٣م، وجد الفرصة سانحة للدعوة إلى اجتماع للمفاوضات السياسية بين طرفي النظام والمعارضة في جنيف ٢ في فبراير ٢٠١٤م، وانتهت بعد خمسة أيام فقط بإعلان المبعوث الأممي بأن المفاوضات انتهت إلى "طريق مسدود" بسبب الخلافات بين الطرفين.

كانت سنوات ٢٠١٤ و٢٠١٥م، الأقسى في تاريخ الحرب السورية حيث شعر النظام السوري أنه بمأمن من أية ضربة عسكرية من قبل الولايات المتحدة بعد عدم تنفيذ الضرابات العسكرية التي هدد بها الرئيس الأمريكي أوباما ضد نظام الأسد إذا لم يحترم "الخط الأحمر" وهو استخدام الأسد للسلاح الكيماوي ضد المدنيين، فصاعد الأسد من استخدام البراميل المتفجرة ضد مناطق المعارضة التي استطاعت أن تسيطر على الكثير من الأراضي والمدن السورية بما فيها الغوطتين الشرقية والغربية اللتين لا تبعدان سوى كيلومترات قليلة عن العاصمة السورية دمشق.

فشل الأمم المتحدة في سوريا يعود لحجم التدخلات الدولية فيها وخاصة الأمريكية والروسية وتضارب المصالح فيما بينهما على الأرض السورية

تورطت الأمم المتحدة في حالة حمص ورعت اتفاقًا داخليًا مع نظام الأسد

أدى لتهجير عدد كبير من المدنيين لم يتمكنوا العودة إلى بيوتهم حتى اليوم

مع مجيء السيد دي ميتسورا كمبعوث جديد بديلاً عن السيد الأخضر الإبراهيمي الذي فشل في تحقيق وقف إطلاق نار شامل في الأرض السورية فلم يجد بداً من الدعوة إلى جلسة جديدة من المفاوضات في فبراير/شباط ٢٠١٦م، رغم أنه مدرك للفجوة الهائلة بين الطرفين، فقد اعتقد أن روسيا التي بدأت تدخلها العسكري الكامل في سبتمبر ٢٠١٥م، ربما تحتاج إلى هذه المفاوضات من أجل البحث عن مخرج سياسي لها بعد فشل المبادرة ألأمريكية القائمة على ما يسمى مجموعة دعم سورية الدولية International Syria Support Group ISSG التي أفلحت فقط في إصدار القرار الأممي ٢٢٥٤ بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٥م، الذي يعد خريطة الحل السياسي في سورية والذي نص على القيام " بعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وتقيم، في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكما ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولا زمنيا وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملا بالدستور الجديد، في غضون ١٨ شهرًا تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين تحق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر".

طبعًا لم يتحقق شيء من ذلك ليس في غضون ١٨ شهرًا وإنما بعد مرور أكثر من عشر سنوات بعد صدور القرار لم يتم تنفيذ أي من بنوده على الأرض السورية، باختصار بعد مرور تسع سنوات من بدء مفاوضات جنيف وأكثر من ١٢ جلسة الحصيلة كانت صفر، المعارضة السورية تعرف ذلك والمجتمع الدولي بما فيها الولايات المتحدة تعرف ذلك، والأهم أن النظام السوري كان سعيدًا دومًا بهذه الحصيلة الصفرية.

وعمليًا يتوج الفشل في الجولة الأخيرة فشل الأمم المتحدة سواء من خلال مجلس الأمن الذي أبدى انقسامًا غير مألوف في أي نزاع دولي بفضل الفيتو الروسي الذي استخدم أكثر من خمس عشرة مرة، وأيضًا فشل الأمم المتحدة عبر وسيطها في إدارة المفاوضات للوصول إلى نتائج تنعكس على المعاناة الرهيبة التي يعيشها السوريون في مخيمات اللجوء والنزح.

هل كانت الأمم المتحدة ضحية الصراعات الدولية؟:

بالنهاية، قد يقول البعض أن فشل الأمم المتحدة في سوريا يعود إلى حجم التدخلات الدولية فيها وخاصة الأمريكية والروسية، وتضارب المصالح فيما بينهما على الأرض السورية، هذا صحيح إلى حدٍ ما، لكن تاريخ المؤسسة ككل ومن خلال كل وكالاتها الحكومية المختلفة أظهرت عجزًا كبيرًا وضعفًا وفساداً واستغلالًا من قبل نظام الأسد لتحقيق مصالحه في البقاء في الحكم مهما كانت التكلفة على الشعب السوري، ولذلك آن الأوان لمراجعة دور الأمم المتحدة في سوريا، وقد كتب الكثير ليس عن فشل الأمم المتحدة في حل الصراعات في إفريقيا وآسيا فحسب وإنما عن تورطها بشكل مباشر في عدم منع جرائم الإبادة كما جرى في سربرينتشا في البوسنة والهرسك أو روندا بما يرقى إلى مرتبة التواطؤ أو المشاركة، وقد فتحت الكثير من التحقيقات الدولية والوطنية حول هذه الحوادث لكن التحقيقات كلها انتهت إلى حصانة الأمم المتحدة من المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها موظفوها وأن كل ما يمكن أن يحدث هو أن تفتح الأمم المتحدة ذاتها تحقيقًا داخليًا وهو التحقيق ذاته الذي غالبًا ما ينتهي إلى الأدراج المغلقة.

ولا يبدو دور الأمم المتحدة في سوريا مختلفاً كثيراً فمسؤولية البعثة الأممية في عدم حماية المدنيين السوريين من الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد منذ عام ٢٠١١م، بحقهم وخاصة في حالة حمص التي تورطت الأمم المتحدة فيها حيث رعت اتفاقًا داخليًا مع نظام ألأسد أدى لتهجير عدد كبير من المدنيين لم يتمكنوا من اليوم من العودة إلى بيوتهم، فضلًا عن تصفية نظام ألأسد لعدد من المدنيين من حي الوعر في حمص الذين وعدتهم الأمم المتحدة بالحماية لكنها لم تستطع أبدًا القيام بأي شي يتعلق بذلك.

الهجوم الكيماوي على الغوطة في أغسطس ٢٠١٣ كان فرصة لحوار بين أمريكا

وروسيا لإجبار نظام الأسد على التخلي عن ترسانته العسكرية مقابل وقف الضربة

لقد بدأ حصار الحكومة السورية لحي الوعر في مدينة حمص في أكتوبر ٢٠١٣م، في الوقت الذي كانت فيه جماعات المعارضة المسلحة في مدينة حمص في محور القتال مع الحكومة. وُقيِّدت حركة الغالبية العظمى من سكان حي الوعر الذين كان عددهم يُقَّدر بما بين ٧٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ شخص، كما قُيِّدت إمكانيات الحصول على الغذاء، والدواء، والوقود. وحتى الطلبة والموظفين الحكوميين الذين سُمِح لهم بالخروج من الحي والدخول إليه كانوا كثيرًا ما يتعرضون للمضايقات عند نقاط التفتيش، وكذلك للاحتجاز في بعض الأحيان. وشُدِّد الحصار تدريجيا، ولاسيما في عام ٢٠١٦ م، الذي مُنِع خلاله دخول الخبز تمامًا، وهو ما دفع السكان المحاصرين إلى طحن الحبوب التي كانوا يتلقونها في حصص المعونة لصنع الخبز، وهو الغذاء الأساسي. وانتهى الأمر بسكان حي الوعر إلى الاعتماد الكثيف على شحنات المعونة التي تصلهم بشكل متقطع وتعجز عن تلبية حاجات السكان ففي فبراير ٢٠١٤م، تم تهجير نحو ٣ آلاف من المدنيين والمقاتلين من مدينة حمص إلى مناطق سيطرة المعارضة السورية في تلك الفترة في الشمال وهي عملية التهجير الأولى والأخيرة التي تتم تحت إشراف الأمم المتحدة. أدت هذه المفاوضات للاتفاق على نقل المقاتلين والمدنيين الذين تبقوا إلى خارج مدينة حمص. في الفترة ما بين ٧-٩ فبراير ٢٠١٤م، بدأ إخلاء المنطقة المحاصرة في وسط المدينة خلال سلسلة نقل إجباري للسكان. حيث أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل) صدر في يونيو ٢٠١٤م، أن هناك ١٠٠ شخص فقط لم يتم تهجيرهم.

على الرغم من أنها سميت أحيانا "عمليات إجلاء" إلا أن هذا النوع من الصفقات هو في واقع الأمر عمليات استسلام قسرية تجرى بالإكراه، حيث لا يكون أمام السكان المحاصرين سوى الاستسلام أو الموت. وبوجود مراقبين للأمم المتحدة، تم تعبئة المقاتلين والمدنيين في باصات خضر حكومية (أصبحت فيما بعد رمزاً لعمليات التهجير القسري في كل المدن السورية) ونقلهم إلى الوعر أو إلى الريف الشمالي لحمص.

لقد أثارت مشاركة الأمم المتحدة في اتفاقية حمص والتهجير القسري للسكان جدلاً كبيراً. حيث واجهت الأمم المتحدة انتقادات خاصة لفشلها في حماية أولئك الذين أجبروا على المغادرة في ظل الاتفاقية، حيث أن الحكومة السورية اعتقلت المئات ممن تم إخلاؤهم أثناء "فحصهم" وأشارت التقارير إلى أنه تم تعذيب بعض هؤلاء الأشخاص وقتلهم.

وكنتيجة مباشرة لهذا السيناريو، وضعت مفوضية شؤون اللاجئين وثيقة" المعايير الدنيا للمشاركة في عمليات الإجلاء الإنساني المشترك بين الوكالات" وذلك محاولة لضمان التزام جهود وكالات الأمم المتحدة المستقبلية بالقوانين الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان. وكما يضيف تقرير منظمة "مراقبة الحصار" فلسوء الحظ، لم تتضمن الوثيقة سوى القليل من المبادئ التوجيهية العملية للوضع المعقد في سوريا وفشلت في تحسين ممارسة عمليات الانتقال القسري وإجراء تغييرات ملحوظة في دور وكالات الأمم المتحدة في هذه العمليات. كان أحدث الأمثلة ما جرى في شرقي حلب في عام ٢٠١٦م، والذي يماثل تمامًا ما حصل في حمص قبل عامين.

وخلاصة القول، أن ممارسات الأمم المتحدة في سوريا حملت الكثير من الفشل حتى على مستوى أجهزتها الداخلية التي لم تحسن إدارة التعامل مع الأسد فطوعت مؤسساتها لصالحه.

* باحث بالمركز العربي بواشنطن

التضخم الهيكلي والعقلنة الوظيفية: قراءة تحليلية في مبادرة (UN80)

معضلة (UN80): "الفجوة بين الإدارة والسياسة" الأمين العام يقترح الإصلاحات لكن القرار للخمسة الكبار

ارتبط ميلاد الأمم المتحدة بالظروف الدولية التي نشأت فيها والمناخ العالمي السائد بعد الحرب العالمية الثانية والذي جعل من الأمم المتحدة ما يمكن تسميته «حلف المنتصرين». واختارت المنظمة الجديدة أن تكون لها جمعية عامة تتساوى فيها الدول كبيرها وصغيرها ومجلس للأمن يعكس مراكز القوى بين الدول ويعطي العضوية الدائمة لـ «الحلفاء المنتصرين» في الحرب العالمية الثانية. لذلك أصبح من الواضح أن الأمم المتحدة باتت عاجزة عن مواجهة التحديات في السنوات الأخيرة الماضية، كما توجد عديد من الأدلة على ضعفها مقارنة بما كانت عليه في الماضي. إن فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها ظلت ضعيفة من الناحية العملية منذ تأسيسها. ورغم استخدامها وسائل عدة لمواجهة الأزمات، إلّا أنها فشلت في تحقيق تسوية سلمية وعادلة لكثير من النزاعات الدولية

د. محمد بوبوش

مما أدى إلى ظهور مطالبات عديدة في أروقة الأمم المتحدة تدعو إلى إصلاحها لتكون تعبيراً حقيقياً عن تطلعات شعوب العالم. وتأتي مبادرة "الأمم المتحدة ٨٠" كعملية مراجعة داخلية لجعل المنظّمة الدولية «أكثر كفاءة» في ظلّ تحديات النظام الدولي.

أسباب التراجع: عدم الفاعلية ـ الهيمنة الغربية

تعد الأمم المتحدة أداة لتنظيم العلاقات الدولية، وتنعكس، وموازين القوى على الأرض أكثر من اعتمادها على ميثاقها، ومبدأ الحق والعدل. عند الحديث عن تراجع دور الأمم المتحدة يقصد بذلك تراجع مؤسساتها الرئيسة، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن، أو تراجع سلوكيات السياسية التي تمارسها هذه المؤسسة، والتي تشكل تراجعاً عن ميثاقها.

١-محدودية التأثير الدبلوماسي للأمين العام

إن تحفظ الدول الكبرى إزاء أي تعاظم لدور الأمين العام أدى بهذا الأخير إلى التزام الحذر في مساعيه الدبلوماسية، والعمل في صمت، من جهة أخرى فإن أي فعالية أي دور للأمين العام في أي نزاع مسلح مرهونة بمصداقية قرار مجلس الأمن، أو بالرغبة المتوفرة لدى أطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة في الوصول إلى حل لهذا النزاع.

إن تدخل الدول الخمس الكبرى في اختصاصات الأمين العام والحد من تصرفاته، أفقد المنظمة الدولية مسؤوليتها، وتكون تصرفاته رهينة للأقوى في المنظمة الأممية. فتصرفات الامين العام للأمم المتحدة منذ عقود لا تعكس إلا دور الأقوى في مجلس الأمن. ومن خلال تفحص أدوار الأمناء العامون، خلال الأزمات لم نجد ما يُعزز القيام بأدوارهم، كما يعززها ميثاق الأمم المتحدة، في تعاملهم مع قضايا العالم.

أوفدت الأمم المتحدة كثيراً من المبعوثين لحل القضايا في كثير من الدول التي تخشى أن تتفشى الصراعات فيها، إلا أن جميع الجهود في عديد من القضايا فشلت، ولم يستطع معظم الأمناء التوصل لحل للخلافات الكبرى، سواء في الشرق الأوسط الذي يحتوي على بؤر ملتهبة وقابلة للانفجار.

٢-هشاشة البناء المؤسسي للمنظمة

تعاني الأمم المتحدة مجموعة من المعوقات المالية والتنظيمية التي جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي. وتتمثل أهم مظاهر الترهل الإداري فيما يلي

أولاً: بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة أصبحت زائدة عن الحاجة وتمثل عبئاً على ميزانية المنظمة مما يقتضي إدماج

تحفظ الدول الكبرى على تعاظم دور الأمين العام أدى به للحذر والعمل في صمت وفعالية مرهونة بمصداقية مجلس الأمن

بعضها فيما يماثلها في التخصص للتخفيف من هذا العبء، مثال ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يمكن إدماجه بسهولة في منظمة التجارة العالمية. وكثيراً ما كانت الأمم المتحدة تستجيب للدعوات الرامية لإجراء إصلاحات هيكلية فتنشئ جهازاً بيروقراطياً جديداً يؤدي إلى تخطي اللجان والهيئات والمنظمات.

ثانيًا: تداخل الأنشطة في عدد من الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة في قضايا متشابهة، في حين أن عدداً آخر من الأجهزة مثل منظمة الأغذية والزراعة تعد منظمات مستقلة تماماً وتتمتع بميزانية خاصة .

ومن صور التداخل، أن مسائل العلم والتقنية تدخل في اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كليهما، وعدم وجود تحديد دقيق لمسؤوليات كل من هذين الجهازين في هذا المجال، كما أن هناك تداخلاً بين مسؤوليات الجمعية العامة والمجلس بخصوص تخطيط التنمية.

ثالثًا: عدم توافر كوادر دبلوماسية لدى الأمم المتحدة تتمتع بكفاية عالية للقيام بمهام الوساطة بين أطراف النزاعات، مما يضعف من قدرة المنظمة العالمية على ممارسة الدبلوماسية الوقائية.

رابعاً: عدم كفاية الموارد المالية والعسكرية، فمن أسباب ضعف المنظمة العالمية، عدم امتلاكها موارد اقتصادية وعسكرية خاصة بها، فهي تعتمد بشكل تام على الدول الأعضاء، أو على بعضها على الأقل في القيام بمهامها، إذ إن الأمم المتحدة لا تستطيع حتى استخدام أرصدة المؤسسات المالية والتجارية والدولية.

خامساً: عدم وجود توازن بين أجهزة المنظمة، حيث تمت إعادة هيكلة دور الأمم المتحدة على نحو أدى إلى تعاظم دور مجلس الأمن على حساب دور الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. وتبرز خطورة هذا الوضع في ضوء الاعتقاد السائد بأن مجلس

تدخل الدول الكبرى في اختصاصات الأمين العام أفقد المنظمة الدولية مسؤوليتها وتكون تصرفاته رهينة للأقوى في المنظمة الأممية

الأمن هو الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي يتمتع بسلطة الجزاء، فهو بمنزلة جهاز بوليس دولي. ومن ثم يمكنه استخدام تدابير عقابية عديدة ضد الدول تصل أحياناً إلى حد استخدام القوة المسلحة.

٣-الهيمنة الأمريكية: تهميش الأمم المتحدة:

سعت الولايات المتحدة إلى إعطاء دور جديد للأمم المتحدة إذ قامت بصياغة مفاهيم جديدة عن السلام وصنع السلام وتسوية المنازعات الدولية وحقوق الإنسان والشرعية الدولية إلى حدّ بدأت هذه المفاهيم تضغط وتؤثر في مفهوم السيادة والسلطان الداخلي للدول، وسمحت للمنظمة بالتدخل في مسائل هي من صلب الاختصاصات الداخلية للدول، وهكذا تحوّلت الأمم المتحدة إلى أداة لتوفير الغطاء الشرعي للتدخلات الأمريكية مثلما حدث في الصومال وهاييتي وليبيا ويوغسلافيا وأفغانستان وفنزويلا مؤخرًا.

المبادئ التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة، وكانت الأساس لتنظيم العلاقات الدولية مثل عدم انتهاك سيادة الدول ومنع التدخل بالقوة في شؤونها، لم تعد ملائمة للتوجهات الأمريكية، لتصيغ بدلًا منها مبادئ جديدة، كمبدأ الحرب الاستباقية، الذي أعلنه الرئيس بوش، حيث يتيح التدخل بالقوة ضد أي هدف أو دولة تعتبر أنها تهدد الأمن القومي الأمريكي، فهي لن تنتظر حتى يقع الهجوم، وقد تكرس ذلك المبدأ في مشروع القرن الأمريكي الذي صاغه المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية.

الإدارة الأمريكية تعمل تهميش وإقصاء المنظمة الدولية لصالح استراتيجيتها العالمية، بل تهمش القرار الدولي لحساب القرار الأمريكي على اعتبار أن القيم الأمريكية هي قيم عالمية. وهذا هو منطق الهيمنة العالمية. وتكمن خطورته في سكوت المجتمع الدولي أو القبول من منطلق الأمر الواقع. وفي ضوء ذلك يمكن ملاحظة أن الإدارة الأمريكية تقوم على مفاهيم منها جعل الحرب شيئاً يبرر نفسه وبالتالي تجد له مشروعية، وان سياسية الأمر الواقع هي التي تقوم ببناء القانون، من هنا تأتي عملية تهميش القانون بشكل عام في إطار ما يمكن أن نسميه – كما يذكر بعض المفكرين الأوربيين – بالدولة (المارقة) أي التي لا تلزم نفسها بأي شيء ولا تعتبر نفسها ملزمة بشيء.

واتساقًا مع شعار "أمريكا أولًا" الذي يرفعه ترامب انسحبت بلاده من منظمات دولية متعددة الأطراف؛ لأنها -وفقًا له-لا تتفق مع المصالح الأمريكية. ففي إطار انتقاداته المتكررة لاتخاذ منظمة الأمم المتحدة قرارات تتعارض مع السياسة الخارجية الأمريكية، أنسحب "ترامب" من (يونسكو)، وتخلي واشنطن عن عضويتها في مجلس حقوق الإنسان الدولي، لرفض الإدارة الأمريكية سياساتهما تجاه إسرائيل، وكذلك وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا". عكست رؤية ترامب، لدور المنظمات الدولية والنظام الدولي، تحولًا في السياسة الأمريكية منذ نشأة الأمم المتحدة التي ارتكزت في بناء نفوذها العالمي على دبلوماسيتها الدولية في إدارة تشكيل المنظمات الدولية وتوجيهها فاختارت سياسة الانسحاب من المنظمات الدولية.

ثانيًا: مسارات الإصلاح من خلال مبادرة (UN80)

إن مسألة إصلاح الأمم المتحدة هي عملية متعددة الأوجه تشمل جميع مجالات أنشطة المنظمة، وكذلك جميع ما ينتمي لها من كيانات ومؤسسات ووكالات. وتختص مسألة الإصلاح برفع فعالية أنشطة المنظمة، وتعزيز قدراتها في مواجهة التهديدات والتحديات العالمية المتعددة.

١.مبادرة (UN80): الأهداف ومنهجية العمل

مبادرة (UN80) أطلقت في مارس ٢٠٢٥م، من قبل الأمين العام أنطونيو غوتيريش، تزامناً مع الذكرى الـ ٨٠ لتأسيس المنظمة في ١٩٤٥م.

تهدف المبادرة الأممية إلى تعزيز الكفاءة وتعزيز قيمة التعددية في وقت يتراجع فيه مستوى الثقة وتزداد الاحتياجات. تسعى إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات العالمية، بدءاً من الصراعات والنزوح وعدم المساواة، وصولاً إلى التغيرات المناخية والتطور التكنولوجي السريع. كما تأخذ في اعتبارها الضغوط الخارجية مثل تقليص الميزانيات وزيادة الانقسامات السياسية.

ولضمان مقاربة منهجية لإصلاح النظام الدولي المتسم بـ 'التعقيد الهيكلي'، استحدث الأمين العام إطاراً تنظيمياً يتألف من سبع 'مجموعات عمل موضوعية' تابعة لفريق عمل (UN80). و نيطت مهام التنسيق داخل هذه المجموعات لنخبة من القيادات التنفيذية العليا الممثلة لمختلف قطاعات المنظومة، وذلك لضمان

١,٥ مليار دولار متأخّرات أمريكا للأمم المتحدة والصين ثاني أكبر مساهم للمنظمة (٢٠٪) لم تسدّد الاشتراكات المستحقة للعام٢٠٢٤

'الشمولية والاتساق القطاعي'. وتتوزع مجالات عمل هذه المجموعات لتغطي الركائز الاستراتيجية للمنظمة، وهي: (١) السلم والأمن الدوليين (٢) الاستجابة الإنسانية (٣) التنمية المستدامة بشقيها الإداري والإجرائي (٤) الحماية الدولية لحقوق الإنسان (٥) بناء القدرات والبحث العلمي، بالإضافة إلى (٦) تنسيق أدوار الوكالات المتخصصة. ويهدف هذا التوزيع النوعي إلى صياغة رؤية إصلاحية عابرة للقطاعات، تسمح بمعالجة الثغرات الوظيفية في كل مجال على حدة مع الحفاظ على وحدة الهدف الاستراتيجي للمنظمة."

٢.خطة الإصلاح في مبادرة UN80

الخطة مبنية على ثلاثة مسارات عمل رئيسية، مع جداول زمنية وأهداف محددة، كما تم تقديمها في التقارير الرسمية

-مسار العمل الأول: تحسين الكفاءة والميزانية

يركز المسار الأول، حسب غاي رايدر، وكيل الأمين العام المعني بالسياسات ورئيس فريق عمل الأمم المتحدة ٨٠ على تحسين الكفاءة والفعالية الداخلية، وتقليص البيروقراطية، وتحسين بصمة الأمم المتحدة العالمية بنقل بعض الوظائف إلى مراكز عمل أقل تكلفة. وقد سبق وأطلق الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، تحذيراً شديد اللهجة بشأن 'الأزمة الهيكلية للسيولة' التي تواجهها المنظمة، واصفاً الوضع الراهن بـ 'الارتحال نحو الإعسار المالي' مشيرًا أن الأمم المتّحدة تواجه منذ سبع سنوات على الأقلّ أزمة سيولة لأنّ كل الدول الأعضاء لا تسدّد اشتراكاتها بالكامل، والكثير منها لا تسدّدها في الوقت المحدّد.

وقد دخلت الأمم المتحدة عام ٢٠٢٥م، وهي تواجه عجزاً مالياً أولياً قدره ١٣٥ مليون دولار أمريكي. وبحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٥م، لم تكن المنظمة قد تلقت سوى ٦٦,٢٪ من المساهمات المقررة للميزانية العادية لهذا العام، وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بنسبة ٧٨,١٪ التي تم جمعها في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م.

حتى ذلك التاريخ، كانت ١٣٦ دولة عضوا فقط – من أصل ١٩٣ دولة عضو – قد سددت مساهماتها المقررة بالكامل. ولم تكن العديد من الدول المانحة الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا الاتحادية، والمكسيك، قد أكملت مستحقاتها المالية بعد، مما يعكس التحديات المستمرة في ضمان السيولة المالية للمنظمة.

وبحسب الأمم المتّحدة فإنّ أمريكا، أكبر مساهم في ميزانية المنظمة الدولية (بنسبة ٢٢٪)، راكمت حتى نهاية يناير ٢٠٢٥ م، متأخّرات بلغت ١,٥ مليار دولار، وهو مبلغ كبير بالمقارنة مع ٣,٧٢ مليار دولار هي القيمة الإجمالية للميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥. كذلك فإنّ الصين، ثاني أكبر مساهم في ميزانية المنظمة (٢٠٪)، لم تسدّد حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤م، الاشتراكات المستحقة عليها للعام ٢٠٢٤.

جاء هذا التحذير خلال عرض المقترح المالي المعدل لعام ٢٠٢٦م، والذي قُدر بـ ٣,٢٣٨ مليار دولار؛ وهو رقم يعكس سياسة انكماشية واضحة، حيث يقل بشكل ملحوظ عن التقديرات الأولية البالغة ٣,٧١٥ مليار دولار، ويمثل تراجعاً بنسبة ١٥,١٪ مقارنة بالاعتمادات المعتمدة لعام ٢٠٢٥م، وتستهدف المبادرة تخفيض ميزانية الأمانة العامة بنسبة ٢٠٪ لعام ٢٠٢٦ (من ٣,٧ مليار دولار)، مما قد يؤدي إلى تسريح حوالي ٦٩٠٠ وظيفة من أصل ٣٥ ألف وظيفة. كما تنص المبادرة على إعادة التوطين الجغرافي: يمثل نقل الوكالات إلى "نايروبي" و "بانكوك" محاولة لكسر مركزية "دول المقر" التقليدية، وهو ما يتماشى مع مطالبات دول الجنوب (مجموعة الـ ٧٧) بتوزيع أكثر عدالة للثقل الإداري.

-مسار العمل الثاني: مراجعة تنفيذ الولايات: تصفية الإرث البيروقراطي

تستند المقاربة الإصلاحية لمبادرة (UN80) في مسارها الثاني إلى فحص تحليلي معمق لمضمون الوثائق المرجعية للأمانة العامة، والتي تناهز ٤,٠٠٠ وثيقة تشكل العمود الفقري الإجرائي للمنظمة. ويتمحور هذا الفحص حول مفهوم 'التفويض القانوني' (The Mandate).

إن هذه التفويضات تمثل الإطار الشرعي والموجه القانوني لكافة أنشطة الأمم المتحدة، بدءاً من حفظ السلم والأمن الدوليين، وصولاً إلى الحماية الدولية لحقوق الإنسان والمعايير البيئية. ومع تراكم ما يربو على ٤٠,٠٠٠ تفويض عبر ثمانية عقود، برزت إشكاليات 'التضخم المعياري' و 'الازدواجية الوظيفية'، فضلاً عن تقادم بعض الولايات قانونياً وزمنياً. لذا، تهدف مراجعة هذه الولايات ضمن مبادرة الذكرى الثمانين إلى إعادة ضبط الأولويات المؤسسية، وتصفية المهام المتداخلة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان اتساق الممارسات الدولية مع

تعاني الأمم المتحدة من معوقات مالية وتنظيمية جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي

التحديات المعاصرة، وفقاً لما تقتضيه مقتضيات 'العقلنة الإدارية' التي نادى بها كبار مسؤولي المنظمة.

يواجه هذا المسار عقبة "الحقوق المكتسبة" للدول؛ إذ أن العديد من الولايات المرتبطة بحقوق الإنسان أو تصفية الاستعمار تُعتبر خطوطاً حمراء للدول النامية التي تخشى أن يكون الإصلاح ذريعة للتخلي عن الالتزامات التاريخية للمنظمة.

-مسار العمل الثالث: التغييرات الهيكلية وإعادة ترتيب البرامج:

يتناول المسار الثالث لمبادرة الإصلاح الجدوى القانونية والمؤسسية لإحداث 'تغييرات هيكلية كبرى' وإعادة صياغة الخارطة البرامجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة قاطبة. وينصب التركيز في هذا السياق على معالجة 'التضخم الهيكلي' الذي أدى إلى تعقيد قنوات التنسيق البيني، مما يفرض ضرورة إعادة تقييم المخطط التنظيمي للمنظمة لضمان مواءمته مع المتطلبات الدولية الراهنة. الهدف من هذا المسار هو دمج الوكالات لتجنب التداخل وتعزيز التماسك وتقليل البيروقراطية وإزالة الإجراءات الزائدة، تم اقتراح دمج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع برنامج البيئة ودمج برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منظمة الصحة العالمية (WHO). وعلى الصعيد الإنساني تم اقتراح دمج عدة هيئات في وكالة واحدة لحقوق الإنسان لتبسيط مسؤوليات الوكالات الإنسانية مثل برنامج الغذاء العالمي، وكالة اللاجئين، اليونيسف.

٣.معضلة التنفيذ :

تظل المعضلة الكبرى في مبادرة (UN80) هي "الفجوة بين الإدارة والسياسة". فبينما يملك الأمين العام سلطة اقتراح الإصلاحات الإدارية، إلا أنه يصطدم بالمادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنح الدول الخمس الدائمة العضوية حق النقض ضد أي تعديل جوهري في بنية السلطة. كما أن اعتماد المنظمة على المساهمات الطوعية يجعلها رهينة لسياسات المانحين الكبار (مثل الولايات المتحدة التي تراكمت ديونها للمنظمة لتصل إلى ١,٥ مليار دولار في ٢٠٢٥).

من خلال التحولات الدولية الراهنة، وتحول العالم إلى ما يشبه حلبة صراع ومنافسة بين القوى العالمية والإقليمية على تحقيق مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى واستبعاد القانون الدولي العقبة الأساس في تحقيق مشاريعها التوسعية، يبدو مستبعَدًا على الأقل في الوقت الراهن- توافر الإرادة السياسية لدى الدول الكبرى إحداث نَقْلَة نوعيَّة في أساليب عمل الأمم المتحدة وباقي المؤسسات الدولية كالجنائية الدولية، ولأن سياق تطور الأحداث الدوليَّة لا يوحي بوجود أيّ عنصر ضاغط في هذا الاتجاه، ذلك أنَّ الإصلاح الجَذْرِيَّ لمؤسَّسات الأمم المتَّحدة معناه ببساطة، وفي التحليل النهائي: القَبول بإدارة جماعية مشتركة للنظام العالمي، وشرط توافر هذا القبول غير قائم، فلكي تقبل الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن يشاركها أحد في إدارة العالم، وَفْقًا لقواعدَ معروفةٍ سَلَفًا وملزِمة، ومؤسسات واضحة المعالم، يتعيَّن توافُر قَدْر معقول من توازن القُوى، وهي سِمة تبدو غائبة في تلك المرحلة الانتقاليَّة من مراحِل تطوّر النِّظام الدولي .

خاتمة:

تُشير القراءة المتأنية لمسار الأمم المتحدة في ذكراها الثمانين إلى أنها تمر بـ 'أزمة بنيوية مركبة'؛ حيث باتت السياسات الواقعية القائمة على تغليب المصالح القومية الضيقة تطغى على قيم العمل الجماعي المشترك. ويتجلى هذا التحدي في حالة الاستقطاب الحاد داخل الأسرة الدولية، التي تبدو اليوم أكثر تفككاً وعجزاً عن احتواء التهديدات الوجودية؛ بدءاً من شبح الصراعات الكبرى وتصاعد حدة الخطاب النووي، وصولاً إلى التداعيات الكارثية للتغير المناخي التي تخرج عن نطاق السيطرة.

ومع ذلك، وبالرغم من هذا الانكشاف الاستراتيجي للمنظومة الدولية أمام الأزمات، إلا أن 'شعوب الأمم المتحدة' لا تزال تتمسك بضرورة وجود إطار مؤسسي للتعاون الدولي. إن استدامة الإيمان الشعبي بجدوى المنظمة تضعنا أمام التساؤل الجوهري: كيف يمكن استعادة الفعالية الوظيفية للأمم المتحدة في ظل نظام عالمي يشهد مخاضاً تحولياً عميقاً؟

* أستاذ العلاقات الدولية-المدرسة العليا للتكنولوجيا-جامعة محمد الأول-وجدة - المغرب

رؤية قانونية لواقع ومستقبل الأمم المتحدة: المطالب والتحديات

يرتبط مستقبل المنظمة بمصير مجلس الأمن وضبط استخدام الفيتو يستعيد فاعلية المنظمة

بعد ثمانية عقود من قيام الأمم المتحدة، تعمّقت الهوّة بين مبادئها القانونية وقدرتها على إنفاذها، في عالم تتسارع أزماته وتختل فيه موازين القوة. أثار هذا الواقع تساؤلات جوهرية حول مستقبل المنظمة وحدود دورها وحجم الإصلاحات الكفيلة بإبقائها إطاراً فاعلاً تحكمه سيادة القانون. ويعرض هذا المقال لمحة عن واقع الأمم المتحدة وآفاقها، ويسلط الضوء على مطالب إصلاحها والتحديات التي تعترض مسارها.

د. حنان نايف ملاعب

أولاً) رؤية قانونية لدور وواقع الأمم المتحدة اليوم

أُنشئت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، بوصفها انتصاراً للقانون على منطق القوة، وأرسى ميثاقها مبادئ حاسمة في العلاقات الدولية، من حظر استخدام القوة إلى تسوية النزاعات سلمياً وحماية حقوق الإنسان. غير أنّ سرعان ما عكست المنظمة اختلال موازين القوى التي قامت لتجاوزها، وكشفت أن النظام الدولي لا يزال أقرب إلى إرادة الكبار منه إلى حكم القواعد.

تفاقم هذا الخلل مع ظهور تحديات عابرة للحدود، تمثلت بالإرهاب والفضاء السيبراني والمناخ والأزمات الإنسانية المركّبة. كما برز الخلل بوضوح في "مجلس الأمن"، حيث نسف "حق النقض/الفيتو" مبدأ المساواة السيادية، وأفضى إلى شللٍ مزمن في مواجهة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

في المقابل، مثّلت "الجمعية العامة" منبراً أوسع للشرعية، وأسهمت في تطوير مفاهيم محورية كحق تقرير المصير. غير أنّ عدم إلزامية قراراتها عمّق الفجوة بين الإرادة الجماعية والقدرة الفعلية على التأثير.

أما القضاء الدولي وحقوق الإنسان، فبالرغم من تحقيق الأمم المتحدة إنجازات لا يمكن إنكارها حولهما، عبر "محكمة العدل الدولية" ومنظومة الاتفاقيات والآليات الحقوقية، إلا أن غياب آليات إنفاذ ملزمة وخضوع الاختصاص القضائي لقبول الدول، جعل العدالة الدولية خياراً سياسياً أكثر منها التزاماً قانونياً.

واليوم، في عالم متعدد الأقطاب، تتقدّم فيه الحسابات الجيوسياسية على القواعد المشتركة، يُطرح سؤالاً حاسماً: هل ما زال ميثاق ١٩٤٥م، قادراً -بصيغته الراهنة- على تنظيم عالمنا اليوم، أو أن ملامح الشيخوخة طالت هذه المنظمة؟

ثانياً) أسباب دخول المنظمة مرحلة الشيخوخة

لا تُفهم "شيخوخة" الأمم المتحدة بوصفها أثراً طبيعياً لتقادم الزمن، بل باعتبارها نتيجة لاختلالٍ تراكمي بين نصوص جامدة وواقع دولي سريع التحوّل. فالمنظمة لا تزال تعمل بأدوات صُمّمت لعالم لم يعد موجوداً، ما أضعف قدرتها على أداء وظائفها الجوهرية. يمكن تحديد أبرز أسباب هذا الضعف في

"الجمعية العامة" مثّلت منبرًا أوسع للشرعية غير أنّ عدم إلزامية قراراتها عمّق الفجوة بين الإرادة الجماعية والقدرة الفعلية على التأثير

النقاط الآتية

١. عدم ملاءمة الميثاق للنزاعات المعاصرة: وُضع ميثاق الأمم المتحدة لتنظيم نزاعات تقليدية بين دول، في حين باتت الصراعات اليوم داخلية، ومتعددة الفاعلين، وعابرة للحدود، وتشمل الإرهاب والفضاء السيبراني والمناخ والجريمة المنظمة. لكن هذا التحوّل، لم يقابله تحديث فعّال في أدوات المنظمة أو قواعد تدخلها.

٢. اختلال مبدأ المساواة السيادية: حوّل "حق النقض/الفيتو" داخل مجلس الأمن المساواة السيادية إلى مبدأ نظري، وأدى إلى شلل المجلس في أزمات كبرى، وجعل قراراته رهينة الحسابات السياسية للقوى العظمى.

٣. انتقائية تفعيل الفصل السابع من ميثاق المنظمة: أُفرغ هذا الفصل من مضمونه القانوني لتطبيقه الانتقائي، إذ فُعِّل في حالات وعُطِّل في أخرى وفق مصالح سياسية، ما أفقد القواعد القانونية طابعها الكوني وأضعف الثقة بها.

٤. غياب سلطة إنفاذ ملزمة: تفتقر الأمم المتحدة إلى جهاز تنفيذي مستقل يضمن تنفيذ قراراتها، لذا، تعتمد على إرادة الدول الأعضاء. الأمر الذي جعل الكثير من قراراتها حبراً على ورق، وأبرز مظاهر عجزها المؤسسي.

٥. قيام القضاء الدولي على الاختصاص الرضائي: خضوع ولاية القضاء الدولي لقبول الدول حدّ من فعاليته، وأضعف مبدأ "عدم الإفلات من العقاب"، وحوّل العدالة الدولية إلى خيار سياسي لا التزام قانوني.

٦. ارتهان التمويل والتنفيذ للقوى النافذة: تعتمد المنظمة في تمويلها وتنفيذ برامجها على مساهمات الدول، الأمر الذي قيّد استقلالها، وجعل أولوياتها عرضة للضغط السياسي والمالي.

٧. تغيّر طبيعة الصراعات: في زمن أصبحت فيه الصراعات أكثر تعقيداً وتشابكاً، بقيت آليات الأمم المتحدة بطيئة وغير قادرة على الاستجابة السريعة والشاملة، ما عمّق فجوة الثقة بينها وبين الشعوب.

بذلك، تعبّر شيخوخة الأمم المتحدة عن قصور الإطار المؤسسي عن التكيّف مع عالم متغيّر. ومن دون إصلاح يعيد التوازن بين القاعدة والقوة، ويعزّز الإلزام والمساءلة، ستبقى المنظمة عاجزة عن معالجة أزمات النظام الدولي.

ثالثاً) نظرة في مستقبل المنظمة ووضعها القانوني

تتمتع الأمم المتحدة، بشخصية قانونية دولية مستقلة لم تتآكل نصّاً، لكنها أُفرغت عملياً. ومن المرجّح أن تبقى مستقبلاً مرجعيةً لوضع القواعد الدولية في مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والمناخ والفضاء السيبراني، مُحَافِظَةً على دورها كحارسٍ للنظام القانوني الدولي، وإن بقدرةٍ أضعف على فرض احترامه.

كذلك يرتبط مستقبل الأمم المتحدة بمصير مجلس الأمن، لأن استمرار الفيتو سيُبقي شرعية المجلس موضع تشكيك، بينما قد يُفضي ضبط استخدامه أو تفعيل دور الجمعية العامة، إلى استعادةٍ جزئية لفاعلية المنظمة.

كما قد يفرض العالم المتعدد الأقطاب إعادة تعريف "السلم" و"الأمن"، لأن النزاعات لم تعد عسكرية وحسب، بل أضحت تشمل أزمات عالمية كالمناخ والهجرة والأمن الغذائي، والانهيارات الاقتصادية...، وهي مجالات تملك فيها المنظمة فرصة لتعزيز مكانتها عبر توسيع اختصاصاتها وتطوير أدوات تعاون غير صدامية.

غير أنّ التحدّي الأخطر، يبقى فجوة الثقة بين "الشرعية القانونية" و"الشرعية الشعبية"، والتي لا تُردَم بإصلاح النصوص وحدها، بل بإثبات القدرة على حماية المدنيين، ومساءلة المنتهكين، وإدارة الأزمات دون انتقائية.

لذلك، لن تنهار الأمم المتحدة قانونياً، لكنها عند مفترق طرق، فإمّا أن تُعيد ضبط القوة بالقانون، أو تغدو إطاراً رمزياً حاضراً في النصوص وغائباً في لحظات الحسم.

رابعاً) العوائق التي تحول دون مناصرتها للقضايا العربية

كشفت التجربة العملية في القضايا العربية ثغرة عميقة بين الخطاب القانوني والممارسة الفعلية للأمم المتحدة، نتيجة عوائق كبّلت قدرتها على الاضطلاع بدورٍ فاعل، يمكن إجمالها بما يلي

١. شلل آليات تسوية النزاعات: أدّى احتكار القرار داخل مجلس الأمن إلى تعطيل القواعد القانونية الواضحة متى مست مصالح القوى النافذة. وتُعد فلسطين المثال الأبرز، إذ حال استخدام الفيتو دون صدور قرارات ملزمة، وجعل القضية نموذجاً صارخاً لانتقائية تطبيق القانون الدولي.

٢. هشاشة الالتزامات في التنمية: بالرغم من عِظَم دور الأمم المتحدة في صياغة أهداف التنمية، إلا أن مساهماتها العملية بقيت رهينة شروط فرضتها اعتبارات المانحين. بدا ذلك جلياً في اليمن، حيث تحوّل الحق في التنمية إلى وعدٍ أخلاقي أكثر منه التزاماً قانونياً نافذاً.

٣. توسيع مفهوم "التدخل الإنساني": أفضى التوسّع الانتقائي في هذا المفهوم، إلى استخدام الشرعية الأممية غطاءً لتدخلات خارجية. ظهر ذلك بوضوح في ليبيا، حيث أسهمت التدخلات في إطالة أمد الفوضى بدل تحقيق الاستقرار.

٤. تجاوز استخدام القوة العسكرية خارج التفويض: شكّل لجوء دول كبرى إلى استخدام القوة دون تفويض صريح من مجلس الأمن، بذرائع مختلفة، انتهاكاً لحظر اللجوء إلى القوة، وكشفت التجربة في العراق محدودية قدرة الأمم المتحدة على المساءلة وضبط هذا الحظر.

بناء على ما تقدم، تبقى القضايا العربية عالقة في منطقة رمادية بين شرعية قانونية قائمة وعجز سياسي مزمن، نتيجة لوضع الأمم المتحدة الذي قوّض قدرتها على المناصرة والإنفاذ، وأفرغ خطابها القانوني من مضمونه العملي.

خامساً) إصلاح الأمم المتحدة

لم يعد إصلاحها مطلباً سياسياً عابراً، بل غدا ضرورةً قانونية يفرضها نظام دولي تبدّلت توازناته وتغيّرت أوزانه منذ عام ١٩٤٥م. فالميثاق، بطابعه شبه الدستوري، عبّر عن لحظة تاريخية محددة، لكنه بات عاجزاً عن استيعاب واقعٍ تتقدّم فيه قوى جديدة ديموغرافياً واقتصادياً وإقليمياً، فيما تستمر بُنية المنظمة وفق عالم لم يعد قائماً.

تكمن المعضلة المركزية في الإصلاح في صعوبة تعديل الميثاق، لاشتراط موافقة ثلثي الدول الأعضاء، بما فيها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ما يجعل أي تعديل جوهري رهينة لإرادة القوى التي تستفيد من الوضع القائم. كذلك هناك معضلة "مجلس الأمن"، حيث لا يزال احتكار العضوية الدائمة وحق النقض يعكسان توازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية، على حساب مبدأ التمثيل العادل، رغم أن الجنوب العالمي صار يشكّل غالبية سكان العالم ومصدراً رئيسياً للتحديات المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين. لذلك، يمكن تحديد أبرز محاور الإصلاح المنشودة بما يلي

١. تحديث الميثاق: عبر إدخال تعديلات تُكيّف قواعده مع طبيعة النزاعات المعاصرة، وتحدّ من الجمود الإجرائي الذي يعطّل التطور المؤسسي.

٢. إعادة تشكيل مجلس الأمن: بتوسيع العضوية فيه بما يضمن تمثيلاً أكثر عدالة للعالم العربي والجنوب العالمي.

٣. تقييد استخدام حق (الفيتو): بحيث لا يبقى أداة تعطيل للعدالة أو غطاءً للإفلات من المساءلة.

٤. تعزيز دور الجمعية العامة: بتوسيع صلاحياتها الإجرائية والسياسية.

٥. إعادة تعريف معايير القوة والشرعية الدولية: لتعكس التحوّل من منطق النصر العسكري إلى معايير الثقل السكاني والنفوذ الاقتصادي والتأثير الإقليمي واحترام القانون الدولي.

بإيجاز، لا تُختزل مطالب الدول العربية في زيادة عدد المقاعد، بل بإعادة تأسيس الشرعية الدولية على قاعدة التمثيل العادل، كي تتطوّر المنظمة ولا تنزلق إلى مؤسسة رمزية تُعيد مصير عصبة الأمم.

سادساً) موقف ومطالب الدول العربية من الإصلاحات المطلوبة

تقف الدول العربية، في قلب النقاش الدائر حول مستقبل الأمم المتحدة، كونها الأكثر تضرراً من اختلالات النظام الدولي، والأضعف تمثيلاً في دوائر صنع القرار. علماً أنه لا يُنظر إلى مطلب الإصلاح بوصفه ترفاً سياسياً أو خطاباً ظرفياً، بل كحاجة وجودية لقيام نظام دولي أكثر عدلاً وتوازناً. علماً أن الدول العربية تدرك أهمية إعادة النظر في بنية المنظمة وآليات عملها، غير أنّ هذا الإدراك يقترن بحذرٍ مشروع، نابع من تجارب مريرة استُخدمت فيها الأمم المتحدة لتكريس اختلالات القوة بدل تصحيحها، عبر تعطيل قرارات تتصل بالقضية الفلسطينية، وتمرير تدخلات سياسية وعسكرية في دول عربية أخرى تحت عناوين قانونية وإنسانية.

لذلك، تطالب الدول العربية بإصلاحٍ جوهري يمسّ البنية والوظيفة، لا بإصلاحٍ تجميلي يعيد إنتاج الخلل بصيغ جديدة. وتتمحور مطالبها حول مرتكزات أساسية، كتوسيع التمثيل في مجلس الأمن ليعكس الواقع الديموغرافي والسياسي المعاصر، وتقييد استخدام حق النقض، وتعزيز دور الجمعية العامة، وصون مبدأ السيادة، ومنع توظيف المنظمة غطاءً للتدخل، بضبط مفهوم "التدخل الإنساني" ضمن معايير قانونية وغير انتقائية، وتحقيق العدالة في تطبيق القانون الدولي، وإنهاء ازدواجية المعايير، وتعزيز آليات المساءلة، وضمان استقلال القضاء الدولي، وتمكين الدول النامية من دور فاعل في صياغة سياسات التنمية المستدامة.

ختاماً، لم تفشل الأمم المتحدة بوصفها فكرة أو إطاراً قانونياً، لكنها تعثرت في ممارساتها. وهي تقف اليوم أمام خيارٍ حاسم: إمّا أن تتجدّد كأداة تضبط القوة بالقانون وتستعيد ثقة الشعوب، أو تبقى شاهداً قانونياً على عالمٍ لم يَحسِم بعد قراره بالاحتكام الفعلي إلى العدالة الدولية.

* خبير قانوني أول- وزارة الخارجية- دولة قطر

التصور الأردني للإصلاح ينطلق من ٣ مسارات:

تفعيل مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإرادة الجماعية العالمية والمساءلة القانونية الدولية

تواجه الأمم المتحدة تحديات متزايدة تتعلق بفعالية حضورها الدولي، لا سيما عندما تقتصر على دور المراقب أو التدخل الضعيف في النزاعات، ما يجعلها عرضة للتوترات الجيوسياسية والاستقطاب السياسي، ويحد من قدرتها على فرض القرارات الدولية أو حماية حقوق الإنسان، وانعكس هذا على جهودها في العديد من الملفات المعقدة والحرجة، بما في ذلك قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

في ظل هذه التحديات، يطرح المجتمع الدولي باستمرار أفكاراً ومبادرات لإصلاح الأمم المتحدة، بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الجوهرية المتمثلة في حفظ السلام العالمي، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الشعوب. ومن هنا يبرز السؤال المركزي: كيف ينبغي دعم مساعي إصلاح الحوكمة العالمية بحيث تصبح قادرة على التكيف مع التحديات المتسارعة والمعقدة؟

حازم سالم الضمور

تحديات ناشئة وقديمة ومركبة

يواجه نظام الحوكمة العالمية تحديات ناشئة وقديمة ومركبة، يترتب عنها عجز المؤسسات الدولية والحوكمة القائمة عليها من التعاطي معها، إذ لم تعد قضايا الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي والتنمية هي المخاطر الوحيدة المحيطة بالعالم، وخاصة التي تهدد البلدان النامية منه، بل باتت التهديدات الناشئة مثل المخاطر البيئية والصراعات الممتدة وأزمات اللجوء والأمراض والأوبئة والتغيرات المناخية وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، أو ارتفاع مخاطر الصراع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، من ضمن التحديات التي تواجه مستقبل البشرية اليوم، والتي تفوق قدرات الدول الوطنية في التصدي لها.

وفي ظل عجز المجتمع الدولي عن التعاون والتواصل للبحث عن الحلول الأفضل لتلك التحديات، دفع قادة الدول والمفكرون والباحثون للتشكيك في كفاءة نظام الحوكمة العالمي، والاعتقاد بأنها إطار ونظام لم يعد يتناسب مع متطلبات العصر والتهديدات الناشئة.

وللبحث عن الحلول، علينا أولاً تشخيص المشاكل في نظام الحوكمة العالمي، وحيث أن المعيار الأول بشأن ذلك ينبثق من هيكل النظام من المؤسسات والقواعد والمعايير، فإن تمكين التعاون الدولي من تفعيل الإجراءات والحلول يتطلب قبل كل شيء تحقيق التوافق حول مكونات ذلك النظام؛ فعند النظر إلى أولى مكونات الهيكلة وأساسها، وهي المؤسسات؛ فسرعان ما يتضح أنها ضعيفة وعاجزة، وقد رسخت مقاربتها تجاه الحربين في قطاع غزة والحرب في أوكرانيا من ذلك الضعف، وتعاظمت الجدلية التي تُحيط بتلك المؤسسات وبأدوارها خاصة الإنسانية والاقتصادية منها، إذ لم يسعف التوافق الدولي حول المؤسسات الأممية المعنية بالمجال الإنساني من توجيه الدعم اللازم لأهالي قطاع غزة، الذين يواجهون ظروفاً غير مسبوقة، وغير معهودة في العالم الحديث والمعاصر، وينطبق ذلك على المؤسسات القضائية الدولية العاجزة حتى اللحظة عن إصدار قرارات ضرورية وملحة لوقف تلك الحرب العشوائية.

أما المعيار الثاني فهي القواعد الناظمة للحوكمة العالمية، نجدها أولاً غير مُتفق عليها، وباتت محط اعتراض من قبل العديد من دول الجنوب العالمي، إذ يطالب الكثيرون مراجعتها

التهديدات الناشئة: المخاطر البيئية والصراعات الممتدة واللجوء والأوبئة والأمن الغذائي و مخاطر الصراع النووي

وتجديدها وتنشيطها.

مع ذلك لا تزال دول أخرى تنظر إلى تلك القواعد بالرؤية ذاتها في تسعينات القرن الماضي، ومن منطلقات الواقعية السياسية والحفاظ على القوة والمكانة والهيمنة العالمية، دون إدراك الحاجة في إعادة ترتيب الأولويات لمواجهة القضايا والتحديات الناشئة على الساحة الدولية.

لقد زاد ذلك من تعقيد الاستجابة لتلك التحديات، وأخل في أطر التعاون الدولي، وحال دون تبني استراتيجية لكيفية معالجة تلك التحديات. وقادت في الوقت نفسه إلى اشتداد الصراعات والمنافسات الجيوسياسية. وكل ذلك ترك العالم منكشفاً ومنقسماً وضعيفاً أمام التحديات، وكان ذلك جلياً في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، وترك تلك المؤسسات على هامش الأحداث؛ بل ودفع العديد من القادة إلى معارضتها واستثنائها ومهاجمتها لا سيما من قادة الدول ذات النفوذ على تلك المؤسسات، ويرجح أن يشتد مأزقها مع محاولات إسرائيل تقويض عمل الأونروا، وبالتزامن مع إدارة الرئيس دونالد ترامب الثانية غير المتتالية منذ يناير ٢٠٢٥م.

أما عن جانب المعايير، باعتبارها ثالث مُكونات الحوكمة، فهي حجر الزاوية في تقوية وتدعيم المكونين السابقين أو إضعافها، وعندما نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى تراجع وظائف الحوكمة العالمية، فعلينا النظر إلى ازدواجية استخدام معايير الحوكمة من قبل القوى الناظمة لقواعد النظام الدولي. يُمكننا المُقارنة هنا بين إجراءات مؤسسات الحوكمة العالمية من الحربين في قطاع غزة وأوكرانيا، ففي الوقت الذي لا تزال فيه عاجزة عن إصدار قرار حاسم لوقف الحرب في قطاع غزة، وتقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، سارعت تلك المؤسسات لإصدار قراراتها وتدابيرها ومواقفها منذ الأيام الأولى للحرب في أوكرانيا، وذلك عائد بالنظر إلى اختلاف مواقف بعض الدول التي لديها نفوذ في المؤسسات الأممية من الحربين. وبذلك نرى أن الحوكمة العالمية قائمة ومبنية على رؤى يشوبها التمييز والانتقائية، كفيلة ببناء مقاربات غير إنسانية تعتمد على الجنسية والعرق واللون.

وعبر ذلك التشخيص، يُمكننا الاعتراف بالفجوات والخلل في بُنية الحوكمة العالمية، والانطلاق منها للبحث عن الحلول الإصلاحية والتشاركية لها، ولأن تلك المُهمة مُعقدة ومتشابكة، ويطول الحديث حولها، فعلينا تسليط الضوء على المعايير الواجب اتباعها لتعزيز نظام الحوكمة العالمية ودفعها إلى الأمام، وفي مقدمة تلك المعايير العدالة والإنصاف وأن تقترن قواعد ذلك النظام بالأخلاق السياسية، ليس من المنظور الفلسفي والنظري، بل باعتبارها جوهر الحوكمة وأساسها ومن ضروراتها،

كيف تنظر الأردن إلى دور الأمم المتحدة؟

منذ انضمام المملكة الأردنية الهاشمية رسمياً إلى الأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٥٥م، حافظ الأردن على مستوى عال من التعاون المؤسسي مع المنظمة الدولية، شمل مختلف الأبعاد التنموية والإنسانية والسياسية، وقد تعزز هذا التعاون بشكل ملحوظ نتيجة التحديات المتراكمة التي واجهتها المملكة، لا سيما مع تدفق ملايين اللاجئين إليها من دول الجوار، بدءًا من موجات اللجوء الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨م، ثم بموجات اللجوء من العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، وسوريا بعد عام ٢٠١١وم، إضافة إلى اللاجئين من ليبيا واليمن، فضلًا عن تداعيات أزمات إقليمية أخرى.

مع ذلك؛ فإن علاقة الأردن بالأمم المتحدة لم تقتصر على الأبعاد التنموية والإنسانية، بل تطورت مع مرور الوقت لتشمل الملفات السياسية والأمنية المرتبطة مباشرة بالمصالح الوطنية الأردنية، وبالأخص قضايا الأمن والسلام الإقليميين، في ظل بيئة جيوسياسية مضطربة جعلت من الاستقرار هدفاً استراتيجياً للسياسة الخارجية الأردنية.

تمكين التعاون الدولي من تفعيل الإجراءات والحلول يتطلب قبل كل شيء تحقيق التوافق حول مكونات ذلك النظام

تداخلت الأزمات الإقليمية مع الأمن الوطني الأردني عبر تدفقات اللاجئين والتحديات الاقتصادية والمخاطر الأمنية

فحيث يقع الأردن منذ عقود في محيط إقليمي شديد التقلب، اتسم بتصاعد الصراعات وعدم الاستقرار، بدأ من استمرار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، الذي يشكل القضية المركزية في السياسة الخارجية الأردنية منذ عام ١٩٤٨م، ثم تداعيات اجتياح الكويت ١٩٩٠م، وصولاً إلى الحرب على العراق ٢٠٠٣م، واندلاع الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ واستمرارها لغاية اليوم، وقد تداخلت هذه الأزمات بشكل مباشر مع الأمن الوطني الأردني، سواء من خلال تدفقات اللاجئين، أو التحديات الاقتصادية، أو المخاطر الأمنية – تهريب المخدرات والسلاح والإرهاب- العابرة للحدود إذ تنطلق المقاربة الأردنية من موقف ثابت ومعلن مفاده أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لا يمكن فصله عن التوصل إلى حل سياسي عادل وشامل للقضية الفلسطينية، حيث يرى الأردن أن هذا السلام العادل يقوم على دولة فلسطينية مستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وعند هذه النقطة، يتقاطع الموقف الأردني مع التقييم الأممي في أن استمرار تجاهل إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، وانتهاكها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، يشكل تهديداً مباشراً للأمن والسلم الإقليمي والدولي.

كما يستند هذا الموقف على مرجعية القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي من أبرزها:

(قرار الجمعية العامة لتقسيم الأراضي الفلسطينية رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، الذي طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في ذلك العام، الجمعية العامة رقم ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢م، الذي منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو، وأكد على حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧م، إضافة إلى الترحيب الأردني بـ "إعلان نيويورك" في سبتمبر ٢٠٢٥م، بوصفه خطوة سياسية داعمة لتطبيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.)

الأردن يؤكد أن التحديات العالمية ومنها النزاعات المسلحة وقضايا السلام لا يمكن معالجتها عبر قرارات منفردة

فمن وجهة النظر الأردنية، فإن الالتزام بتلك القرارات وتطبيقها، ولا سيما من قبل إسرائيل، يُعد المفتاح الرئيسي لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، ولذلك ينقل الأردن هذه الرسالة باستمرار إلى الأمم المتحدة، معتبراً إياها قناة التواصل العالمية الأساسية القادرة على تحويل الإجماع الدولي إلى سياسات فاعلة، ومطالباً إياها بتجاوز الأدوار الرمزية نحو ممارسة تأثير حقيقي في مسار السلام.

حيث تمثل الأمم المتحدة الفضاء الأساس للشرعية الدولية، والإطار الشرعي الوحيد للعمل الدولي متعدد الأطراف، وتؤكد السياسة الأردنية أن العديد من التحديات العالمية، ولا سيما النزاعات المسلحة وقضايا السلام، لا يمكن معالجتها عبر قرارات منفردة أو تحالفات خارج هذا الإطار، فالأمم المتحدة، هي: الجهة المخولة قانونياً بمنح الشرعية لاستخدام القوة، والضامن الأساسي لاستدامة السلام، والإطار المؤسسي القادر على منع تفاقم الصراعات وتحويلها إلى نزاعات مفتوحة.

وفي المقابل، فإن لجوء بعض الدول إلى تجاوز هذا الإطار الدولي، أو اتخاذ قرارات أحادية تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، من شأنه أن يضع النظام الدولي أمام أزمات بنيوية تهدد السلم العالمي، ويُقارب الأردن هذا التوصيف بوضوح على السلوك الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يرى أن العديد من السياسات والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية تمثل انتهاكاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

برز هذا الخلل بوضوح خلال الحرب في قطاع غزة، حيث حذر جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين من أن الأمم المتحدة تواجه أزمة حقيقية "تضرب في صميم شرعيتها، وتهدد بانهيار الثقة العالمية والسلطة الأخلاقية"، وذلك على خلفية تعثرها في فرض وقف فوري لإطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية الكافية إلى المدنيين في القطاع.

وفي السياق ذاته، تستمر إسرائيل في تجاهل قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بوقف الاستيطان في الضفة الغربية، ومن بينها: قرارات مجلس الأمن ٤٤٦ و٤٥٢، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦م، إضافة إلى تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٤م، الذي طالب إسرائيل بإنهاء "وجودها غير الشرعي" في الأراضي الفلسطينية دون تأخير، وقد استند هذا التصويت إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في يوليو ٢٠٢٤م، والذي خلص إلى أن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يُعد غير قانوني بموجب القانون الدولي.

وعلى الرغم من تمسك الأردن بالأمم المتحدة كإطار شرعي لا عوض عنه، فإنه يؤكد ضرورة أن تتجاوز المنظمة دورها التقليدي كمنصة لعرض المواقف أو منبر لإلقاء الخطابات، وأن تتحول إلى مؤسسة قادرة على اتخاذ إجراءات عملية تعالج جذور الصراعات وتمنع إعادة إنتاج حلقة العنف، وينطلق التصور الأردني لتعزيز دور الأمم المتحدة من ٣ مسارات رئيسية

أولًا: تفعيل مقاصد ميثاق الأمم المتحدة

من خلال اعتماد مقاربة شمولية تُفعل مبادئ الميثاق وأهدافه، باعتبارها ضمانات قانونية وأخلاقية يمكن أن تشكل إطاراً عملياً لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ثانياً: ترسيخ البعد الإنساني والإرادة الدولية الجماعية

وذلك استناداً إلى أن الغاية الجوهرية للأمم المتحدة تتمثل في جمع شعوب العالم تحت مظلة واحدة، على أساس المساواة في الكرامة والحقوق والقيمة الإنسانية، بما يستوجب رفض الازدواجية في المعايير أو الانتقائية في تطبيق القانون الدولي.

ثالثاً: تعزيز مبدأ المساءلة الدولية

من خلال إخضاع جميع الدول، دون استثناء، لآليات المساءلة عند تجاوز قرارات الأمم المتحدة أو انتهاك القانون الدولي، ورفض توفير أي شكل من أشكال الحصانة السياسية أو القانونية، إذ إن غياب الردع الفاعل يؤدي إلى توسيع دوائر الصراع وتقويض فرص الحلول السلمية.

الأمم المتحدة هي الجهة المخولة قانونيًا بمنح الشرعية لاستخدام القوة والضامن الأساسي لاستدامة السلام

منظمة الأمم المتحدة: تعزيز الفعالية والاستجابة

في الوقت الذي يُجري فيه المجتمع الدولي الاستعدادات لانتخاب أمين عام جديد للأمم المتحدة خلال عام ٢٠٢٦م، تعترف المنظمة بشكل متزايد بالحاجة الملحة إلى إصلاح هيكلي ووظيفي يعزز من قدرتها على التصدي للتحديات العالمية المعقدة، وقد سعت الأمم المتحدة، ضمن هذا الإطار، إلى تعزيز مشاركة الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني في عملية اختيار الأمين العام لا سيما بعد عام ٢٠٢٦، بما يتيح شفافية أكبر ويمنح القيادة الأممية شرعية واسعة ودعماً جماعياً.

إلا أن التحديات الجوهرية التي تواجه هذا الإصلاح لا تقتصر على الإجراءات الشكلية، بل ترتبط بالتوترات الجيوسياسية والاستقطاب السياسي بين القوى الكبرى، والتي غالباً ما تعرقل اتخاذ قرارات فاعلة أو حاسمة في أزمات الأمن والسلام، ويبرز هذا الانقسام بوضوح في الملفات الإقليمية الحرجة، بما في ذلك الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والأزمات في سوريا واليمن وليبيا، حيث تتقاطع المصالح الإقليمية والدولية.

كما برزت تحديات أخرى تحد من قدرة المنظمة على ممارسة دورها الكامل، إذ بدأت العديد من الدول تغيير توجهاتها وطبيعة تعاملها مع الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، غالباً وفق مصالح ضيقة أو استناداً إلى أحكام مسبقة. ففي مثال واضح، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير ٢٠٢٦ م، قراراً بالانسحاب من ٦٦ مجموعة دولية، نصفها عبارة عن هيئات تابعة للأمم المتحدة، من بينها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى منظمة اليونسكو.

وفي سياق مشابه، قامت إسرائيل في أواخر عام ٢٠٢٤ م، بحظر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) نهائياً في الأراضي التي تسيطر عليها، مما يعكس محاولات لبعض الدول والجهات للحد من تأثير الأمم المتحدة في الملفات الإنسانية والسياسية الحيوية.

ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الحضور الضعيف والوظيفي للأمم المتحدة على الساحة الدولية، لا سيما اعتمادها على صفة المراقب التقليدية في إدارة النزاعات والصراعات؛ هذا النمط من الأداء جعل المنظمة عرضة للتوترات الجيوسياسية والاستقطاب السياسي، والاتهامات المسبقة من بعض الدول، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تحويل أدوار الأمم المتحدة نحو أكثر فاعلية ومبادرة، من خلال زيادة فاعليتها في معالجة القضايا العالمية الكبرى، واعتماد منظور استباقي وعلاجي يركز على معالجة جذور الصراعات ومنع تفاقمها، وليس الاكتفاء بالتدخل بعد وقوع الأزمات، إلى جانب ترسيخ دور المنظمة كقوة محورية قادرة على فرض القرارات الدولية وضمان الالتزام بالقانون الدولي، بما يحقق أهدافها في حفظ الأمن والسلم الدوليين بشكل حقيقي ومستدام.

كما أن إصلاح الأمم المتحدة، يجب أن يشمل أيضاً تعزيز المساءلة والشفافية في جميع أطر اتخاذ القرار، بحيث تُصبح كل الدول مسؤولة عن الالتزام بالمعايير الدولية، دون استثناء أو ازدواجية في تطبيق القوانين، بما يرفع من قدرة المنظمة على التعامل مع التحديات المتشابكة والمتعددة الأبعاد، سواء كانت سياسية أو إنسانية أو اقتصادية.

وأخيراً؛ أختم بما قاله دانتي اليغييري في القرن الرابع عشر مؤلف الكوميديا الإلهية والجحيم. وتأكيده على ضرورة وجود حكومة عالمية واتحاد عالمي يحمي من الحروب في أطروحته دي موناركيا: "يجب فهم فكرة الحكومة العالمية من منطلق كونها حاكمة للبشر على أساس المشترك بين الجميع، وأنها وباستخدام قانون عام، تأخذ بيد الجميع إلى السلام". وربما من المهم الإشارة أيضًا هنا إلى رفض الفيلسوف كانط لفكرة الحكومة العالمية لسببين: أولهما أنها فكرة غير واقعية وثانياً؛ أنه اعتقد أن تتحول الحكومة العالمية إلى ديكتاتور أو طاغية.

* مدير معهد ستراتيجيكس للدراسات والأبحاث الاستراتيجية - الأردن

قراءة في أداء المؤسسات الاقتصادية والتنموية للأمم المتحدة

"الإسكوا" تعمل مع الحكومات للاستخدام العادل للموارد والنمو وتكامل البلدان ومساواة الجنسين

أنشئت الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥م، العديد من الأطر المؤسسية التي تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المُنظمة للأمم المتحدة، وتقديم العون الفني والاستشارات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن هذه الأطر المؤسسية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية ومنها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" التي سيتم تسليط الضوء على دورها في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول التابعة لها.

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أولاً- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

تأسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٦٥م، ويُعد أكبر مصدر عالمي للمنح المُوجهة لتطوير القوى البشرية، ومقره بنيويورك وله مكاتب تمثيلية في (١٧٠) دولة يسهر موظفوها على إنجاز مشاريع بها وتوفير المشورة والمساعدة التقنية للحكومات. وتقوم خمسة مكاتب إقليمية بمهمة التنسيق بين المكاتب القُطرية هي: مكتب إفريقيا، مكتب الدول العربية، مكتب آسيا والمحيط الهادي، مكتب أوروبا ومجموعة الدول المُستقلة، مكتب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ويتعامل مع (١٧٧) دولة ويتمركز (٨٥٪) من موظفي الشبكة بالدول النامية، وهي تعمل على تنسيق الجهود العالمية والوطنية للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، ويهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي

- **مُساعدة البلدان على بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة التي محورها الناس.**
- **تقديم الدعم لبرامج شتى في (١٧٧) من البلدان النامية عن طريق شبكة من (١٣٢) من المكاتب القُطرية.**
- **التركيز على القضاء على الفقر وتوفير سبل الرزق للفقراء، والإنصاف في معاملة الجنسين، وتجديد البيئة، وسلامة الادارة.**
- **تنشيط الحوار والعمل في مجال التنمية بإعداد تقرير التنمية البشرية السنوي، ودعمه لعملية إصدار تقارير التنمية البشرية الوطنية في ١١٠ دول.**
- **التنسيق على الصعيد القُطري جميع الأنشطة التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة في مجال التنمية.**
- **ويعمل (UNDP) وفقاً لقيم ومبادئ الأمم المتحدة التي تراعي احترام القرار السيادي لكل دولة في التخطيط الخاص لمستقبله، ويركز على توحيد الجهود لمواجهة المجالات الرئيسة التالية:**
- **الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق دعم المشاريع والبرامج التنموية المحلية، ومساعدة الحكومات على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية**

تأسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٦٥ كأكبر مصدر للمنح المُوجهة لتطوير القوى البشرية ومقره بنيويورك وله مكاتب في (١٧٠) دولة

تستهدف تعزيز استراتيجيات التنمية البشرية المُراعية لمصالح الفقراء.

- تعزيز الحكامة الديمقراطية عبر دعم الحكومات من أجل تطوير مؤسسات سياسية وأمنية وقضائية نزيهة ومستقلة، وتقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني وتمويل مشاريعها الرامية إلى مكافحة الفساد وحماية حقوق المرأة والأقليات.

- منع وقوع الأزمات من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراءها، والحد من المخاطر الطبيعية والكوارث ومساعدة البلدان المنكوبة على استعادة عافيتها.

- حماية البيئة ودعم مشاريع التنمية المستدامة التي تهدف إلى محاربة التصحر وإلى الحفاظ على الغابات والمياه والتنوع الحيوي بالإضافة إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتكيف مع التغيرات المناخية.

كما يُعنى البرنامج بقضايا أخرى تتصب ضمن اهتماماته كحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفئات الهشة في المجتمع، بالإضافة إلى محاربة مرض الإيدز. يُمثل توطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان معلمين في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر المُدقع. ومن خلال تقديم المساعدة في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان، يُسهم البرنامج الإنمائي في بناء السلام والحوكمة الديمقراطية في الطائفة الكاملة لسياقات التنمية.

ويُيسر البرنامج أيضاً جهود الأمم المُتحدة الأوسع نطاقاً في مجال سيادة القانون بالبيئات التي تمر بأزمة والمتضررة بالنزاع من خلال مركز التنسيق العالمي في مجالات الشرطة والعدالة.

الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدعم البرامج التنموية المحلية ومساعدة الحكومات على تعزيز استراتيجيات دعم الفقراء

وتشمل المجالات الرئيسية لعمل البرنامج الإنمائي في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان الآتي

- **تحسين سُبل الاحتكام للقضاء، ومساعدة الناس على إعمال حقوقهم.**
- **مساعدة الحكومات لإقامة نظم عدالة كفؤة، والاسترجاع السريع لخدمات العدالة وآليات حل النزاع عقب حدوث أزمة أو نشوب نزاع.**
- **زيادة أمن المجتمع المحلي والحد من العنف المسلح، من خلال كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.**
- **التصدي للعنف الجنسي وزيادة اشتراك المرأة وقيادتها في مؤسسات العدالة والأمن، ولا سيما في سياقات بناء السلام والتعافي.**
- **تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتوطيد عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ودعم المشاركة مع الآلية الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان على عمليات وضع البرامج والتخطيط الوطني فيما يتعلق بالتنمية.**
- **دعم العدالة الانتقالية ضد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ولتمكين المجتمعات من التعافي من تركة العنف.**

دأب برنامج الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠م، على إصدار تقرير سنوي عن أوضاع التنمية البشرية على الصعيد العالمي، يستند على تحليلات تجريبية تتناول القضايا والاتجاهات والتطورات والسياسات الإنمائية ويقوم على ترتيب الدول وفق دليل التنمية البشرية إلى أربع مجموعات الأولى دول تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً والثانية دول تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة، والثالثة دول تتمتع بتنمية بشرية متوسطة، والرابعة دول تتمتع بتنمية بشرية منخفضة.

تمكن تقرير التنمية البشرية من خلال البناء على الأسس القوية التي أرسيت دعائمها إبان العقد الأول من بدء صدوره عندما أدخلت التقارير المُتعاقبة مفهوم التنمية البشرية، واستكملته تفصيلاً وتوضيحاً – من تحقيق النجاح أكثر فأكثر. فمن تفحص الكيفية الفضلى في تشغيل التقنيات الجديدة لصالح الأغنياء والفقراء على قدم المساواة؛ إلى إبراز الأهمية الحاسمة لتعزيز حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية في حماية **الأكثر عرضة للتأذي والتمكين لهم في حياتهم؛ عمل تقرير التنمية** البشرية في الألفية الجديدة على توسيع التخوم الفكرية للتنمية البشرية باطراد. وتنعكس صورة ذلك التحول على نحو متزايد في الممارسة التنموية، من خلال الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه الكثر في جميع هذه المجالات البالغة الأهمية.

وباختصار، فإن تقارير التنمية البشرية؛ لا تعكس بالضرورة سياسات الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رغم رعاية البرنامج لها؛ اكتسب التقرير عبر السنين سمعة عالمية مُستحقة في التفوق. وقد قامت هذه التقارير بدور مُحفز لا غنى عنه في المساعدة على تأطير وتطوير ردود ملموسة على المُناظرات الرئيسية حول السياسات التنموية.

ويصدر تقرير التنمية البشرية نتيجة جهد جماعي، حيث يُوفر أعضاء وحدة تقرير التنمية البشرية القُطرية تعليقات مُفصلة على المسودات ونصائح بشأن المحتويات، كما يصلون تقرير التنمية البشرية بشبكة عالمية للأبحاث في بلدان نامية، والجدول التالي يُبين موضوعات تقارير التنمية البشرية الدولية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٥م).

مُفصلة على المسودات ونصائح بشأن المحتويات، كما يصلون تقرير التنمية البشرية بشبكة عالمية للأبحاث في بلدان نامية، والجدول التالي يُبين موضوعات تقارير التنمية البشرية الدولية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٥م).

(جدول (١) موضوعات تقارير التنمية البشرية (١٩٩٠-٢٠٢٥

	سنة التقرير	رسالة التقرير
١	١٩٩٠	تعريف وقياس التنمية البشرية
٢	١٩٩١	إعادة تخصيص الموارد بطريقة رشيدة
٣	١٩٩٢	الأبعاد الدولية للتنمية البشرية
٤	١٩٩٣	المشاركة الشعبية في التنمية
٥	١٩٩٤	التنمية البشرية المستدامة
٦	١٩٩٥	المساواة في الفرص بين الناس وفي ما بين الأمم
٧	١٩٩٦	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
٨	١٩٩٧	الفقر من زاوية التنمية البشرية
٩	١٩٩٨	الاستهلاك من زاوية التنمية البشرية
١٠	١٩٩٩	التنمية البشرية والعولمة
١١	٢٠٠٠	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
١٢	٢٠٠١	الشراكة بين التقنية والتنمية
١٣	٢٠٠٢	تعميق الديمقراطية في عالم مفتت
١٤	٢٠٠٣	أهداف التنمية للألفية: تعاضد بين الأمم لإنهاء حالة الفاقة البشرية
١٥	٢٠٠٤	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
١٦	٢٠٠٥	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوي
١٧	٢٠٠٦	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
١٨	٢٠٠٧-٢٠٠٨	محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
١٩	٢٠٠٩	التقلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
٢٠	٢٠١٠	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية
٢١	٢٠١١	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
٢٢	٢٠١٣	نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع
٢٣	٢٠١٤	المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر
٢٤	٢٠١٥	التنمية في كل عمل
٢٥	٢٠١٦	التنمية للجميع
٢٦	٢٠١٨	أدلة ومؤشرات التنمية البشرية: التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨
٢٧	٢٠١٩	ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين
٢٨	٢٠٢٠	أفق جديد: التنمية البشرية والأنثروبوسين
٢٩	٢٠٢١-٢٠٢٢	زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار: رسم مستقبلنا في عالم يتحول
٣٠	٢٠٢٣-٢٠٢٤	صورة التعاون في عالم الاستقطاب
٣١	٢٠٢٤-٢٠٢٥	رهن بخيار: الإنسان والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية (١٩٩٠-٢٠٢٥)

ثانياً- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة:

يسعى هذا المجلس الذي أنشئ عام ١٩٤٦م، إلى تحقيق المقاصد الاقتصادية والاجتماعية التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة في مادته (١) الفقرة (٣) وفصلها في المادة الخامسة والخمسون على النحو التالي

- **تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المُتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.**

- **تيسير الحلول للمشكلات الدولية والاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.**

- **إشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء.**

يربط المجلس الاقتصادي والاجتماعي أُسرة متنوعة من كيانات الأمم المتحدة المكرسة للتنمية المستدامة، لتوفير التوجيهات العامة والتنسيق. وتشمل الكيانات اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، واللجان الفنية التي تيسّر المناقشات الحكومية الدولية للقضايا العالمية الرئيسية، والوكالات المتخصصة، والبرامج والصناديق التي تعمل في جميع أنحاء العالم لترجمة التزامات التنمية إلى تغييرات حقيقية في حياة الشعوب.

عززت الإصلاحات على مدى العقد الأول من القرن (٢١)، الدور القيادي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد التحديات الناشئة، وتشجيع الابتكار، وتحقيق التكامل المتوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والمجلس مكلف بإيلاء اهتمام خاص للمتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة.

يُنظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي عمله كل عام حول موضوع سنوي ينطوي على أهمية عالمية بالنسبة للتنمية المستدامة. ما يكفل تركيز الاهتمام بين مجموعة المشاركين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعن طريق التركيز على الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة، يشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاتفاق على سياسات مُتسقة تشكل روابط أساسية بين جميع الشواغل الثلاثة.

ثالثاً- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" الإسكوا":

تأسست الإسكوا عام ١٩٧٣م، لتحفيز النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء وتعزيز التعاون فيما بينها وتعزيز التنمية، وتدعم (الإسكوا) الدول الأعضاء على مسار المساواة والازدهار. يرتكز عمل الإسكوا على تحليل الاتجاهات الراهنة في الاقتصاد والاجتماع والبيئة، في المنطقة وبلدانها. تسترشد بالخطط العالمية للأمم المتحدة، وتستخلص توصيات للتنفيذ من الوقائع السائدة والخصائص المشتركة. وتؤمن الإسكوا في مزايا التكامل، وتضع في متناول المنطقة وبلدانها مجموعةً متنوّعةً من الأدوات المعرفية والإحصائية، وقدراتٍ في مجالات شتى. فما يجمع سكان المنطقة العربية من لغة وثقافة وطموح يزوّدها بصوت وموقف لمواجهة التحديات العابرة للحدود بالعمل الجماعي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتلتزم الإسكوا بدعم الدول الأعضاء في الاستفادة مما تختزنه مجتمعةً من قوة لتخطّي الصعوبات، والمضي بإتاحة المزيد من الفرص لأجيال الحاضر، وتوسيع الآفاق أمام أجيال المستقبل.

ويمكن إيجاز أهم مجالات عمل الإسكوا بالآتي:

١. استدامة الموارد الطبيعية: العمل على بناء نهج متكامل لإدارة الموارد الطبيعية يتوخى الاستدامة في تأمين احتياجات الإنسان.

٢. الإحصاء: توفير خدمات الدعم وبناء القدرات للنظم الوطنية في مجال الإحصاءات الرسمية، وضمان التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالأنشطة الإحصائية في المنطقة العربية.

٣. التجارة والترابط الإقليمي: الحرص على توثيق الترابط الإقليمي من خلال تيسير التجارة والربط بشبكات النقل، سبيلان أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يُنظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي عمله كل عام حول موضوع سنوي ينطوي على أهمية عالمية بالنسبة للتنمية المستدامة

٤. التكنولوجيا والابتكار: التشجيع على استخدام التكنولوجيات في إيجاد حلول مُبتكرة لقضايا مشتركة بين دول المنطقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

٥. التنمية الشاملة: دعم شمول احتياجات جميع الفئات الاجتماعية بنهج قائم على الحقوق.

٦. سياسة الاقتصاد الكلي: دعم تنفيذ سياسات في الاقتصاد الكلي تحقق النمو الشامل والازدهار المستدام.

٧. تغير المناخ: المساهمة في التنبؤ بتغير المناخ والتكيف مع آثاره والسعي لتحقيق الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية.

٨. الدين والسياسة المالية: العمل على زيادة كفاءة السياسات المالية وفعاليتها، وتعزيز الحيز المالي، وتحسين الاستراتيجيات التي تُعنى بالقدرة على تحمل الديون.

٩. التنمية ودرء النزاعات: تشجيع الاستثمار بمؤسسات شاملة من أجل سلام مستدام يعم المنطقة.

ولتحقيق أهداف ورسالة الإسكوا تم تشكيل مجموعة العمل التالية:

- **مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية: تسعى هذه المجموعة إلى النهوض بالعمل المناخي وبالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وتركّز بشكل خاص على أمن المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية.**

- **مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة: تقدم هذه اللجنة الدعم للبلدان العربية في سعيها إلى تحقيق العدالة للجميع.**

- **مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك: تسعى هذه اللجنة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مطّردة ومتكاملة في المنطقة سبيلاً إلى تأمين مستوى معيشي أساسي لائق لجميع سكانها.**

- **مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا: تعمل هذه المجموعة على بناء قدرات النُّظُم الإحصائية الوطنية وتقديم الخدمات إلى السلطات الوطنية المعنية بالاتصالات والبحث والتطوير.**

- **مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات: تعمل هذه المجموعة على ترسيخ العدل والسلام في مجتمعات شاملة للجميع، وتركّز على الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال أو في ظروف النزاع أو ما بعد النزاع؛ وتحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات العامة وعمليات تقديم الخدمات التي تتّسم بالفعالية والكفاءة والتي تخضع للمساءلة.**

وصفوة القول، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" الإسكوا" تواصل من خلال المجموعات أعلاه العمل مع الحكومات العربية على وضع أسس الاستخدام العادل والمستدام للموارد، والتنمية الاجتماعية المتكاملة، والنمو الشامل، والتكامل بين البلدان والقطاعات، والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات مُستهدفة مُساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

* أستاذ الاقتصاد السياسي - المعهد الدبلوماسي - قطر

أوكرانيا آخر حارس لمبدأ سيادة الدول القانون الدولي

رفض روسيا تنفيذ القرارات الأممية بالانسحاب من أوكرانيا دليل الموت السريري للمنظمة الدولية

احتفلت الأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥ م، بمرور ٨٠ عامًا على تأسيسها في لحظة مفصلية للمجتمع الدولي بعضوية ١٩٣ دولة.

لا تدوم التحالفات بين الدول إلى الأبد هذا أمر لا جدل فيه، فسواءً أكانت عصبة الأمم، أو الاتحاد البروتستانتي، أو تحالف الأباطرة الثلاثة، أو التحالف المقدس، فقد انفصل الشركاء بعد بضع سنوات. ولكن ما حققته الأمم المتحدة بتماسكها لثمانية عقود لأمر يدعو للمفخرة والاحتفال.

لكن الذكرى السنوية الثمانين مرت في ظل عودة تلك الظواهر التي توحد المجتمع الدولي للتصدي لها ذات يوم: سياسات القوى العظمى، والإمبريالية، والتوسع الإقليمي، وغياب القوانين الدولية وتآكل الثقة بين قاطني كوكب الأرض.

د. محمد فرج الله

فالعالم يواجه بشكل متزايد ما أطلق عليه كوفي عنان اسم "مشاكل بلا جوازات سفر" والتي تتطلب تعميق التعاون بين الدول للتصدي لها، وليس إضعافه مثل: تغير المناخ، والأوبئة، وانهيار الدول، والفقر وعدم المساواة، وأزمة اللاجئين والحروب المشتعلة والتهديد المتزايد باستخدام أسلحة فتاكة وغير تقليدية وغيرها من التحديات المتراكمة.

وجدت الأمم المتحدة نفسها في ذكرى تأسيسها في حلقة مفرغة. فالمنافسات الجيوسياسية تؤدي إلى عدم فعاليتها إذ تتزايد عدد الدول التي تتصرف بشكل منفرد دون قيد أو شرط، مما يؤدي إلى إثارة النزاعات وتقويض التفاهم الدولي وانهيار ما تبقى من الثقة بين الدول.

فالتعددية أشبه بعضو في الجسم لا يتضح مدى أهميته إلا عندما يُبتر فجأة. وعلى مدى ثمانين عامًا، كانت الأمم المتحدة بمثابة المحرك الأساسي للمجتمع الدولي، وقد أدت وظيفتها على نحوٍ جيد جدًا.

صحيح إنه بعد عام ١٩٤٥م، لم ينعم العالم بالسلام التام، كما يتضح من ملايين القتلى في أكثر من ٢٥٠ نزاعًا مسلحًا. لكن مع ذلك، لعبت الأمم المتحدة دورًا محوريًا في وضع مجموعة من القواعد أتاحت أطول فترة في التاريخ الحديث خاليًا من الحروب بين القوى العظمى.

فمن حقوق الإنسان إلى القانون الدولي، ومن حظر الأسلحة الخطيرة إلى مكافحة الأوبئة والأمراض، ومن حماية اللاجئين إلى معايير العمل ودخل الفرد.

ومن خلال الاتفاقيات والمعاهدات والبرامج والوكالات المتخصصة، نجحت الأمم المتحدة في منع ملايين الوفيات، وإنقاذ ملايين الأرواح، وجعل الحياة أسهل وأكثر أماناً لمليارات البشر.

فلأول مرة في تاريخ البشرية، نجحت الأمم المتحدة في اقتراح نموذجًا مختلفًا للعلاقات بين الدول، نموذجًا مناهضًا لمنطق القوة.

قد يستلزم ذلك أحيانًا التزامات إضافية، وفي حالات استثنائية، تنازلاً جزئياً عن السيادة. لكن النتيجة هي زيادة القدرة على الاستقرار، والموثوقية، وهو ما يُطلق عليه اسم "التعددية".

لم تُسهم السياسة متعددة الأوجه على النمط الغربي في إنشاء نظام شامل للتنظيم السياسي فحسب، بل سهّلت أيضاً العولمة الاقتصادية المفرطة. فبين عامي ١٩٥٠ و٢٠٢٠م، نما الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٥٪ تقريباً سنوياً. يعكس هذا الرقم زيادة هائلة في رفاهية الإنسان.

لطالما تعرض النهج متعدد الاتجاهات ذو التوجه الغربي لانتقادات حادة خاصة من دول العالم الجنوبي، بسبب انتقائيته

تفريط أوكرانيا بجزء من أراضيها مقابل السلام سيفتح صندوق الشرور على عالمنا وسيُطبق هذا المنطق في بقع وصراعات أخرى

وعدم فعاليته. لكن بفضل ذلك، نجحت الأمم المتحدة في إلزام جميع الدول تقريبًا، حتى أقواها، بقواعد مشتركة – لأول مرة في التاريخ.

لقد اتبعت الولايات المتحدة، أقوى دولة في القرن العشرين، لعقود استراتيجية متعددة الأوجه لإخضاع الدول الأخرى للقواعد العالمية. لكن من المفارقات أن الولايات المتحدة ذاتها تبدو الآن مستعدة للتخلي عن النظام الذي ساهمت بشكل كبير في بنائه وتأسيسه واحتضانه. إذ تواجه الأمم المتحدة أهم منعطف في تاريخها منذ ثمانين عامًا.

لكن لا تزال الغالبية العظمى من الدول تسعى إلى نظام قائم على القواعد واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع معارضتها لتطبيقه الانتقائي.

وللتغلب على تحديات هذا العالم، يجب أن يكون العمل متعدد الأطراف عملياً ومبدئياً في آن واحد. عملياً لأن التصنيفات النمطية للعالم لم تعد مجدية. ومبدئياً لأن ميثاق الأمم المتحدة يجب أن يكون المرجع الأساسي في أي اتفاق متعدد الأطراف. فالأمم المتحدة بحاجة لإيجاد قاسم مشترك لطبيعة القرن الحادي والعشرين.

ولكن إذا استمرت الأمم المتحدة في مواجهة الحصار السياسي والاستنزاف المالي، فإن العالم يُخاطر، في أفضل الأحوال، بأن يصبح فسيفساء مجزأة ومتناقضة الأطراف. وفي أسوأ الأحوال، يُخاطر بالانزلاق إلى الفوضى العارمة التي سادت العالم قبل عام ١٩٤٥.

فعندما تأسست الأمم المتحدة لبناء نظام جديد على أنقاض العالم القديم أصبحت كمرآة تعكس صورة المجتمع الدولي، كاشفةً عن وجهين: "العالم كما هو"، و "العالم كما يمكن أن يكون".

أوكرانيا الحارس الأخير على مبدأ سيادة الدول

الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية واقتطاع أراضٍ أوكرانية واكتتابها في دستور روسيا أكبر تحدٍ لميثاق الأمم المتحدة

تُعد أوكرانيا عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥م، وتشارك بنشاط في أعمالها من خلال عضويتها في مختلف الهيئات والتمثيل.

فقد كانت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية واحدة من الدول الـ ٥١ المؤسسة للأمم المتحدة، حيث وقعت على ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م. وشارك الوفد الأوكراني بنشاط في مؤتمر سان فرانسيسكو، وقدم مساهمة كبيرة في تطوير ميثاق الأمم المتحدة، وقام بتنسيق عملية إعداد الديباجة وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وترأس وزير الخارجية دميترو مانويلسكي اللجنة الأولى.

ولغاية عام ١٩٩١م، عندما كانت أوكرانيا جزءًا من الاتحاد السوفيتي، كان لها تمثيلها الخاص في الأمم المتحدة على مستوى دولة مستقلة بحكم القانون.

وحظيت أوكرانيا بعضوية العديد من هيئات الأمم المتحدة، مثل لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، واليونيسف، بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، وغيرها.

مناصب قيادية: شغلت أوكرانيا مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الدولي، وترأست الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وانتُخبت أوكرانيا لعضوية مجلس الأمن أربع مرات، وسبع مرات كعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC، وكان آخرها للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١)، وأربع مرات كعضو في مجلس حقوق الإنسان (وأُعيد انتخابها مؤخرًا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣).

زار الأمناء العامون للأمم المتحدة أوكرانيا اثنتي عشرة مرة منها مرتين في ظل الغزو الروسي.

زمن الغزو

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات تدين العدوان الروسي وتؤكد مجدداً على وحدة أراضي أوكرانيا بأغلبية ساحقة.

وتتلقى أوكرانيا الدعم من الأمم المتحدة بهذا الخصوص وتحشد المساعدات الإنسانية لمواطنيها، وهو أمرٌ بات ضرورياً بشكل عاجل بسبب قصف البنية التحتية المدنية المستمر.

كما وتناشد أوكرانيا عبر الأمم المتحدة الدول المانحة لتقديم تمويل إضافي لمساعدة المناطق المتضررة من تدمير البنية التحتية نتيجة القصف الروسي لمواجهة التحديات الإنسانية.

كما وتستند أوكرانيا إلى دور الأمم المتحدة في توثيق خسائرها البشرية لتثبت حقوقها في ملاحقة مجرمي الحرب لاحقًا، فقد اعتبرت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة عام ٢٠٢٥م، العام الأكثر دموية للمدنيين مع ارتفاع عدد القتلى والجرحى بسبب تصاعد حدة القتال.

ومنذ ٢٠ فبراير ٢٠١٤م، أصبحت المهمة الرئيسية والأولوية للدبلوماسية الأوكرانية في إطار الأمم المتحدة هي مواجهة العدوان الروسي، واستعادة وحدة أراضي أوكرانيا، ووقف انتهاكات موسكو الجسيمة لمبادئ النظام الدولي.

حيث حظيت كييف بما لايقل عن سبع قرارات أممية تدعم سلامة ووحدة أراضيها وقرارات أخرى بخصوص شبه جزيرة القرم وحقوق الإنسان مما يعد انتصارًا دبلوماسيا أوكرانياً وهزيمة سياسية ودبلوماسية واضحة لروسيا العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي.

وخلال اجتماع طارئ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٧ فبراير ٢٠٢٢م، تم اعتماد القرار الإجرائي ٢٦٢٣ (٢٠٢٢)، والذي سمح باتخاذ قرار بعقد الدورة الاستثنائية الخاصة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

واعتمدت هذه الدورة الاستراتيجية للأمن القومي ثماني قرارات جميعها لصالح أوكرانيا

١. قرار إدانة العدوان الروسي على أوكرانيا
٢. قرار الآثار الإنسانية للعدوان على أوكرانيا
٣. قرار تعليق عضوية روسيا الاتحادية في مجلس حقوق الإنسان
٤. قرار السلامة الإقليمية لأوكرانيا: حماية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة

نجحت أوكرانيا في إشراك الأمم المتحدة في التفاوض لإجلاء المدنيين والعسكريين من ماريوبول والمفاوضات المتعلقة بممر الحبوب

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات تدين العدوان الروسي وتؤكد على وحدة أراضي أوكرانيا بأغلبية ساحقة

٥. قرار التعويضات والخسائر الناجمة عن العدوان الروسي
٦. قرار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقوم عليها سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا
٧. قرار تعزيز سلام شامل وعادل ومستدام في أوكرانيا
٨. قرار مسار السلام

كما ونجحت أوكرانيا في إشراك الأمم المتحدة في عملية التفاوض بشأن إجلاء المدنيين والعسكريين من ماريوبول، وفي المفاوضات المتعلقة بممر الحبوب في البحر الأسود لرفع الحظر المفروض على الصادرات من الموانئ البحرية الأوكرانية. وقد سهّل الأمين العام للأمم المتحدة اتفاقيات إسطنبول، التي وُقّعت في ٢٢ يوليو ٢٠٢٢م، في تركيا.

وكذلك تنفيذ الجهود السياسية والدبلوماسية لزيادة الضغط على موسكو من أجل نزع السلاح في محيط محطة زابوريجيا النووية لتجنب كارثة نووية وعُقد عدد من اجتماعات مجلس الأمن ليتم اعتماد القرار "سلامة وأمن المنشآت النووية في أوكرانيا".

وفي مجال التنمية، تُقدّم الأمم المتحدة مساعدات في إطار الشراكة بين أوكرانيا والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢م، تركز على الأولويات التالية

١) النمو الاقتصادي المستدام، والبيئة، والتوظيف؛
٢) المساواة في الحصول على خدمات عالية الجودة وشاملة، والحماية الاجتماعية
٣) الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون؛
٤) أمن المواطنين، والتماسك الاجتماعي، والتعافي، وتبلغ ميزانية البرنامج الإطاري ٦٦٧ مليون دولار أمريكي.

الخلاصة:

لقد شكل الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية أو إعادة شبح الحرب إلى القارة الأوروبية واقتطاع روسيا لأراضٍ أوكرانية بل واكتتابها في دستورها، أكبر تحدٍ سافر لمبدأ سيادة الدول وليثاق الأمم المتحدة.

كذلك شكل الرفض الروسي الانصياع لجميع القرارات الأممية المتتالية المطالبة بانسحابها من الأراضي الأوكرانية، أكبر دليل على عجز بل وربما الموت السريري لهذه المنظمة. التي أثبتت تركيبتها الحالية ونظامها الداخلي فشله في فرض القرارات الدولية.

رغم ذلك تدرك أوكرانيا تمامًا بأن الهدف الروسي هو تقويض المنظمة الأممية والعودة بعالمنا إلى ما قبل ١٩٤٥م، لذلك تتمسك كييف بوجود أي نظام عالمي هش مها كانت هشاشته كواقع أفضل بكثير من عدم وجوده أصلًا.

لكن أوكرانيا لا تستسلم هذا الواقع فهي تعتبر من بين الدول الداعية بإصرار لضرورة إصلاح وإعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي وإدخال تعديلات جذرية في ميثاق الأمم المتحدة شأنها شأن ألمانيا وتركيا والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول.

وفي الوقت الذي يظن فيه البعض بأن انهيار النظام العالمي القائم سيؤدي حتماً إلى ولادة نظام عالمي جديد، تتناب كييف المخاوف بأن موت هذا النظام قد يؤدي إلى فوضى عالمية جديدة وليس لنظام عالمي جديد.

لذلك ترى أوكرانيا أن الحاجة الملحة اليوم هي مواصلة العمل بإصرار لإصلاح الأمم المتحدة، وزيادة كفاءة أنشطتها، وتعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الهيئة السياسية الأكثر تمثيلاً في العالم.

كما كشفت جولات المفاوضات الشائكة والمطولة لأربع سنوات متتالية سواء في إسطنبول أو جدة أو ميامي وغيرها.. تمسك أوكرانيا بعدم التنازل الرسمي عن أي شبر من الأراضي السيادية، ليمثل ذلك تحديًا دمويًا ووجوديًا لأوكرانيا لتصبح أوكرانيا الحارس الأخير على مبدأ سيادة الدول الرافض لتغيير الحدود بالقوة، فالجميع يعي تمامًا بأن تفريط أوكرانيا بجزء من أراضيها مقابل السلام سيفتح صندوق الشرور على عالمنا وسيُطبق هذا المنطق في بقع أخرى وصراعات أخرى..

* رئيس تحرير وكالة أنباء أوكرانيا بالعربية ـ الأستاذ الجامعي والخبير بالشؤون الأوكرانية والأوروبية

دور الأمم المتحدة في اليمن بين نبل الغايات وقصور الآليات

رؤية يمنية لدور ومستقبل الأمم المتحدة: قضايا اليمن في الميزان

مر ثمانون عامًا على إنشاء منظمة الأمم المتحدة كمنظمة حكومية دولية ذات طابع عالمي، تضم أكثر من (١٩٣) دولة، وتعمل عبر أجهزتها الرئيسة والفرعية والوكالات المتخصصة للاضطلاع بالأدوار الرئيسية في تسوية النزاعات وحفظ الأمن والسلم الدوليين، ودعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال إصدار قرارات وتوصيات وإعلانات وتوجيهات قانونية والإشراف على برامج ومشاريع ضمن إطار القانون الدولي العام.

وعلى الرغم من التحولات في موازين القوى العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية من نظام القطبين، إلى القطب الواحد، إلى عالم يبشر اليوم بتعدد الأقطاب وانعكاس ذلك على أداء المنظمة، مما جعل العديد من الأصوات ترتفع مطالبة بإصلاح هيكل منظمة الأمم المتحدة

د. علي حسن هزازي

وإعادة الاعتبار لها بما يحقق سمو رسالتها، ونبل مقاصدها، ويحررها من هيمنة القوى الكبرى المتحكمة في مجريات قراراتها، التي لم تعد تعبر عن تطلعات شعوب العالم، أو الضمير الإنساني الجمعي.

ومع كل تلك الانحرافات إلا أن لهذه المنظمة جهودًا بارزة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتقديم الدعم الإنساني والتخفيف من معاناة ضحايا الصراعات، واليمن منذ انضمامها في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧م، كعضو رقم (٥٧)، حظيت بالاهتمام من قبل منظمة الأمم المتحدة في مختلف الأزمات التي مرت بها، وسنحاول الوقوف على أبرز محطات تدخل الأمم المتحدة في اليمن لمناقشة نجاحاتها وإخفاقاتها، وتقييم جهودها وفق مبادئ القانون الدولي العام

أولًا: موقف الأمم المتحدة من وحدة اليمن

على الرغم مما شهدته اليمن من أزمات سياسية خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن موقف الأمم المتحدة ظل ثابتًا من الوحدة اليمنية، بدءاً من ترحيبها بالوحدة اليمنية إبان إعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، واعتبرت ذلك خطوة إيجابية نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وفي حرب صيف ١٩٩٤م رفض مجلس الأمن إعلان الانفصال من قبل قيادة الحزب الاشتراكي، وشدد على أن الأزمة شأن داخلي يمني، وأن أي اعتراف بدولة منفصلة يُعد خرقًا لميثاق الأمم المتحدة، وأصدر مجلس الأمن الدولي بخصوص اليمن قرارين تاريخيين هما

١. القرار (١٩٩٤) ٩٢٤ هذا القرار وصف الصراع في اليمن بأنه شأن داخلي، وطالب بوقف فوري للأعمال القتالية، وأرسل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس غالي بموجب المادة (٦) من هذا القرار بعثة لتقصي الحقائق بقيادة الأخضر الإبراهيمي الدبلوماسي الجزائري، كمبعوث له إلى اليمن، في الثاني من يونيو ١٩٩٤م، والأهم أنه وصف ما يجري بأنه صراع داخلي في الجمهورية اليمنية.

٢. القرار ٩٣١ (١٩٩٤) كرّر مطالبة جميع الأطراف بوقف إطلاق النار فوراً، وخاصة إيقاف القصف على مدينة عدن. كما دعا إلى استئناف الحوار السياسي داخل دولة واحدة، وفي الفقرة الجوهرية، أكّد مجلس الأمن أن الأزمة شأن يمني داخلي، وأن وحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه غير قابلة للمساس.

ومنذ ٢٠١١ وإلى نهاية ٢٠٢٥م، أصدر مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات بخصوص اليمن ركزت على موقفها الراسخ من الوحدة اليمنية، وآخرها القرار (٢٠٢٥) ٢٨٠١ حيث أكدت تلك القرارات على التزامها القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه.

وفي ذكرى إعلان الوحدة اليمنية ٢٢مايو ٢٠٢٥ م، جدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تهنئته لليمن بمناسبة اليوم الوطني للوحدة، التمسك بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ، معتبرًا ذلك موقفًا ثابتًا يحظى بإجماع دولي.

كما أن الأمم المتحدة رفضت كل المحاولات التي قام بها المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا منذ٢٠١٧م، في سبيل الحصول على أي اعتراف من قبل الأمم المتحدة كسلطة أمر واقع أو ممثل معترف به للجنوب سواء عندما أعلن ما أسماه بالإدارة الذاتية، في أبريل ٢٠٢٠م، أو ما قام به في غضون الأيام السابقة من اجتياح للمناطق الشرقية (حضرموت والمهرة،) وما أسماه بالإعلان الدستوري. وقد تضافرت جهود الاشقاء في المملكة العربية السعودية مع الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً لرفض لتلك الإجراءات الأحادية واعتبارها تمرد على الدولة، وقد أقدم العقلاء في المجلس الانتقالي إلى حل المجلس والترحيب بالدعوة إلى حوار جنوبي ــ جنوبي.

ثانياً: الأمم المتحدة والوضع الإنساني في اليمن

كان للأمم المتحدة منذ تأسيسها إلى اليوم جهودًا تعكس روح التعاون الدولي خلال الأزمات والكوارث التي عصفت باليمن، وتجلت أهم تلك المواقف في أزمتها الراهنة التي تدخل عامها الحادي عشر كنتيجة للصراع الممتد الذي تسببت به ميليشيات الحوثي التابعة لإيران، في ٢١سبتمبر ٢٠١٤، بتمردها على الدولة، وما نتج عن ذلك من انتهاكات خطيرة، وتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع حالات النزوح القسري، وبحسب التقارير الجديدة المنشورة على مواقع الأمم المتحدة، فقد حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) من أن الأوضاع في اليمن لا تزال صعبة للغاية، إذ لا يزال أكثر من ١٩,٥ مليون شخص في البلاد -أي ما يقارب نصف السكان- بحاجة إلى مساعدات أساسية بما فيها الغذاء والرعاية الصحية والمأوى بالإضافة إلى المياه النظيفة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة خلال الفترة المنصرمة من الأزمة في اليمن وحشدها الموارد من المجتمع الدولي، إلا أنه يلاحظ أن أغلب تلك الموارد ذهبت للمشاريع المنقذة للحياة وتوفير المواد الغذائية الأساسية، وحقائب المأوى، وكان من المفترض أن تكون الاستجابة الإنسانية قصيرة الأجل، ومن ثم التحول من تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة، إلى

موقف الأمم المتحدة ظل ثابتًا من الوحدة اليمنية خلال العقود الثلاثة الماضية منذ ترحيبها بالوحدة عام ١٩٩٠

المشاريع الصغيرة وتنمية الموارد المحلية للمستفيدين.

ولا يزال نحو ٤,٥ ملايين شخص نازحين داخليًا في الوقت الحاضر، مع الإشارة إلى أن النساء والأطفال يشكلون قرابة ٨٠٪ من هذه الفئة السكانية المتضررة. فالنداء الإنساني لليمن للعام٢٠٢٥- الذي كان يتطلب ٢,٥ مليار دولار حصل على أقل من٪ ٧ بالمائة (١٧٣ مليون دولار) من المبلغ المطلوب.

وتعود أسباب نقص التمويل المقدم إلى اليمن إلى أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حولا مسار المساعدات الإنسانية إلى مناطق طوارئ جديدة تشمل أوكرانيا، وغزة، وغيرها من مناطق الصراع الساخنة، بالإضافة إلى أن قضية الصراع في اليمن دخلت فيما يسمى بدائرة الحرب المنسية، ولم تعد تلقى تعاطفًا دوليًا، كما لا ننسى من بين تلك الأسباب أن المراكز الرئيسية لمنظمات الأمم المتحدة في اليمن تقع في مناطق سيطرة ميليشيات الحوثي مما أتاح لها التحكم بالمساعدات وتوجيهها لدعم مجهودها الحربي، وأكد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيزلي إن "هذه الممارسات هي بمثابة سرقة الغذاء من أفواه الجوعى".

وحين انخفض الدعم قامت ميليشيات الحوثي بوضع القيود أمام العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأخرى، واختطاف موظفيهم، وتقييد حريتهم وإلصاق تهم التخابر ضدهم، وإصدار ما تسميه بأحكام إعدام ضد بعضهم، كأوراق ضغط سياسي، تحاول بها ابتزاز المجتمع الدولي ليستمر في تمويل حروبه، باسم المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى تضخم الجانب البيروقراطي للمنظمة، وتداخل الاختصاصات بين منظماتها، وذهاب أغلب موارد الدعم لتغطية نفقاتها التشغيلية، بينما ما تبقى من فتات يذهب جزء منه إلى الميليشيات المسيطرة على أرض الواقع شمالاً وجنوباً تحت بند تسهيلات، والنزر اليسير بالكاد يصل إلى المستفيدين.

ثالثاً: قرارات مجلس الأمن بشأن اليمن على مدار ثمانين عامًا

خلال الأعوام الثمانين الماضية كان مجلس الأمن حاضراً في مختلف الأزمات التي مرت بها اليمن إذ صدر عنه العديد من البيانات والتوصيات والقرارات الدولية بشأن اليمن نوجزها كالآتي

الفترة الأولى (١٩٦٣-٢٠١١): صدرت (٦) قرارات بداية بالقرار رقم ١٧٩ في ١٩٦٣م، والذي بموجبه اتفقت الأطراف المعنية باليمن، والتزمت المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة آنذاك بدفع نفقات بعثة الأمم المتحدة. ثم تلا ذلك القرار رقم ١٨٨ (١٩٦٤) لشكوى تقدمت بها اليمن حول هجوم جوي بريطاني، واستنكر المجلس الهجمات على حريب، وقد صدر بعد ذلك القراران رقم ٩٢٤ ورقم٩٣١ بخصوص حرب صيف ١٩٩٤م.

الفترة الثانية (٢٠١١-٢٠٢٥) صدرت (١٧) قرارًا بخصوص الصراع في اليمن بدأت بقرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤، المعتمد بالإجماع في ٢١ أكتوبر ٢٠١١، وأهم القرارات التي اتخذت بعد هذه القرارات هما القرارين ٢١٤٠ (٢٠١٤) و٢٢١٦ ((٢٠١٥ والتي بموجبهما اتخذت تدابير وعقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بحق الأطراف المعرقلة لعملية الانتقال السياسي والاستقرار في اليمن وهم جماعة الحوثي وصالح آنذاك، شملت حظر من السفر، وتجميد الأموال، وتوريد الأسلحة والعتاد.

أما القرار الأخير رقم (٢٠٢٥) ٢٨٠١: فقد جدد التزام المجلس بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، وعزز موقف الحكومة اليمنية، وضاعف التدابير ضد الحوثيين، كما أكد القرار على المرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن، والتي تتمسك بها الحكومة اليمنية كإطار لأي مفاوضات.

الخلاصة: تظهر قرارات مجلس الأمن تحولًا في التركيز من حفظ السلام والمراقبة إلى فرض عقوبات وتدابير أكثر صرامة بهدف دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، ومواجهة التحديات التي تفرضها الأطراف المعرقلة. ولكنها أغفلت الدول المتدخلة في الشأن اليمني كإيران، واكتفت بإدانة وكيلها ميليشيات الحوثي الإرهابية. والأمر ذاته ينطبق على الأشقاء في الإمارات ودعمهم للمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي بغرض تحقيق مكاسب اقتصادية الأمر الذي يعد انحرافًا لمبررات تدخلها في اليمن، وارتكاب لجريمة عدوان في القانون الدولي.

رابعاً: الأمم المتحدة وجهود السلام المتعثرة في اليمن

رغم الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في اليمن لإنهاء الصراع إلا أن تلك الجهود تعثرت أمام تعنت جماعة

الحوثي، فالأمم المتحدة من ٢٠١١ إلى اليوم عين أمينها العام أربعة مبعوثين خاصين لاحتواء الأزمة في اليمن وهم

١. جمال بن عمر، دبلوماسي مغربي كان مستشاراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون اليمن . ثم عين مبعوثًا خاصًا للأمم المتحدة في أغسطس ٢٠١٢، قاد بن عمر الوساطة بين أطراف الأزمة اليمنية الرئيسيين عام ٢٠١١م، ومن ثم مفاوضات أخرى للخروج باتفاق تقاسم للسلطة عام٢٠١٥م، ودخلت البلاد بعدها في أتون حرب أهلية.

٢. إسماعيل ولد الشيخ أحمد ولد بابّاه، هو اقتصادي ووزير ودبلوماسي موريتاني بارز، عين مبعوثاً أمميا لليمن في ٢٥ أبريل٢٠١٥م.

٣. مارتن غريفيثس ، وسيط دولي بريطاني عمل مديرًا تنفيذيًا للمعهد الأوروبي للسلام، عين مبعوثًا أمميًا لليمن في العام ٢٠١٨م.

٤. هانس غروندبرغ، دبلوماسي ووسيط دولي سويدي، عُين مبعوثًا أمميا خاصًا لليمن في ٦ أغسطس ٢٠٢١م. ولا تزال ولايته ممتدة حتى اليوم.

ويرى العديد من المراقبين للوضع أن المبعوثين الأمميين تحولوا إلى مجرد مراقبين فاعلين، في مشهد يعكس اختلال موازين القوى العظمى وتغليب البراغماتية السياسية على مبادئ القانون الدولي، أما الشارع اليمني فقد فقد ثقته في الأمم المتحدة ومبعوثيها للوصول إلى حل، أو إمكانية إحداث أي اختراق ينهي الصراع في اليمن.

إنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة عبر مبعوثيها الخاصين خلال أكثر من عقد من الزمن إلا أن النتائج التي تحققت محدودة جدًا مقارنة بالمهمة التي جاءوا من أجلها، وتتمثل ببعض الاختراقات التي أحدثها المبعوثون الخاصون في الملف اليمني في الهدنة التي بدأت من ٢ أبريل ٢٠٢٢م، وعمليات تبادل محدودة للمختطفين المدنيين مقابل مقاتلي الحوثي، كما أن اتفاقية استكهولم التي لم يوقع عليها الحوثي، والتي حدثت في عهد المبعوث غريفيثس فلم ينفذ الحوثي من بنودها شيء.

وهناك تفاعل بوساطة جديدة قامت بها سلطنة عمان عبر الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في ديسمبر٢٠٢٥ م، عمان بين وفدي الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين لإطلاق سراح المختطفين، إلا أن هناك تخوفات من أن تلك الجهود قد لا تبلغ غايتها النهائية.

خامسًا: متطلبات تهيئ لعملية سلام مستدام في اليمن

إن أي عملية سلام في اليمن يجب أن يسبقها إثبات لحسن النوايا وتهيئة أجواء الثقة بين أطراف الصراع بحيث يتم التوافق على البدء في أربع نقاط رئيسية تشمل وقف شامل لإطلاق النار، وفتح كامل للمعابر والطرقات والسماح بحرية التنقل بين المحافظات والمناطق اليمنية، والإفراج عن جميع المختطفين والمخفيين قسريًا والمعتقلين والسجناء وفق مبدأ الكل مقابل الكل الذي أعلنته الأمم المتحدة، ثم يفتح حوار جاد بين المكونات والأطراف الرئيسية بغرض التوصل لعملية سلام مستدام وشامل يشتمل على وضع آليات واضحة للمحاور التالية

١. دعم اليمن باعتبارها عضواً في الأمم المتحدة، عبر الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في استعادة دولتها، وبسط سيطرتها على كامل ترابها الوطني، والحفاظ على وحدتها، واحترام سيادتها، واستقلالها وسلامة أراضيها.

٢. التوافق على رئيس ونائبه يجسدان الشراكة بين جميع المكونات تحت سقف الجمهورية، والحرية والعدالة ويعززان قيم التعايش والمواطنة.

٣. تبني خيار الدولة الاتحادية (الفدرالية) بحسب ما جاء في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

٤. وضع خطة مزمنة لنزع السلاح من جميع الميليشيات والجماعات المسلحة، وإعادة هيكلة قوى الجيش والأمن تحت إدارة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

٥. وضع خطة شاملة لإعمار ما دمرته الحرب وتعويض الضحايا يشارك في تمويله الدول المتدخلة والمجتمع الدولي.

٦. تشكيل لجان وهيئات وطنية مستقلة تساهم في إدارة الشأن العام، وحفظ حقوق الضحايا وإشراك ممثلين عن المرأة والشباب ومنظمات المجتمع الوطني في إدارتها.

* محامي وباحث يمني ـ في سلك الدكتوراه في القانون الدولي. جامعة محمد الخامس- كلية الحقوق- السويسي

مسقط والرياض مطالبتان بدور قيادي لإصلاح الأمم المتحدة

٥ مرتكزات واقعية بعيدًا عن الراديكالية لمسارات إصلاح الأمم المتحدة

أطلق الرئيس الأمريكي ترامب رصاصة الرحمة على الأمم المتحدة بعد سنوات من عجزها الانتصار لمبادئها وأهدافها المنشأة لها في ٢٦ يونيو١٩٤٥ م، بعد الحرب العالمية الثانية الطاحنة الذي أحدثت دمارًا هائلًا ، وذلك بعد تدخله عسكريًا في فنزويلا، واعتقال رئيسها نيكولاس مادورو ، وتهديداته لدول أخرى، ولا نعتبر هذه الرصاصة رصاصة إعلان وفاة ، وإنما الإسراع بإصلاحات واقعية للمنظمة الدولية بصورة عاجلة، ولا يمكن توقع أن تقوم الدول الكبرى بهذه الإصلاحات، بل أن البوصلة تتجه الآن نحو دول محايدة نسبيًا، ولها نفوذ متوسط، ومن مجموعة الجنوب العالمي ، وهنا تبرز المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان كقوى مؤهلة لهذه القيادة التاريخية من منظور الإصلاح الواقعي وليس الراديكالي.

د. عبدالله باحجاج

ودون مثل هذه التدخلات، فإن المنظمة الدولية تظهر الآن في عهد رئاسة ترامب الثانية، بأنها مشلولة تمامًا في حفظ السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التقدم الاجتماعي، وكذلك الحفاظ على سيادة الدول، وهي الان تعمل في ظل أزمة مصداقية وعدم الثقة، وهي متوقعة أصلًا، فرصاصة الإصلاح التي أطلقها ترامب عبر تدخله في دولة ذات سيادة واعتقال رئيسها يفرغ منظمة الأمم المتحدة من كل مضامينها التي من أجلها أنشئت، وحول المجتمع العالمي إلى شريعة الغاب، وهو ما يتعارض مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وترامب لم يعد يعترف بالقانون الدولي، وكشف صراحة في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية " أن القيد الوحيد على سلطته كرئيس لأمريكا هو "اخلاقياتي الخاصة وعقليتي الخاصة " وترامب لن يكتف بفنزويلا وإنما لدول أخرى ككوبا والمكسيك ... وكشف عن عزمه ضم جزيرة غرينلاند الذي يعتبره ضروريًا للأمن القومي الأمريكي، بما في ذلك استخدام القوة إذا اقتضت الحاجة، وفق تعبيره، وقدم ترامب عرضًا مغريًا لسكان جزيرة غرينلاند يتمثل في ١٠٠ ألف دولار لكل واحد مقابل القيام بثورة للمطالبة بالانفصال عن الدنمارك.

وتتحدد اخلاقياته وقناعاته في أموال وثروات الشعوب، فالجزيرة يعتبرها ترامب القبة الذهبية، وهي خزان من الثروات الباطنية، والسيطرة عليها يعني السيطرة على الاتحاد الأوروبي ووفاة حلف الناتو إلى الأبد " كما يقول خبراء "

والخطر المخيف يكمن في تبني دول أخرى عالمية كروسيا والصين، وإقليمية أخرى نفس النهج الترامبي للاستقواء على دول ضعيفة، عندها هل سيكون للأمم المتحدة من وجود مادي أو شرعي؟ والبعض يرى أنها قد انتهت حتى قبل مجيء ترامب للحكم في أمريكا، وفعلًا، فمثلًا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المتهم بمخالفات القانون الدولي بسبب غزو أوكرانيا ٢٠٢٢م، وضم أراض أوكرانية.

وهنا مجموعة تساؤلات تطرح أبرزها:

- لماذا الرهان على الرياض ومسقط، والآن بالذات؟
- ما هي مسارات الإصلاح الواقعي؟
- كيف ستنجح مسقط والرياض في قيادة دول الجنوب العالمي للإصلاح.
- كيف يمكن فرض الإصلاح سياسيًا؟

إصلاح الأمم المتحدة في سياق الإصلاح التراكمي وليس الراديكالي لمعالجة أسباب الشلل في أجهزتها

لن نتناول الإصلاحات الإدارية، فهناك مبادرات كمبادرة الأمم المتحدة ٨٨ " التي تهدف إلى تبسيط العمليات الإدارية، وإعادة هيكلة النظام الإنمائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.. بهدف تقليل البيروقراطية وزيادة الشفافية والمساءلة، وقد اخترنا المحاور التالية لبحث هذه القضية العاجلة:

أولًا: حتى لا تترسخ شريعة الغاب في المجتمع الدولي.

إن الدعوة لإصلاح المنظمة الدولية ليست حديثة، ولا يمكن حصرها بمخالفات ترامب وبوتين وغيرهم ، وإن كان لترامب السبب المعجل لها ، فمنذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، وحتى الآن يزداد عدد ضحايا الحروب والتوترات والنزاعات، بحيث ينبغي أن تنعقد الآن المقارنات بين ما قبل ذلك التاريخ، وما بعده حتى ينكشف لنا الواقع الخطير ، ومخاوف مآلاته ، وستكون المقاربة تقريبية ، وسنقف من خلالها على عجز منظمة الأمم المتحدة على الوفاء بأسباب إنشائها، فعدد ضحايا الحرب العالمية الثانية حوالي ٧٠ ٨٥ -مليون شخص بين عسكري ومدني يشمل جميع الأسباب المرتبطة بالحرب،

الأمير محمد بن سلمان أعاد بناء سياسة السعودية على مبدأ التوازن والتهدئة والانفتاح الإقليمي وبناء تكتلات دولية

والمجموع التقريبي للنزاعات منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة ١٩٤٥ حتى عام ٢٠٢٥ م، بين ١٥ - ٣٠ مليون قتيل دون احتساب النزاعات الصغيرة أو الوفيات غير المباشرة .

وقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل عدم تكرار مآسي الحربين العالميتين، ومنع التوترات والمجاعة وحل المشاكل بالطرق السلمية، وتحقيق التنمية والاستقرار والأمن بين الدول والشعوب، لكنها من خلال ما تقدم لم تتمكن من الوفاء بتحقيق هذه الأهداف الكبرى، وعندما نقارن بين عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية وما بعد قيامها، وما حدث في رواندا والعراق وسوريا واليمن والصومال والسودان وأوكرانيا من حروب ونزاعات داخلية ومجاعات، وصلت الأوضاع في بعضها إلى حافة المجاعة كهايتي ومالي واليمن والصومال وتشاد وغزة.. الخ ويرى البعض انتهاء عصر منظمة الأمم المتحدة، لأنه لم يبق شيئًا إنسانيًا ساميًا تدافع عنه، ويطالبون بنظام عالمي جديد، وهذه راديكالية أو طوباوية تنقصها الواقعية، فالعالم دون المنظمة الدولية حتى في حالة عجزها الراهن سيكون الأسوأ للبشرية، وسينزلق العالم لشريعة الغاب، ويصبح سيادة منطق القوة بدل الحق، والأقوى هو من يفرض إراداته دون ضوابط أخلاقية أو سياسية وقانونية لو في حدها الأدنى.

والقضية الكبرى هنا ليس في نهاية نظام عالمي قديم، وإقامة جديد على أنقاضه، فهذا تطور لم تتوفر حيثياته الموضوعية كتلك التي حدثت في يناير ١٩٢٠م، عندما تم إقامة عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى ، وعلى أنقاضها تأسست الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، وإنما القضية المستعجلة هنا في إصلاح هذه المنظمة لكي تستوعب كل اللاعبين الدوليين الجدد المؤثرين ، وتسد الخلل في مؤسساتها وهياكلها التي يجعلها عاجزة عن حفظ الأمن والسلام وتحقيق التنمية للبشرية ، ودون ذلك ، فكل دولة قوية سترى من حقها تغيير الأنظمة والاستيلاء على خيرات الدول وشعوبها بالقوة، وما يقوم به ترامب يجسد هذا السيناريو المخيف الذي لم يكتف بفنزويلا وإنما يهدد دول أمريكا اللاتينية .

وترامب هنا ينفذ الاستراتيجية الأمنية الجديدة لأمريكا الرامية إلى تقاسم النفوذ على المستوى العالمي بين واشنطن وموسكو وبكين، وإهمال أوروبا بصورة لافتة، واتهامها بالضعف الاقتصادي والترهل السياسي، وإخفاق حكوماتها في حماية هوياتها المجتمعية التي هي في طريق الذوبان - على حد قوله - وتشيد في الوقت نفسه بالقوى اليمينة المتطرفة المتنامية، ويصف ترامب السياسة الإقليمية الجديدة لبلاده بأنها امتداد لعقيدة مونرو التي تعتبر نصف الكرة الغربي مجالًا حيويًا خالصًا لأمريكا.

مما تقدم، يظهر لنا أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي التفكير في سياق الإصلاح التراكمي وليس الراديكالي لمعالجة أسباب الشلل في أجهزة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي إذا ما أريد له على الأقل القبول أو على الأقل تمريره كمشروع قابل للتطبيق، من هنا يأتي اختيارنا لمسقط والرياض لأسباب سيأتي ذكرها لاحقًا، وذلك قبل أن يتوغل أصحاب المصالح المالية والسياسيون المتهورون العالميون في ترسيخ شريعة الغاب.

ثانيًا: لماذا الرهان على الرياض ومسقط في قيادة الإصلاح؟

لا يمكن لأي دولة مهما بلغ وزنها السياسي والاقتصادي والأخلاقي بمفردها قيادة الإصلاح فلابد أن تشترك في القيادة مع وجود توافق إقليمي مؤثر أو دولي حتى يكون الإصلاح قابلًا للتطبيق، من هنا يأتي اختيارنا لمسقط والرياض للقيادة، لكن في إطار دول الجنوب الدولي لوجود مشتركات أساسية بينهم، وتتميز السلطنة والمملكة بمزايا قوة متعددة ومختلفة تنفرد بها كل واحدة منهما، ويمكن أن تتكامل لكي يكون تأثيرهما في قيادة الإصلاح نافذة، وسنتناول أبرزها في نقاط سريعة كالاتي:

أولا: قوة مسقط:

تكمن في جيوسياستها العالمية ودبلوماسيتها الاستثنائية التي ينظر إليها كشرعية أخلاقية بعد نجاحاتها التاريخية في إحلال

تتقاطع القوتان الناعمتان العمانية والسعودية في حقبة نضج الشراكة الاستراتيجية بين البلدين

السلام والاستقرار الإقليمي، ومساهمتها العالمية عبر تطبيق مبادئ أساسية في سياستها الخارجية، كالحياد الإيجابي الذي تمكنت من خلاله حل الكثير من التوترات والنزاعات والمآسي الإنسانية، كما إنها لم تستنزف في الاستقطابات الكبرى، وقد حافظت على قنوات مفتوحة مع أطراف النزاع مثلًا بين الغرب وإيران واليمن، وملفات أخرى ذات طابع إنساني، وتجربة مسقط مع الأزمات الإقليمية قد ولد لديها فهمًا واعيًا وعميقًا لإخفاقات مجلس الأمن الدولي خاصة سوء استخدامات الفيتو فيه ، ولها علاقات دولية ثابتة قد عززتها بمصالح اقتصادية وجيوسياسية مع كل أو معظم القوى الكبرى كواشنطن وموسكو وبكين ولندن وباريس وبرلين .. وقوى إقليمية كالهند وباكستان وتركيا وسنغافورة.. الخ.

ثانيًا: قوة الرياض:

تتمثل في ثقلها السياسي والاقتصادي والديني الدولي، وهي عضو فاعل في مجموعة العشرين، ولاعب محوري في أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي، وفي عهد الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء تم إعادة بناء سياساتها الخارجية على مبدأ التوازن والتهدئة، مثالنا هنا الانفتاح الإقليمي، والاتفاق السعودي الإيراني، كما تكمن قوتها في بناء تكتلات دولية مع الشرق والغرب والجنوب العالمي.

وتتقاطع القوتان الناعمتان العمانية والسعودية الآن في حقبة نضج الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وقد حدث ذلك بعد سلسلة أحداث متعددة ، ومتغيرات في الرؤى الاستراتيجية الإقليمية والعالمية، أبرزها محاولات عيدروس الزبيدي الذي كان رئيسًا للمجلس الانتقالي الجنوبي فرض واقعًا جديدًا على الأرض في محافظات حضرموت والمهرة، والتلويح بما يسمى بدولة الجنوب العربي والتطبيع مع إسرائيل، واتهامه من قبل المجلس الرئاسي اليمني بالخيانة العظمى، وهو اتهام يحمل الكثير من التفسيرات ودلالات، وقد رصدنا بعيد مغامرة الزبيدي في حضرموت والمهرة عقد لقاءات عسكرية في العاصمة مسقط مع مسؤولين عسكريين سعوديين وقطريين، وهما دولتان متجاورتان، وتشكلان كبرى دول مجلس التعاون الخليجي، وتعد محافظتي المهرة وحضرموت عمقهما الأمني الاستراتيجي .

والخطوة المطلوبة الآن من الرياض ومسقط الاتجاه إلى تكامل وظيفي مستدام بحيث تؤدي كل دولة الأدوار التي يمكن أن تنجح فيها أكثر من الأخرى، أو الاشتراك في توزيع الأدوار بحيث تكون متناسقة، وهذا التكامل لا يعني وحدة موقف في كل ملف أو تبعية طرف لأخر، وإنما احترام متبادل للأدوار، والتخطيط والتنسيق الكامل لنتائجها، فهما أكبر دولتين في المنظومة الخليجية، وقد أقدما قبل أحداث حضرموت والمهرة على إقامة شراكة استراتيجية ترتكز على التعاون الاقتصادي والسياحي والتقني وفق رؤيتي " عمان ٢٠٤٠ " و" السعودية ٢٠٣٠ " وتضخ فيها استثمارات مشتركة في قطاعات الطاقة والصناعة واللوجستيات مع تفعيل مجلس التنسيق العماني السعودي لدعم التكامل وتسهيل التجارة وتعزيز الروابط الثقافية والسياحية بين البلدين .

ومما تقدم يجعل من خيار الشراكة الاستراتيجية والتكامل الوظيفي بين مسقط والرياض حتمية، وذات تأثير عالمي لكلتا الدولتين، مسقط كجسر توافقي دبلوماسي، وحاضن للحوارات، والرياض كثقل اقتصادي وسياسي إقليمي بطموحات عالمية، وهما قادرتان على قيادة إصلاح المنظمة الدولية ، لكن في إطار دول الجنوب العالمي أولًا ، فكلاهما له شراكات اقتصادية واستراتيجية عميقة مع الدول الفاعلة فيه، يمكن توظيفها لبلورة إصلاحات مجمع عليها، وإنضاجها مع الاتحاد الأوروبي ثانيًا،

الخطوة المطلوبة من الرياض ومسقط تكامل وظيفي مستدام الاشتراك وتوزيع الأدوار لتكون متناسقة

مسقط جسر توافقي للحوارات والرياض ثقل اقتصادي وسياسي بطموحات عالمية قادرتان على إصلاح المنظمة

فأوروبا تشعر أنها في وضعية ثانوية بعد مجيئ ترامب للرئاسة الثانية ووفق ما أشرنا إليه في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة .

ثالثًا: دول الجنوب العالمي الواعدة

دول الجنوب العالمي لم تعد تكتل أيديولوجي كما كانت في حركة عدم الانحياز فهي مزيج من الثقل السكاني والاقتصادي والاستقرار النسبي والطموح الجيوسياسي، وتتطلع إلى أدوار قيادية في النظام العالمي خلال العقدين المقبلين، وهي ليست في مستوى واحد وتصنف الآن إلى عدة مسميات، هي على النحو التالي:

- قوى كبرى صاعدة: ويدخل فيه الهند والصين، الأولى لها اقتصاد ضخم ونمو متسارع، وثقل ديموغرافي وتقني، ولاعب محوري في مجموعة العشرين ومنظمة بريكس، والأخرى تقود قاطرة الجنوب العالمي، ولها طموح جيوسياسي عابر الحدود من خلال مشروع الحزام والطريق، وقد تجاوزن توصيف واعدة، وكلاهما يتطلع لعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي.

- قوى وازنة وواعدة للقيادة الإقليمية، وهي إندونيسيا أكبر دولة إسلامية سكانًا، واقتصادها مستقر ومتوازن، وهي جسر بين آسيا والعالم الإسلامي، والبرازيل عملاق أمريكا الجنوبية التي يحاول ترامب العبث بأوضاعها، تتميز بأنها دولة زراعية وصناعية بالإضافة إلى الطاقة، وتلعب دورًا أساسيًا في بريكس، وتركيا تتمتع باقتصاد صناعي متنوع، ولها نفوذ جيوسياسي نشط، وتتموضع بين الشمال والجنوب، وهي لاعب إقليمي بطموح دولي.

- دول واعدة بثقل اقتصادي - سياسي، تدخل في هذا التصنيف المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد عربي، وعضوة في مجموعة العشرين، وتقود تحولات داخلية استراتيجية من خلال رؤية ٢٠٣٠م ، وقد نجحت في قدرتها على قيادة ملفات الجنوب بالذات التنمية والطاقة، والأخرى المكسيك التي يستهدفها ترامب كذلك، وهي بوابة الجنوب الى السوق الغربية، لها اقتصاد صناعي متصل بأمريكا الشمالية، توصف بأنها لاعب صامت، لكنه مؤثر التي لها اقتصاد صناعي، وكذلك فيتنام لها قصة نجاح تنموية، ويقال عنها أنها بديل صناعي للصين.

- إفريقيا الصاعدة، وتعد نيجيريا أكبر دولة إفريقية سكانًا، وهي سوق ضخم، وبها إمكانيات ضخمة، وتليها إثيوبيا بموقعها الجيوسياسي الحساس، وثقل ديموغرافي في إفريقيا، ونمو اقتصادي رغم الأزمات، والثالثة جنوب إفريقيا بوابة إفريقيا السياسية والاقتصادية، وعضو في بريكس، وتتمتع باقتصاد متقدم نسبيًا .

وعلاقات الرياض ومسقط عميقة مع الكثير من دول الجنوب العالمي، وبإمكانهما إقناعها بإصلاحات واقعية، وتشكيل تكتل قوي ومؤثر لإصلاح المنظمة الدولية، خاصة وأن هذا التكتل له علاقات استراتيجية كبيرة مع الدول الكبرى.

تحول " الفيتو " من أداة حفظ السلم لساحة شلل سياسي وجاء ترامب لقيادة مسار مخيف عالميًا

ثالثا: المداخل الأساسية لتمرير قبول التدخل العماني السعودي.

أن الإصلاح ليس مسألة سهلة لأنه يمس صراع مصالح الدول الكبرى، فالدول المستفيدة من الوضع القائم لا ترى في الإصلاح مصلحة لها، لكن هناك مداخل أساسية إقناعية ينبغي أن تنطلق منها الرياض ومسقط ، فالأمم المتحدة لم تعد بصيغتها التي تأسست عام ١٩٤٥م، قادرة على مواكبة التحولات العميقة التي يشهدها النظام العالمي، وبصرف النظر عما أشرنا إليه من مخالفات لميثاق الأمم المتحدة، فالعالم تغير في موازين القوة وطبيعة التهديدات وأنماط الصراع، بينما بقيت بنية المنظمة الدولية وأساليب عملها شبه ثابتة، وتحول النظام الدولي من عالم ثنائي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب مع صعود قوى إقليمية ودولية خارج احتواء منظومة صناعة القرار العالمي، وقد تحول حق النقض " الفيتو " من أداة حفظ السلم إلى ساحة شلل سياسي حتى في القضايا الإنسانية الكبرى،

وقد جاء ترامب للحكم في أمريكا مجددًا لقيادة مسار مخيف عالميًا، هو شريعة الغاب، ولابد أن تبادر الرياض ومسقط إلى تصوير تداعيات هذه الشريعة إذا كانت بديلًا عن النظام العالمي، فاستخدام القوة العسكرية والتهديد بها لتغيير الأنظمة والاستيلاء على ثروات الشعوب هي بمثابة مصانع لصناعة الإرهاب الجديد، وإحياء خطاب المقاومة ضد الاستعمار ، وانتقال العنف من الجريمة إلى الأيديولوجيا، وستبرز عصابات المخدرات والميليشيات السياسية وجماعات تحرير دفاعًا عن السيادة، وكل ما هو غير شرعي كالجماعات الإجرامية ستتحول إلى وطنية .

فلو أخذنا أمريكا اللاتينية مثلًا ، فهي تربة جاهزة للانفجار ، فهي تعاني من تفاوت اجتماعي حاد، وفيها عصابات مسلحة، واذا لم تستقر فالتوقعات تشير إلى هجرة جماعية ستدفع ثمنها أمريكا نفسها، وانفجارًا واسعًا للعنف وفترة مطولة من الفوضى، وهذا يمكن أن يحدث في كل دولة أو منطقة يستهدفها ترامب تهديدًا وطمعًا في ثرواتها بالقوة، مما سيؤثر على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وينبغي على الرياض ومسقط الإسراع في التحذير من هذا المسار وتداعياته ، فهو يصنع بنية مثالية لتنامي الإرهاب الدولي وعودة الجماعات الأيديولوجية المتطرفة والوطنية والمسلحة، وستجد هذه الدول نفسها أولًا في مواجهة مع الشعوب التي ستناضل إذا ما عمم ترامب والامبراطوريات القديمة / الجديدة شريعة الغاب على حساب منظمة الأمم المتحدة .

رابعًا: مسارات الإصلاح.. الواقعية بعيدًا عن الراديكالية.

وسنختصرها في النقاط التالية:

- توسيع العضوية في مجلس الأمن الدولي " الدائمة وغير الدائمة " لمشاركة الفاعلين الجدد في صناعة القرار الدولي، واشتراط تصويت مزدوج كأن يكون سريان الفيتو مشروطًا بأغلبية ثلثي الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- أو دعم مبادرة الفيتو المسؤول التي تقودها دول من الجنوب العالمي، أو الفيتو المعلق بحيث لا يسري إلا بعد تويت ثان أو مهلة زمنية لدواعي نجاح الوساطة، مع إلزام الدولة المستخدمة للفيتو بتقديم مذكرة قانونية علنية تشرح أسباب الفيتو.

- إعادة الاعتبار للجمعية العامة للأمم المتحدة عبر منحها صلاحيات أكبر في القضايا الإنسانية والأمنية عند شلل مجلس الأمن.

- إعادة هيكلة التمويل بما يقلل ارتهان المنظمة الدولية على الدول الكبرى.

- تقوية دور الأمين العام عبر منحه تفويضًا أوسع في الوساطة دون انتظار تفويض مجلس الأمن.

* أكاديمي محلل سياسي ـ سلطنة عُمان

أبعاد الرؤية الجزائرية لمستقبل منظمة الأمم المتحدة ومتطلبات إصلاحها

المقاربة الجزائرية لإصلاح الأمم المتحدة لم تكن تقنية بل مشروعًا سياسيًا معياريًا لإعادة التوازن للنظام الدولي

تعد مسألة التعاون الدولي وبناء السلام في ظل ما تفرضه العولمة الاقتصادية من تحولات، قضية توجه يحتاج الى إطار مؤسساتي يضمن للدول تنويع مداخل الشراكة والتنسيق، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مساعي تحقيق السلام، كما يخلق الطابع المؤسساتي انسجامًا كاملًا بين القدرات والأهداف انطلاقًا من أن كل تنظيم يعبر عن نسق من الأدوار والوظائف التي تتسم بخاصيتي التكامل والتكيف، وهي المقاربة التي تفرضها طبيعة التحديات والتهديدات الجديدة التي تجعل من مبدأ التضامن الدولي أساسًا لتحقيق متطلبات الأمن والتنمية.

إن أهمية تعزيز وضمان الطابع المؤسساتي للعمل الدولي والشراكة الدولية من أجل السلام والتنمية هي مدخل مهم من مداخل دمقرطة العلاقات الدولية، بالنظر لمساهمته في ضمان الثبات على المبادئ، وتعزيز الالتزام بالأهداف

أ.د. سليمان اعراج

كما يتيح بلوغ مستوى الموثوقية باعتبارها أداة من أدوات ترسيخ أسس ومتطلبات السلام العالمي.

ضمن هذا المسعى تشكل منظمة الأمم المتحدة مرجعًا وإطارًا منظمًا للجهود الدولية من أجل الشراكة والتنمية، انطلاقًا من خصائصها وما يتيحه الالتزام بميثاقها من مسؤولية مشتركة للدول تجاه قضايا السلم والأمن العالمي، والذي يعد مسألة غير قابلة للتجزئة، غير أن ما يعيشه الواقع الدولي من تنافسية قصوى، وجنوح نحو مفهوم وأدوات القوة ، جعل الحديث عن دور منظمة الأمم المتحدة محل جدل ونقاش عميق، بالرغم من سمو ميثاقها وأهدافه، وهو الأمر الذي يرجعه الخبراء والباحثون إلى جملة الاختلالات التي باتت تميز واقع دور الأمم المتحدة وما يشوب وظائفها في إدارة وإرساء قواعد السلم والأمن الدوليين من ملاحظات.

١- الأمم المتحدة...وسؤال الجدوى:

تزايد في الآونة الأخيرة القلق وتصاعد خطاب الجدل، المرتبط بالتساؤل حول دور منظمة الأمم المتحدة ومدى قدرتها اليوم على التكيف مع واقع التحولات الدولية وتعقيداتها، وذلك بالنظر إلى تزايد حجم الاختلالات والملاحظات التي تسجلها الدول والحكومات على واقع وجودها ومستقبل أدوارها وقدرتها على بلوغ أهدافها، انطلاقًا من أن كل تنظيم يقوم على مجموعة من الأسس البنائية التي تستجيب لطبيعة الأهداف التي وجد التنظيم من أجلها.

إن واقع الأمم المتحدة والتي تعتبر بنيتها وتركيبة هياكلها -بشكلها الحالي-نتاجًا لواقع أفرزته مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو المدخل الذي يعزز الحجج التي يطرحها خطاب الإصلاح وتؤيده مطالب الدول المنادية بضرورة إعادة النظر في بنية وميثاق الأمم المتحدة لافتقاره لأدوات فرض الالتزام وتعزيز المسؤولية الدولية التي تستوجب احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد فرض واقع العولمة بمختلف صورها وتجلياتها جملة من التحولات التي شهدها واقع

العلاقات الدولية ليشمل هذا التحول عدة مستويات ارتبطت بالمفاهيم، والأدوار، والوظائف بالنسبة للدولة، كما أن مفهوم الأمن الجماعي خرج من التصور التقليدي -الذي وضع له- ذو الأبعاد العسكرية، ليصبح مفهومًا ببعده الحديث ذو أبعاد إنسانية

التحولات البنيوية الدولية تجعل الأمم المتحدة حسب منظور الدبلوماسية الجزائرية مطالبة بالتكيف مع واقع التحول لمواجهة ضغط السياسة الدولية

وإعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية حيزًا أكبر من الاهتمام.

إن تراجع دور وفعالية أداء أجهزة الأمم المتحدة، جعلها في كثير من المحطات لا تعبر عن الإرادة الجماعية للمنظومة الدولية، أو على الأقل لا تدافع عن المصلحة العامة الإنسانية، وهو الواقع الذي أصبح يطرح إشكالية التوازن بين الدور والنفوذ، وهو أيضًا ما جعل البعض يصفها بأنها أداة خاضعة لمنطق الدول الرافعة لشعار القوة مقابل السلام، كما يذهب اتجاه آخر من المراقبين إلى وصف الأمم المتحدة اليوم بأنها أصبحت شاهدًا على أزمات العالم فقط.

ويقوم هذا الطرح الذي يمكن اختبار صدقيته من خلال قياس مؤشرات التكيف على مستوى الأدوار والوظائف التي تؤديها الأمم المتحدة، مع مستجدات واقع تحقيق السلم والأمن الدوليين باعتبارهما أحد أهم المحاور الرئيسية لدور منظمة الأمم المتحدة، بما يجعلها المعني الأول بعمليات إدارة السلام حسب ميثاقها، وانطلاقًا أيضًا من الآليات التي يحددها، إلا أن مستجدات الوضع الدولي تبين أن توجهات المنظومة الدولية فشلت فعلا في تحقيق أهم مسعى وهو بناء السلام، بما يجعل هذا الفشل يمتد ليشمل أيضا الجدوى من مهمة إدارة السلام لأن الأمم المتحدة فشلت في إرساء قواعده وأسسه وتعزيز الالتزام به، بما ينفي وجود تناسب حقيقي بين الأهداف والمسؤوليات بالنسبة للأمم المتحدة.

وبالنسبة للمؤشر الثاني فهو مرتبط بتغير طبيعة النزاعات وتحولها من نزاع دولي إلى نزاع غير دولي أو

الواقع يطرح إشكالية التوازن بين الدور والنفوذ ما جعل البعض يصفها بأنها أداة خاضعة لمنطق الدول الرافعة لشعار القوة مقابل السلام

داخلي وإرهاب عابر للقارات، فتنامي النزاعات الداخلية والتي تنطوي على خطر داخلي يهدد الحقوق الأساسية للشعوب أو المواطنين داخل الدولة التي يقع فيها النزاع، تمثل أو تعكس قصورًا واضحًا حيث لم تتضمن مواد ميثاق الأمم المتحدة أية إشارة صريحة أو لم تنص على سبل إدارته ومعالجته، لأن المادة ٣٤ من الميثاق حتى وإن كانت تمنح فرصة فحص أي نزاع أو موقف يمكن أن يؤدي إلى احتكاك دولي، إلا أنها لم تتضمن الإشارة إلى طبيعة النزاع أو الصفة الدولية أو غير الدولية.

أما المستوى الثالث فهو مرتبط بالتغيرات التي طرأت على منظور القوة، فقد كان في الماضي العنف هو مصدر القوة، ثم أصبحت الثروة هي مصدر القوة والسيطرة على المجال الاقتصادي والسياسي، وأخيرًا أصبحت المعلومة مصدر القوة ، ومجتمع المعلومات هو قوة الدولة ومعيار قدرتها على الإبداع والابتكار، وفي هذا الصدد تشكل التكنولوجيا مصدر تحدي وأحد مداخل القصور التي تستوجب تكييف مواد ميثاق الأمم المتحدة خصوصًا مع المفاهيم والأدوار الجديدة، فعلى سبيل المثال المادة ٠٢ والمادة ٠٤ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، وهنا العرف الدولي جرى على اعتبار القوة واستخدامها يذهب للدلالة على القوة العسكرية، لكن واقع التطور التكنولوجي والتكنولوجيا العسكرية هي ما يثير التساؤل حول ما إذا كانت القوة السيبرانية والتهديد بها يندرج تحت بند المادة ٠٢ والمادة ٠٤ التي تحظر القوة العسكرية. ويترتب عنها العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أم أنها تقع خارج نطاق الحظر المقصود.

إن المؤشرات التي لها دلالة على شيخوخة الأمم المتحدة تقترن أكثر بالأحداث والوقائع الدولية التي أضحت تبين ضعف دور منظمة الأمم المتحدة وتآكل شرعيتها، على غرار الصراع في أوكرانيا الذي أبرز حالة الشلل في مجلس الأمن، والعدوان على غزة الذي عرى حدود الشرعية الدولية وألغى البعد الإنساني بفعل الفيتو، وهذا إضافة إلى الأزمات الإفريقية التي تدار خارج الإطار الأممي، كما تشكل ازدواجية المعايير دليلًا على قصور الدور وضعف المنظمة من خلال توظيف مبادئ حقوق الإنسان ، وحماية المدنيين والشرعية الدولية بأسلوب انتقائي، وهو ما جعل الثقة في منظمة الأمم المتحدة تهتز خصوصًا لدى دول الجنوب، وهذا إضافة إلى تصاعد الخطاب المشكك في عدالة النظام الدولي .

من أجل ذلك فإن سؤال الجدوى مرهون بالحديث عن مستقبل، منظمة الأمم المتحدة والمرتبط بسؤال جوهري يعبر عما تقرره وتريده القوى الدولية الكبرى، هل تريد نظامًا دوليًا تحكمه القواعد أو عالم يخضع لموازين القوى، لأن منظمة الأمم المتحدة تتراجع وتنتقل من ثقل الدور القائم على إدارة مستقبل السلام والأمن العالمي، لتتحول إلى مجرد فضاء إداري دولي يسجل القضايا المرتبطة بالأمن دون تمكينها من امتلاك أدوات ومتطلبات فاعلية الدور.

٢- العرب وإفريقيا..... بصوت واحد أي مستقبل لأدوار الأمم المتحدة:

اعتبارًا من أن قضية السلام العالمي مسألة غير قابلة للتجزئة، يتأكد أكثر القول إن مستقبل العالم تساهم في رسمه الأدوار الوظيفية للمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

حيث يمثل المنظور العربي والإفريقي جزءًا مهمًا من إرادة دولية ترى أن الأمم المتحدة تجسد حالة من حالات عجز القانون الدولي أمام منطق ميزان القوة، وهو ما يؤكد أن الأزمة ليست مجرد أزمة مؤسساتية، بل نتيجة تفاعل بين اختلالات النظام الدولي والانقسامات التي ترجع إلى الصراع من أجل القوة وتغذيها المصالح الضيقة، وهو ما يجعل مطلب إصلاح منظومة الأمم المتحدة ضرورة تستوجبها متطلبات صيانة قاعدة

الأمم المتحدة فشلت في إرساء قواعده وأسسه وتعزيز الالتزام به بما ينفي وجود تناسب حقيقي بين الأهداف والمسؤوليات للمنظمة الدولية

ما يعيشه الواقع الدولي من تنافسية وجنوح نحو مفهوم وأدوات القوة جعل الحديث عن دور الأمم المتحدة محل جدل ونقاش عميق رغم سمو ميثاقها

السلام العالمي، وليس باعتبارها مجرد خيار يمكن التفكير في اعتماده، من أجل بناء نسق عالمي متكامل، قائم على بلوغ المستوى المشترك من المساواة والحماية أمام إنفاذ قواعد القانون الدولي، لأن التباين في قاعدة المساواة أدى إلى عدم فاعلية آليات وأدوات التدخل، كما أن الاخلال بقاعدة الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ساهم بصفة مباشرة في التأثير على باقي أبعاد دور منظمة الأمم المتحدة.

إن التحولات البنيوية الدولية تجعل الأمم المتحدة حسب منظور الدبلوماسية الجزائرية مطالبة بالتكيف مع واقع التحول لمواجهة ضغط السياسة الدولية، وفي هذا الصدد دعت الجزائر في أكثر من مناسبة إلى ضرورة تحرير دور الأمم المتحدة من الانتقائية السياسية، وضرورة التمسك بالشرعية الدولية والابتعاد عن سياسة الأمر الواقع، والانحراف عن ميثاق الأمم المتحدة.

فالجزائر ترى بأن الإشكال الحاصل في عدم تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة قائم بسبب أزمة عدم الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وليس لأزمة في مبادئ وقواعد القانون الدولي، فقد اتسمت إدارة الأزمات الدولية في مرحلة الأحادية القطبية بتحولها إلى مستوى قيادة النظام العالمي عبر احتواء تحرّك الأمم المتحدة إلى حدٍ بعيد، حيث يمكن ملاحظة الضغوط الممارسة على مجلس الأمن الدولي في قضايا حسّاسة على صعيد السلم والأمن الدوليين، من خلال عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية (لبنان، سوريا) المحتلة، حصار ليبيا بعد نشوب أزمة لوكربي، الغزو الأمريكي للعراق، ويمكن ملاحظة الضغط الفرنسي على الأمم المتحدة في قضية رواندا (منطقة البحيرات) لتبرير التدخل الفرنسي هناك وسط أجواء محمومة من التنافس الفرنسي – الأمريكي في القارة الإفريقية، وهو ما يؤكد أن التدخلات العسكرية الأجنبية حتى عندما تغلف بشرعية أممية، تؤدي إلى تفكيك الدول بدل حمايتها، فعلى الصعيد السياسي يمكن اعتبار أن منظمة الأمم المتحدة مكبلة سياسيًا.

أما على الصعيد القانوني، فإنّ السؤال المطروح في عصر العولمة هو:

إذا تعارضت إرادة الأمم المتحدة مع سياسة هذه الدولة أو تلك، فإنّها تكون معنيّة بتنفيذ مضمون ميثاقها التأسيسي بما يحمله من مبادئ وأهداف، وأهم مبدأ يجب أن يسود في عمل الأمم المتحدة هو مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، لكن الواضح هو أن ثمّة تجاوز لهذا المبدأ في الأمثلة المشار إليها، ناهيك عن استمرار نظام التصويت في مجلس الأمن القائم على استخدام حق النقض (الفيتو) من جانب الدول الخمس الكبرى منذ قيام الأمم المتحدة، ولم يتم تعديل هذا النظام على الرغم من المطالبات الدولية والعالمية باعتماد نظام مغاير يكون أكثر مرونة وأكثر تمثيلاً للإرادة الدولية بعيداً من الاستئثار بالسلطة العالمية من قبل قوى الهيمنة، لأن فيه اتفاق دولي على أنه لا يمكن لمجلس أمن يعكس موازين ١٩٤٥ أ ن يدير عالم ٢٠٢٥م،أو عالم ما بعد جائحة كورونا.

إن المقاربة الجزائرية لإصلاح الأمم المتحدة لم تكن مجرد مقاربة تقنية، بل تعتبر مشروعًا سياسيًا معياريًا يهدف إلى إعادة التوازن للنظام الدولي، فمنذ السبعينات وفي إطار توجهات حركة عدم الانحياز دعت الجزائر إلى ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن (الدائمة وغير الدائمة) بما يتوافق مع مبادئ العدالة الدولية، ويستجيب لواقع التوازنات الدولية الراهنة، ليشمل التمثيل قارة إفريقيا، العالم العربي، وأمريكا اللاتينية، بما يسهم في رفع المظالم التاريخية وهو الطرح الذي أردفته بالدعوة إلى تقييد استعمال حق الفيتو، خصوصًا في المسائل الإنسانية وحفاظًا على مبدأ المساواة في السيادة، إضافة إلى توسيع صلاحيات الجمعية العامة دفاعًا عن مفهوم الأمن الجماعي الشامل ، وهو ما يمكن اعتباره أنه يشكل قاعدة

تراجع دور وفعالية أداء أجهزة الأمم المتحدة جعلها لا تعبر عن الإرادة الجماعية للمنظومة الدولية أو على الأقل لا تدافع عن مصالحه الإنسانية

تفاوضية مستقبلية لكنها تبقى مرهونة بمدى تجاوب القوى الكبرى، واتفاق الجميع على ضرورة تحقيق عدالة مؤسساتية كاملة، ويبقى في ذلك مطلب إصلاح الأمم المتحدة موضوعًا مركزيًا في النقاش الدولي حول مستقبل منظمة الأمم المتحدة.

الخاتمة:

إن واقع منظمة الأمم المتحدة وتعقيدات دور أجهزتها وضع وراثي مرتبط بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، وهو ما بات يستدعي تجديد أدوات عملها وواقعها تجاوبًا مع واقع التحولات الدولية، لأن مراجعة ظروف النشأة وتفحص المواثيق والقوانين التي قامت عليها الأمم المتحدة ، إضافة الى تتبع مسار الأحداث الدولية بما يسجله من تراجع واضح في الالتزام بميثاق الأمم المتحدة كلها تفاصيل مقلقة، تنبئ عن تحولات في النهج الدولي الذي يسير نحو اعتماد منطق القوة واستعمالها، سواء من خلال العمل على إضعاف مؤسسات الحوكمة العالمية والتحرر من ضوابطها، أو بالعمل على ضرب مصداقيتها وتحجيم دورها عبر الامتناع عن الامتثال لقراراتها وميثاقها، وفك الالتزام مع قواعدها بما يشكل مساسًا بجوهر الأهداف التي حددت تماشيًا مع مبادئها.

من أجل ذلك فإن إصلاح هياكل وأجهزة الأمم المتحدة بات أكثر من ضرورة تستوجبها الانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الدولي، واختلالات البنية المؤسساتية التي أسهمت في ضعف فعالية قراراتها، كما تتطلبها معايير فعالية المساهمة والتمويل الدولي لأجهزة الأمم المتحدة وهياكلها بما يجنبها الوقوع في فخ النفوذ الذي يقيد أدوارها ويجعلها تخضع لتوجهات القوى الكبرى ويعرض مصداقيتها للتآكل.

إن أزمة منظمة الأمم المتحدة تكشف في سياق التحولات الراهنة للنظام الدولي أنها لا ترتبط بقصور معياري يتضمنه ميثاقها، بل الأمر راجع إلى تفكك العلاقة بين الشرعية القانونية والفاعلية السياسية التي تستوجبها أهداف الأمم المتحدة وميثاقها، وهو ما يتطلب إرادة سياسية دولية تعمل على إعادة التأسيس لدور منظمة الأمم المتحدة وفق مفهوم العدالة الدولية.

* عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر العاصمة

العلاقات بين واشنطن والأمم المتحدة: إصلاح المنظومة الدولية وتكريس الهيمنة

مخاوف من تولي الصين تمويل الأمم المتحدة واقتناص المكانة الريادية التي شغلتها أمريكا

منذ أكثر من ٧٥ عامًا، وفي أعقاب أحد أشد الصراعات دموية وفتكًا في تاريخ البشرية، اجتمعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى جانب عدد من دول العالم من أجل إنشاء منظمة الأمم المتحدة. حيث تم إسنادها مهمة منع وإحباط التهديدات المحدقة بالأمن والسلام الدوليين، والتشجيع على احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتسهيل التعاون حول القضايا الدولية الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية. ومنذ ذلك الحين، غدت الأمم المتحدة مكونًا جوهريًا في النظام الدولي الذي ساهمت الولايات المتحدة في إرسائه ورعايته عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبرغم التغييرات الجمة التي عاصرها العالم منذ عام ١٩٤٥م، إلا أن دور الأمم المتحدة كآلية رئيسية للدبلوماسية مُتعددة الأطراف للحد من النزاعات، وحشد الموارد اللازمة، والإرادة السياسية لمُعالجة التحديات التي يستعصي على الدول التصدي لها بمفردها، لا يزال حيويًا كما كان دومًا.

أ.د. جودت بهجت

تعد الأمم المتحدة المنظمة الدولية الرئيسية المَنوط بها مناقشة قضايا السلم والأمن، ولكن عملها ينطوي على ما يفوق مهام حفظ السلام ومنع النزاعات. إذ يضم النظام الأممي عشرات الهيئات المتخصصة في معالجة مجالات شتى، أبرزها القطاعات الصحية، والإنسانية، والتنموية بشقيها الثقافي والاقتصادي. وبوصف الولايات المتحدة عضواً مؤسساً ودولة المقر، فقد حافظت على مكانتها كأكبر المانحين للمنظمة منذ نشأتها عام ١٩٤٥م، في حين يتولى الكونجرس مسؤولية اعتماد المخصصات المالية اللازمة لهذا الدعم.

نفوذ واشنطن المالي

لاتزال الولايات المتحدة محتفظة بمكانتها كممول رئيسي لمنظمة الأمم المتحدة حتى يومنا هذا، إذ بلغت مساهمتها في الميزانية العامة للمنظمة ٢٢٪ خلال عام ٢٠٢٥م، لتغطية العمليات التشغيلية والأنشطة الأساسية، إضافة إلى تحملها ٢٦٪ من ميزانية عمليات حفظ السلام. بيد أن واشنطن أقرت تقليصات حادة في حجم تمويلها ومستوى مشاركتها داخل المنظمة منذ مطلع الولاية الرئاسية الثانية لدونالد ترامب، امتداداً للنهج الذي اتبعه في فترته الأولى. ويأتي هذا التراجع مدفوعاً بما وصفه ترامب بالعجز الأممي عن تسوية النزاعات الدولية، وتبني أجندات تُذكي الانقسامات السياسية، علاوة على ما يراه تفاوتاً غير عادل في نسب المساهمات المالية بين الدول الأكثر ثراءً.

بموجب الميثاق الأممي، فإن كافة الدول الأعضاء، البالغ عددها ١٩٣ دولة، مطالبة بتمويل بعض الأجزاء التابعة للمنظمة كشرط للحفاظ على عضويتها. وقد تتفاوت نسب هذا التمويل الإلزامي سنويًا بشكل كبير بين الدول، ويُحدد وفقًا لمعايير تأخذ بعين الاعتبار إجمالي الدخل القومي، وأعباء الديون، والتعداد السكاني بخلاف عوامل أخرى. تساعد هذه المساهمات الإجبارية في تمويل الميزانية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، التي تُغطي التكاليف الإدارية والتشغيلية الأساسية، بما في ذلك الجمعية العامة، والأمانة العامة، والبعثات السياسية الخاصة. كما تمول أيضًا عمل الهيئات الأممية الخاصة مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة. يُسمح أيضًا للأعضاء بتقديم مُساهمات طوعية، والتي تمثل شرياناً ماليًا رئيسيًا للعديد من الهيئات الأممية؛ مثل صندوق الطفولة، ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي.

قارب إجمالي مساهمة الصين عام ٢٠٢٥ نحو ٢٠ ٪ من ميزانية الأمم المتحدة بما يمثل طفرة عن ٠,٧٧ ٪ التي قدمتها عام ١٩٩٤

وبحلول الذكرى الـ ٨٠ لإنشاء الأمم المتحدة، أصبحت المنظمة تواجه تراجعًا غير مسبوق في مستوى الدعم السياسي والمالي من قبل العضو المؤسس لها والمُضيف لمقرَاتها الرئيسية، الولايات المتحدة. ففي ٢٣ من سبتمبر، وجه الرئيس ترامب تساؤلاً في خطابه أمام الجمعية العامة:" ما الغرض من إنشاء الأمم المتحدة. فرغم إمكاناتها الهائلة، يبدو أن كل ما تستطيع القيام به لا يعدو إصدار بيانات شجب وإدانة لا ترقى لمستوى الحدث.. بل مجرد كلمات فارغة لا تُنهي حروبا".

إدارة ترامب والأمم المتحدة

منذ عودته للبيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥م، بدأ ترامب سلسلة تخفيضات جذرية على مستوى التمويلات والعضوية الأمريكية داخل العديد من الهيئات الأممية. وفي اليوم الأول من توليه السلطة، أصدر الرئيس الجمهوري مرسومًا رئاسيًا بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية، مُتذرعاً بمواصلة المنظمة مطالبة واشنطن بمدفوعات باهظة غير عادلة. كذلك قضى القرار بتجميد كافة التدفقات المالية المخصصة للمنظمة، في وقتٍ لا تزال فيه الولايات المتحدة تتبوأ صدارة المانحين للمنظمة بصفتها أكبر مساهم منفرد في ميزانيتها. إلى جانب ذلك تم استدعاء كافة مسؤولي الحكومة الأمريكية الذين يعملون مع منظمة الصحة العالمية. وفي فبراير ٢٠٢٥م، كان مجلس حقوق الإنسان الكيان التالي الذي يتم استبعاده من جدول الأعمال الأمريكي. فقد أنهت إدارة ترامب رسميًا مشاركتها داخل المجلس، مشيرة إلى وجود شكاوى، بما في ذلك الادعاء بالتحيز ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، وحماية المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب إظهار عدم الكفاءة بشكل عام. كذلك

بحلول الذكرى الـ ٨٠ لإنشاء الأمم المتحدة تواجه تراجعًا غير مسبوق في الدعم السياسي والمالي من العضو المؤسس والمُضيف الولايات المتحدة

أوقفت إدارة ترامب بشكل دائم تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، التي تعتبر أكبر مزود لخدمات الرعاية الصحية داخل قطاع غزة. وفي يوليو من العام ذاته، أعلنت الإدارة الأمريكية الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتعليم، والعلوم، والثقافة " اليونسكو"، مُتهمة إياها بالترويج إلى قضايا مثيرة للانقسامات.

بالإضافة إلى الانسحابات المستهدفة، خفضَّت إدارة ترامب مستوى المشاركة الأمريكية في المبادرات الأممية. في يناير ٢٠٢٥م، أعلنت انسحابها للمرة الثانية من اتفاقية باريس للمناخ، التي تعتبر صفقة تاريخية في جهود الحد عالميا من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما أنهت العشرات من المنح المُوجهة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بقيمة إجمالية تقارب ٣٨٠ مليون دولار، والتي كانت تقدم الرعاية الصحية والدعم في حالات الطوارئ الإنسانية.

إدارة ترامب ليست الأولى في التشكيك في جدوى المساهمة الأمريكية في تمويل منظمة الأمم المتحدة. فقد سعى رؤساء أمريكيون سابقون ومُشرعون بالكونجرس إلى خفض المدفوعات المخصصة للمنظمة الدولية. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، قاد السيناتور الأمريكي جيسي هيلمز جهودًا لإجبار المنظمة على إجراء إصلاحات وسحب التبرعات الأمريكية. كادت الولايات المتحدة أن تخسر تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب تراكم ملايين الدولارات من المساهمات غير المدفوعة. وانتهى الأمر بتسوية بين الكونجرس والأمم المتحدة في عام ٢٠٠١م. وبموجب الاتفاق، الذي قاده هيلمز وجو بايدن، الذي كان حينها نائبًا بالحزب الديمقراطي، خُفضت حصة الولايات المتحدة من الميزانية الإدارية للأمم المتحدة من ٢٥٪ إلى ٢٢٪.

الآفاق المستقبلية

بحلول أواخر عام ٢٠٢٥م، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعتزم تقليص مساهمتها المالية المرسلة إلى الأمم المتحدة، مُشيرة إلى أن الأمر متروك للهيئات والوكالات التابعة للمنظمة، فإما أن "تتكيف، أو تتقلص، أو تندثر نهائياً". ومن ذلك الحين، أكدت إدارة ترامب أن المشاركة الأمريكية المستمرة داخل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ستركز على تدعيم المصالح الأمريكية بوضوح وقناعة راسخة. وعليه فقد تراجع التمويل الأمريكي تراجعاً حاداً ليصل إلى ملياري دولار فقط خلال عام ٢٠٢٦م، مقارنة بـ ٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٥م، وبفارق كبير عن مساهمة إدارة الرئيس السابق جون بايدن التي بلغت ١٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢م. وتعتزم إدارة ترامب إنهاء مُساهماتها لدعم أنشطة حفظ السلام الدولية خلال عام ٢٠٢٦م. وتاريخياً، شكلت الحصة الأمريكية نحو ٢٥٪ من إجمالي ميزانية حفظ السلام البالغة ٥,٦ مليار دولار؛ وهو ما يعني أن غياب هذا التمويل سيؤدي إلى فجوة مالية تقدر بقيمة ١,٤ مليار دولار.

على امتداد عقود طويلة، أثار بعض صناع السياسة نقاشات حول التمويل الأمريكي للأمم المتحدة. وقد أعرب البعض عن مخاوفه إزاء التفاوت بين نسبة المساهمة الأمريكية التي تعد الأعلى بين الدول الأخرى، وبين التأثير الضئيل الذي تحظى به واشنطن في عملية وضع الميزانية. فيما أكد آخرون أن هذه الإسهامات إنما تعكس التزامًا أمريكيًا راسخًا حيال المنظمة الأممية، وتؤكد على الزعامة الأمريكية العالمية، وتشجع الدول الأخرى لتقديم مُساهماتها. ويرى خبراء أن خفض المساعدات الأمريكية يُقوض نفوذ واشنطن الاستراتيجي داخل النظام الأممي ويخلف تبعات جيوسياسية. تراجع التمويل الأمريكي سيحد أيضًا من قدرة الولايات المتحدة على تشكيل نظام الأمم المتحدة، والاحتفاظ بزعامتها للهيئات الأممية، واستخدام الأدوات التي توفرها المنظمة، لاسيما فيما يتعلق بقضايا صنع السلام.

ربما ينظر الكونغرس في التداعيات المترتبة على جعل التمويل الأمريكي للهيئات والمنظمات الأممية مشروطًا أو سحبه نهائيًا. على سبيل المثال، يزعم البعض أن مثل هذه القرارات

إدارة ترامب ليست الأولى المشككة في جدوى تمويل المنظمة الدولية وسعى رؤساء سابقون ومُشرعون بالكونجرس إلى خفض المدفوعات

تراجع التمويل الأمريكي تراجعًا حادًا ليصل إلى ملياري دولار فقط خلال عام ٢٠٢٦ مقارنة بـ ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٥

قد يتيح الفرصة لدول أخرى، وبالأخص الصين، لتولي دور تمويل نظام الأمم المتحدة واقتناص المكانة الريادية التي لطالما شغلها الغريم الأمريكي. كذلك من الممكن أن يؤثر وقف التمويل الأمريكي على العمليات التي تديرها الأمم المتحدة بما في ذلك (المدفوعات المخصصة لقوات حفظ السلام) ويلقي بظلال سلبية على الاستقرار المالي الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة. على النقيض، يقترح البعض الآخر ضرورة أن تغتنم الولايات المتحدة مكانتها كمساهم مالي رئيسي للدفع صوب إصلاحات محددة تُحسن أداء المنظمة، ومواصلة تمويل بعض من الكيانات والأنشطة الأممية التي تمثل أولوية للمصالح الأمريكية، مقابل إمكانية وقف التمويل عن تلك التي قد تتعارض مع المصالح الأمريكية.

في المقابل، سلط خصوم الولايات المتحدة الضوء على عدم موثوقية الأمريكيين وتخلي الغرب عن التزاماته. فقد برزت الصين كإحدى الدول التي عززت التزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. حيث قارب إجمالي مساهمتها خلال عام ٢٠٢٥م، نحو ٢٠ ٪ من الميزانية العامة للأمم المتحدة، بما يمثل طفرة كبيرة عن ٠,٧٧ ٪ التي قدمتها في عام ١٩٩٤م، كما وفرت ما يناهز ٢٣ ٪ من ميزانية حفظ السلام، لتصبح ثاني أكبر ممول عالمي بعد الولايات المتحدة، يتبعها كل من اليابان وألمانيا على التوالي.

حتى بعد خفض دعمها المالي، من المتوقع أن تحتفظ الولايات المتحدة بمكانتها في عام ٢٠٢٦م، كأكبر مانح عالمي للأمم المتحدة، بما يبطل حجة الدول الأخرى للتذمر من التخفيضات الأمريكية. وقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة الوكالات العاملة تحت مظلته بوضع خطط من أجل تقليص العمالة لديها بنسبة ٢٠٪. وحذر من أن المنظمة في طريقها نحو "الإفلاس". ورغم الانتقادات الأمريكية الشديدة للمنظمة، إلا أن واشنطن تواصل حتى الآن المشاركة بفعالية في مجلس الأمن التابع للمنظمة، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والعديد من الهيئات الفنية والتعليمية، والمجلس التنفيذي لصناديق وبرامج التمويل.

منذ نشأتها عام ١٩٤٥م، لم تكن منظمة الأمم المتحدة بمنأى عن الانتقادات اللاذعة من قِبل الولايات المتحدة ودولٍ عدة، إذ بات من الجليّ حاجة المنظمة إلى إصلاحات جذرية، لا سيما في آليات فض النزاعات. وهو ما تجسد في عجزها عن وقف فتيل الحروب في قطاع غزة ولبنان وأوكرانيا وغيرها من بؤر التوتر. ورغم تلك الإخفاقات السياسية، تضطلع المنظمة بدورٍ محوري في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمئات الملايين حول العالم. ومع التسليم بضرورة التطوير المستمر، تظل الأمم المتحدة كياناً وُجد ليبقى، مما يحتم على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة توفير الدعم المالي والسياسي اللازم لاستدامة رسالتها.

* أستاذ شؤون الأمن القومي بمركز الدراسات الاستراتيجية لجنوب آسيا والشرق الأدنى ـ جامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن العاصمة

رؤية عربية لواقع ومستقبل الأمم المتحدة

الأمم المتحدة فشلت وعقبة إصلاحها الدول الخمس و"الفيتو" مسلط على الدول العربية والإسلامية

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في مارس الماضي مبادرته " الأمم المتحدة ٨٠ " مؤكداً على ضرورة إصلاح ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الدولي ، فقد نص ميثاق المنظمة ١٩٤٥م، في ديباجته " نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلب للإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف، ونؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية " ولكن واقع الحال يعكس فشل الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها، مما دفع الأمين العام أن يكرر دعوته لإصلاح مجلس الأمن الدولي في ذكرى مناسبة يوم الأمم المتحدة والذكرى الثمانين لتأسيس المنظمة، الموافقان لـ ٢٤ أكتوبر من كل عام، وكان قد صرح في قمة السبع في اليابان مايو ٢٠٢٣م"

أ.د. أحمد سليم البرصان

أن الوقت قد حان لإصلاح كل من مجلس الأمن الدولي ونظام بريتون وودز بما يتماشى مع الواقع في عالم اليوم "، وأضاف أن مجلس الأمن ونظام بريتون وودز يعكسان موازين القوة في عام ١٩٤٥م، ويحتاجان إلى تحديث، فالهيكل المالي العالمي عفا عليه الزمن ومختل وغير عادل، فقد فشل في مواجهة الصدمات الاقتصادية ولم يؤد وظيفته الأساسية كشبكة أمان عالمية، فالنظام الدولي يتميز بالتعددية القطبية فعدد دول الأمم المتحدة اليوم ١٩٣ دولة، بينما كان عددها (٥٠) دولة عام ١٩٤٥م، وهناك اليوم دول لها قوتها الاقتصادية ودورها في العالم وتكتلات إقليمية لها تأثيرها، وأن مجلس الأمن الدولي الذي تهيمن عليه الدول الخمسة الدائمة العضوية كانت لها قوتها وتأثيرها عام ١٩٤٥م، ولها تاريخها الاستعماري، ويمثل مجلس الأمن الدولي حاليًا تمييزًا وإجحافًا في حقوق شعوب القارة الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية، فالقارة الأوروبية كاملة (٧٤٥ مليون نسمة)، الاتحاد الأوروبي (٤٥١ مليون نسمة) وأوروبا لها ثلاثة أعضاء دائمين (روسيا وفرنسا وبريطانيا)، والاتحاد لوحده له عضوين دائمين، وهي أقل في عدد سكانها من إفريقيا (١,٥ مليار نسمة) وللقارة ٥٤ دولة في الجمعية العامة وآسيا (٤,٨ مليار نسمة) وأمريكا اللاتينية (٤٣٩ مليون نسمة) ـ والولايات المتحدة تمثل أمريكا الشمالية والصين الدولة الوحيدة العضو الدائم عن آسيا والهادئ رغم ثقل القارة السكاني، مع تجاهل حقوق الكتلة العربية الإسلامية منظمة التعاون الإسلامي الثانية في عدد دولها بعد الأمم المتحدة (٥٧ دولة وسكانها ملياري نسمة) وعدد سكان دول الجامعة العربية ٤٥٠ مليون نسمة، بل عانت القضايا العربية والإسلامية التجاهل بل الإجحاف من سياسة أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمة العضوية وخاصة الولايات المتحدة باستعمالها لحق الرفض (الفيتو) وكان آخرها استعمال حق الفيتو ضد مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي (يونيو ٢٠٢٥م) يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة المحتل ودخول المساعدات ضد حرب التجويع التي تمارسها إسرائيل للإبادة الجماعية، بل أنكرت الإبادة، وتكرر الموقف الأمريكي في سبتمبر ٢٠٢٥م، عندما استعملت حق الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي لوقف الحرب على غزة أيد مشروع القرار ١٤دولة في مجلس الأمن عارضته فقط الولايات المتحدة، مما يعكس أن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة تخضع لازدواجية المعايير، والانتقائية في تطبيق المعايير خاصة ما يتعلق بالقضايا العربية !

مجلس الأمن وبريتون وودز يعكسان موازين قوة ١٩٤٥ ويحتاجان للتحديث والهيكل المالي العالمي فشل في مواجهة الصدمات

الأمم المتحدة والقضايا العربية: ضحايا الصراع الدولي

إن أول ضحايا القضايا العربية هي فلسطين بعد عامين فقط من تأسيس الأمم المتحدة ، كان قرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، عندما اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وتدويل القدس مما شكل الأساس لإعلان دولة إسرائيل ١٩٤٨م، وعندما نشبت الحرب العربية الإسرائيلية وتم تهجير الفلسطينيين من بلادهم، أصدرت الجمعية العامة قرارها ١٩٤، ١١ديسمبر ١٩٤٨م،الذي يقر عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو التعويض عن ممتلكاتهم، فما كان من إسرائيل إلا اغتيال الوسيط الدولي للأمم المتحدة في القدس السويدي الكونت برنادوت، ولم تكترث العصابات الصهيونية للوسيط الدولي وانتهاك القانون الدولي وكانت هذه بداية الضحايا العربية المتتابعة لموقف الأمم المتحدة الذي تتحكم فيه الدول الخمس الدائمة العضوية ، لأن الدول نفسها الدائمة أول من اعترفت بإسرائيل وأعطتها الشرعية الدولية بقبولها عضوًا في الأمم المتحدة في ١١ مايو ١٩٤٩م، بتوصية من مجلس الأمن الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الوقت الذي لم تقبل الأردن في الأمم المتحدة إلا في ديسمبر ١٩٥٥م، علمًا بأنها استقلت ١٩٤٦ م، بسبب استعمال الاتحاد السوفيتي لحق الفيتو في ظل الحرب الباردة، بعد أن تدخلت مصر بالوساطة مع الاتحاد السوفيتي لعدم استعمال حق الفيتو ضد انضمام الأردن .

وعندما شنت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل عدوانهم على مصر أكتوبر ١٩٥٦م، وهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي،

شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان تخضع للازدواجية والانتقائية في تطبيق المعايير خاصة ما يتعلق بالقضايا العربية

استعملتا حق الفيتو ضد القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة لمجلس الأمن رقم ١١٩ بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م، ويدعو القرار لسحب قوات الدول المشاركة في العدوان وبسبب الفيتو تم تحويل القضية للجمعية العامة للأمم المتحدة لأن الجمعية العامة لا يستعمل فيها حق الفيتو، وكان الرئيس أيزنهاور قد أدان العدوان الثلاثي في التنافس الدولي ولمواجهة استغلال الاتحاد السوفيتي الفرصة لتحقيق نفوذ له في المنطقة العربية؟

ولم تستطع الأمم المتحدة منع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧م، فاحتلت أراضي سيناء والضفة الغربية والجولان السوري، وعندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، والذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، ولكن القرار كان مثيرًا للجدل في تفسيره بسبب خبث المندوب البريطاني في المجلس (اللورد كارادون) الذي صاغة فالنص الإنجليزي تم حذف (أل التعريف) وينص القرار على الاعتراف الضمني بإسرائيل ولم ينص على حل للقضية الفلسطينية بل اعتبرها قضية لاجئين، ولذلك استمر الجدل هل هي الأراضي كلها أم أراض تنسحب منها، ولا يزال الجدل مستمرًا وإسرائيل تتوسع بالمستوطنات وتهدم المنازل ولم تخرج من سيناء إلا باستعمال القوة بحرب أكتوبر ١٩٧٣م، مما يعني أن القوة هي التي تحقق مصالح الدول ويبقى القانون الدولي والأعراف الدولية تستخدمها الدول الكبرى كذريعة للتدخل في الدول النامية، واستعمل مجلس الأمن الدولي الفصل السابع في الميثاق لاستعمال القوة في أزمة احتلال العراق للكويت ١٩٩٠-١٩٩١م، وعندما قررت إدارة بوش الابن ٢٠٠٣م، احتلال العراق فقد تجاهلت مجلس الأمن الدولي واحتله متحدية ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتدخلت الأمم المتحدة في ليبيا في مارس ٢٠١١م، بصدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣م، بإصدار الحظر الجوي في ليبيا وتدخل قوات الناتو ولم يصوت على القرار سوى عشر دول وافقت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا على القرار لإسقاط القذافي وامتنعت خمس دول عن التصويت ولم تستعمل كل من روسيا والصين حق الفيتو مما يعكس الصفقات التي تتم داخل مجلس الأمن الدولي في اتخاذ القرارات، وقد عبر عن ذلك الدكتور نبيل العربي الذي كان ممثلا لمصر في مجلس الأمن الدولي خلال عامي ١٩٩٦و ١٩٩٧م، وتراس المجلس في يونيو ١٩٩٦م، ويقول " شاهدت بنفسي وعانيت من تهديدات الدول الخمس في المشاورات قبل التصويت باستخدام الفيتو لإجهاض الكثير من القرارات المهمة " ولم يقتصر الأمر على الدول العربية، وعجز الأمم المتحدة في فلسطين ولكن في حل قضايا الروهينجا الذين يحتاجون إلى العودة لبلادهم وما تعرضوا له من حكومة ميانمار وكذلك اضطهاد المسلمين الإيجور في الصين، والمآسي في السودان وإفريقيا وجنوب شرق آسيا أو كما حدث في أفغانستان وما يتعرض له المهاجرون في أوروبا والولايات المتحدة؟

حشد دول عدم الانحياز ومقعد دائم لمنظمة التعاون الإسلامي

إن هناك شبه إجماع دولي لإصلاحات الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الدولي ، والعقبة في الإصلاح موقف الدول الخمس الدائمة العضوية ولكن هذه الدول الخمس لها مصالحها في دول العالم ولها عضوية في تكتلات إقليمية لمصالحها، وهناك دول لها أهميتها اقتصاديًا وبشريًا وعسكريًا وبعضها يملك القوة النووية مثل الهند وباكستان، فالهند تطالب بمقعد لها وكذلك اليابان والبرازيل وجنوب إفريقيا، والمقترح المطروح زيادة عدد المقاعد غير الدائمة أو زيادة عدد أعضاء الدول الدائمة بشرط عدم استعمال حق الفيتو للدول الجديدة وأن يبقى مقتصرًا على الدول الخمس الدائمة الحالية، وهذا ما طرحه الرئيس بايدن

تجاهل حقوق الكتلتين العربية والإسلامية ٥٧ دولة إسلامية وسكانها ملياري نسمة وعدد سكان الدول العربية ٤٥٠ مليون نسمة

الفيتو الأمريكي المنفرد ضد وقف حرب غزة أيدته ١٤ دولة يعكس خضوع شعارات المساواة للانتقائية

في خطابه بالجمعية العامة ٢٠٢٢م، وهنك شعور عام في أروقة الجمعية العامة " أن الأمم المتحدة قد فشلت ولم يبق فقط إلا إعلان وفاتها" وعبر عن ذلك مندوب كينيا في مجلس الأمن الدولي عند مناقشة الحرب الروسية ـ الأوكرانية في المجلس بقوله" إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف ترقد على فراش الموت، إنها ماتت منذ زمن".

وتحتاج الدول النامية في الأمم المتحدة توحيد كلمتها وفرض إرادتها للتغيير وكسر احتكار المقاعد الدائمة لدول انتهاك القانون الدولي وتاريخها استعماري استنزفت خيرات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتملك الدول الإسلامية كل مصادر القوة لفرض قوتها لتحقيق عضويتها الدائمة وهناك ثلاثة دول إسلامية أعضاء في مجموعة العشرين الاقتصادية هي السعودية وتركيا وإندونيسيا، ولها دورها في التوازن الجيو استراتيجي، وهناك تكتلات بين بعض الدول المطالبة بالعضوية الدائمة لدعم بعضها مثل "الرباعي الدولي" الذي تشكل من البرازيل وألمانيا واليابان والهند، وهذه الدول الأربعة تواجه معارضة قوية من أعضاء الدول الدائمة العضوية، فالصين ضد دخول الهند المجلس كعضو دائم بسبب النزاعات الحدودية التاريخية بينهما، كما أن روسيا والصين ضد دخول اليابان المجلس على اعتبارها حليفا للولايات المتحدة وتعارضان أيضًا دخول ألمانيا على اعتبار أن أوروبا لها دول في المجلس دائمة العضوية، ولذلك الفرصة مناسبة لبعض الدول الإسلامية ومنها الدول العربية، وفي يوم الأمم المتحدة في أكتوبر الماضي، دعت دول الجزائر والصومال والكويت والأردن وتونس، إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة بما يجعلها أكثر عدالة وفاعلية في التعامل مع قضايا السلم والأمن الدوليين، ولكن هذه الدعوى تحتاج إلى حشد دبلوماسي فعال من دول عدم الانحياز وبعض دول دائمة العضوية مثل روسيا والصين لأن علاقاتهما قوية مع الدول العربية والإسلامية ولهما مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية .

إن الأمم المتحدة فشلت في تحقيق الأمن والسلام الدوليين وكثرت النزاعات بين الدول والإبادة لبعض الشعوب، وتجد الأمم المتحدة نفسها عاجزة عن وقف الحروب والإبادة الجماعية، ونشهد اليوم رئيس الولايات المتحدة ترامب يهدد باحتلال فنزويلا لبترولها، وتبقى الأمم المتحدة عاجزة عن وقف هذا التهديد المخالف للقانون الدولي واحتلت الولايات المتحدة العراق بتضليل العالم حول أسلحة الدمار الشامل والتي كان هدفها إسقاط النظام وبترول العراق، إن أكثر الضحايا في العالم اليوم الشعوب الإسلامية وتتدخل فيها الدول الغربية لاستنزاف خيراتها .

إن إصلاح الأمم المتحدة يبقى حلمًا بعيد المنال في المدى المنظور رغم فشلها، وتريدها الدول الكبرى الدائمة العضوية هيكلًا يحتضر لتبرير بعض تدخلاتها في كثير من دول العالم، كما في روسيا، حربها في أوكرانيا، واحتلال إسرائيل لفلسطين وتدخل الولايات المتحدة عسكريًا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وهندسة الانقلابات العسكرية وإسقاط الأنظمة التي لا تخدم مصالحها، وليس غريبًا أن يقال إن تركيبة الدول الدائمة في مجلس الأمن لا زالت تمثل الحقبة الاستعمارية؟؟

* أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقًا

دور الأمم المتحدة في القرن الإفريقي بين النجاحات والإخفاقات

المنظمة رهينة لتنافس الكبار في القرن الإفريقي ساحة صراع القوى الدولية

تأسّست منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، بعد الحرب العالمية الثانية على أنقاض عصبة الأمم التي فشلت في مهامها. وتعتبر الأمم المتحدة أكبر منظمة دولية تقوم بمهمات واسعة في العالم أهمها: حفظ السلم والأمن الدوليين بمنع النزاعات قبل وقوعها، التدخل لوقف الحرب، إرسال البعثات لحفظ السلام، فرض السلام، مراقبة وقف إطلاق النار، نزع الأسلحة، دعم بناء السلام بعد الحرب. كما تلعب الأمم المتحدة دوراً مهماً في تقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعة أو النزاعات المسلحة، وتقوم أيضًا بدور التنسيق بين المنظمات الدولية الأخرى التي تساهم في العمل الإنساني في المناطق المتضرّرة، ومن مجالات اهتمامات المنظمة أيضًا دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمشاريع التعليم، الصحة، مكافحة الفقر والجوع، أهداف التنمية المستدامة، بناء القدرات المؤسسية والفنية إلخ--

د. إدريس جميل

ومن الأمور التي تهتم بها المنظمة أيضًا قضايا حقوق الإنسان، التغيّر المناخي، دعم القانون الدولي، التنسيق بين الدول لمناقشة القضايا التي تشغل الرأي العام للمجتمع الدولي مثل الإرهاب، الهجرة، الأمن، الغذائي، التكنولوجيا إلخ -- لاتخاذ تدابير جماعية في شأنها. على العموم أنّ مهمات المنظمة تنوّعت وتوسّعت باستمرار استجابة للتحديات المستجدة في العالم خلال ثمانية عقود الماضية. حققت نجاحات في بعضها وأخفقت في أخرى. فنجاحاتها تكمن في وكالاتها المتعددة المتخصصة التي تعمل بصمت في شتى المجالات في العالم، وأمّا قصورها في بعض القضايا فيعود إلى طبيعتها كونها مؤسسة حكومية تؤثّر فيها موازين القوى للأعضاء خاصة في الجوانب السياسية فيها.

وبإسقاط ما سبق في واقع القرن الإفريقي الذي يشهد أزمات متتالية منذ زمن طويل نتيجة لصراعات داخلية وخلافات حدودية وتنافس القوى الدولية والإقليمية في المنطقة. فإنّ المنظمة الدولية لعبت دوراً مهمًا في تقديم الحلول والمعالجات لبعض الأزمات في القرن الإفريقي وأخفقت في أخرى خلال الثمانين عامًا الماضية. وبالعودة إلى رؤية دول القرن الإفريقي لدور الأمم المتحدة في المنطقة فإنها تتقاطع في بعض الملفات وتتباين في أخرى، بناءً على التطورات التاريخية والرؤية السياسية لكل دولة. على سبيل المثال علاقة الأمم المتحدة بإريتريا تعد من أعقد العلاقات في تاريخ القارة الإفريقية، بدأت عندما هزمت إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وأحيلت مستعمراتها في إفريقيا (إرتريا - الصومال - ليبيا) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، للبت فيها، وبعد مداولات مطولة أوصت اللجنة السياسية في الأمم المتحدة بمنح ليبيا والصومال الاستقلال واختلفت اللجنة حول مصير إرتريا. وكحل وسط تقدمت الولايات المتحدة بمشروع ربط إرتريا بإثيوبيا فيدرالياً في ديسمبر ١٩٥٠م ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر عام ١٩٥٢م. وقد رأى قطاع واسع من الإرتريين في ذلك القرار ترجيح مصلحة إثيوبيا ضد إرادة الشعب الإرتيري، ولاحقًا تم إلغاء النظام الفيدرالي من طرف واحد وضمت إرتريا إلى إثيوبيا قسرا، ولم تدِن الأمم المتحدة ذلك ومثله كان موقفها سلبياً من النضال الإرتري ١٩٦١-١٩٩١م،إلّا أنّ العلاقة بين الطرفين شهدت تحسنًا بعد تحرير إرتريا عام ١٩٩١م. وقد دعمت الأمم المتحدة تنظيم الاستفتاء في إرتريا، ومثله قدّمت وكالاتها المختلفة دعمًا مقدراً لإريتريا في التنمية، التعليم، الصحة، الإغاثة، إعادة اللاجئين، إعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة العامة إلخ- إلّا أنّ العلاقة مرة أخرى أصابها الفتور بسبب اتهام إرتريا للمنظمة بعدم الضغط على إثيوبيا لتنفيذ قرار ترسيم الحدود. وعلى إثره فرضت إرتريا قيوداً على حركة

المنظمة الدولية لعبت دورًا مهمًا في معالجة بعض أزمات القرن الإفريقي وأخفقت في أخرى خلال ثمانين عامًا

بعثة الأمم المتحدة ولاحقًا طلبت منها مغادرة البلاد. وأعلنت رفضها للتعاون مع آليات حقوق الإنسان للأمم المتحدة، وساءت العلاقة أكثر بعد فرض مجلس الأمن عقوبات على إرتريا بتهمة دعمها حركة الشباب في الصومال، واستمر الوضع على هذا الحال إلى عودة التعاون الجزئي عام ٢٠١٨م، بعد رفع الأمم المتحدة العقوبات عن إرتريا إثر تصالحها مع إثيوبيا، ومازالت العلاقات الجزئية الحذرة مستمرة بين الطرفين. على العموم إنّ علاقة إرتريا بالأمم المتحدة تسيطر عليها نظرة الشك والريبة بسبب الذاكرة التاريخية لموقف المنظمة من القضية الإرترية.

أمّا إثيوبيا وهي من الدول الإفريقية القليلة التي شاركت في تأسيس منظمة الأمم المتحدة، ولعبت دورًا نشطًا فيها، وخاصة بإسهاماتها في بعثات حفظ السلام المتعددة، فكانت جزءًا من قوات حفظ السلام في كوريا والكونغو ولاحقا في بعثات أخرى كثيرة. وبالمقابل ؛ إنّ الأمم المتحدة لعبت دوراً محورياً في بناء مؤسسات الدولة الإثيوبية الحديثة في التخطيط الاقتصادي، التنمية الزراعية، البنية التحتية، تطوير الجوانب الإدارية والقانونية، التعليم والتدريب، الصحة، الإغاثة إلخ- إلا أنّ هذه الشراكة بين المنظمة وإثيوبيا انفضت بعد وصول نظام منجستو

الأمم المتحدة لعبت دورًا محوريًا في بناء مؤسسات إثيوبيا إلا أنّ هذه الشراكة انفضت بعد وصول نظام منجستو الشيوعي

الشيوعي إلى الحكم، والذي كان يرى أنّ منظمة الأمم المتحدة متأثّرة بالنظام الغربي، وتقاريرها في حقوق الإنسانية منحازة ومهدّدة لسيادة إثيوبيا، فتحولت العلاقة بين الطرفين في تلك الفترة من التعاون إلى التوتر، إلّا أنّ دور المنظمة في البعد الإنساني لم يتأثر كثيراً فاستمرت المنظمة في تقديم المساعدات الإنسانية لإثيوبيا خلال المجاعات المختلفة التي أصيبت بها البلاد وخاصة في فترة المجاعة الكبرى بين عام ١٩٨٣-١٩٨٥م، والتي قامت الأمم المتحدة بنفسها وبتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى بتقديم الإغاثة الطارئة للمتضررين، إلا أنّ عملياتها آنذاك واجهت تحديات أمنية معقدة بسبب الصراعات الداخلية في البلاد، الأمر الذي كشف أهمية تلازم الأمن بالعمل الإنساني.

وبعد سقوط نظام منجستو عام ١٩٩١م، عادت العلاقة بين الطرفين وأصبحت الأمم المتحدة شريكاً في تنمية البلاد، وتعزّزت مكانة إثيوبيا في داخل المنظمة من خلال مشاركتها الواسعة في عمليات حفظ السلام في العالم، وقد بلغ عدد أفراد قواتها المشاركة في البعثات الأممية المختلفة في العالم حوالي ٨٠ ألف عنصر كما ذكرت بعض المصادر، الأمر الذي رسخ الصورة الإيجابية لإثيوبيا داخل منظمة الأمم المتحدة. وعند اندلاع الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإرتريا ١٩٩٨-٢٠٠٠م، لعبت الأمم المتحدة دوراً مهماً في وقف الحرب بين الطرفين، ونشرت قوات لمراقبة وقف النار، وحينها حصل بعض الفتور في علاقة المنظمة بإثيوبيا بسبب موقف الأخيرة من تطبيق حكم المحكمة في أرض الواقع، وانتقادات المنظمة أيضًا للحكومة في ملف حقوق الإنسان، الاعتقالات السياسية، القيود الإعلامية، واستخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين وخاصة بعد انتخابات ٢٠٠٥م، كما اتهمت تقارير الأمم المتحدة لإثيوبيا بانتهاكها حقوق الإنسان في حربها في الصومال عام ٢٠٠٦-٢٠٠٩م، وإقليم التيغراي ٢٠٢٠-٢٠٢٢م، وقد رأت إثيوبيا في تلك التقارير تدخلاً في شؤونها الداخلية، إلّا أنّ العلاقة بينهما بعد وقف الحرب في التيغراي وتوقيع اتفاقية بريتوريا للسلام طرأ فيها بعض التحسن والانفتاح الحذر. مما سبق مناقشته يمكن القول إنّ الحكومات الإثيوبية المختلفة ترحب بالتعاون مع الأمم المتحدة في مجالات التنمية المختلفة والإغاثة ودعم الاستقرار الإقليمي وفي الوقت نفسه ترفض التدخل السياسي للمنظمة وتتحسس من تقاريرها في حقوق الإنسان.

ومثل إثيوبيا علاقة الصومال بالأمم المتحدة أيضًا مرت بمراحل عدة، علاقات عادية بعد الاستقلال واستفادة الصومال من بعض خدمات المنظمة في التنمية، التعليم، الصحة، بناء مؤسسات الدولة، وكان دور الأمم المتحدة في الصومال بشكل عام في تلك المرحلة دوراً محدوداً. إلا أنّ دور المنظمة حدث فيه تغيير جذري بعد انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١م، ودخول البلاد في حرب أهلية شاملة ترتب عليها كارثة إنسانية، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة للتدخل الإنساني في البلاد، إلّا أنّ جهودها واجهت تحديات أمنية معقّدة، بسبب سيطرة الفصائل المسلحة في البلاد.

وللتعامل مع تلك التعقيدات أرسلت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام إلى الصومال مهمتها حماية العمل الإنساني وإعادة بناء الدولة، لكن قواتها واجهت مقاومة شرسة من الفصائل الصومالية وتعرضت إلى خسائر بشرية كبيرة، الأمر الذي أجبر المنظمة لسحب قواتها بالكامل من الصومال. ومن يومها سلكت الأمم المتحدة نهجاً مغايراً للتعامل مع المشكلة الصومالية تقديم المساعدات الإنسانية عبر وكالاتها والاعتماد على دول الجوار والمنظمات الإقليمية في دعم المصالحة الصومالية. وعندما بدأت الأمور في الصومال تتحسن بعد تشكيل الحكومة الفيدرالية، انخرطت الأمم المتحدة في دعم العملية السياسية وبناء مؤسسات الدولة وفي تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية. كما أنّ المنظمة موّلت جزءًا كبيرًا لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وتعتبر المنظمة اليوم شريكة الحكومة الصومالية في إعادة بناء مؤسسات الدولة، مكافحة الإرهاب، التنمية، مواجهة الأزمات الإنسانية في البلاد. على العموم إنّ علاقة الطرفين مرت بمراحل العلاقات العادية ثم التوتر والصدام ثم التحسن والتعاون في مجالات متعددة. وأمّا علاقة جيبوتي بالأمم المتحدة تختلف عن باقي دول القرن الإفريقي، فهي تتسم بالاستقرار والتعاون بالاستمرار منذ الاستقلال عام ١٩٧٧م، الأمر الذي أتاح لها الاستفادة من الدعم الأممي في المجالات المختلفة. وعندما شهدت البلاد نزاعات داخلية محدودة دعمت الأمم المتحد جهود الوساطة بين المتنازعين، ولاحقًا ساهمت في إعادة الإعمار ودمج المقاتلين السابقين في الحياة العامة. وحظيت جيبوتي بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام عندما توسطت لحل المعضلة الصومالية. وتواصل التعاون مع المنظمة الدولية حتى أصبحت

لعبت الأمم المتحدة دورًا مهمًا عند اندلاع الحرب بين إثيوبيا وإرتريا في وقف الحرب ونشرت قوات لمراقبة وقف النار

جيبوتي مركزًا لوجستيًا لعمليات الأمم المتحدة في المنطقة. كما أنّها أصبحت توفر الدعم اللوجستي لقوات متعددة الجنسيات التي تقوم بمواجهة القرصنة والإرهاب وغيرهما، عمومًا جيبوتي كدولة صغيرة تجنح إلى دعم الشرعية الدولية ومنسجمة مع الإجماع الإفريقي، الأمر الذي جعل علاقاتها مستقرّة مع الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

التوجهات العامة لرؤية دول القرن الإفريقي لدور الأمم المتحدة

إنّ منطقة القرن الإفريقي ارتبطت بالأمم المتحدة منذ وقت مبكر، ذلك لوقوعها في المنطقة الجيو-استراتيجية للقوى الدولية والإقليمية عبر التاريخ، وما تواجهه بالاستمرار من حروب أهلية ونزاعات حدودية وصراعات دولية، فإنّ المنطقة بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة في عمليات الإغاثة، الصحة، التعليم، اللاجئين، وفي تعزيز الحكم الرشيد والتنمية الشاملة، ومساعدة دول القرن في بناء قدراتها المؤسسية والفنية والإمكانيات المالية إلخ --- ومثله دور الأمم المتحدة كوسيط في الصراعات أمر لا غنى عنه. لكن في المقابل هناك مآخذ في تدخل المنظمة في القضايا السياسية والحقوقية والسيادة الوطنية، فإنّ قرارات مجلس الأمن في هذه الأمور في الغالب تعكس مصالح الدول الكبرى، وخاصة إنّ منطقة القرن الإفريقي بسبب موقعها الاستراتيجي أضحت ساحة صراع للقوى الدولية الأمر الذي يجعل أحيانًا سياسات المنظمة رهينة لتنافس الكبار فيها. وللخروج من هذا المأزق تدعو دول القرن الإفريقي لتوسيع المقاعد الدائمة في المنظمة وتمثيل إفريقيا فيها بمقعدين، حتى تكون قرارات المنظمة متوازنة تمثل الجميع. ومثله تدعو دول القرن الإفريقي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة أكثر في التنمية، وأن يتحول دور المنظمة من التدخلات الطارئة إلى تعزيز المناعة، إضافة إلى تقوية التعاون مع المنظمات الإقليمية والمحلية في تنفيذ مشاريعها.

* باحث في العلاقات الدولية، لندن

تنامي التحديات أمام المساعي الهندية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة

٤ محاور هندية لإصلاح الأمم المتحدة و٣ تحديات تعترض حصولها على مقعد دائم بمجلس الأمن

كان تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، إيذانًا بإنهاء فترة طويلة من الأزمات الدولية. ورغم وجود أوجه قصور في أدائها، إلا أنها مهدت لمرحلة جديدة من الاستقرار والازدهار النسبي على الصعيد العالمي، وحافظت عليه على مدار العقود الثمانية الماضية. وبينما يشير النقاد إلى عدم فاعلية المؤسسة الدولية، لا يمكن إنكار حقيقة أن الأمم المتحدة نجحت في تحقيق أحد أبرز أهدافها، وهو منع اندلاع حرب عالمية ثالثة.

وقد ظل موضوع إصلاح الأمم المتحدة على رأس أولويات النقاشات الدولية منذ العقد الماضي، إلا أن عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض دفعت النقاد إلى توقع سيناريوهات كارثية للمنظمة التي يقع مقرها في نيويورك، تشمل الانحراف عن أهدافها، وتراجع فعاليتها، وتحولها إلى نهج "ترامبي" في صناعة واتخاذ القرار.

د. نارايانابا جاناردان

وبينما يشهد النظام الدولي تحولات جذرية فعليًا، فإن السيناريوهات الكارثية المذكورة تبدو أكثر إثارة للجدل من كونها واقعية. وعلى النقيض، يمكن القول إن ما يجري حاليًا، سواء نتيجة أعباء الماضي أو بسبب النهج الأحادي غير المتوقع للرئيس ترامب، يمثل فرصة لإعادة تقييم التعددية الدولية بوجه عام وإصلاح الأمم المتحدة بصفة خاصة.

وفي هذا الإطار، تبرز مساعي الهند الحثيثة وجهودها الدؤوبة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة وتوسيع دورها كزعيم لدول الجنوب العالمي، إذ تسعى نيودلهي لتأكيد موقعها الدولي ليس كمشارك في عملية الإصلاح، بل كلاعب رئيسي لهندسة التعددية الدولية المعاد تشكيلها.

تعد الهند إحدى الدول الـ ٥١ المؤسسة للأمم المتحدة، وعقب استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٤٧م، استمرت كعضو رئيسي في المنظمة. وقد عكست أولى بياناتها الرسمية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٤٧م، الوضع الراهن للعالم آنذاك، حيث ذكرت: "أن القوى العظمى، بدلاً من التقارب، تتباعد بشكل متزايد، وسط أجواء من التوتر والترقب والقلق، وإحساس بالريبة بأن العالم قد يواجه كارثة جديدة مدمرة للبشرية..."

وبدون إغفال حقيقة الأبعاد الدولية للأمم المتحدة، فقد اعتبرت الهند، التي كانت آنذاك قد تحررت من الحكم الاستعماري، المنظمة متعددة الأطراف إطارًا عالميًا يسهم في تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي للهند وللعالم بأسره.

الإسهامات الكبرى

تتبلور إسهامات الهند الجوهرية في منظمة الأمم المتحدة عبر مسارين رئيسيين؛ يرتكز المسار الأول على دورها الريادي في ترسيخ المبادئ الديمقراطية ضمن أطر العلاقات الدولية، وذلك من خلال تمكين الدول حديثة الاستقلال من نيل عضويتها الكاملة في الجمعية العامة. وقد توّجت هذه الجهود بالتمهيد لاعتماد القرار التاريخي الصادر بالإجماع في ديسمبر ١٩٦٠م، والمعنون بـ "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

أما المسار الثاني، فيتجلى في الدعم الهندي المتواصل لإدراج قضايا التنمية المستدامة ضمن أولويات الأجندة الأممية ووكالاتها المتخصصة؛ وهو التوجه الذي تكلل بإقرار الجمعية العامة بالإجماع لـ "أجندة ٢٠٣٠" في سبتمبر ٢٠١٥م. وقد اشتملت هذه الخطة على سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة،

ترفض الصين ترشّح الهند للعضوية الدائمة بمجلس الأمن في ظل الخلافات الحدودية وتاريخ المواجهات العسكرية بين البلدين

غطت قطاعات الصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والطاقة، والتوظيف، والبنية التحتية، والحد من التفاوت، والنمو الحضري، والاستهلاك، وصولاً إلى حماية البيئة بمجالاتها البرية والبحرية والجوية.

كما شاركت الهند عام ١٩٦١م، في تأسيس حركة عدم الانحياز، والتي رفضت سياسة المواجهة للحرب الباردة. وفي عام ١٩٦٤م، شاركت الهند في إنشاء مجموعة الـ ٧٧، بهدف الدفع نحو إقامة نظام دولي جديد أكثر عدالة وإنصافًا.

وأضاف إدراج الديمقراطية والتنمية المستدامة مضمونًا حقيقيًا لأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على مدار الثمانين عامًا الماضية، وهو ما تحقق بفضل الانخراط الدبلوماسي النشط للهند مع غيرها من الدول على أسس من القيم والمصالح المشتركة.

ومع ذلك، يواجه السلم والأمن الدوليان تهديدات متزايدة، لعدة أسباب رئيسية وهي تجاهل واشنطن لمبدأ التعددية، وغياب القيادة الدولية والتعاون المشترك، فضلاً عن تراجع فاعلية مجلس الأمن الدولي. وحاليًا، يُدرج على أجندة مجلس الأمن أكثر من ٥٠ نزاعًا، من بينها النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، ومالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وليبيا، وسوريا، واليمن، والعراق، وأفغانستان، وميانمار، وأوكرانيا والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد أسفرت هذه النزاعات عن نزوح نحو ١٠٠ مليون شخص عبر مختلف القارات، في ظل غياب خطة ملموسة من الأمم المتحدة للمساعدة في تسويتها.

المطالبة بالتغيير

واستجابةً لتلك التحديات، استعرض رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" رؤية طموحة تهدف إلى "تعزيز العمل متعدد الأطراف" وإعادة صياغته ليكون "محوره الإنسان"؛ جاء ذلك خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس المنظمة الدولية في عام ٢٠٢٠م. وترتكز هذه الخطة على هدفين رئيسيين: الأول، إجراء إصلاحات داخل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن؛

تسعى نيودلهي لتأكيد موقعها الدولي ليس كمشارك في عملية الإصلاح بل كلاعب رئيسي لهندسة التعددية الدولية

والثاني، إصلاح المنظمات متعددة الأطراف المترابطة (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، وذلك بهدف بناء إطار عالمي متماسك قادر على مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها الإنسانية جمعاء.

وهذا التوجه يرجع إلى حقيقة أن الدول النامية، التي تشكّل الغالبية العظمى من عضوية الأمم المتحدة، لديها مصلحة جوهرية في إصلاح المنظمة الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف؛ بما يضمن تعزيز كفاءتها ورفع قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الواقع الدولي ومستجداته.

وترتكز جهود الهند لإصلاح الأمم المتحدة على أربعة محاور رئيسية

الأول، توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، بما يشمل عددًا أكبر من الأعضاء الدائمين، حيث ترى الهند بأن البنية الحالية المكوّنة من خمسة أعضاء دائمين تعتبر إرثًا قديمًا يعود إلى عام ١٩٤٥م، ولم تعد تعكس الواقع الجيوسياسي للقرن الحادي والعشرين. ورغم أن غالبية الأعضاء الدائمين (باستثناء الصين) أعربوا عن دعمهم لترشح الهند، فإن نيودلهي تتمسك بموقفها الراسخ بأن أي مقعد دائم جديد يجب أن يتضمن حق النقض (الفيتو)، وهو ما يثير خلافًا مع بعض الدول الغربية ومجموعة "متحدون من أجل التوافق". وفي أواخر عام ٢٠٢٥م، دعت الهند إلى إطلاق مفاوضات فورية قائمة على نصوص واضحة وبجداول زمنية محددة، بهدف تجاوز ما وصفته بـ«التحسينات الجزئية» في أساليب عمل المجلس.

المحور الثاني: وفي مضمار ريادتها لدول الجنوب العالمي، يبرز دور الهند بشكل متزايد بوصفها جسراً يربط بين الدول النامية والهياكل القيادية للأمم المتحدة. فقد جددت الهند التزامها بـ "ميثاق المستقبل" الأممي الذي تم اعتماده في أواخر عام ٢٠٢٤م، مع التركيز بشكل خاص على "الميثاق الرقمي العالمي" و"إعلان الأجيال القادمة". ومن خلال "صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة" تدعم نيودلهي عشرات المشاريع في إفريقيا ومنطقة الكاريبي وآسيا، والتي تتنوع مجالاتها من الصحة الرقمية وصولاً إلى الطاقة الشمسية. وتتمثل إحدى استراتيجياتها المستقبلية المحورية في مشاركة قصة نجاحها في مجال التحول الرقمي، والترويج للبنية التحتية الرقمية العامة، مثل منصتي "كو وين"(CoWIN)، وواجهة المدفوعات الموحدة (UPI)، كنماذج قابلة للتطبيق في الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحور الثالث: تكريساً لمكانتها كأحد أبرز الشركاء التاريخيين في عمليات حفظ السلام الدولية، تواصل الهند جهودها الحثيثة لتطوير أدوارها في هذا المجال الحيوي. ففي أكتوبر ٢٠٢٥م، استضافت نيودلهي مؤتمر رؤساء الدول المساهمة بقوات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، بهدف مناقشة التهديدات الناشئة، وتطوير التشغيل المشترك بين القوات. كما تدعو الهند إلى توظيف التكنولوجيا المحلية منخفضة التكلفة لحماية عناصر حفظ السلام، وتعزيز مبدأ "صناعة قرار أكثر شمولًا" يمنح الدول التي تشارك في قوات حفظ السلام دورًا أكبر في عملية اتخاذ القرار. ومن المرجح أن تنتقل الهند تدريجيًا من مرحلة نشر القوات ميدانيًا إلى التركيز على التدريب وبناء القدرات للدول الأخرى.

رابعًا، ومع تصاعد الحضور الشامل للتكنولوجيا في مختلف المجالات، تشارك الهند بفاعلية في المفاوضات الجارية داخل الأمم المتحدة لإنشاء هيئة علمية دولية مستقلة للذكاء الاصطناعي، وإطلاق حوار عالمي حول حوكمة الذكاء الاصطناعي، بما يضمن احترام التكنولوجيا لسيادة الدول. كما تواصل الهند الدفاع عن مبدأ "المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة"، إلى جانب مطالبتها بإرساء بنية مالية عالمية عادلة ومنصفة لدعم جهود مواجهة تغير المناخ والتحول الأخضر.

٥٠ نزاعًا عالميًا على أجندة مجلس الأمن أسفرت عن نزوح ١٠٠ مليون شخص عبر مختلف القارات مع غياب خطة ملموسة لتسويتها

التحديات

ترى الهند، بوصفها قوة كبرى طموحة، أنها حُرمت على نحو غير عادل من مقعدها المستحق على طاولة القوى الكبرى. وعلى الرغم من الضغط المستمر، يبدو من غير المرجح أن تنال الهند عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي في المستقبل القريب، لعدة أسباب. فهناك ثلاثة تحديات رئيسية على الأقل يتعين على الهند تجاوزها قبل تحقيق هذا الهدف

أولًا، ترفض الصين تأييد ترشّح الهند، حيث تعد الصين الدولة الآسيوية الوحيدة حتى الآن، التي تشغل مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي. وهذا الوضع يضيف لها نفوذًا واسعًا ومكانة دولية مرموقة، مما يجعلها غير متحمسة لتقاسم هذه المكانة مع الهند، في ظل استمرار الخلافات الحدودية غير المحسومة بين البلدين وتاريخ المواجهات العسكرية بينهما. ولا يزال من المبكر القول بما إذا كان التحسّن النسبي الأخير في العلاقات الهندية-الصينية، أو التحركات الصادمة التي قادها ترامب وأربكت قواعد القانون الدولي، سيؤديان إلى تغيير حسابات بكين.

ثانيًا، طرحت بعض الدول مقترحًا لحصول الهند على عضوية مجلس الأمن الدولي ولكن بدون حق النقض (الفيتو). ويشمل ذلك تكتلات مثل مجموعة "الاتحاد من أجل التوافق"، التي تضم إيطاليا وكندا والمكسيك وإسبانيا وباكستان وكوريا الجنوبية وتركيا، والتي تفضل زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بدلًا من توسيع العضوية الدائمة. بيد أن نيودلهي لا تبدي ارتياحًا لهذا الطرح، وتعتبره انتقاصًا من جوهر الإصلاح المنشود.

ثالثًا، هناك مخاوف غربية حول احتمالية عدم توافق سياسات الهند مع أولويات الولايات المتحدة. وتشمل هذه المخاوف دوائر صنع القرار الأمريكي حتى في مرحلة ما قبل الرئيس ترامب. وفي هذا السياق، قال نيكولاس بيرنز، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق للشؤون السياسية عام ٢٠٠٨م: "نحن نرغب في الحفاظ على حق النقض، ولا نريد توسيع نطاق هذا الحق ليشمل أعضاء دائمين جدد".

وصرح الخبير الأمريكي آشلي تيليس بأن السياسة الخارجية المستقلة للهند تجعل الولايات المتحدة غير قادرة على ضمان دعم نيودلهي في القضايا الاستراتيجية الكبرى. واستشهد بموقف الهند من الحرب الروسية-الأوكرانية، والذي كان مغايرًا لموقف واشنطن، كمثال واضح على ذلك. ومع عودة الرئيس ترامب إلى السلطة وما يشهده دور الأمم المتحدة من تراجع متزايد، يظل من غير الواضح ما إذا كانت واشنطن ستقود عملية إصلاح المنظمة الدولية ودعم ترشّح الهند بنفس الطريقة كما كان الحال في الماضي.

خاتمة

ثمة أسباب جوهرية تدفع باتجاه التعجيل بإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. ولذلك يبدو إشراك الدول النامية مثل الهند مفيدًا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على حد سواء، إذ لا يمكن تجاهل التأثير الجغرافي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والثقافي للهند داخل قارة آسيا وخارجها. ومع ذلك، هناك عوامل هيكلية وجيوسياسية تطغى على مساعي الهند لإصلاح الأمم المتحدة والحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن. ولذلك، يجب على نيودلهي تكثيف جهودها لتعزيز موقفها الرامي إلى إصلاح المنظمة الدولية، بما يساهم في خدمة المصالح الدولية، وفي الوقت نفسه دعم مصالحها الوطنية.

وفي ظل إظهار الولايات المتحدة قدرًا محدودًا من الاحترام للتعددية، أو عدم احترامها للتعددية من الأساس، فإن أهداف الهند أو أهداف المجتمع الدولي بشأن إصلاح الأمم المتحدة لن تحقق تقدمًا ملموسًا، على الأقل حتى نهاية ولاية الرئيس الأمريكي ترامب عام ٢٠٢٨م. ونظرًا لأن إصلاح المؤسسات الدولية متعددة الأطراف عملية طويلة ومعقدة، فلن يكون هناك تغييرات جوهرية ومؤثرة في الأمم المتحدة، اللهم إلا بحلول احتفالات الذكرى المئوية لتأسيس المنظمة الدولية عام ٢٠٤٥م.

* زميل أبحاث أول -أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية وزميل غير مقيم بمعهد دول الخليج العربي بواشنطن

أوروبا ومستقبل الأمم المتحدة

الأمم المتحدة رهينة ٣ قوى: التحولات الدولية الطارئة وديناميكيات السياسة الأمريكية والتوجهات الأوروبية

بعد ثمانية عقود على تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، تواجه المنظمة الدولية مستقبلًا ضبابيًا يكتنفه الغموض. فإن ميثاقها التأسيسي، الذي ينص على مبادئ المساواة في السيادة، والأمن الجماعي، وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي، لم يجنبها السقوط فريسة للتحديَات المُستجدة التي تختلف اختلافًا جوهريًا عما كان سائدًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وفي غمرة هذا التحول، يبرز الدور الأمريكي تحت لواء إدارة دونالد ترامب الثانية، التي نأت بنفسها، بل وتخلت عن مبادئ أممية جوهرية مثّلت غاية إنشائها. وفي المقابل، تبدو أوروبا في حالة من التردد في سياستها ونهجها؛ فهي تقرّ بحاجة المنظمة إلى الإصلاح

د.كريستيان كوخ

لكنها تصرّ في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على النظام متعدد الأطراف. وفي ظل التوازنات الراهنة، قد يكمن مفتاح مستقبل الأمم المتحدة في تشكيل تحالف جديد يجمع بين أوروبا ودول الجنوب العالمي؛ تحالف يهدف إلى الحيلولة دون وقوع المنظمة تحت هيمنة القوى الكبرى، سواء كانت الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا.

عالم يموج بالمتغيرات

عكس الهيكل المؤسسي لمنظمة الأمم المتحدة- وبالأخص عضوية مجلس الأمن- شكل ميزان القوة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية مباشرة. حيث كان يُنظر إلى الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين) بوصفهم ركائز دعم الاستقرار العالمي. فيما أُعتبر حق الاعتراض " الفيتو" وهو الامتياز الممنوح لهذه القوى بمثابة تنازل عملي لضمان مشاركتها في المنظمة حديثة النشأة.

وفي حين تمكنت المنظومة الأممية من الاضطلاع بدور محوري في إنهاء الاستعمار، وجهود حفظ السلام، ودعم المساعدات الإنسانية، وبناء المعايير خلال العقود التي تلت تأسيسها، لكنها وقفت عاجزة أمام صراع القوى العظمى إبان زمن الحرب الباردة الذي كشف الغطاء عن محدودية هذا الدور. وحتى مع طي صفحة هذه الحقبة التاريخية، لم تسلم الأمم المتحدة من شرور الصراعات الناشئة حديثًا، وتحديات العولمة، والتغيرات التكنولوجية، والمخاطر العابرة للحدود، وموازين القوة المتغيرة التي أبرزت جميعها محدودية نفوذها وقدرتها على التأثير.

لطالما شكلت الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة قضية خلافية على وجه الخصوص. فمنذ نشأتها، مارست الولايات المتحدة نفوذًا كبيرًا، على أجندة الأعمال الخاصة بالمنظمة، وميزانيتها، وكذلك العمليات التي تقوم بها. ونظرًا لأن واشنطن تعد الممول الأكبر لميزانية الأمم المتحدة، واجهت المنظمة انتقادات بأنها تخدم المصالح الأمريكية دونًا عن سائر الأعضاء، بما أثر بشكل واضح على الشرعية التي تحظى بها. كذلك أدت التدخلات التي تقوم بها الولايات المتحدة دون تفويض من مجلس الأمن، وضربها عرض الحائط بالقانون الدولي عندما يتراءى لها، واستخدامها حق الفيتو لحماية حلفائها كإسرائيل على سبيل المثال، إلى تقويض التصور بشأن الأمم المتحدة ككيان محايد يعمل على تطبيق القوانين. فضلًا عن، اتهامها بالضعف نتيجة عجزها عن منع الصراعات. ولكن ما فشل المنتقدون في إدراكه، هو أن هذا الضعف الذي تبدو عليه المنظمة الدولية هيكلي في الأساس وليس نتيجة لسياساتها. وتعود جذوره ببساطة إلى اختلال التوازن في الهيكل المؤسسي بما يخول الدول الأكثر نفوذًا

تستثمر أوروبا ثقلها في الإصلاح وتكريس التعددية وإما أن تكتفي بردود الأفعال وحينها لن تجني سوى تآكل دورها ونفوذها

إمكانية تجاوز السلطة الأممية عندما تتعارض مع مصالحها، أو استخدامها عندما تتماشى مع أهوائها.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة لم يخلُ من بعض الثغرات ومواطن الضعف. أولها، إغفال ذكر أغلب التحديات الراهنة المُلحة؛ بدءًا من منع انتشار الأسلحة النووية، إلى الحرب السيبرانية، وأزمة التغير المناخي، وصولًا إلى الذكاء الاصطناعي والأنظمة المالية المعولمة. ثانيًا، عدم تحديث هياكل صنع القرار الأساسية داخل المنظمة لكي تتواكب مع رياح التغيير. فإن قارات إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأجزاء عديدة من آسيا لم تحظ بتمثيل داخل مجلس الأمن رغم كونها تشكل غالبية تعداد سكان العالم. وقد أضحى أي مسعى حقيقي للإصلاح مستحيلًا، نظرًا للهَيكل الحالي الذي يمنع ببساطة أية محاولة قد تحد من نفوذ القوى الراسخة في حال مُنح الأعضَاء الجدد نفس الامتيازات. ثالثًا، قد تجلّى بوضوح أن ميثاق الأمم المتحدة، بتأكيده المفرط على مفهوم سيادة الدول، قد غدا حجر عثرة أمام قدرة المنظمة على الاستجابة الفاعلة للنزاعات الداخلية، وحالات الإبادة الجماعية، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ الأمر الذي أفضى إلى هوة سحيقة بين القيم المعلنة والحقائق التي تمليها موازين القوة. وقد بلغت هذه الفجوة مداها في ظل إدارة ترامب الثانية، إثر نكوص الولايات المتحدة عن النظام الدولي الذي كانت هي ذاتها القوة المحركة وراء إرساء دعائمه.

منذ عودة دونالد ترامب مجددًا للبيت الأبيض، توالت القرارات الأمريكية إما بالانسحاب أو بوقف تمويل العديد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، مع التشكيك صراحة في جدوى الاتفاقيات متعددة الأطراف وقيمة المنظمة الدولية. شمل ذلك الانسحاب من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم، والثقافة "اليونسكو"، ومنظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. بشكل عام، بلغ عدد المنظمات

الأممية التي شملها قرار الانسحاب الأمريكي ٣١ منظمة بخلاف ٦٦ منظمة دولية أخرى.

بالإضافة إلى إضعاف المنظومة الأممية، تُبرز هذه الخطوات أيضًا نية الإدارة الأمريكية الواضحة لنبذ التعددية التي لطالما دافعت عنها واشنطن. وهو ما يشكل أيضًا باعثًا لقلق الأوروبيين الذين يتخوفون من تشكل سياسة أمريكية جديدة تهدف صراحة لبسط الهيمنة الأمريكية على نصف الكرة الغربي مثلما شوهد مؤخرًا من خلال أزمتي فنزويلا وجزر جرينلاند. وفيما يخص الأمم المتحدة، فإن استمرار الوضع على ما هو عليه ينطوي على آثار مدمرة نظرًا لاعتمادها بشكل كبير على مشاركة راعيها الأمريكي والعضو الأكثر نفوذًا داخل المنظمة. بالتالي، فإن الانسحاب الأمريكي يخلق فراغات مالية، وسياسية، ومعيارية جمة يتعذر على الأطراف الدولية الأخرى سد فجواتها.

الاستجابة الأوروبية

من الواضح أن أوروبا عانت في التعامل مع المستجدات الراهنة على الساحة الدولية والاستجابات الأمريكية لمثل تلك التطورات، بالإضافة إلى تغير الموقف الأمريكي بشأن المؤسسات الراسخة مثل الأمم المتحدة. فمنذ أن أبصرت المنظمة النور، كانت البلدان الأوروبية من بين أشد الداعمين لها باعتبار ذلك جزءًا لا يتجزأ من التزامها بالنَهج التعددي، والقانون الدولي، والنظام القائم على قواعد. بالنسبة لأوروبا، فإن الأمم المتحدة ليست مجرد منظمة أو مكانًا لعقد الاجتماعات، بل ركيزة معيارية جوهرية تعزز ما تبقى لها من نفوذ مُتضائل.

من ثم، فإن السياسات الأمريكية الجديدة تضع الحكومات الأوروبية في موقف لا تحسد عليه؛ ما بين التوافق مع الشكوك الأمريكية بما يقوض مكانة المؤسسات الدولية التي لطالما اعتمدت عليها أوروبا. أو مُعارضة الحليف الأمريكي والمجازفة بتفاقم التوترات عبر ضفتي الأطلسي في وقت يتعرض فيه الأمن الأوروبي لتهديد مباشر جراء الغزو الروسي لأوكرانيا. ولعل ذلك ما يفسر الحذر الذي اتسمت به ردود الفعل الأوروبية حيال الانسحابات الأمريكية من الهيئات الأممية. ففي العديد من الحالات، سارعت الدول الأوروبية لسد الفراغ التمويلي أو الدفاع عن المؤسسات المستهدفة ولو بالخطابات، مع تجنب خوض مواجهة صريحة أمام واشنطن. ناهيك عن أن الآراء الأوروبية نفسها ليست متوافقة. فإن دولًا مثل فرنسا والمملكة المتحدة التي تحظى بعضوية دائمة داخل مجلس الأمن لديها مصلحة مباشرة في استمرار الوضع القائم، في حين أن ألمانيا وسائر الدول الأوروبية الأخرى التي تفتقر لهذا الامتياز، قد تُبدي دعمًا صريحًا للتوسع في عضوية المجلس. بالتالي، بينما يُعرب الاتحاد الأوروبي إجمالًا عن دعمه لإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك تمثيل أكبر لقارة أفريقيا، لا يزال يكافح من أجل ترجمة هذا التوافق إلى أداء دبلوماسي فعال.

علاوة على ذلك، فإن النهج الأوروبي الحالي لم يحسم بعد الإجابة عن التساؤل الاستراتيجي الجوهري الذي يواجه القارة العجوز؛ هل بوسعها الاستمرار في دعم نظام لا يزال خاضعًا للهيمنة الأمريكية أم الدفع بشكل أكثر قوة نحو مسيرة إصلاح تعكس الواقع العالمي الصاعد؟ كما أن تنامي دعوات القوى الصاعدة لرعاية نظام أممي أكثر شمولًا يعكس التحولات الديموغرافية، والاقتصادية، والسياسية، لم تترك لأوروبا سوى خيارين لا ثالث لهما: إما أن تتوافق مع هذه المطالب لتصبح جسراً للتواصل بين الجنوب العالمي والقوى العالمية الراسخة، أو أن تمنح الأولوية للتآزر مع حليفها الأمريكي حتى وإن ترتب على ذلك التشبث بنظام يزداد النزاع عليه.

الأكيد، أنه من خلال دعمها للتوسع في عضوية مجلس الأمن، والحد من استخدام حق الفيتو، وتدعيم أدوار الجمعية العامة والقانون الدولي، قد يتسنى لأوروبا القيام بدور حيوي نحو إعادة إحياء المنظومة الأممية بوصفها مؤسسة تعبر بشكل صادق عن النُهج متعددة الأطراف. كما يرسخ لمكَانتها كقوة معيارية في عالم يزداد تشرُذمًا وتفكُكًا. وهي مكانة لطالما دافعت عنها، ولكن لم تستطع الحفاظ عليها نتيجة مواقفها المزدوجة فيما يتعلق بحرب غزة، على سبيل المثال، والتطبيق الانتقائي للمبادئ الدولية مقارنةً بموقفها من العدوان الروسي على أوكرانيا.

يُمكن القول أن مآلات منظمة الأمم المتحدة رهينة ثلاث قوى فاعلة: التحولات الطارئة على المشهد الدولي، وديناميكيات السياسة الأمريكية، والتوجهات الأوروبية. وفي خضم تبدل موازين القوى العالمية وتنامي المطالبات بتمثيل أكثر إنصافاً داخل المؤسسات الدولية، فإن المنظمات التي تخفق في مواكبة هذه التحولات تغدو عرضة لفقدان جدواها ومكانتها. ورغم استمرار الأمم المتحدة كأداة استراتيجية في يد راعيها الأمريكي، إلا أن فرضية الاستغناء عنها تظل قائمة وغير مستبعدة. وهنا يبرز الدور الأوروبي كمتغير حاسم؛ فإما أن تستثمر أوروبا ثقلها السياسي في دفع عجلة الإصلاح، وبناء الشراكات، وتكريس تعددية قائمة على المبادئ لتقود المنظمة نحو التجديد، وإما أن تكتفي بردود الأفعال، وحينها لن تجني سوى التآكل التدريجي لدورها ونفوذها.

* المدير التنفيذي - مركز الخليج للأبحاث - بروكسل - مدير الأبحاث بالمركز

دور الأمم المتحدة في دعم الاقتصاد والتنمية بإفريقيا: تقييم الدور واستشراف المستقبل

٢٠ دولة مكبلة بالديون وخدماتها ٥٠٪ من الإيرادات و٦٠٪ من النزاعات الإفريقية ذات جذور اقتصادية

تمثل القارة الإفريقية، بتعقيدات أزماتها المتشابكة بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية، الاختبار الفعلي والأبرز لفعالية منظمة الأمم المتحدة وقدرتها على إنفاذ مقاصدها التي أُسست من أجلها عام ١٩٤٥م. فبعد مرور ثمانين عاماً على إنشاء المنظمة الدولية وسياساتها تجاه القارة الإفريقية، تبرز ضرورة لتقييم هذا المسار الطويل من زاوية تنموية؛ إذ لم تعد القارة مجرد ساحة لتلقي المساعدات، بل أصبحت بكتلتها التصويتية (٥٤ دولة، أي ما يفوق ربع أعضاء الأمم المتحدة) محوراً رئيساً في صياغة الأجندة العالمية، لا سيما أهداف التنمية المستدامة، ما جعلها ساحة رئيسية لتطبيق برامج التنمية والسلام والحوكمة العالمية.

أ.د توات عثمان

وتكتسب هذه اللحظة أهمية خاصة لأنّها تمثّل ثمانين عامًا من الدور الأممي في إفريقيا، ما يحتّم تقييمًا دقيقًا لمدى نجاح منظومة الأمم المتحدة في ترجمة شعارات "الاستدامة والسلام والتنمية" إلى نتائج ملموسة. فقد تغيّر الخطاب الإفريقي من المطالبة بالتحرّر من الاستعمار إلى المطالبة بشراكة عادلة ومتوازنة تحقق تنمية شاملة وتُمكّن القارة من إدارة مواردها بعيدًا عن الاستنزاف والتبعية.

ومن هنا تطرح هذه المقالة الأسئلة التالية: إلى أي مدى أسهمت الأمم المتحدة في دعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا؟ وما العوامل التي حدّت من فعاليتها؟ وكيف يمكن تعزيز هذا الدور لضمان تنمية عادلة ومستدامة في القارة السمراء؟ وكيف تنظر الدول الإفريقية، شمالًا وجنوبًا، إلى مستقبل ودور المنظمة الدولية في ظل التحديات الراهنة؟ – بين آمالٍ متجددة في الإصلاح، ومخاوف من استمرار التفاوت في مخرجات التعاون الدولي.

الأطر المؤسسية للدور الاقتصادي والتنموي الأممي في إفريقيا: شراكات محورها التنمية

تتشكل هندسة الدور الأممي في القارة الإفريقية عبر شبكة معقدة من المؤسسات المتخصصة التي تعمل وفق مبدأ "التفاعل المتبادل" بين الأجندات العالمية والخصوصيات الإقليمية. وتبرز لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (ECA)، التي تأسست عام ١٩٥٨م، بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، كحجر زاوية في هذا الإطار؛ لتكون الذراع الإقليمية للأمم المتحدة في القارة، وهدفها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التكامل الإقليمي، وتيسير التعاون الدولي. وهي تضم في عضويتها ٥٤ دولة إفريقية، وتعمل في ثمانية مجالات محورية تشمل السياسات الاقتصادية الكلية، والتكامل التجاري، والتنمية الاجتماعية، والابتكار والتكنولوجيا، وإدارة الموارد الطبيعية، والحكم الرشيد، والإحصاء، والمساواة بين الجنسين.

وترتكز القوة المؤسسية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا على قدرتها الفريدة في العمل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي عبر مكاتبها في الرباط، نيامي، ياوندي، كيغالي، ولوساكا، حيث تركز على مجالات تنموية استراتيجية. ومن الناحية الهيكلية، تخصص المنظمة الدولية موارد معتبرة لدعم

تغيّر الخطاب الإفريقي من المطالبة بالتحرّر إلى شراكة متوازنة تحقق تنمية تُمكّن القارة من إدارة مواردها بعيدًا عن الاستنزاف والتبعية

هذه البرامج؛ إذ تشير بيانات اللجنة إلى تخصيص موازنة تقديرية تبلغ ١٠٩ ملايين دولار لدعم مبادرات الاتحاد الإفريقي والتعاون الإقليمي، منها ٩٧ مليون دولار من المساهمات المقررة و١٢ مليون دولار من المساهمات الطوعية. كما أسهمت اللجنة في إطلاق "حوار رفيع المستوى حول الطاقة" الذي رسم خريطة طريق لتوفير الكهرباء لـ ٥٠٠ مليون إفريقي بحلول ٢٠٢٥م، إضافة إلى تعزيز الاستثمارات الخضراء بقيمة ٨,٥ مليارات دولار في جنوب إفريقيا و١,٥ مليار دولار لحماية غابات حوض الكونغو.

كما تُظهر بيانات تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن إفريقيا تمثل أكبر مجال لعمل الأمم المتحدة، إذ استحوذت على ٣٨ ٪من إجمالي الإنفاق الأممي على التنمية والسلام والمعونات الإنسانية (٢١ مليار دولار)، ويعمل بها أكثر من ٧٦,٦٠٠ موظف مدني و٦٢,٠٠٠ عنصر نظامي. وتتركز الجهود على دعم تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ م، وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال مبادرات نوعية في مجالات الطاقة والغذاء والمناخ.

١٠٩ ملايين دولار لدعم مبادرات الاتحاد الإفريقي والتعاون الإقليمي منها ٩٧ مليونًا من المساهمات المقررة و١٢ مليونًا مساهمات طوعية

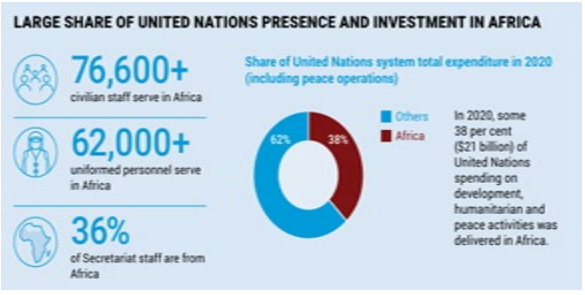

المصدر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول التنمية في إفريقيا

علاوة على الدور المحوري الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (ECA)، يمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أحد الأعمدة التنفيذية الحيوية للمنظومة الأممية في القارة. فقد تحوّل البرنامج خلال العقد الأخير إلى شريك استراتيجي للحكومات الإفريقية في بناء القدرات الوطنية وتعزيز الحوكمة وتمويل المشروعات الميدانية. ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢م، نفذ البرنامج أكثر من ١,٨٠٠ مشروع تنموي في إفريقيا جنوب الصحراء، شملت مجالات مكافحة الفقر، والرقمنة، والإدارة المستدامة للموارد، وتمكين المرأة. كما خصص حوالي ٢,٩ مليار دولار لدعم التنمية المحلية، مع تركيز خاص على تعبئة الموارد الوطنية باعتبارها "محور تغيير قواعد اللعبة" في تمويل التنمية، إذ تفوق قيمتها حاليًا إجمالي التدفقات الأجنبية إلى القارة بنسبة تقارب ١٢٠ ٪.

وفي إطار تعزيز الشفافية المالية ومكافحة التدفقات غير المشروعة، أطلق البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي مبادرة "Africa Against Illicit Financial Flows"، التي ساعدت ١٥ دولة إفريقية على تطوير نظم رقابية لمتابعة تدفق الأموال عبر الحدود. وقد أظهرت بيانات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن القارة تخسر سنويًا ما يقارب ٨٨,٦ مليار دولار بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، أي ما يعادل ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي، وهو ما يجعل التصدي لهذه الظاهرة شرطًا أساسيًا لزيادة الموارد المخصصة للتنمية المستدامة.

أما على صعيد التجارة الدولية، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يلعب دورًا تكامليًا في دعم أولويات القارة ضمن النظام التجاري العالمي، إذ يوفر تحليلات ودعمًا فنياً لدمج الاقتصادات الإفريقية في سلاسل القيمة العالمية. وتشير بيانات "اليونكتاد" لعام ٢٠٢٤م، إلى أن تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بدعم مباشر من الأمم المتحدة، قد يسهم في رفع حجم التجارة البينية الإفريقية بنسبة ٥٢٪ بحلول ٢٠٣٠م، وزيادة الصادرات الصناعية الإفريقية إلى خارج القارة بنسبة ٢٩ ٪. كما أطلقت اليونكتاد "برنامج دعم التحول الصناعي في إفريقيا" الذي ساعد أكثر من ٢٠ دولة على تطوير استراتيجيات لتقليص العجز التجاري وتحسين تنافسية السلع المحلية.

وفيما يتعلق بالقضايا البيئية والمناخية، يبرز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يقود بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي والمراكز الإقليمية مبادرات التحول الأخضر ومكافحة التصحر. ومن أبرز النماذج العملية "مبادرة الحزام الأخضر الكبير" التي تمتد عبر ١١ دولة في الساحل الإفريقي من السنغال إلى جيبوتي، والتي ساهم فيها البرنامج بتمويل تجاوز ١,٤ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٤م، مما أسهم في استعادة أكثر من ٢٠ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة. كما أطلق البرنامج مشروع "الاقتصاد الأزرق لإفريقيا" لتعزيز إدارة الموارد البحرية في شرق إفريقيا، ما أدى إلى خلق نحو ٤٥٠ ألف فرصة عمل خضراء في مجالات الصيد المستدام والسياحة البيئية.

ويُظهر هذا التفاعل المؤسسي مدى تداخل أدوار الأمم المتحدة في إفريقيا وتكاملها، حيث تعمل هذه الهيئات ضمن منظومة موحدة تستهدف تحقيق التحول الهيكلي الشامل، من خلال الجمع بين التنمية الاقتصادية المستدامة، والإصلاح المؤسسي، والاستجابة البيئية الذكية، في إطار الشراكة الأممية الإفريقية القائمة على تنفيذ أجندة ٢٠٣٠م، وأجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣م.

من جهة أخرى، تُمثل الشراكة المؤسسية بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي الإطار الحاكم للتفاعل الأممي-الإفريقي، والمبني على "الإطار المجدد للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد

القارة تخسر ٨٨,٦ مليار دولار سنويًا بسبب التدفقات المالية غير المشروعة

أي ٣,٧٪ من الناتج الإجمالي الإفريقي والتصدي لها شرط للتنمية المستدامة

الإفريقي من أجل التكامل والتنمية في إفريقيا" (قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٧١). ويضمن هذا التعاون مواءمة الأجندتين الأممية والإفريقية، ويسهم في معالجة القضايا المشتركة مثل النزاعات، وتعبئة الموارد المحلية، وتقوية الحوكمة. وتتمثل إحدى الثمار العملية لهذا التكامل في التعاون بين اللجنة الأممية لإفريقيا وآلية الاستعراض الذاتي الإفريقي (APRM) التابعة للاتحاد الإفريقي لتطوير حلول تركز على تقوية الحوكمة كعامل تمكيني لتحقيق التنمية.

الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية في إفريقيا: إنجازات حاضرة وتحديات مؤجلة

بعد مرور ثمانين عامًا على تأسيسها، تظل فعالية الأمم المتحدة في دعم التنمية الاقتصادية بإفريقيا موضع تقييم ونقاش واسع. فعلى الرغم من النجاحات المحققة في مجالات السلام والأمن، وتعزيز الحوكمة والإصلاح المؤسسي، فإن التحديات الاقتصادية الكبرى لا تزال تُثقل كاهل القارة السمراء. حيث تشير البيانات الحديثة إلى أن أقل من ٣٠٪ من دول إفريقيا جنوب الصحراء تسير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠م، فالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا يسير بوتيرة متعثرة تنذر بالخطر، حيث تواجه معظم الأهداف (١٤ هدفاً من أصل ١٧) "تحديات كبيرة" أو "جسيمة"، وفقاً لتقرير الأمين العام. وتتصدر أهداف القضاء على الفقر (الهدف ١) والعمل اللائق (الهدف ٨) قائمة التحديات الأكثر خطورة. فيما تعاني أكثر من ٢٠ دولة من خطر ضائقة الديون، مع تجاوز خدمة الدين العام نسبة ٥٠ ٪ من الإيرادات الحكومية. من ناحية أخرى، تبرز عقبة "قصور التمويل" كأحد أخطر التحديات الهيكلية؛ حيث تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن التمويل المخصص للتنمية الإفريقية لا يتجاوز ٢٪ من إجمالي الإنفاق التنموي العالمي، ما يعمّق الفجوة بين الطموحات والأدوات المتاحة. كما أن إجمالي الإنفاق الأممي في القارة البالغ نحو ٢١ مليار دولار يظل ضئيلاً أمام الفجوة التمويلية الهائلة، حيث تحتاج القارة لتعبئة موارد محلية تُقدر بـ ١,٤٣ تريليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف أجندة ٢٠٣٠م.

كما يتمثل أحد أبرز التحديات في ضعف التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في القارة. فرغم تعدد البرامج التنموية، ما تزال الجهود مشتتة ومفتقدة إلى آلية تكاملية توحد الأهداف وتمنع الازدواجية. كما أن اعتماد معظم الدول الإفريقية على المساعدات الخارجية بدلاً من الاستثمار المنتج جعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات المانحين وتباطؤ التدفقات المالية.

وعلى صعيد التنافس الدولي، أدى تصاعد نفوذ القوى الكبرى - كالصين وروسيا والولايات المتحدة - إلى تقليص التأثير النسبي للأمم المتحدة في رسم الأجندة الاقتصادية الإفريقية. فعلى سبيل المثال، أصبحت مبادرات كمبادرة الحزام والطريق الصينية أكثر تأثيرًا في مجالات البنية التحتية من برامج الأمم المتحدة التقليدية، بينما تميل بعض الحكومات الإفريقية إلى التعامل الثنائي بدلاً من القنوات الأممية بسبب بطء الإجراءات وضعف المرونة.

آفاق جديدة للشراكة الأممية الإفريقية: نحو ميثاق أممي-إفريقي للتنمية

تنظر الدول الإفريقية اليوم، شمالًا وجنوب الصحراء، إلى الأمم المتحدة كشريك لا غنى عنه، ولكنها تطالب في الوقت نفسه بدور أكثر فعالية وواقعية في دعم قضايا التنمية وتعزيز الأمن الإقليمي. فبعد ثمانين عامًا من التجربة الأممية، تتطلع العواصم الإفريقية إلى منظمة قادرة على الانتقال من نهج إدارة الأزمات إلى نهج صناعة التنمية والسلام المستدام. وتشير تقارير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا إلى أن نحو ٦٠٪ من النزاعات الإفريقية ذات جذور اقتصادية تتعلق بسوء توزيع الموارد، والفساد، وضعف العدالة الاجتماعية، ما يجعل الإصلاح الاقتصادي شرطًا للسلم الأهلي.

تعاني ٢٠ دولة من خطر ضائقة الديون مع تجاوز خدمة الدين العام نسبة ٥٠٪ من الإيرادات الحكومية و٦٠٪ من النزاعات الإفريقية ذات جذور اقتصادية

في هذا السياق، تراهن دول شمال إفريقيا، مثل الجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر، على دعم الأمم المتحدة في تطوير سلاسل القيمة الصناعية والزراعية، وتعزيز التكامل مع إفريقيا جنوب الصحراء ضمن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهي مبادرة تشارك الأمم المتحدة بفاعلية في دعمها عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونكتاد. وفي المقابل، تأمل دول الساحل وإفريقيا الوسطى أن تساهم المنظمة في احتواء الانقلابات وتعزيز الحكم الرشيد عبر آليات أكثر استقلالية، كتفعيل مبادرة "إسكات البنادق" عبر شراكة أعمق مع الاتحاد الإفريقي، إلى جانب تكثيف الجهود في مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلاح والمخدرات. أما على صعيد الهجرة غير النظامية، فتتطلع الدول الإفريقية إلى دعم أممي لمشروعات خلق فرص العمل والتنمية المحلية للحد من تدفقات المهاجرين.

إن تحقيق الإصلاح المنشود يتطلب من الأمم المتحدة إعادة توجيه أولوياتها في القارة نحو تمكين القدرات الوطنية، وتوطين التنمية، ودعم مبادرات التمويل الإفريقي الذاتي. فمستقبل العلاقة بين إفريقيا والأمم المتحدة مرهون بقدرة الطرفين على بناء شراكة متوازنة تُعلي من صوت القارة وتحوّل مواردها من ساحة تنافس دولي إلى رافعة للتنمية المشتركة والسلام الدائم.

* أستاذ الاقتصاد، جامعة الجزائر 3

رؤية لبنان لواقع ومستقبل الأمم المتّحدة: المطالب والتحديات

القرار ١٥٥٩ أدى لخروج قوات سوريا من لبنان دون حل الميليشيات وسمح لإيران ملء الفراغ

لا يختلفنّ اثنان حول حقيقة أن الأمم المتحدة هي منظمة حكومية عالمية نشأت عام ١٩٤٥م، وتكونت عضويًا من ٥١ دولة كان لبنان أحدها، كي تعالج وقائيًا الأسباب التي تؤدي إلى الحروب والنزاعات، وكي تعالج زجرياً أي خطوة يمكن أن تؤدي إلى فتنة دولية تضرب مرتكزات الأمن والسلام. وفق هذا المنطق سكن في بال وذهن واضعو ميثاق تأسيسها جثث عشرات الملايين من القتلى كنتاج مباشر لحربين عالميتين، خصوصاً وأن منظمة عصبة الأمم التي ولدت بعد الحرب العالمية الأولى فشلت فشلًا ذريعًا في حماية الأمن والسلم، فاقتنصت الهتلرية السياسية الفرصة وبدأت الاستعداد لانتقام نازيّ فعل فعله في الحرب الكونية الثانية.

د. مازن شندب

وفي الواقع، لم تُطرح أسئلة في قضايا العلاقات الدولية عامة، والقانون الدولي خاصة، أكثر من تلك التي طُرحت بشأن الأمم المتحدة. هل نحن أمام منظمة ترهلت وأصابتها الشيخوخة وبالتالي يحتاج العالم الدولي إلى منظمة بديلة، أم أن تجديدًا معينًا يمكن أن يحصل فيتجدد الدم في عروقها، أم أن المسألة مرتبطة بصراع أبدي سرمدي بين القانون الدولي والنظام الدولي، ذلك النظام الذي يقوم على القوة فقط؟

هذه الأسئلة لها أسبابها المنطقية، ففي الزمن الأمريكي، زمن الأحادية القطبية، مرت الأمم المتحدة بمرحلتين، مرحلة السيطرة الأمريكية شبه المطلقة عليها فبرزت المنظمة العالمية وكأنها إحدى الدوائر الأمريكية، ومرحلة تجاوز الولايات المتحدة لها وتعاطيها في مصالحها العالمية في مشهدية تشي بعدم وجود منظمة تضع ضوابط لتحركات الدول.

أولاً- الأمم المتّحدة بين الأهداف والمبادئ وصناعة القرار

إن أي تقييم لعمل الأمم المتحدة يجب أن ينطلق من العلاقة بين الثلاثي المشكّل من الأهداف والمبادئ ودوائر صنع القرار وآلياته. وبالنسبة إلى أهدافها، فالمادة الأولى من الميثاق تحدد مقاصد الأمم المتحدة وهي: أ- حفظ السلم والأمن الدولي؛ ب- إنماء العلاقات الدولية بين الأمم؛ ج- تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية؛ د- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

ولتحقيق هذه المقاصد وضع ميثاق المنظمة أسساً محددة أسماها بالمبادئ، فالأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعلى مبدأ تنفيذ الدول التزاماتها بحسن نية، وعلى الحل السلمي للمنازعات، فضلًا عن تحريم اللجوء إلى القوة بين الدول باستثناء ما يتخذه مجلس الأمن من إجراءات زجرية لإعادة فرض الأمن والسلم.

وهكذا، لم تكن المشكلة يومًا في مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وإنما كانت وعلى الدوام متمثلة في التناقض الصارخ بينها وبين آليات اتخاذ القرارات داخل الأمم المتحدة. نتحدث هنا عن الاجهزة المعنية باتخاذ القرارات النافذة. فبعد أن جاء

ما يهم الأمريكان ويعكسونه في قرارات مجلس الأمن هو عدم إصدار قرارات عقابية ضد إسرائيل دون وضع لبنان على لائحة الأمن والسلم

الميثاق ليحدد الأجهزة التي ستعمل على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، حصل الخلل الكبير الذي سيطيح بكل ترتيبات الأمن والسلم. وبهذا المعنى، فإن ميثاق المنظمة الأكبر في العالم والتي تضم اليوم في عضويتها ١٩٣ دولة، أنشأ مجموعة من الأجهزة لتحقيق مقاصدها، متوزعة بين أجهزة اقتصادية وقضائية وسياسية، فضلًا عن وكالات متخصصة في مجالات التنمية والخدمات الإنسانية تشكل مع المنظمة الأمّ ما نسميه في القانون الدولي بـ "منظومة الأمم المتحدة". أما الجهازين السياسيين الكبيرين فهما الجمعية العامة ومجلس الأمن. أما الجمعية العامة فهي الجهاز الأكبر كونها تضم في عضويتها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكن الميثاق لم يمنحها سلطة اتخاذ قرارات ملزمة، فقراراتها لا تتجاوز أن تكون توصيات ملزمة أدبياً. وعلى العكس من ذلك، فمجلس الأمن، وبالرغم من أنه لا يضم سوى خمس عشرة دولة، فهو الجهاز الذي أُعطِي حق اتخاذ قرارات ملزمة عندما يحصل تهديد للسلم والأمن. أكثر من ذلك، فتركيبة مجلس الأمن وتوزيع العضوية فيه بين دول غير دائمة وهي عشرة ودول دائمة وهي خمسة، من جهة، ومنح الأعضاء الدائمين حق النقض الفيتو، والذي يعني حق أي دولة في رفض أي قرار قد يتخذه المجلس لاستعادة الأمن والسلم أو منع تهديده، جعل الصورة واضحة وضوح الشمس، وهي الصورة العاكسة لموازين القوة بعد الحرب العالمية الثانية، فالدول التي انتصرت في هذه الحرب، أعطيت حق الاعتراض، فأضحى السلم العالمي مرهونًا بأصبع يرفعه مندوب دولة دائمة العضوية والتي هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين وروسيا. وفي هذه المسألة، تتأكد من جديد أن القانون الدولي ليس إلا انعكاسا لإرادة القوي وفي موضوع الأمم المتحدة هو انعكاس لإرادة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، فالاتحاد السوفياتي (سابقًا) ما كان ليرضى بأقل من الفيتو عندما وجد أن الدول

إحلال الأمم المتحدة للسلام في لبنان من خلال تدخلاتها الحاسمة مسألة تعترضها تحديات مرتبطة بإصلاح الأمم المتحدة

الأربع الدائمة العضوية تبحر في تيار واحد في البحر الأمريكي، فما كان من هذه الدول إلا الركون لمطلبه، فثبت في القانون ما فرضه التوازن الاستراتيجي. لكن هل إن الحكم على الأمم المتحدة وأدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية متوقف فقط على الخلل في مجلس الأمن؟ هذا سؤال كبير ويحتاج إلى إجابات صريحة وموضوعية ودقيقة؟

ثانياً- الأمم المتّحدة بين النجاحات والإخفاقات

في الحكم على الأمم المتحدة، علينا التمييز بين الخدمات الكبيرة جدًا التي تقدمها منظومتها للأمم والشعوب وبين السياسات العالمية وانعكاساتها على عمل الأمم المتحدة. ففي الشق الأول، قدمت الأمم المتحدة خدمات على كافة المستويات، لا سيما في الحروب والنزاعات، ولولاها للقي ملايين اللاجئين والنازحين والمشردين والمرضى والفقراء حتفهم. كما لا يمكن التغاضي عن دورها في مكافحة التطرف والإرهاب، وتطوير العمل الديمقراطي في الدول النامية، فضلًا عن جهودها في مكافحة المخدرات ومرض الإيدز، ودورها في حماية الطفولة والدعوة لتمكين المرأة. وفي تحدي التنمية المستدامة قدمت الأمم المتحدة رؤيتها المتكاملة عام ٢٠١٥م، وفي معضلات حقوق الإنسان، استطاعت أن تقفز من خلال أجهزتها المعنية خطوات كبيرة. وأما في الشق الثاني المتعلق بالسياسات العالمية وانعكاساتها على عمل الأمم المتحدة، فعندما كان النظام الدولي وطيلة نصف قرن من الزمن يسير بثنائية قطبية، كان العالم الدولي أكثر انضباطاً فالتوازن يخلق الردع، لكن المسألة تغيرت جذريًا عندما سقط القطب السوفياتي في بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، فسيطرت الولايات المتحدة منفردة على الأمم المتحدة. إن التفرد الأمريكي في قيادة العالم جعل الولايات المتحدة في مرحلة أولى تسخر مجلس الأمن لخدمتها وتبتز الأمم المتحدة بالمساهمات السنوية في ميزانيتها، لكن في مرحلة ثانية جعلها تقفز من فوقها ومن فوق القانون الدولي برمته، فطرحت من جديد نظريتها للحرب الاستباقية التي تمكنها من تخيل عدوّ وشن حرب استباقية عليه دون المرور بالأمم المتحدة.

ثالثًا- لبنان والأمم المتحدة وإشكاليّة النّصف قرار

مما لا شك فيه أن لبنان نال قسطًا وافراً من اهتمام الأمم المتحدة، وذلك منذ عام ١٩٦٨م، وقد صدر عن مجلس الأمن مجموعة من القرارات المهمة الخاصة بلبنان، وأهمها القرار الشهير ٤٢٥ والقرارات ٤٦٧ و١٥٥٩ و١٧٠١. وإذا كان صحيحًا أن جل هذه القرارات صدرت في إطار الصراع اللبناني ــ الإسرائيلي، إلا أن هذا الصراع دخلت عليه عوامل إقليمية خطيرة جاءت لمصلحة إسرائيل فانعكست في قرارات الأمم المتحدة. لكن أياً من هذه القرارات لم يتخذه مجلس الأمن وفق الفصل السابع، في حين أن المخاطر التي عاشها لبنان كانت تستعدي تدخلًا أمميًا حاسماً. فعقب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨م، واحتلال جزءًا كبيرًا من جنوبه، أصدر مجلس الأمن القرار ٤٢٥ الذي "ناشد" فيه إسرائيل "أن توقف فورًا عملها العسكري ضد السلامة الإقليمية للبنان وأن تسحب على الفور قواتها من جميع الأراضي اللبنانية"، وشكل فيه قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة تعمل في جنوب لبنان بقصد التحقق من انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفاعلة إلى المنطقة". لكن هذه القوة لم تُعط صلاحية إجبار لإسرائيل على الخروج من لبنان. ومن قرارات مجلس الأمن المهمة في لبنان هو القرار ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤م، وفيه طالب المجلس "جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب" من لبنان ودعا إلى "حل جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها". ورغم أن هذا القرار صدر بموجب الفصل السادس إلا أنه أسفر عن خروج القوات السورية من لبنان، من دون أن ينجح في حل جميع الميليشيات اللبنانية.

أمريكا قفزت فوق المنظمة والقانون الدولي وطرحت نظريتها للحرب الاستباقية لتخيل عدوّ وشن الحرب عليه دون المرور بالمنظمة

تقييم عمل الأمم المتحدة يجب أن ينطلق من العلاقة بين الثلاثي المشكّل من الأهداف والمبادئ ودوائر صنع القرار وآلياته

السيء في هذا القرار هو أنه سمح لإيران بأن تغطي الفراغ الذي خلفه الانسحاب السوري في لبنان فازداد حزب الله قوة، افضت إلى فوضى عارمة في لبنان، جاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري في إطارها. انها نفس المرحلة التي كان التناغم الأمريكي الإيراني فيها على أشدّه، على اعتبار أن طهران قبل عام من صدور القرار كانت قد قدمت خدمات جليلة لواشنطن في غزو العراق واحتلاله. أما القرار ١٧٠١، فهو صدر بدوره تحت الفصل السادس، لكنه تضمن بنوداً صريحة لجهة منع حزب الله من التواجد جنوب الليطاني ولجهة تأكيد القرار ١٥٥٩ القاضي بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية، لكن نقطة ضعفه تجلت في أنه تضمن بنداً يتحدث عن حل مستقبلي طويل الأمد في لبنان، وقد فشلت الأمم المتحدة في فرض هذا الحل، فدخل حزب الله من جديد بحرب تحت شعار إسناد غزة، أدت إلى تدمير كبير في الجنوب وفي بيروت وقضت بشكل شبه كلي على قيادات الصف الأول للحزب. هذا القرار أدرج بند تحدث عن مساعدات دولية للبنان في مجالي التنمية والإعمار، بقيت مرهونة بنزع سلاح حزب الله.

رابعًا- اللبنانيون والأمم المتحدة.. تطلعات وتحديات

تدرك الأمم المتحدة أن الصراعات الإقليمية القديمة منها والجديدة، والأطماع الإسرائيلية والإيرانية، قد جعلت لبنان ساحة تدخلات لا مصلحة للبنان فيها، وتدرك أن بعض هذه التدخلات مرتبطة بالأمن والسلم، لكنها وبالرغم من ذلك لم تشاطر اللبنانيين في رؤيتهم لحلول جذرية، تنزع سلاح الميليشيات وتردع قوى إقليمية قديمة وجديدة تتدخل في لبنان وتجعله محط فتنة داخلية من جهة وغدرية اتجاه دول عربية صديقة وللشعب اللبناني مصالح كبرى معها من جهة ثانية. كل ما يهم الأمريكيين ويعكسونه في قرارات مجلس الأمن هو عدم إصدار قرارات عقابية ضد إسرائيل، لكنهم لا يعملون على وضع لبنان على لائحة الأمن والسلم.

وتقتضي الموضوعية القول إن الأمم المتحدة على الصعد الاقتصادية والتنموية تقدم الدعم للبنانيين، ولو من باب التعويض والتقصير، وفي هذه المسألة هناك مفارقة لافتة، فوكالاتها المتخصصة شدت رحالها باتجاه مدينة طرابلس العاصمة الثانية للبنان والمشهورة بإهمال الدولة لها، وبإهمال سياسييها لها وهم من أثرياء لبنان. واليوم هناك عدة مشاريع أممية في طرابلس وفق ما يقول رئيس بلديتها الدكتور عبد الحميد كريمة أهمها مشروع الوسط التجاري للمدينة والذي تتجاوز كلفته عشرين مليون دولار.

وفي نهاية المطاف، فإن إحلال الأمم المتحدة للسلام في لبنان من خلال تدخلاتها الحاسمة، هي مسألة تعترضها تحديات مرتبطة بإصلاح الأمم المتحدة. البعض يطرح مسألة تعديل نظام مجلس الأمن من خلال زيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، والبعض الآخر يعتبر أن الأمم المتحدة أصابها العجز التام. لكنني أرى أن المسألة غير مرتبطة حتميًا بإصلاح مجلس الأمن أو تعديل في آليات عمل الأمم المتحدة، بقدر ما ترتبط بتوازن دولي جديد يعيد للأمم المتحدة وزنها، وهو ما يعني حدوث تغييرات جوهرية في النظام الدولي كنسق تبحر فيه القانون الدولي عامة وأعمال الأمم المتحدة خاصة.

* أستاذ العلوم السياسية بالجامعة اللبنانية

عملية مادورو وتَفكّك "السلام الأمريكي": تقييم أوليّ

اختطاف مادورو لحظة حاسمة في انحدار النظام الدولي الليبرالي وغياب منظومة الأمم المتحدة

إن الإطاحة بالقوة بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو على يد قوات دلتا الأمريكية في ٣ يناير ٢٠٢٦م، تمثل أكثر بكثير من مجرد عملية عسكرية ضد زعيم إقليمي. بل تشكل انتهاكًا متعمدًا وخطيرًا للنظام القانوني الدولي الذي يحكم سلوك الدول منذ ثمانين عامًا، مما يشكل تحديًا جوهريًا لهيكل ميثاق الأمم المتحدة ويشير إلى الانحدار النهائي للنظام الدولي الليبرالي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية والمعروف باسم "السلام الأمريكي" PAX AMERICANA.

د. هشام القروي

خرق البنية القانونية

تنتهك هذه العملية العديد من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. فالمادة ٢(٤) تحظر صراحة "التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي". لكن إدارة ترامب نشرت ١٥٠ طائرة من ٢٠ موقعًا في نصف الكرة الغربي، وقامت بتحييد الدفاعات الجوية الفنزويلية، ونفذت عملية اختطاف عسكرية على الأراضي السيادية الفنزويلية دون إذن من مجلس الأمن أو الحكومة الفنزويلية أو حتى موافقة الكونغرس. هذه ليست مسألة تأويل قانوني بل مسألة انتهاك صريح لسيادة دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة. وكما وثّق علماء القانون الدولي، فإن هذه العملية انتهكت مبادئ المساواة في السيادة المنصوص عليها في المادة ٢(١) وحظر التدخل في الشؤون الداخلية المنصوص عليه في المادة ٢ (٧).

إن وصف الإدارة الأمريكية لهذه العملية بأنها "إنفاذ للقانون" وليس تدخلاً عسكرياً ينهار لدى التدقيق. إن نشر قوات دلتا فورس – وهي وحدة نخبة لمكافحة الإرهاب – بدعم من طائرات مقاتلة قامت بشل الدفاع الجوي يشكل عملاً حربياً بموجب القانون الإنساني الدولي، مما يؤدي إلى تطبيق قوانين النزاع المسلح. لا يوجد إطار قانوني يسمح بإنفاذ القانون من جانب واحد لإخراج زعيم أجنبي من أراضي دولة أخرى دون موافقة أو تفويض من مجلس الأمن. توجد معاهدات التسليم واتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة والآليات القضائية الدولية للتعامل مع مثل هذه الظروف من خلال القانون، وليس بالقوة.

وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بيانًا لا لبس فيه: "هذه العملية تشكل سابقة خطيرة، وهناك "قلق عميق من عدم احترام مبادئ القانون الدولي". هذه الإدانة من قبل المسؤول الإداري الأعلى في الأمم المتحدة تشير إلى قلق المؤسسة إزاء الاعتداء على مبادئ الميثاق الأساسية.

الشلل الهيكلي لمنظومة الأمم المتحدة

كشفت عملية فنزويلا عن ضعف هيكلي معوق في النظام الدولي الذي أنشئ بعد عام ١٩٤٥: فقد أصبح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي صُمم ليكون آلية لإنفاذ السلام الدولي بشكل جماعي، عاجزًا مؤسسيًا في الوقت الذي توجد حاجة ماسة إليه. وقد حدد المجلس موعداً لعقد جلسة طارئة

اختطفت أمريكا مادورو دون إذن مجلس الأمن أو الحكومة الفنزويلية أو موافقة الكونغرس في انتهاك صريح لسيادة دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة

في ٤ يناير، بمبادرة من كولومبيا ودعم من الصين وروسيا، لكن الولايات المتحدة، بصفتها عضواً دائماً في المجلس ولها حق النقض، يمكنها منع أي قرار ملزم يدين أفعالها.

وهذا يمثل المفارقة الكبرى في منظومة الأمم المتحدة: المؤسسة المكلفة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين ممنوعة هيكلياً من محاسبة أقوى أعضائها. لقد جعلت آلية الفيتو – المصممة لمنع المجلس من اتخاذ إجراءات ضد أي قوة عظمى – المنظمة عاجزة تمامًا عن مواجهة تلك الجهات الفاعلة الأكثر قدرة على انتهاك القانون الدولي. يمكن لفنزويلا أن تلجأ إلى مجلس الأمن؛ ومن المرجح أن تدعم الصين وروسيا لغة الإدانة؛ لكن الولايات المتحدة ستستخدم حق النقض ضد آليات الإنفاذ، مما يضمن عدم وجود عواقب قانونية مترتبة على الانتهاك.

هذه الديناميكية تنزع الشرعية عن النظام متعدد الأطراف برمته. وكما يمكن أن نلاحظ، إذا كانت الولايات المتحدة تؤكد حقها في استخدام القوة العسكرية لغزو واحتجاز القادة الأجانب الذين تتهمهم بارتكاب جرائم، فما الذي يمنع الصين من دخول تايوان وإعادتها إلى الوطن الأم بالقوة؟ وما الذي يمنع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من اختطاف رئيس أوكرانيا؟ هذا السؤال ليس سؤالاً بلاغياً؛ فهو قد يشكل الآن بالفعل حسابات استراتيجية في بكين وموسكو.

أزمة النظام القائم على القواعد

"السلام الأمريكي" PAX AMERICANA — النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية على أساس أن القواعد والمؤسسات والديمقراطية الليبرالية ستقيد سلوك القوى العظمى – كان قائماً على افتراض أساسي: أن الولايات المتحدة ستعمل في إطار القيود القانونية الدولية كنموذج للالتزام بالقواعد. لكن غزو العراق عام ٢٠٠٣م، ألحق أول جرح كبير بهذا الافتراض. استشهد بوتين صراحة باجتياح العراق كمبرر لقيام روسيا

لا يوجد إطار قانوني يسمح بإنفاذ القانون من جانب واحد لإخراج زعيم أجنبي من أراضي دولة أخرى دون موافقة أو تفويض من مجلس الأمن

بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم وغزو أوكرانيا. ومع ذلك، حتى إدارة بوش، مهما كانت أوجه القصور القانونية فيها، سعت للحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي بشأن العراق (قرار مجلس الأمن ١٤٤١) قبل الغزو. أما إدارة ترامب فقد تخلت حتى عن هذا التظاهر بالدبلوماسية والقانون.

إن اهتمام ترامب بمبدأ مونرو – الذي تم الكشف عنه في استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٢٥ م، ويتم تنفيذه الآن في فنزويلا – يمثل عودة صريحة إلى سياسة مناطق النفوذ في القرن التاسع عشر. لقد أدى تطبيق هذا المبدأ تاريخياً من طرف الولايات المتحدة إلى تدبير واحد وأربعين تغييراً في أنظمة الحكم داخل أمريكا اللاتينية بين عامي ١٨٩٨ و١٩٩٤م. إن تصريح ترامب بأن الولايات المتحدة ستدير فنزويلا "حتى نتمكن من إجراء انتقال آمن وسليم وحكيم" يردد الأسباب التي قُدمت قبل احتلال العراق – وهي التزامات ثبت أنها غير محددة ومدمرة.

والأهم من ذلك، أن تهديدات ترامب للرئيس الكولومبي غوستافو بيترو والرئيسة المكسيكية كلوديا شينباوم – التي تشير إلى أنه يتوجب عليهما أن يكونا "حذرين" أو سيواجهان الإقالة – تحمل تعبيرًا واضحًا عن مبدأ التبعية (للولايات المتحدة) الذي سيطبق في نصف الكرة الغربي مدعومًا بالقوة العسكرية. وهذا رفض صريح للمساواة في السيادة. فعندما يعلن رئيس الولايات المتحدة أن قادة المنطقة الآخرين يجب أن يمتثلوا لأوامر وتفضيلات الولايات المتحدة أو يواجهوا عمليات الإطاحة بهم، فإن النظام القائم على القواعد لم يتم فقط تحريفه، بل تم رفضه بشكل قاطع من قبل من كان حتى الآن قائمًا عليه.

إعادة التوازن الاستراتيجي وتداعيات القوى العظمى

لهذه العملية آثار عميقة على الصين وروسيا، اللتين أدانتاها باعتبارها "انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي". لكن ردودهما تنطوي أيضًا على حسابات استراتيجية. ذلك أن تفكيك القيود القانونية الدولية على استخدام القوة الأحادية أصبح اليوم، بفضل الرئيس ترامب، هو النموذج الذي يمكن اتباعه. وعلى الرغم من أن كلا من روسيا والصين لها مطالبها الخاصة بالأمن القومي الإقليمي، التي قد تكون أكثر معقولية من مزاعم ترامب أن فنزويلا تهدد الولايات المتحدة، فقد استشهدت كلتا الدولتين باستمرار بالقانون الدولي لتبرير أفعالهما، أو استشهدتا بنفاق الولايات المتحدة كعوامل مخففة.

وهكذا، تؤكد العملية في فنزويلا صحة ادعاءاتهم بوجود معايير مزدوجة في الغرب وتضفي الشرعية على إجراءاتهم الأحادية الجانب الحالية أو المستقبلية. إذا كان بإمكان الولايات المتحدة شن عمليات عسكرية على أراضي دولة أخرى دون إذن من مجلس الأمن للقبض على زعيم ما لمحاكمته، فإن الإجراءات العسكرية الصينية ضد قيادة تايوان ستخضع لنفس الإطار القانوني. وتهديد روسيا بالتدخل في أوكرانيا يتبع نفس المنطق، وستُستخدَم السابقة التي أنشأها ترامب كسلاح لتبرير أي إجراء تجاه أوكرانيا أو في بحر الصين الجنوبي.

إن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا، التي تتعمق بالفعل في مجالات الأمن والطاقة والجغرافيا السياسية، ستتعزز بفضل هذا الدليل على عدم موثوقية المؤسسات الأمريكية. فكلتا القوتين تعتبران النظام الذي تقوده الولايات المتحدة غير شرعي في الأساس؛ وتقدم فنزويلا دليلاً يدعم حجتهما بأن هذا النظام لم يكن أبداً نظاماً قائماً على القانون، بل كان يهدف فقط إلى الحفاظ على الهيمنة الأمريكية.

ضعف مصداقية الولايات المتحدة وبنية التحالفات

ومن المفارقات أن العملية التي يصفها ترامب بأنها إعادة تأكيد للقوة الأمريكية قد تسرع من التدهور الاستراتيجي للولايات المتحدة. وقد بدأ حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا بالفعل في حساب مدى ضعفهم. فقد عدلت الدنمارك، التي تشعر بالقلق إزاء وضع غرينلاند بعد التهديدات الإقليمية الأخيرة التي أطلقها ترامب، موقفها الدبلوماسي تجاه واشنطن. وتواجه الدول الأوروبية التي اعتمدت على الضمانات الأمنية الأمريكية الآن أدلة على أن الولايات المتحدة تعتبر القانون الدولي اختيارياً عند السعي وراء مصالحها في نصف الكرة الغربي. وإذا كانت القيود القانونية لا تلزم الولايات المتحدة في مجال نفوذها، فلماذا تعتقد الدول الأصغر أنها تلزم الدول الأخرى في أماكن أخرى؟

كما أن هذه العملية تؤدي إلى انقسام التحالف السياسي لترامب. فقد قاد الرئيس حملته الانتخابية على أساس معارضة الاحتلال العسكري غير المحدود و"الحروب الأبدية". ومع ذلك، يعترف مسؤولوه بأن إدارة فنزويلا قد تتطلب وجودًا وتدخلًا

عسكريًا أمريكيًا مستمرًا. وقد يؤدي هذا التناقض بين سياسة العزلة التي تنتهجها حركة "ماجا" (اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى) والتدخل النيو-إمبريالي إلى تكاليف سياسية داخلية تحد في نهاية المطاف من نطاق العمليات المستقبلية.

الآثار المترتبة على القانون الإنساني وحماية المدنيين

تثير الضربات العسكرية على البنية التحتية الفنزويلية وأنظمة الدفاع الجوي والمنشآت العسكرية مخاوف إنسانية. في حين تشير التقارير الأولية إلى وقوع خسائر محدودة في صفوف المدنيين، فإن منطق العملية - تدمير البنية التحتية المدنية والعسكرية في عاصمة مكتظة بالسكان - ينطوي على مخاطر متأصلة بالحاق الأذى بالمدنيين. يقضي القانون الإنساني الدولي بأن تميز العمليات العسكرية بين الأهداف العسكرية والمدنية وتتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وتشير العمليات الهجومية الأوسع نطاقاً، التي تُجرى دون آليات لحماية المدنيين، إلى انتهاكات محتملة لهذه المبادئ.

والأهم من ذلك أن هذه العملية تشكل سابقة لشن عمليات عسكرية في المراكز الحضرية في أمريكا اللاتينية دون الضمانات الإنسانية التي تطورت ببطء في الممارسة الدولية. وعندما تظهر القوى العظمى عدم اكتراثها بهذه الضمانات، فإن الدول الأصغر التي تعمل في ظل رقابة مؤسسية أضعف ستحذو حذوها.

تفكك القيود متعددة الأطراف

كان الغرض الأساسي من ميثاق الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي بعد عام ١٩٤٥م، هو تقييد الممارسة الأحادية للقوة العسكرية الكبرى. وقد فشلت عصبة الأمم في منع الحرب العالمية الثانية بسبب افتقارها إلى آليات الإنفاذ وتجاهل القوى العظمى لأطرها. وقد صُممت الأمم المتحدة لمنع مثل هذه النزاعات في المستقبل من خلال وضع ضوابط قانونية ملزمة مدعومة بسلطة مجلس الأمن الدولي.

ومع ذلك، فقد اعتمد هذا النظام دائمًا على ضبط النفس من جانب القوى العظمى، على أساس افتراض أن الاستقرار طويل الأمد يخدم مصالح القوى العظمى بشكل أفضل من المزايا الأحادية قصيرة الأجل. وترفض عملية ترامب في فنزويلا هذا الحساب بشكل صريح. فهي ترى أن الهيمنة الأمريكية الفورية على نصف الكرة الغربي تبرر خرق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الأساسية. وإذا ساد هذا المنطق - أي إذا خلصت القوى العظمى إلى أن النظام القانوني لم يعد يقيدها، وبالتالي لا ينبغي أن تحترمه - فإن النظام سيعود إلى "حالة الطبيعة" (أي شريعة الغاب التي وصفها هوبز في "ليفياثان") حيث تحدد القدرات العسكرية والإرادة النتائج.

وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة هذه الاحتمالية بعبارات قاسية حين أشار إلى أن "العملية الفنزويلية تشكل سابقة خطيرة يمكن أن تزعزع استقرار النظام الدولي برمته". وهذا ليس مغالاة بلاغية، بل تقييم واقعي لما يحدث عندما يصبح العضو الدائم الأكثر قدرة على إنفاذ مبادئ الميثاق هو أكثر من ينتهكها انتهاكاً فاضحاً.

الخلاصة: نهاية القيود

يمثل القبض على نيكولاس مادورو لحظة حاسمة في انحدار النظام الدولي الليبرالي. لقد تضاءلت قوة "السلام الأمريكي" تدريجياً منذ غزو العراق، والآن أصبح من الواضح أنها انتهت. أعلنت الولايات المتحدة من خلال أفعالها أنها ستسعى إلى الهيمنة على نصف الكرة الغربي بالقوة العسكرية دون مراعاة لقيود ميثاق الأمم المتحدة أو الأطر القانونية الدولية أو التفويض المؤسسي. وستقوم الصين وروسيا، بعد ملاحظة هذا السبق، بتسريع عملياتهما الاستراتيجية في ظل نفس الأسباب القانونية. وسيظل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يعاني من عجز هيكلي عن تقييد الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض، موجودًا كمنتدى دبلوماسي ولكن ليس كآلية إنفاذ.

وستتكشف العواقب على مدى سنوات: زيادة التدخلات العسكرية الأحادية من قبل القوى العظمى؛ وتآكل الحماية القانونية الدولية للدول الصغيرة؛ وتسليح خطاب التدخل الإنساني لتبرير العمليات الاستراتيجية؛ والعودة التدريجية إلى سياسة توازن القوى كمبدأ تنظيمي للعلاقات الدولية. إن النظام القائم على القواعد، على الرغم من كل نفاقه الموثق وتطبيقه الانتقائي، كان يوفر على الأقل إطارًا يمكن من خلاله التفاوض بشأن النزاعات الدولية ويمكن للدول الصغيرة من خلاله اللجوء إلى بعض السبل القانونية. وقد انهار هذا الإطار الآن. لقد انتهى عصر تقييد الإجراءات أحادية الجانب التي تتخذها القوى العظمى.

* باحث زائر بمركز الدراسات الصيني ـ العربي للإصلاح والتنمية بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية

الكويت .. وطنٌ يحتفل بالتحرير ويحمل للعالم رسالة إنسانية لا تنطفئ

سياسة الكويت متوازنة مع محيطها الخليجي والإقليمي والعالم بثبات المبادئ واحترام الإنسان

في دولة الكويت الشقيقة، لا يكون الاحتفال باليوم الوطني وعيد التحرير مجرَّد عودة لحدثٍ سياسي مضى، وإنما هو استعادة لروح وطنٍ آمن بأن قوة الدول لا تُقاس فقط بحجم ثرواتها وحدودها، بل بما تمنحه من خيرٍ للإنسان.. أيّ إنسان.

منذ البدايات الأولى، قبل انبثاق النِّفْط وبعده، عاش في ضمير الكويتيين يقينٌ راسخ بـ: أن المال أمانة، وأن العطاء صيانة للقيم، وأن ما يُقدَّم لوجه الله لا يضيع.

لهذا لم يأتِ وصف الكويت بأنها (مركز إنساني عالمي) من فراغ؛ بل إنه حصيلة تاريخٍ ممتد، وتجربةٍ تراكمت عبر عقود، جعلت العمل الخيري نهج دولة وثقافة شعب، لا مبادرات عابرة ولا عواطف موسمية.

أحمد الشيخ عبدالله الفضالة

القيادة.. حين تصبح الدبلوماسية إنسانية

يبرز في هذا السياق اسم أمير دولة الكويت الأسبق الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله، الذي كان أنموذجًا فريدًا في الجمْع بين السياسة والرحمة. ولم يكن يرى في العمل الخيري بابًا للمجاملة، بل مسؤولية أخلاقية تُعبِّر عن ضمير الدولة. وما أنجزه هو استمرار لمسيرة مَن سبقه من عائلة الحكم، واستمر مَن هم بعده في التمسك بنهج ثابت دائم مستمر ولا حياد عنه، ولا يُترَك للمصادفات.

ومن خلال مبادراته ومواقفه، ارتبط اسم الكويت بالمساندة والإغاثة، وبناء الشراكات الدولية، وتكريم روّاد العطاء في الداخل والخارج.

ولقد كانت رسالته واضحة: إنَّ الدبلوماسية يمكن أنْ تكون طريقًا للحياة، لا ساحة للصراع فقط.

والشعب.. قلبٌ يتّسع للجميع

وإذا كانت القيادة قد أرست الإطار، فإن الشعب الكويتي هو الروح التي تنبض داخله. وتبقى سيرة الدكتور عبد الرحمن السميط رحمه الله مثالًا مضيئًا (وهو مثال لا للحصر)، طبيبٌ ترك رفاه الحياة، وكرَّس سنوات عمره لخدمة الفقراء في إفريقيا؛ عبر بناء المدارس والمستشفيات، وإطلاق المشروعات التنموية، وهو بذلك يكون قد آمن وعمل بمبدأ "امنحهم المعرفة.. قبل أن تمنحهم المال". فربط العمل الخيري بالعلم والوعي والاستدامة.

بهذه النماذج وغيرها - مما لا يُحصى - تتجلى حقيقة ثابتة: إن العطاء في الكويت جزء من الهوية. منظومة ممتدة.. من الإحسان الفردي إلى العمل المؤسسي. فلم يعد العمل الخيري جهد أفرادٍ فقط، بل تحوّل إلى منظومة متكاملة

- **مؤسسات وجمعيات خيرية منظمة.**
- **صناديق تنموية.**
- **مبادرات أهلية وشبابية.**
- **شراكات داخلية وخارجية.**
- **شفافية وتخطيط وقياس أثر.**

هكذا انتقلت الكويت من الإحسان العفوي إلى العمل المؤسسي الحديث، بما يضمن وصول العون لمستحقيه، وتعظيم أثره، وتحويله إلى تنمية لا إلى إعانة مؤقتة.

العطاء في الكويت جزء من الهوية ومنظومة ممتدة من الإحسان الفردي إلى العمل المؤسسي ولم يعد جهد أفرادٍ بل منظومة متكاملة

حين تتكلم الأرقام

ولأن لغة الأرقام شاهدة عادلة، يكفي أن نتوقف عند بعض الإشارات الدالّة على ذلك: إعلان التبرع بمئات الملايين لدعم الشعوب المنكوبة. تنظيم ورعاية مؤتمرات دولية للإغاثة. دعمٌ برامج صحية وتعليمية وتنموية داخل العالم العربي وخارجه.

وهذه بعض الأمثلة -على سبيل المثال- عن الدعم الكويتي الحكومي الرسمي كما ورد في الوثائق

- **في مؤتمر المانحين لدعم الشعب السوري عام ٢٠١٣م أعلن الشيخ صباح عن تبرُّع الكويت بـ ٣٠٠ مليون دولار، وارتفع مجموع التعهدات إلى ١,٥ مليار دولار.**
- **ثم جاء المؤتمر الثاني عام ٢٠١٤م ليُسهم بتعهدات بلغ مقدارها ٢,٤ مليار دولار، كان نصيب الكويت منها ٥٠٠ مليون دولار.**
- **ومن سياسة حرص دولة الكويت على تنفيذ مشاريع فعلية تنموية وبنية تحتية في الدول النامية قامت بإنشاء مكاتب فنية متخصصة -تتبع الحكومة الكويتية- في بعض الدول بمسمى "المكتب الفني لدولة الكويت" للتنفيذ والإشراف**

انتقلت الكويت من الإحسان العفوي للعمل المؤسسي بما يضمن وصول العون لمستحقيه وتعظيم أثره وتحويله لتنمية لا إعانة

على المشاريع التي تقيمها على حساب الحكومة الكويتية فأنشأت الجامعات والمستشفيات والمستوصفات الصحية، بل وقامت ببناء مدن سكنية نموذجية، إضافة لمشاريع متنوعة أخرى.

أما على المستوى الأهلي والشعبي، فإنه وِفْقاً للإحصائيات، توفر الجمعيات واللجان الخيرية التعليم لآلاف الطلبة من خلال مدارس خيرية لا ربحية، وقامت بتوزيع المعونات الشهرية المقطوعة لما لا يقل عن ٥٠ ألف حالة. ومن أبرز إنجازات العمل الخيري الكويتي

- **توفير التعليم لأكثر من نصف مليون نسمة في الساحتين الآسيوية والإفريقية.**
- **كفالة ما يربو على خمسين ألفاً من الأيتام وتوفير التعليم والغذاء والكساء لهم.**
- **فتْح الآلاف من المساجد والجوامع، ودُور الرعاية الصحية.**
- **حفْر عشرات الآلاف من آبار المياه لتوفير المياه في مناطق الجفاف والمناطق النائية البعيدة عن مصادر المياه.**

وتتم هذه الأعمال من خلال ما يربو على ثلاثين جمعية خيرية واجتماعية في وطن النهار.. دولة الكويت.

وهذه الأرقام لا تُروَى للتفاخر، بل لتؤكد على أن العطاء في الكويت خيارٌ استراتيجي أخلاقي، يقدَّم فيه الإنسان على كل اعتبار، وهي دليل على أن العطاء في الكويت سياسة أخلاقية، تُدار بعقلٍ منظَّم، وتُقدَّم بلا تمييز في الدين أو اللون أو الانتماء.

وثمة جانب آخر من إسهامات دولة الكويت التعليمية التي يحق لها أنْ تفخر بها، ألا وهي جامعة الكويت وخدماتها الجليلة – منذ إنشائها في منتصف ستينيات القرن الماضي – التي كان لها أثر بارز ومشهود ليس في دولة الكويت وحدها بل في كافة الدول الخليجية والعربية.

وقد افتُتِحت جامعة الكويت عام ١٩٦٦م بوصفها أول جامعة بحثية حكومية في البلاد، وأخذت على عاتقها دورًا وطنيًا يتجاوز التعليم إلى صناعة النخبة العلمية وبناء الوعي الثقافي والفكري؛ فكانت منبرًا للمعرفة ورافعةً للثقافة في الكويت والخليج، وامتد أثرها إلى المحيط العربي عبر سياسة انفتاحها على استقبال الطلبة العرب وبعض الطلبة الأجانب، مع ما عُرِف عنها من دعمٍ تعليمي واجتماعي للطلبة الوافدين عبر مجانية الدراسة وتوفيرِ السكن والإعاشة على نفقة دولة الكويت؛ الأمر الذي جعلها محطةً جاذبة للعلم والتعلُّم، ورافدًا دائمًا للكوادر المتخصصة التي أسهمت في الإدارة والطب والهندسة والقانون والقضاء والإعلام وغيرها من وجوه التعليم. ووفق ما يورده المهتمون بإحصاءات الخريجين منها، فقد بلغ عدد خريجي الجامعة نحو ١٦٣,٠٠٠ خريج منذ تأسيسها عام ١٩٦٦م حتى عام ٢٠٢٣م، من خلال ٢٠ كلية متخصصة، وهو ما يعكس حجم تأثيرها في التنمية البشرية وصناعة المستقبل. وللعلم فإن جامعة الكويت عضو في اتحاد الجامعات العربية.

وقد تبوأ خريجوها من مختلف التخصصات مراكز مرموقة في دولهم، فمنهم وزراء وسفراء ومسؤولو مراكز تنفيذية عليا في مجالات مختلفة.

الكويت.. وطن الحرية والإنسانية معًا

وإذ تحتفل دولة الكويت وشعبها باليوم الوطني وعيد التحرير، نستحضر وإياهم: وطنًا قاوم الغزو واستعاد حريته، ووطنًا يمد يده للآخرين؛ كأنما يقول: مَن عرف الألم.. أحقُّ مَن يخفِّف آلام غيره.

العطاء في الكويت خيار استراتيجي أخلاقي ودليل على أن عطاء الكويت سياسة أخلاقية تُدار بعقلٍ منظَّم وبلا تمييز

تمارس الكويت سياسة متوازنة مع أشقائها وفي محيطها العربي والإسلامي والعالم وتجمع بين ثبات المبادئ واحترام الإنسان

ومع تركيزي في هذا المقال على الوجه الإنساني والاجتماعي الخيري للكويت، إلا أن هذا الوجه لا ينفصل عن حقيقة أخرى مهمّة ألا وهي أن الكويت - بحكمتها ورؤيتها - تمارس سياسة متوازنة مع أشقائها في مجلس التعاون الخليجي، ثم في محيطها العربي والإسلامي، ومع دول العالم كافة؛ فتجمع بين ثبات المبادئ، وحُسْن الجوار، واحترام الإنسان. وكان حصاد ما زرعته في كل مجال ومع كافة دول العالم، أنْ وقف كل العالم معها حين جرى غزوها، ولذا فقد تحررت وتعافت بفضل الله وتوفيقه في فترة قياسية.

وبهذه السياسة المتوازنة الحكيمة آمنت دولة الكويت، وعملت بمبدأ أن "قوة الدول لا تُقاس بحدودها فقط.. بل بما تمنحه للإنسان".

فرَحِم الله من مضى من قادتها ورموز عطائها، وحفِظ الله الكويت وقيادتها وأهلها، وأبقى هذا الوطن قيادةً وشعبًا منارة خيرٍ تمتد جذورها في الأرض، وتضيء آفاق العالم.

* عضو جمعية الصحفيين البحرينية

تشكيل المجتمع الدولي بالقوة

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

يمر العالم حاليًا بلحظات غير معهودة كثيرًا في التاريخ الحديث والمعاصر ، على الأقل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، حيث تغيرت الكثير من مبادئ وأسس العلاقات الدولية فتوارت الجولات المكوكية التي كان يقوم بها مبعوثو الأمم المتحدة إلى مناطق الصراع والتوتر في العالم، واختفت أيضًا الوساطات العلنية التي كانت تقوم بها بعض الدول، مع قلة عدد الاجتماعات التي كانت تستضيفها الدول المعروفة بالحياد بين الشرق والغرب كسويسرا على سبيل المثال، تلك الاجتماعات التي كانت تنعقد كثيرًا في وقت الأزمات الدولية والإقليمية، وحل محلها تصريحات قوية وعنيفة وتحركات عسكرية وحروب وقصف ودمار ما يعني أن المجتمع الدولي دخل في مرحلة جديدة من مراحل إدارة العلاقات الدولية ،أهم عناوينها العنف وتسلط الدول الكبرى، وإدارة الأزمات الدولية بمنطق القوة والغلبة وليس بالدبلوماسية الهادئة التي رافقت أعتى الأزمات طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت نشرات الأخبار وعناوين الصحف لا تخلو من أخبار نشاط الأمم المتحدة ومبعوثيها إلى مناطق الصراعات في العالم، وقد بدأت المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار سور برلين وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم فيما عُرف بالعالم أحادي القطبية، ولعل حرب الخليج الثانية وحرب أفغانستان وما تبعهما كان علامة فارقة في ظهور هذه الهيمنة وفرض استخدام القوة في حل النزاعات الدولية بموافقة مجلس الأمن الدولي أو بدون موافقته، ثم تكرست هذه الظاهرة منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي بالحرب الروسية على أوكرانيا التي نشبت دون دور أممي لإيقافها حتى الآن، وكذلك الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان وإيران وما يبدو في الأفق حاليًا من مؤشرات على اقتراب حرب جديدة على إيران تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يتوقف الأمر عند إيران وأفغانستان وأوكرانيا، بل أسس الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قاعدة جديد في العلاقات الدولية تقوم على اختطاف رؤساء الدول من بلادهم كما حدث مع رئيس فنزويلا والتهديد بخطف رئيس كوبا وما يلوح به ضد النظام الحاكم في إيران، كما يريد الرئيس الأمريكي في ولايته الثانية إعادة الاستعمار القديم بالقوة حيث يريد ضم جزيرة جرين لاند، وأيضًا قطاع غزة وقناة بنما، أي يريد فتح مجال استخدام القوة في الهيمنة وإدارة الصراعات الدولية بدون أي وازع قانوني، أو دبلوماسي، أو أخلاقي، وهذه المؤشرات تعيد العالم إلى ما كان يحدث قبل الحربين العالميتين وغياب العدالة الدولية وانفراط عقد المجتمع الدولي الحاكم، ما يعني أن المجتمع الدولي يمر بمرحلة مخاض جديدة في الوقت الحاضر وإن كانت ملامحها لم تتضح بعد بصورة قاطعة حيث مازالت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بفرض هيمنتها على العالم، بل بتفردها بعيدًا حتى عن دول المعسكر الغربي و بعيدًا عن شركاء حلف الناتو، بينما يصعد نجم الصين مع محاولات متعثرة من روسيا، مقابل صعود تكتل بريكس حيث يشير كل ذلك إلى احتمالية تقاسم نفوذ جديدة تقوم على المقايضة وتفاهم الكبار على غرار اتفاقية يالطا الموقعة بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وأمريكا بمدينة يالطا السوفياتية في ١١ فبراير عام ١٩٤٥م، حيث ناقش المؤتمرون آنذاك تقسيم ألمانيا وكذلك تقسيم برلين، وبالقياس على مؤتمر يالطا كان قد أشيع مؤخرًا أن هناك ثمة اتفاقيات قد تحدث بين أمريكا وروسيا والصين مؤداها إطلاق يد واشنطن في مناطق مطامعها المعلنة مثل جرين لاند ودول أمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق الأطماع الأمريكية، مقابل إطلاق يد روسيا في أوكرانيا، وغض الطرف عن ضم الصين لتايوان وإن كان لا توجد معلومات مؤكدة حول ذلك، بل تقع تحت بند الشائعات على ضوء حالة السيولة والرؤية الضبابية لما يدور على الساحة الدولية بما يسمح بالكثير من الشائعات والمخاوف.

وكل ذلك وغيره يشي بأن المجتمع الدولي دخل في مرحلة جديدة غير التي كانت قائمة منذ أن تأسست الأمم المتحدة ما يتطلب من الدول العربية خاصة ودول العالم الثالث عامة الاستعداد لمستقبل مازال يحمل بين طياته الكثير من المفاجآت التي توحي بالكثير من المتغيرات المنبثقة عن فرض الهيمنة بالقوة دون أي اعتبار للقانون الدولي، أو أي دور للمنظمة الدولية والهيئات المنبثقة عنها خاصة بعد أن جمدت أمريكا تمويل الكثير من الهيئات التابعة للأمم المتحدة وانسحبت من منظمات أخرى، وهنا يأتي دور الدول والمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرها ، استعدادًا لما هو آت حتى لا تحدث مفاجآت تفرض واقعًا لم يكن في الحسبان.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

للمزيد من المعلومات:

www.araa.sa

آراء حول الخليج

25 YEARS since 2000
Gulf Research Center
Knowledge for All